



المعاني
شرح هذا المصنف

ابو القاسم عبد الله بن محمد

ع ٣٥٢٦

رام پور

ملک

کتاب صدر الکتاب حافظ محمد
زمره الامام العظم

۸۲۵۲
تبریز

ملک این کتاب وزیر علی خان بهار و دوقار ملک

نقل کرده بود و بعد از وفات احمد بی

جی

عزت
۸۶

ملک بنی خان بهار منند باون

چون مبلغ بس و بخود رسد در نصف

او و وارده در پیوسته است این میبود

این بهای جن جنیدی لال گرفته درخت

نصف خود او و دم اقرار آنکه مبلغ

مدرست عظیم جوان به احوال

اد احوال و صفت و به عدد و حد

کواهم اوله سایر اینر چند کلمه طریف

بک ندرت به دادم و نانی الهی است

و بعد از این حاجت بکار آید بحسب مبلغ

۳۳۶

ماده و شمره و همان الممالک است

5 T 13125

منت تدابير اهل وجله

م

ميس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للرب العالمين والعافية للمؤمنين والصلوة على رسله والرحمة
من حيث اشماله على قوه آه يجتهد ان يراو بالقوة ما يوشق في الغير من حيث
علي امر موثر في التغيير فارجع احاص الى قولهم موضوع الطبعي جسم من حيث انه
هو طبيعة لان الطبيعة والقوة للتغير عن قوامه واحد علي ما يشك ما قال
في فصل الصورة النوعية وان كانت طبيعة تخص كما يظهر من كلام الشيخ ابن
مبتدأ وغرث على الحركة الدائمة على نهج واحد فالقوة الحيوانية خاضعة للطبيعة
المراد من قولهم الجسم من حيث الطبيعة موضوع العلم الطبعي من معني اعم
مباحث النفس كما يطلق الطبايع على معني اعم وكيل ان يراو بالقوة
ارجع احاص الى ان الموضوع الجسم من حيث اشماله على استعداد التغيير
استعدادا وانما يتم بالمادة فارجع حامدا لا خاضع قولهم موضوع جسم من حيث المادة

من حيث المادية وحسب الطبيعة والمادة مستند زمان لان الطبيعة لا يكون ان
جسم مادني علي زعيمهم مودوي للعبارة من ذلك واما ما وضع في بعض العبارات ان
الطبيعي الجسم من حيث هو متحرك ساكن فالمراد بالتحرك مطلق التعبد وبالكسوف مقابلته
وبالمحرك المتحرك بالقوة فارجع الى مودوي قوله التعبد وبالكسوف مودوي جملة العبارات واحدة
كاظم في مسند شاي لا العباد وزعمه في الطبيعي لان التباهي والشكل ونظائرها
عن جسم مادي ونف على المادة وكذا مسند الفاعلية بالاجسام بسم لا غير طبيعي او كل
طبيعي وان السبب في كل الكثرة نظائرها كما لا يخفى لكن يعني الكلام في مباحث النفس
لانها ليست لك المباحث عن الجسم ولا عن نوعه ولا عن عوارضه واما الجواب بان
النفس الطوسي صرح بان يجوز ان يقع خبر من الانسان الذي هو نوع الجسم فنفيد ان ذلك
في الجزء الذي يقوم بالهسته لجزء المادي لان الصور النوعية التي هي خبر لا انواع فأكبر
بابها فهي عوارض ذاتية للجسم فافصح الشيخ بان العوارض بسبب الماصور
واما مشقات عنها في الموضوع هناك عرض ذوا في الموضوع العلم والنفس
قائمة باليدن فليس في موضوعها في مسائل الطبيعي الا ان بقا النفس كانت متوحد
لجسم ومبدأ النفس الانسان فهي باعتبار الاشياء طاشي محموله على جسم متكون
عوارضه الذاتية كالصور النوعية الاخر وقية تام وبوجوب موضوع الطبيعي الجسم
من حيث اشتباها على القوة والاستعداد لكقواند الكلفات فاما
وعرفه بانه جوهر يمكن فيه فرض آه قد تورد عليه النفس بالصورة جسمية

الموجود والسكان فرض الالقاء بالصفة المذكورة والجواب بنقول المذاهب
وحاصله ما هو جوهري في مرتبة الذات ويمكن فيه في مرتبة الذات فرض الالقاء

والجسمانية ليست جوهراً في مرتبة الذات ويمكن فيه لأنها تفصل عن الذات
لا بشرط

لا يفصل صدق عليها أجود بحسب الذات وان صدق عليها
أجود صدق لا
الرقب طالما يتفكك في هذا المقام واجاب بالنظر في
بان النقص

الاراي ليس الا الصورة الجسمانية فيصوراد لا ثم تعلم بالانظار والعلم بان ليس
هي بذاته بل مع امر فندبر هو بيان ذلك الفصل في حاشية الفصل

كونه ما هو ذات بشرط لا علة مفيدة لوجوده ليس الا في ذاته لا فيكون الوجود
نفس حقيقة محسوس كان الحد لوجوده علة حقيقة والعلة الحقيقية ليست الا العلة

وقوله في بعض الملامح لا بد من الفصل ما هو فصل والمحسوس ما هو محسوس
بنة والمعلولة لانها مستحالة ان ذواتا وجودا وجدة فلهذا تميزتها لا ذواتها و

لا خارجا فلهذا يصح علة احداهما للآخر ونما يصح الحكم بالعلة من المادة والصورة فلهذا
علة للمادة والصورة متحدة مع الفصل والمادة مع محسوس لان التفاعل بين

والفصل وبين المادة والصورة ليس الا بان الاولين الفصلان لا بشرط
وان افرغ فيها بما هي بشرط لا شيء كما ليس من حدته لكن قد يتوهم ورود ان

والمعلولة منها كمنه الامر في كسب خارج فالصورة علة للمادة كسب وجود

بحسب وجوبها خارجين في معنى لقوله في بعض ملاحظات الفضيلة العلمية
من العوارض العقلية والكان الاتصاف بها بحسب وجودي العقدة المعلوم
في الخارج ثم ملاحظة المهمة المركبة على وجهين وملاحظة الجان بان يرسم كنهها
الاجابة في الذهن وملاحظة تفصيل بان يرسم بانها تفصيل في ملاحظة
الاويل ليس من الملاحظة المهمة المتحدة معها المنسب العقاب في ملاحظة امر واحد
الواحد بعينه الجنس والفضل فلا يلج للعقل الحكم بالعقبة بن افراسها في الملاحظة الثانية
لما كانت الاخرى متصورة ولمحطة بانفرد بالبيع للعقاب ان ياخذ بابها لا يكون
يصورتين علميتين للمادة والصوره فحكم العقاب بعينه اصداء معلومة الاخرى بحسب وجوبها
الخارجين فمالا صادقا فالتفت البسيط خارجي لا يفرده بحسب خارج وانما
التحليل الى الجنس والفضل فالعقبة فيه ليس بحسب الوجود العقلي فليس في العلم
بالعقبة اصلا لان مرتبة الجنس العقاب في ملاحظة العقبة والحوالته بينهما لا اتحاد
بيد وجودا فنيا وخارجا واما مرتبة المادة والصوره فحاصلين بحسب وجودها
لانها امران اختراعيان لا يصح الحكم بالعقبة والمعلولته بينهما في نفس الامر لان
الاختراع فانهم والاعتراض على الدليل بان الوجود من الكليات المنكرة الاول
فوجود وجودا واما كان الوجود عين حقيقته هو به فضل المقسم المقيد لوجوده
لوجود الوجود دون هبته فطالان الوجود المنكر هو الوجود المصدر في وسم الكلام
فيه بل في الوجود الذي هو يدور عليه حتى الوجودية وترتب الاثار بل لا يراد عليه بكون

فقد انقضت حقيقة الجبر التي هي الوجود بان يخرج من التبعيض الحرف ليس
كما يقول به الاشراقون الفاعلون بالجماع البسيط وقد عذر بان علم
مبنى " من المتأخرين الفاعلين الجماع المولف ومقصود تقرير ما هم عليه
من جمولية هذا الوجه والقول في كنهه لو كان المهني مع
تشرع من الوجود محجوز بان الجماع من جهة الذاتيات ويكون مقبلاً
في حقيقة " الفاعل المقوم قد يمكن تبارك ذلك على الجماع ^{مقول}
في تقرير الجماع للمجمل ليس من قبل لقوم الذاتيات فان تقريرها على
لغير الذات وانتهى حرجها من بردي البحث السبب لا نفقة ليس وكذا
الفصل المقسم حقيقة لان الفاعل مركب للمجال في تقرير المجمل والاقول بالذات
قبان كجميع ذوات مع اخر ففصل الجميع مركب منها حقيقة وحدانية ولقوم الفصل
من هذا الصواب ^{بمعنى} سمع .
في حقا حقيقة النوع فالذي يلزم من كون الوجود عين الحقيقة المحصورة
مفرد وجوده من الفاعل والقسم الماخوذ بشرط لا معنى للصحة بان كان
الحقيقة ليست خوفاً فاضارت اب هذا التقرير ولا محذور فيه ولانه يلزم دخول الجا
او القسام المذكور في الحقيقة الجبرية حتى يلزم ما اشرتم لقول ان الله ذهاب الى ان
الموجود حقيقة وبالذات هو الوجود والمهيات موجودة بالعرض لما بهما من ^{الانحاء}
والمجمل بالذات هو الوجود وحده بسيط والوجود نفسه بابه الاشارة وعنده

وعينه بانه لا يتصور في نفسه ان يكون الوجود نفسه مع قطع
النظر عن الاتصال بامر كان الجماع مفقودا لحقيقة الوجود ومقراله
فيكون الجماع في مرتبة حقيقة الوجود ويكون من ذاتيات مع الوجود
عنده بسطد الجماع خارج عنه فما هو جواربه هو معينه جواربه اذا نالت فيها
ثبوتا عليك لو كان يتفطن ان ما يقفه في تدبير كلام الشرح ان المراد بعينه الوجود
لجوهر في قوله الوجود بما هو موجود وما جعل عليه المودون غير استناد الى الجاهل
على ما شهري في انه لبعض الناس ان عينة الوجود عبارة عن افعال الحقيقة العلية
كما استناد الى الجماع لانه على هذا التقدير لا يستند الحقيقة لجوهره الى الجاهل
فصل المقسم لا يفيد لغز لا يستند بها عن التفرقة فلا بد ان يكون داخل في حقيقة
ففيصير مفقودا لا يفسد الفضا فيها فتداه من العبد فكيف لانها مع لبعده عن العبارة
لا يصح لان الشرح نقول ان الوجود حقيقة مشتركة بين الوجودات الخاصة مختلفة
بالكمال والقصان فالوجود للكمال حقيقة واجب الوجود جل مجده والموجودات
الضعيفة كمئات موجودة بالذات فيستند الى الجماع فلو كان معنى عينة الوجود
استناد الاستناد لا عليه لم يصح ذلك والضم الوجود بما هو وجوده الاشياء وشره
الانوار لا يفتي عينة هذا المعنى لجوهره انما تعني عدم الاستناد الى الجاهل منع
انه قليل مجددي لا ينظم كلامه الاخير فندبر والضم يلزم من الغوامش من انوار
اه لا يحسن ما فيه فالاستناد لظلال الذات عن صفته الواضحة كما لا يمكن الوجود صفة الوجود

فلم لا يلزم من انعدام فرد من الجواهر الا بطلانه في نفسه وادراك ان الوجود في نفسه
الذي هو جنة صار العدم لطلان الوجود في نفسه وليس هذا القدر باللاترجي
انه ان الوجود زائد على الذات الجوهري فانعدامه لطلان الذات والوجود
غنى صحة الواجب كذا ^{بالتقدير العينية} وانما يلزم الا لقلب لو كان الانعقاد
اشد الوجود مع لقلبات لان الانقلاب صيرورة ^{حقيقية} حقيقة اخرى
وذا انعدم لقلبات صيرورة اخرى ^{بالتقدير العينية} وبما يقدر بان الوجود وادراك
عمن الحقيقة صارت الحقيقة غير متفكرة بل الجواب لا يحل من النسخة
مع فافدا استغنى عن الجواب صارت فردية الوجود فلو ان الوجود انقلب
بل الامكان وفيه انه مع اجده من العبارة لان اللازم على هذا التقدير القدر
لا انقلاب الحقيقة بغيره بل عند الوجود لم يتغير من ذاته لا استغناء
الماعل فان الذات كلما كانت ^{بالتقدير العينية} به عند زايده الوجود فالذات بل الوجود
ول على التقدير العينية وانما الجواب خرج الذات بل الوجود ^{بالتقدير العينية} من
الايس فان ثبت بناء الكلام على الجواب المولف بان الجواب صيرورة وهذا
لا يقدر على التقدير العينية قبل يمنع الجواب المولف على التقدير العينية بل الجواب
جعل بسيطاً وان الكفى باليد شبهة صار الكلام جدياً خارجاً فان
الحكمة ومعها احتمال العدم مع القول بالجواب بسيط فالبسم والكاش
افراد الجواهر كلها ووجه الوجود لان ثبوت الذاتيات في مرتبة الذات فافدا

الذات فالوجود تقدير عينية للتحقيق الجوهريه يكون في مرتبة ذات الافراد فيكون
ضروريه الوجود لان باني مرتبة الذات ضروري البقاء هو الوجوب وفيه نظائر
ضرورية باني مرتبة الذات ضرورية شرط بشرط التفرّد ويجوز ان يكون التفرّد
ضروري كيف المهيبة المكانية تفرّد لا تفرّد ^{بشرط} الذات ذاتها ^{لقد} ^{بشرط} الذات ذاتها
بما من الخارج وهذا كان الوجود عين الذات ^{ولا تفرّد} ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
لما دل على عينية الوجود للتحقيق الجوهريه بمعنى عدم ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
لزم الاستحالة المذكورة على هذا التصدير قد ايلفت اليه فان لقي لعبية هذا ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
من مفهوم الامكان ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
الطال هو افعال عينية الوجود اقصى الذي عليه مدار ترتيب ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
التراع فيه قتال ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
موضوع ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
فيحتاج ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
سبب ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
والرسم ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
خفيا ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
لا ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها
ان ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها ^{بشرط} الذات ذاتها

بغير هذا الرسم ولا يصور هذا الرسم ولعلم ثبوت المرسوم على صدق عيسى ولا يعلم
 الرسم وإنما اذ لم يعلم المرسوم غير هذا الوجه كما فيما نحن فيه فلا طريق لمؤثر المرسوم
 غير هذا الرسم فلا يعلم تصورا ولا تصديقا بثبوت على صدق عيسى ولا يعلم هذا الرسم
 مؤثره له خالصا ولا علم له بامتثال كلام الشيخ ان هذا استدلال على المطلوب
 حيث ادعى اولنا استلزامي الموجود فيه حال الموجود من حيث هو موجود بل لا
 بالموجود لاني موضوع المعنى والمهنية التي يترتب عليها الاعيان اذا وجدت يكون
 وجوده لاني موضوع المعنى في المهنية ثم قال وان شئت ان يظهر لك الفرق
 المزمين وان احدهما معني وجوده والاخر ليس كذلك فاما كذا كذا واعيان
 منك او نوعا من الجواهر مع امكان النظر فيه مع العالم مكنيا او نوعا صاحب كذا
 وجوده فانك تعلم انه ما به اذا كانت موجودة في الاعيان بالفعل كانت موضوع
 في تعلم ان هذا المعنى هو المقوم الاول لمحققة كما تعلم انه جوهري ولا يعلم انه هو موجود
 في هذا شأن لاني موضوع ليس مقوما لمهنية زبد ولا شئ من الجواهر بل هو موضوع
 لحوق الموجود الذي هو له من المهنية الاشياء كما علمت فليس هذا شئ بل
 اللفظ انتهى فمثل هذا الوجه لغيره من احدهما هو انظم من كلامه لو كان
 بالفعل لا غير موضوع نفس حقيقة جوهري لكان من صدق ثبوت جوهري لغيره
 ثبوت الوجود بالفعل لان التصديق بالشيء يستلزم التصديق بما هو له عين
 والاشياء لفظا فلا يصدق جوهري شئ بل ذلك بين موجوده وانه هذا استدلال

بل الامكان هو كذا كذا فغيره بل انما هو كذا كذا فغيره بل انما هو كذا كذا فغيره

و هذا لا يستدل بالمدح على تصور الجوهري بالكنه فيكون في المصنع لانه لو كان
متصورا بالوجه فالصدق بثبوت الجوهري في الحقيقة لصدق ثبوت الوجود
فهو لا يستلزم الصدق بثبوت كنهه في الوجه الذي هو حقيقة الوجود الا اذا
علم ان هذا الوجه وجه لما كنهه هذا فامل ثم ثبوت الكلام كلام اخر هو انما لا
الصدق بثبوت الجوهري مع انك في باب الصدق ثبوت الجوهري
هو الصدق بثبوت حقيقة الوجود وانما كنهه في حقيقة الوجود كما
في نور الحقيقة الجوهريه وهو ظم فقلت كيف لصدق ثبوت الوجود مع
انك في التقرر ان ثبوت شي لشي يستلزم ثبوت المثبت لقلت ثم
لا يصدق ثبوت الجوهريه ايضا لذلك فلا يصح قولكم لصدق ثبوت الجوهري
انك في الموجوده فقلت يكفي للصدق بثبوت الجوهريه في نور الموضوع
في الذهن فيقول بختم ثبوت الجوهريه مع انك في الموجوده قلت بختم
ثبوت حقيقة الوجود ايضا كما بختم ثبوت حقيقة الجوهريه وانما يك في نور
الحقيقة الخارج فقلت بختم ثبوت الجوهريه في ضرورة من دون ملاحظة
موجوديه الموضوع ونوره بخلاف الوجود فاما انما بختم ثبوت بعد العلم بموضوع
قلت كلام لا يجوز ان يكون الختم بثبوت الجوهريه بختم ثبوت حقيقة الوجود الا
انك في نور موضوعه لانك في نور موضوع الجوهريه اذا كانت غيب الوجود
والله في ذلك ان غيبه الوجود شي لا يستلزم ان يكون في نفسه درياد

حقيقة الوجود لا يلزم ان يكون تقرر ما ضرر يا فيمكن ان يك في تقرر حقيقة
الوجود وفي تقرر ما هذه الحقيقة مفومة له ويصدق تبين هذه الحقيقة في مرتبة
الذات مع قطع النظر عن ملاحظة تقرر عليها فاقولهم وانما هو لو كان كذلك لكان
تحقيقه الجوهري تصور للموجود في نفسه ولما في العكس المتصور الاول عن الذات
الامر ليس كذلك لانما كثيرا من تصور الجوهري ونفقه عن وجوده وحمل عبارة الشيخ
على هذا الوجه لا يخلو عن كلفة ثم منه لفظ هو انه لا يمكن العكس تصور حقيقة الجوهري
الوجود وانما ينفك تصور عن تصور وجوده الوجود كما لموجوده المصدر ويقوم في الوجود
بل نقول تصور الجوهري هو تصور الوجود في نفس الامر لكن انما لا ندرى انه هل هو لو كان
الوجود متصورا بالكنهه ولعلم انه كنهه ثم بعد ذلك تصور الحقيقة الجوهريه مع الغفلة
عن كنهه الوجود لعم المطلوب لكننا من دراهم المقدمتين ونقول الوجود الجوهري
كلها غير متصورين بالكنهه انما المتصور وجوده من وجود الوجود كنهه في الوجود
المصدر في ونحوه ولو سلم انه متصور بالكنهه فلا تعلم ان هذا الكنهه كنهه الوجود لا
الذاتيات بالفيضات فان قلت ان كان تصور الحقيقة الجوهريه هو تصور كنهه
الوجود فلو كان الوجود نفس الجوهري كيف لا ندرى انه هو ولا يحتاج الى تصور
هذا كنهه فقلت المسمى ان حقيقة المتصور لوجه كونه مبداء لاننا اذ اصابه الوجود
او المصدر في باب هو نفس الجوهري لا فلا بد ان يصح تصور الموجود بالوجه
هذه الوجوه اولا فليس في نفسه كنهه فاذ احصل كنهه ولم يدرك كنهه المتصور

كنهية هذا المتصور ثم حلت عند كنهية تصور الحقيقة الجوهرية فلا الكنهية عند
 المتصور يا هذا الوجود المذكورة عند حصول كنهية الجوهرية بل حصوله عين حصوله فلم يزل الوجود
 المتصور يا هذا الوجود المذكورة عند عوي غيرته الوجود فبظن العكاك تصور الحقيقة
 الجوهرية عن تصور كنهية الوجود فلا يتم المطالب بالاعتناء في تصور الوجود بالوجود
 الكنهية ووجهه براءة المتأخطة بالكونية له ثم حلت كنهية الجوهرية فلو كان الجوف الوجود
 تصور كنهية الوجود نفس تصور كنهية الجوهرية فليس صحيحا العكاك قلت لا يلزم من الاعتناء
 بهذا الكنهية اليه ان اعلم ان المتصور من الجوهر الذي هو نفس هذا الكنهية كنهية الوجود لوجود
 ان يكون رسا من كنهية فلا العكاك في الواقع عين تصور كنهية الجوهرية وتصور كنهية الوجود
 ولكن مع هذا لم اعلم ان المتصور عند تصور الجوهر هو الوجود فيحكم بالاعتناء في تصور الوجود
 فعد بان لك هذا ان لا بد لا تمام الدلائل من تصور الجوهرية الوجود بالكنهية عند
 المتصور امهنا كنهية بالصح احكم بالاعتناء كنهية الجوهرية ولا يكفي تصور الوجود
 بالرسا او الكنهية فقط فالعتناء اذا تصور الجوهر بالكنهية ولم يصدق بالاعتناء
 الوجود هو لو كان كنهية او وجهه علم ان حقيقة الجوهرية حقيقة الوجود والاعتناء
 رسا عليه فالعكاك الرسا على الموجود عن حقيقة الجوهرية في العتقاء بمعنى
 العتقاء عن صدقه عليه فالعكاك بل مع الكار صدقه عليه قلت يجوز ان يكون
 صدق الرسا للوجود على حقيقة نظريا يجوز عند العتقاء عدم صدقه عليه فنقول
 حقيقة الجوهرية تصور حقيقة الوجود اما تجزير عدم صدق هذه البرهان كونه

اصدا كما اذا تصور احد المثلث القابضية الفراوية لوجبه الشكل المتساوي مربع
مربعي الضلعين ثم علم كنه المثلث القابضية الفراوية فتح يجوز عدم صدق هذا المثلث عليه
والكان في نفس الاضداد فافترس عدم صدقه عليه لا يلزم كون مركزه الدائر ^{التفت له}
لله مغايرة الحقيقة المثلث القابضية بازاءية فليكن بحال في الوجود والموجود فافهم
لا يمكن لعقل شئ الا انوع من اجزائه اه استدلال اخر على امتناع كون
الموجود بالافعال الذي موضوع رسما للحقيقة اجزائه متوقف على شرط الاعمال
في الالوم ومساواتها للمعلوم بغيره انه لو كان هذا رسما لما انتهى بانتهائه صدقه
الحاصل في الذهن موجود في موضوع الذهن فلا يكون الموجود في الذهن جوهرا بل امرا
مبائنا له فلا يكون شئ من الصور الالهية صورة الشئ من الجواهر فلا يعلم الجواهر ^{للعلم}
الصورة الحاصلة فانهم اذا ابحر ان العلم لو كان هذا رسما لا كان الجواهر الالهية جواهر
ان دلائل الموجود الذهني يقتضي بان الحاصل في الذهن هو الاصل في الخارج ^{الحقيقة}
والشئ جعل هذا الوجه دليل على المطلب الاول حيث قال السابغني بالموجود في حال الموجود
حيث هو موجود والمالم يوصف عن قرب ولو كان كذلك لكان ان جعل الكليات جواهر
لانه لا وجود لها في الاغنيان البته واما وجودها في النفس فلوجود شئ في موضع دارها بالكلية
الصور لونه لا الكليات الطبقية فلذا ساد فيه من شئ الكليات الطبقية عن الاغنيان فانهم
فاذن معنى الجوهري لصلح اه يعني اذن معنى جوهري الديي ^{لصلح} الحسية ما عدا هذه الالهية
الحقيقة الكلية القوية ^{لصلح} جواهر من احد المعاني لفظ الهية ومع لا يحتاج لافراج الوجوه

الواجب الوجود عن الرسم الى رايه فبعد الامكان او لا منه له المعنى الان المعنى
عن ذاته لم يجده عن عروض الكيفية ذاتا مالم ان يات ثبته فهو معنى اسم هو ما به
هو ما هو لا نيك ان ذاته له ما به هو ما هو انبثقة فافهم وحمل الجوز هذا المعنى على
الانواع التي يندرج تحته ان يراجع الى المطلب الاول هو ان الموجود مع الثبته
الاسمي ليس حقيقة الجوز والحاصل ان الجوز على الانواع غير معلل
موجود الا في موضوع ابي الموجود الحقيقي المتعلق عن الموضوع معلل فلا يكون موجودا بحد
الاسمي نفس حقيقة الجوز ولا يمكن ان يكون هذا اسندا لا على شيء فيكون مفهوم الموجود
لا في موضوع عنوانا لحقيقته جوهرا فان العناوين كلها معللة لا يثبت فيها احد
صفية خارجة عن المبهمة لا بد لها من علم الا ان الوجودية بالصفات معللة لا بغيره
ومفهوم المبهمة التي شان وجود العيني ان يكون في موضوع يمكن ان يكون باقضا
الذات فافهم ثم ان الدليل بالوجه المذكور متوقف على ان الدلائل غير معللة والموجودة
الذات لا يدر فيه فيقول ان قولهم ان الدلائل غير معللة معناه انها غير معللة بال
المتألف فخرجت الذات والقول بانها غير معللة اصلا لا بحكم الذات ولا بال
المتألف فيقولون به كجفت والدلائل مسبوقة عن الذات عند انقضاء الذات
مروية ان ثبوت شيء بشي لا يوجب الا عند اقرار الموضوع فيثبت الدلائل
كما ان اقرار الذات طوفا وكل عاود لا بد له من محدث واليقول ما مبهمة انها يمكن
ان تنفي عن الواقع وتضير باطله يمكن ارتفاع ثبوت الدلائل فالثبوت يمكن

وكل ممكن معطل نعم انما يجوز عليه الارتفاع بارتفاع الذات يستحيل الارتفاع التبعي
 مع تحقق الذات ولا يلزم العكس الذات بالذات فانما يحتاج الى الارتفاع التبعي
 بارتفاع الذات واما استحالة الخواص من الارتفاع فينبغي ان يحتاج في الارتفاع
 فلا يحتاج وتنبوت الذاتيات الى جعل في حجاب الذات فالجواب عن السطر فينبوت
 الذات وتوحيدها بالذات ليس هو اجنبه جعل موقوف بالربط لا بتبعي الذات كقول
 في نفس نور الذات مصدر في هذا المتيقن فحجب حقيقة قال صاحب الان في الدين ان
 الذات والذاتيات لا يكون بمعنى اذ ارتفاع ليس الربط لا للهية فيمكن الاستدلال
 عن اسكون عينه لحاظا واما بانها بالحق فانما من انما مقتضى اذ ارتفاع
 جوهر المحيط قولنا ان الذات ان الذات لا يحجب صدره ولا الى عمل حبه
 الخط وان اخرج الى الخط لغير الموضوع فما يستبعد عما هو في نور ذات الموضوع ليست
 اقول الصدور عن العتمة بل ان نور فقط حتى لو لم يكن التوحيده في الذات من غير
 لكن على ان ذلك ليس من خصوص الخط باعتبار خصوصية الربط في
 يستند ما يطلق الربط الاجتماعي فاذن لو تفحص في خصوص حبه في ذاته
 المتيقنة في خصوصية حبه الموضوع هو المحمول على مجموع لمة نفس اللهية وصدور
 الجاهل انما هو بالوضوح وعلى سبيل الاتفاق من حيث ان عدم نور المتيقنة لا يحجب
 بنفسها وتطلق كون الربط اجتماعيا لا بالذات من جهة خصوص الخط وخصوص
 حاشي الخط فلهذا جرت الا توضع حجاب موقوف للوطن الطيفين ولا

الطريقين ولا إلى اعتبار جعل بسيط بالذات فالجاء على الفعلين ^{منه} لأن ثم هو به
الإنسان وحيوان لا يحل بولف أصله ولا يفسر ذلك الجعل البسيط انتهى
هذا الكلام مع إطنابه حال عن الإفادة بل تعقودت العقدة فإني فإني لولا
ليس الطريق إلى المبدء غير ممكن ^{ووضوح} الإصلاح آه أنا لفي ثبوت الذوات في مرتبة الذرات
وإذا لا يوجب الإعدام الفاقه بل الجاء على بعد ثبوت المبدء لكن يمكن ارتفاع ^{المرتبة} المبدء
بارتفاع المرتبة التي فيها هذا الثبوت فلا يفسر عن الجاء على طلقا بل عن الجعل
المتنافى محذوب وما قال ثانياً وإن أخرج إلى لحاظ ثبوت الموضوع فمستحيل
أنما ثبوت الذرات آه ليس شيء لأن ثبوت الذرات لما كان مطلقاً في الثبوت
فما حجة حاجته وجعله محله وقوله لو أمكن الثبوت بالذات ^{المرتبة} لما كان متناقضاً في الثبوت
من غير أنه يكفي تمثيل ما يقع لو أمكن ثبوت المكلفات بغيرها كانت مستقيمة ^{وهي}
هذه ^{المرتبة} الشريعة لا يرفع حاجته عن الثبوت كيف لزوم الاستغناء على التفسير ^{بما لا يغير}
عن بعض الأمر قوله في العلة أن ذلك ^{المرتبة} ليس من خصوص مخطأ آه فموضوع ^{المرتبة} ليس حاجته
أن يطلق لو كان خاصة بخصيص ثم خصوص هذا المخطأ يمكن إطفاء ارتفاع ^{المرتبة} مصادره في خصوص
هذا الثبوت فاقه إلى جعله في هذا الارتفاع تحت الثبوت ^{بما لا يغير} بالباطل لا يطلق ^{المرتبة} الرتبة
الاجتماعية فقد لو كان حاجته من جهة ^{المرتبة} لأن حاجته من جهة مطلق الرتبة ^{المرتبة} لا يطلق ^{المرتبة}
بالنظر إلى خصوصية المخصوص ^{المرتبة} في خصوص الذرات فممكن أن ثبوت الذرات ^{المرتبة} مخطأ بل ^{المرتبة}
يجعلها البسيط نفعه ^{المرتبة} بولف ^{المرتبة} مطلق ثبوت الذرات في مخطأ ^{المرتبة} محذوب ^{المرتبة}

وإذا علمت هذا فاعلم ان الاستدلال بعدم جمعية ثبوت الجبرية لا نوعا من مجموعية
ثبوت الموجودية لها لا يكاد يصلح لانه ان اراد عدم جمعية ثبوت الجبرية عدم مجموعية
مطلقا لا يحتاج تناقض ولا يحل الا النوع فهذا فاسد كما قد علمت والله اعلم
المجموعية بالاجاب المتناقض فسلم لكن لا يفيد لان الموجودية ^{المع} الظاهر لان
بإدراك نور المهمة جعلت ^{مط} فبذلك جعل ^{مط} اجتهاد محققا متعلقا بثبوت الجبرية
في ثبوت الموجودية فحذر ان يكون الوجود نفس الحقيقة الجبرية ولا يكون ثبوت
محققا لاجابة تناقض على بعد نور الذات كما لا يكونا ثبوت الجبرية محققا لعدم
نور الذات بحيث تناقض على تقدير مغايرة الوجود اياه ويكون مجموعا للاجابة
الذات سمي يكون ثبوت الجبرية محققا لاجابة الذات على تقدير مغايرة اياه نعم
ان شي الكلام على القول بالجهل المتناقض يكاد يتم لان المجموع بالذات على هذا الا
ثبوت الوجود للمهمة واكثر المهمة وثبوت الذاتيات مجموعية بالعرض ^{المع}
فالاجاب المولف المتعلق بثبوت الذاتيات ما يناد بالعرض وكذا هو جلي
متعلق بتقرير الذات في ثبوت الجبرية لا نوعا من محققا بإدراك ثبوت الموجود
متعلق بالذات فالوجود ليس حين الجبرية ان شي على الشهادة بين اثبات ^{لص}
القول جديا خارجا عن وطيفه الحكم فقابل ^{المع}
بإظهار بيان كبري الدليل هو ان حل الموجود بالجهل ^{المع} لانه موضوع اعي الوجود
المتغير عن الموضوع محققا صلا ان حل الموجود المطلق ^{المع} لهذا لان المهمة

لعلنا لان موجوده الكمالات الالهيّة فالوجوده لمقيد بهذا التقيد^{الاسمي}
لا يكون خيرا و ذاتيا و هذا لان الوجود الحقيقي لما كان صدق^{فذلك} معلا^{فذلك}
لقدرة عن الموضوع عن الية الى الية الجاعل و انما عن الوجود المطلق بان^{الوجود} من
الوجود الذي الكلام في لفي عنه الجواب ليس كذا للوجود المطلق^{الاسمي} المفهوم^{الاسمي}
بل هو معنى بسيط يعبر عنه بهذا المفهوم نظرا الى انه جزء المفهوم و اطلاق^{عليه} الجواب
جزء المفهوم شائع فافهم و الا لفتار باضافة معنى وجودي^{عليه} اشارة بيان
المتقدم انه ان القطر شارة بان صدق الوجود على الكمالات على^{فان} وجود واحد
كان مصداق موجودته جوهري نفس ذات الممكن فمصدق موجودته الاعراض
و ذات الاعراض فكما ان الجوهري^{فان} عبارة عن الوجود المعنوي عن الموضوع يكون
هذا المعنى جبلا لا تحت و يكون موجوديته به هكذا يكون الوجود الفاعل^{عليه}
و الى الموضوع نفس حقيقة النقص و يكون الاعراض^{عليه} شدة فيه و موجوديتها^{عليه}
هذا و الى لان المفهوم الغير المتشمل على السبب منها تنازع^{عليه} التوهم^{عليه} الى القول
و اية مختلف المتشمل على السبب و ان كان عند العقل كلامها سواء^{عليه} الكلام
في مصداقها ليس سبب و اختلف فيه بل بها معتان^{عليه} سبطان^{عليه} يعبر^{عليه} عنها^{عليه}
بهذين المفهومين ثم هذا انما يتم ان ثبت اشتراك الوجود الفاعل^{عليه} في الموضوع
بان الاعراض و تم ثبت بعد ذلك لعل ان يكون سبب ان موجودته الكمالات
على و تميزه واحدة لكن يجوز ان يكون وجودات^{عليه} اشياء^{عليه} النقص^{عليه} خالف^{عليه} صدق^{عليه}

غير عنها بالمفهوم المشترك الموجود والفاقر الى الموضوع الذي هو مفهوم العرض
فقد يلزم جنبه العرض لما تحتمل غايته ما يلزم ان يكون كل من تلك الوجودات
بفرض حقائق المقولات ويلزم من يقول فعليه الوجود الحاصل للمفهوم
بل يقول ان حقيقة الوجود المعزاة عن الموضوع نفس حقيقة الجوهر والفاقر
الموجود في حقائق هي عين حقائق المقولات العرضية فالحال فيه وقد علم
ما ذكرناه لانه قد بيننا ان صور الجوهر برسم كونها موجودة في الذات
الذي هو موضوعها فصدق مفهوم العرض عليها وصور الحقائق العرضية
موجودة في الذين الذي هو موضوعها وصدق مفهوم العرض لان مفهوم
الموجود في موضوعه وبيننا ايضا ان الجوهر في الخارج لاني موضوع قد
مفهوم العرض عليه بل انما يصدق على الموجودات في الخارج في الموضوع
وهي المقولات التسع فالعرض عارض لجميع المقولات في الخارج
وتسع منها في الخارج ايضا المنافات بين مقولات العرض في الذات
المقولات اجناس عابثة فلو صدق المقولتان على شئ واحد لم يكن
حسبان في مرتبة فهو باطل عندهم على ما بين في الامور العامة وانما ارد
من انه انه بزه شبيهة نحو صفة ثابتة عن فضائله عندهم لا يكون
انما بانكاره عند من يراها بقرينات لكنه احدى ان الصور الجواهر كحقيقة
حقيقة الشئ الخارج عن الجاهات الذين في شئهم الذي لا يصدق في الوجود

ولا يثبت الوجود الذي بعد سائر ما يدل عليه ولما كانت موجودة في الدنيا والدين
موضوعها تلك الصورة غير متبعية للشيء النسبة فقد صدق عليها عرض ^{مقتضية}
للقضية في النسبة وهو معنى الكيف فيصدق عليها الكيف فيكون تلك الصورة
كيفاً وجودياً معاً ويلزم اندراج شئ واحد تحت المقولتين ونزلة الشئ في شئ
من تلك المقدمات عندهم ^{الكيف} ان هذا اسم الكيف والاخرى ان ^{الكيف}
من عوارب الاجناس والاخرى استبعاد الدراج شئ واحد تحت شئ
مرتبة وثانيتها ان صور الجواهر برسم هي عرض لانه موجود في الموضوع والعرض
شخص في المقولات الشرح فيلزم دخولها تحت واحدة المقولات ^{الوصية}
فيلزم ان يندرج صورة الجواهر تحت الجواهر ^{للعلم} ومقوله اخرى من الشرح
للاندراج فيها الا الكيف فيكون كيفاً ايضاً وهذا التفسير ضعيف لان
للعرض خارج للمقولات الشرح كما صرح الشرح بان مفهوم ^{العرض} ^{لجميع}
المقولات في الدين ^{لجميع} وشرح نهايات الخارج وظلم الشرح ينطبق على التفسير
لكن انظر ان المراد بالتفسير الاول وثانيتها ان صور الجواهر برسم ^{علمت}
وهي عندهم علم لان العلم والمعلوم متحدان بالذات والعلم عندهم ^{علمت} مقوله
الكيف فيلزم ان يكون تلك الصورة جبراً وكيفاً وهذا التفسير مع ^{علمت} توفيق
على المقدمات المذكورة المسندة مشوق على كون الصورة علماً وانما العلم
للمعلوم وعلى ان العلم من مقوله الكيف وقال الشرح في الالهيات ^{جواب} لعل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

لا يلزم من هذا الشكل الصورة كيف لا وان محالها جوهر لا يلزم منه كون الصورة
كيف بالذات او الحاله جوهر بالذات حتى يلزم ان كل كيف في ذاتها متعدي
عرضي لكن حقايقنا لنقول ان كل علم عندنا ساهم بالكمالات المتكيفة ذاتيا
بجميع ما تحتها فلا تكثر كونها في ذاتها بل جميع ما تحتها على نفسها على كل حال
صدا فاعراضها كما انتم انما انتم المعلوم بالذات فيحاجته الى توسط الحاله
من الكس ان صدق الكيف على الصورة صدق عرضي فالصورة جوهرية
وكيف بالعرض فلا يلزم من شي واحد تحت مقولين بالذات والعلم الصورة
المتحدة مع المعلوم بالذات فلا تسكال الا ان يلزم كفي في دفع الاسكال ما
ذكر الا انه لما كان التحقيق عنده ان العلم فانه مغايرة للصورة بالذات متحدة
بالعرض كما ذكرته ثم ان هذا الجواب ما هو من التحقيق العلانية القوي هو ان العلم فانه
لغاية ما يميز بانفس مغايرة للصورة وجودا ونسفا والصورة حاصلة في النفس
فما يميز بها ذلك الحاله عرض وكيف والصورة الحاصلة من مقوله المعلوم والافرق بين
تحقيقه وتحقيق اشترائه لا يكون لك الحاله محمولة عند اشترائه على الصورة القائية
النفس وشدة معاني الوجود في لا يلزم على اشترائه ان مغايرة وجودها في النفس
ولا بد وعليه ما ادور على العلانية ان الصورة اذ حقت الكيف المعلوم فانه حاصلة
في الحصول فانه افرى وان كان وفيه سهلا لان كفاية الصورة في الكيف
عالمية دليل وانما ذلك دعوى محض فتمت العلانية ثم الحاله على كفايتها

[illegible]

[illegible]

والخاصة بالانحلال ان الواجب ما سندها من صفات الناعت فلا يمكن في مقدارة ان
 ارادوا معنى آخر عن هذا الاختصاص مع تحقيق نسبة الفئدة فلا يقدر بل هو المعتبر في
 فية لم يترك على رايه ان لا يكون تصور الكم والكيف قياما باليه من بل ان حصوله من
 التوصل عنها في الذهن ولعله يلزم ثم انه لا يمكن ان يصف العلم بصفه اخرى بل يكون
 أمرا واحدا فاما ما سندها من الكيفية الفعالية القائمة بالذهن فمقدم كماله وماره لورون
 عليه بانه مخالف لا يقوم فاهم فالويل قول الصورة حتى لا يكون تجرد الصورة على تجرد
 النفس ولا يقولون بصفه اخرى يكون علما مع غير الصورة وقد عرفت ان حجب
 المذكورة لا يمكن الا بالنزاع الكارز واحد من صفات المشيئة فلا يفس في مخالفة
 لكن يظهر من كلامه انهم لا يبرعموا فقه الفلسفة ولا بعد فيه فاهم يعلمون
 العلم من الكيفيات الذهن بالوجود الذي هو الصورة وبغيره دون
 الحصول بالاختصاص الناعت فليعلم من اجتماع هذه الاقوال ان لاطلاق الحصول على
 الصورة ليس بذلك المعنى وان الصورة ليس على حقيقة لانها ليست كصفة
 نفسانية فلا بد ان يقع في توحيد كلامهم مثل ما قال مورخ ولعله وجد ان
 انه لا يبرعموا ثم لعن كمن في النظر العقلي لا يجاوز عما قال هذا العكس مع
 ان العلم فيها حادث البتة ونعكس عنا فليس عين النفس بصفة رايه
 على حدوث النفس وان تلك الصفة لا بد ان لا يكون موافقا للعلوات في
 حقيقة والا لما كانت صفة العلم حقيقة واحدة محضه تب يكون العلم بالوجه

الصفاتية هي التي لا يكون بالوجود الذي هو هذا المبدأ

لكنه مستحسن فهو شخص المجوزة فكيف يكون حمل الجوز عليه محله اذ لا بل محله شاعرا
 والكيف انما محمول عليه بالجواز شاعرا كما اعترف فيلزم التساني واما اننا قد
 الكلام في الحاصل من الانواع المجوزة فالحاصل حقائق تلك الانواع وحملها على
 حقائق الانواع ليس اذ لا بل متعارفا فيلزم التساني واما اننا قلنا ان الكلام
 لم يكن مبروم ارجاع التساني حتى يكون احداهما محققا عنه بل باية من الانواع
 تحت حين عاليتين واذا قد سلم ان صدق الجوز على حمل التنبه على حمل
 فالجوز عنه واذا قد صدق عليه الكيف فقد اخرج الحقيقة المجوزة تحت الكيف بالبرهان
 وانما يكون الكيف جبا لها فلهذا بد من حقائق فيلزم تركيب حقيقة الجوز مع
 جنس عال فقد تضاعف الشبهة بهذا الجواب فانهم تمنع بانه ان
 والكيف آه محض هذا الجواب انكار كون العلم كلفا وتغيره في الكيف
 الذي هو المقولة والحاصل ان الكيف على معنيين احدهما وهو المقولة هي
 شان وجودها الخارجي ان يكون في موضوع وغير متبعية للقسمة والنسبة
 فان اريد به المعنى فهو غير صادق على الصورة المجوزة لكنه ليس مقوله بل
 عام بحيث يجمع المقولات في الذهن فيحذف الاشكال وهذا الجواب بعينه جواب
 الدوراني ان اطلاق الكيف على العلم ساحة شيئا بالكيفيات الخارجية
 من الوجود في الموضوع مع اقصاء القسمة والنسبة فان محله التبرير على
 انكار كون العلم من مقولة الكيف وليس بينهما فرق الا بان لا كما من داه

والاف الجوز بالاف في موضوعه
 والاف الجوز بالاف في موضوعه
 والاف الجوز بالاف في موضوعه

الكيف معنى واحد عند المحقق فوجب اطلاقهم
يا علم ما تحته عند ادراكه
اطلاق الكيف عليه حقيقة كمن بمعنى اذ
ن هذا المحب لا بد من القول
بالس محته في جوابهم بعلم من مقول الك
عن الكيف على
معنى اخر من ان الكتاب الساتح ثم ادركه عليه ادراك اصطلاح القوم لم
نفسه ذكر الشرح في هذا الحكمة بغرض مغنين ولما الكيف فلم رجلا مغنين
ولفت اخذين اصطلاحهم في الغرض وزعم ان الغرض بطله مغنیه
الافهام البعد
ابن راسا المعنى السابق ظاهر المتنافاة لم كجدة مقولته و
كان زعمهم ان
المعنى الاول وهو ما من شأننا وجوده الخارجى ان يكون
في موضوع ظاهر المتنافاة كجودها مقولته فمال فيه وانما شأننا هذه صورة
الكم مقنن لنفسه فله يصدق عليها الكيف احد فبقي الاشكال فيها لان
انقضاء القسمته من اللوازم البينية لكم وجوابه ان مقوله لكم عنده منتهى ادراكه
في الخارج كان مقضته للقسمته في محله فهذا المنة كم عنده كونه وجوده
في ذاته او الخارج وصوره لكم وان لم يصدق القسمته بما ان اصوره بنية
مكن يصدق عليها ان ما بينها من شأن وجوده الخارج
لها وقد اكالى فانهم فاقلت الصورة الموجودة في الحاشية ك
الانقسام البنية لانها صورة شخص خيرية موجودة في جانب ما يوجب
الف القسمته في محله بحيث يوجب المحاب بالفت منه بنية القسامة

الصورة الكيفية محيية في رسم مظهرها الذي هو الوجودية بانفصالها عن
فهي واما ما لا ينفصل عن صورة الوجودية في الدين بمقتضى النسبة فلا يصدق عليه
بالمعنى الذي هو عرض عام هذه وجوابه ان النسبة المعينة في رسم الوجودية
وجودا وفي رسم الكيف مظهران لا ينفصلان عن موضوع الوجود والوجود
اخر لموضوعه بحيث يكون كل منهما مقيفا الى الآخر كاللوة فانها لا يمكن ان
تعرض لموضوعه الا تعرض للشيء لموضوعه ويعاين كل منهما الى الآخر وخرج
الاضافة منه من شأن وجوده الخارج ان البعض النسبة بالمعنى المذكور وصور
الاضافات في الدين ليست بالصفة المذكورة بل هي في الدين
ويعقدان متغايران من شأن وجودهما في الخارج ان يكون بالصفة المذكورة
فان قلت الوجود لا يمكن وجوده في الخارج قلت المراد بالوجود الخارج في كل
اسم من ان يكون بعينه او ثبتا به بحيث يكون عروضا بحسب وجوده الخارجي
فما لم يزدنا عايشة السعي لتحقيق هذا الجواب والمدار علم حقيقة الحال ودرع الله
ليس معنى فهمه اه لا مكان وروى في كلامهم ان كليات الجواهر حلاله وقد بين
من قبل ان الجواهر توجد في الذهن في الموضوع وفي الخارج لا في الموضوع بل في
ان يفهم ان الكل كما هو كماله والوجود الذي هو تمامه موجود وشمي تارة يوجد في
في الخارج كذا في موضوع وتارة يوجد في الذهن في موضوع نفخي هذا التوهم وقال في
باب اصنع الخبيثات فان حقيقة الكلية وحقيقة الوجود الذي هي ايمان

بيان عن الخروج في الدنيا والوجود في الخارج في تلك الجهات لا شبهة
 شئ فانه قد لو حد في الخارج لاني موضوع ^{موضوع في الدنيا كهيئة}
 المعقول ^{والمعقول في الجوز والكر} وما اده صدق العوض بالحد
 الوجود الذي ظلمانه هذا الوجود موجود في موضوع ممكن ^{بشأن كالمعقول}
 عينا غرض فان الكلية ^{من المحقولات الثابتة لكنها انقضت للمهمة}
 هي ذاتية من حيث هي ^{ولم يزل} السبب لها موضوع وجوابه ان كلامه
 ما قل من الله ^{عليه ضفة العلم فالصورة الدينية بما هو صورة ذهنية}
 عموما يجب كونه كلب قال البصير الطوسي في شرح الاشارات ^{في حيث}
 كونها صورة واحدة في عقل زبدي ^{خبرته ومن حيث كونها متعلقة بكل واحد}
 من الكائنات كلية ومعنى تعقلها ان الانسانية المدركة بذلك الصورة التي هي
 طبعته صالحة لان يكون كثرة وان لا يكون ولو كانت في ارض ملوثة من مواد
 الاشخاص بحال ذلك الشخص بعينه ادري واحد من تلك الاشخاص ^{بذلك}
 زيد يحصل في عقله تلك الصورة بعينها فهذا معنى ^{بذلك}
 فاذن الصورة التي ذكرتها الفاضل ^{طالها مهنها في الطبيعة}
 كلية ولا جزئية انتهى ^{فاذا لم يندرج آه لانه لعل عن العلم الاول لا يكره}
 موجودا مكانيا خارجا عن المتحولات ^{لا يلزم من عدم اندراج آه وانفس}
 انه مفيض الى المنسحق لانه كان اندراج تحت مقوله مفضيا اليه

اولا مانع انه لانه يجب لما يندرج تحت المقولات ان يكون مركبا بغير اعتبار بالسطح
الثاني يجب خروجه عن النسخة بل عن العلم الاول فمعناه انه لا يدركه الا ان يكون
شئ موجودا والا فلا شبهة بقوله بالذات ولا بالعرض لانه يجب ان يكون
على كل موجود مقوله بالذات حتى يلزم عليه الشئ في كل موجود
ذلك الشئ لا يكون منقوبا به اي من حيث جهة اخرى وجوده من جهة واحدة
على ضربين محل يحتاج في وجوده فيه ماهية بالوجود الالهي مع قطع النظر عن الوجود
البي ماهية الحال الموجود بالوجود الالهي مع قطع النظر عن الوجود الفرداني و
لا يحتاج في وجوده فيه لا ماهية الحال اصلا بل ماهية الحال كحاج لا احوال
والمخصوص الى الالم المخصوص في احوال فحاج مطلقا لا احوال المخصوص
في العشرين لان بذية الحال لا تفارق دون بذية الحال فالجواب الذي يقوم
وجود الحال لا يكون عموميا مقوما لوجود مفهوم مادة وحالة صورة والحال انشائي
موضوعا وحالة عرضا فالجواب الذي يقوم وجود الحال لا يكون عموميا مقوما لوجود مفهوم الالم
وخصوصية كونه كونه عموم الالم عليه مقومة بشخص المحل يكون في كل
فح لا بد ان نؤمن على ماهية شخص الحركة العكاشة التي هي محله وكذا الاين والشكل من
الجسم على شخصه فانهم اذا قالوا على الاول اليه كلهم المتصلين من الشائين
انهم اثنين غير قابلين لوجود البهوية في مادة في جسم غير قابلين
الصورة النوعية القائمة الجسم فلهذا عندهم يحتاج الى احوال في الحال محفزة

في المجال منحصره عندهم في مجال الاعراض فالمراد بالمراد عندهم في
المراد بالامكان في تعريف الجسم الامكان كجسم الانسان في
الهند في علي نحو ان مكان ثبوت شئ بشئ بالنظر اليه ذاته مع قطع النظر
اخره والامكان ان شئ مراد في الوجود لما يمنع من ثبوته له واما اذا اخذنا
مع هذا اللازم امتنع ثبوته له بالذات وهذا كما كان الاتصال في اجزاء الفلك
راسي الفلك من فان الفلك اذا اخذ جسميه مع قطع النظر للصورة العقلية كمران
مفضل اجزائه واذا اخذت صورته العقلية منع ذلك علي رعيهم وهذا المانع لازم له
الوجود الاخر الامكان بثبوت شئ بشئ بحيث لا يلزم المانع عنه ولعلنا اذا
بسبب نفس الامر الامكان لئلا يضع قيد الفرض لان وجود الابداء ممكن
بالنظر اليه جسميه بل جسميه كل جسمه لانه لو قيل ما يمكن فيه الابداء متبادره
امكان وجود الابداء بالفرض لان اريد الامكان بالمعني ان لا يصح قده مخرج
من قيد الفرض لا وصال الفلك واما اذا اريد الامكان علي النحو الاول فكل حاج
الي قيد الفرض لا وصال الفلك لان وجود الابداء فيها ممكنه بالنظر اليه جسميه
ونفيه شائيه من الحفاء لان هو لا الفلك عندهم مانعه عن الاتصال الخارجي
لولا استبعادها هو لايتها علي رعيهم لكانت لافصال وان كان صورة الجسميه
قد يمكن بالنظر اليه جسميه ووجود الابداء بل انما يمكن فيه توهم الابداء وضررها
اريد الامكان الذي انما يخص لا بد من قيد الفرض ايضا لا وصال الله ان يقاوم التعريف

بما هو جسم في بيده
أعني الصورة بجوهرته الجسمانية ووجوده لا يعاود
ما يكون إلا أنه أنت تعلم أن المكان
على فرض الابدان
نفس لا للابدان فان قلت نعم لو اريد الاستعداد
خرج ما يكون الغرض فيه للابدان بالنعف قلت نعم ولكن على حسابها لعدم
ارادة الامكان الاستعدادي ولا يصلح توجيهها بكلام الانام ثم ان الغرض لا يكون
وإنما باب قد يقول في شخص الاستعداد في
لأنه انما ذلك للحركة أنت تعلم ان الاطلاق المتكرر في نفسه بالنعف
فصل عن الوجوب كيف ولو كانت اباطن او لا
بالنعف ثم الفصل حين الحركة وانما في حال الحركة انتم مع الابدان وتوهمها
متشابهة في صحة ثم لو سلم وجود الابدان فهناك دوام وليست الابدان المنفصلة
عنه فوهم فائهم
الاجسام ليست منوطه على الابدان احاصه بالحركة او التناهي لان الجسم
لان تحركه ولو لم يكن ليس من شرط الجسم التوكل والاما كان حال
الكون بما ولد له توهم الجسم الغير المتناهي كما ان جسمه وانما يظهر التناهي
بقوت من العزاليين وروايتهم هذا فيقول لا بد ان يوجد في التوهم في الابدان
ما يكون في ذاته ان يكون كاشفا عن الدلائل المعتمدة في حقيقة الذات

في حقيقة الذات فلا بد ان يوجد الابدان المستخينة لان الجسم مرتبة الذات
 مستقيمة ان تؤتم هذه الابدان من دون توقف على اذخر عارض اذا كان الابدان
 في التعريف هذه الابدان المستخينة فلا يغير في ارادة الامكان الاستعداد
 فانهم قالوا لباد المعبرة في الرسم فيه اربعة اشياء في ان هذا
 التعريف حداد رسم ثم ان كل من هذا التعريف رسما فلا يلزم منه الاشارة الى
 الجنس ان كان ما قد يجب اخذنا في مرتبة الذات بل يكفي فيه اخذ
 المتأخرة عن مرتبة الذات في لا يلزم من كون الجسم غير منسوبة على الابدان المستخينة
 الاطرافية وكون الجسم مصداقا لها في مرتبة متأخرة ان يكون المعبر في الرسم
 الابدان المستخينة في نظام المراجع مطلق الابدان فانهم لا يعلم انه لا يمكن ارادة
 الامكان الاستعداد في في التعريف على شيء من افراد الجسم بل على الهيولى ان
 الاستعداد من الامور المختصة بالهيولى في زعمهم وليس يفهم الشروع في جميع ارادة الامكان
 الاستعداد في كيف وقد صرح من قبل ان المراد بالامكان كجس في جميع
 ان امكان فرض الابدان ليعبر عن فعل الجسم والاستعداد لا شيء
 كان ليس كاشفا عن الفهم انما الغرض المأخوذة على الامام بان
 به على ان ارادة الاستعداد لا يكاد يتم والنداء علم عبادة
 لنا نقول على هذا كيف انه حاصلا اذا خرج الاستعدادات الغرضية كما سطوع
 وشعاع من في الجوهر فينبغي ان نفس الابدان بانقطاع على روابا فوهم خلد

[illegible]

تتضمن الهيولى والصورة على ركنهم على الصورة تقطع عنه شيء من الهيولى
لا يمكن الجسم الجوهري في مرتبة الذات وقد يحجب كما كان هذا في الماضي
جسم في بادي الرأي وهو الصورة الاتصالية فيح لا بد من الباشئة
قوله الجسم مركب من الهيولى والصورة لا يمكن أن يكون الجسم مركباً من
في قولهم فالصورة سيجل ان يكون قابلاً ووجوده للقابل هذا معنى ركنهم
الفعليته لا يكون فيه قوة امد الا في وجوده ان الصورة مابة فعلية المركب وفعليته
الهيولى ونذر لا نفي ان يكون فيها قوة الابداد او قوة امد اخرى القول
ليس بمعنى القوة آه اراد بمطابق الانصاف ركن من الانصاف الغالب والامكان
وبالانصاف صحة الانتزاع لا وجود الصفة في الخارج لان توقف الجسم على الهيولى
صحة انتزاع الابداد واليه اشار بقوله وقوله الابداد وقوله فيها آه فيمكن
انما بان الامكان آه هذا لا يريد معنى على ان التعريف هو الجسم والافلاستحالة
في حجاب لا يثبت له في الخارج ركنها للموجود في الخارج ومعنى قوله والتعريف بالامكان
ان جاز آه ان التعريف بالامور العينية لا يجوز اذا كان المقصود هو الحقيقة وان
جوزة فانما يجوز في الباطن وبيناً وخارجاً انما هي ذاتيات في مقام النوصيات
التي توثق مقامها في ما هي المركبة فلا يجوز ان لها حدوداً حقيقته والوجود
انهم كثيراً ما يعتبر آه حاشا ان هذه الامور العينية لا يجوز ان يكون لها حدوداً
وذلك انما هو لان انما تبادر بحيث لم يوضع بمقاييسها سم لا يعرف بالامور

السلامة . بها نزل ولا يغفم ما في اراد ان اراد وانه ذكر الالف في الوسط . بها

انہما من خواصنا ایسی ہی الدنیا میں علی الاستغفار اور اللہ کی یہ

بطلان فرائض الحسم كمنها لم يعلم بعد الاما وقع الترتع فيها بان مطلقه

خبرات في التعرف بالحوادث والادوار في هذه المذكرات حسب مائة الملاحظة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

صورت ہزار و بیست و دو از فی ثلث البلیات صورتہ یا بوصفہ صورتہ بالوصف

بلاغات فی نوازل المدخله فلو حوت تلك المخطوطات حصرا للمعجم كانت منصورة بالادب

نحوطة بالعرض في هذه الملائكة الخطية والوحيت حدوني الملائكة الأخرى فيكون

آنرا بهای فدا طلب فییه فالحق ان اشعر لغات بنده الامور العدمیه رتوم قائمه مقام

محمد کتون مصدر قاتلانی مرتبه الذوات فافهم
فی ابطال الحوزہ النبی ص

کاسبر السیل بنی بادی الراجی والد ولی مسئول ماعربین سیدین

محمود قایل للنفاهة لعصبة ان جسم

باب الاقسام الثمانية من انصبابات البصل والبقوه وعلى الاول

الصفات الشبيهة بكونه كسبياً هو المبرور في محمود بجهل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الى نهايته وكونه اقل من شئ بل افواه لا يتركونه وانما ذكره الشئ في حديث بعده
 وفي التفسير بالخروج الذي لا تحري دون الجوه الفوقا وما في ان مقتضى في الركب
 على الشئ جعل قول المص على المعنى الركبي وانما جاز في ذلك لان في الركب
 في الركب ليس في الركب بل هو لا يطابقا لهما جاز على المعنى المتقول اليه
 وكونه رسما للجوه الفوقا وجعلها جاز بناء على ما قال علماء المعنى ان العلم يدعي
 به باعتبار معناه الاصل في كذا في واثبت يد ابي لهب ابناء الى انه في
 فضيلان هذا ابناء ابناء اصح اذ لم يعارضه منطوق الكلام وبنها قد عارضه
 بخلاف الالة فاصل من مبادي مباحث الهيولى والصورة اه قال
 في المحاكات لان مباحث المادة والصورة اذ عن تلامذتها وخصها
 وكل ذلك غنى عن المادة والمواحدة عليه بان الالهى بالكلية البحث فيه
 عن امور لا يحتاج الى المادة لان احوال لا يحتاج فالصواب ان يقول
 المادة لا يحتاج الى نفسها والصورة يحتاج اليها المادة فمدح ما في الماد
 في لعمرك الحكمة الامور المتخيلة في المادة من حيث ثبت لها الكلام قد
 وجدت حاشية مكتونة على المحاكات بخط معتمد الاستاذ الرابطة
 قدس سره صرح به شارح خصوص انصار ابي وازا كان المادون اذ في الحاشية
 التي لا تشاء عن المادة لا بحث في الطبيعي ويؤيده ان الاغراض التي
 الاجسام لا من جهة المادة بل الكمية يتخون عنها في الهندسة والهيئة والامر

احوال لا يحتاج الى المادة في الصورة
 ما في في الصورة

التي نؤمن في هذه المادة هي كونها في الطبيعي فافهم ذلك
مباحث المادة والصورة ان الصورة تقوم بالهوية في شغل المادة
عنه لان المراد من حيث المادة ان يكون في نظر الباشة مقدما على
شئ التارض الذي له وبيننا حقيقة المادة انما كانت بعد اوقات هذه
المسئلة فافهم ومن جعلها من الطبيعي اذ لها بان الجسم حمير ذو وضع
آلة الصواب حرف الجوز كحالا كفي اذ علم ان هذه المسئلة يمكن ارجاعها الى
ان الجسم متفرد واحد والى انه ليس موافقا من اجزاء لا يترقى والى انه
قابل للانقسام الى النهاية اذ انه غير متناه في الصغر ولا شك ان الموضوع
ج الجسم لكن كما ان ينطبل يصح كونها من الطبيعي ام لا؟ انما ثبت
الا اتصال ترتيبا في نفسه ان الاتصال ذاتي للجسم فلا يطلب اثباته بالبرهان
لاني الطبيعي ولا في غيره من العلوم اذ ليس ثبوت وجودها بالذات ضروري
فلا يطلب بالبرهان كما هو في فن البرهان فيسراج بان ثبوت الذات
انما يكون ضروريا اذ ان الذات متصورة بالكلية التفصيلي ولما اذا كان
متصورا بالوجه فلا لان عنوان الموضوع ج نذر الوجه وليس الذات ذاتيا
له وبينها الجسم متصورا بالوجه فيطلب بالبرهان اثبات الاتصال ام لا؟
ثبوت الاتصال على انه من جوهرات حقيقته معقوبة ويكون حاصل ان
الجسم متفرد في مرتبة ما هيته يتقضى حقيقته على نذر ولا في غيره من

الى غير ذلك من اجزاء الخبز غير النشائية واليه فسر
جواب الجسم عندهم مركبة من اجزاء غير متجانسة وانما
الاجزاء الموجودة بالفعل وعلى الدنيا فالتفكير انما هي نسبة الى احد
لا يمكن ايجدها في لحم في وجوده في ابن عبد البرم شمساني ومحمد بن ذكوان
الازدي في الجواهر الفوقية عند اجزاء تحليلية الجسم او غير واقعة عنده بل كذا في
عليه الا انهم اذ يقولون فالاغذية الخارجية من الغنمة فالبهائم لا تفهم فالتحليل غير
واقف عند جد كل جزء يخرج من الغنمة الفكرة او الوهمنة فهو جسم صالح جسم
باني كوكبان ويزاد في جمهور الفلاسفة واما القول بتركيب الجسم من السطوح
او خطوط وان نسبة السطح الى بعض الاقد من فالتظاهر انه اقل الى القول
بتركيب الجسم من السطوح او خطوط فالتحليل من اجزاء من الجواهر الفوقية
فانهم لا يقولون بالسطح الجوهري المتصل بل يثبت بالخط المفضل بل يمار كيان من الجواهر
الفوقية وخص العلم الجسم الفوقية لان الجسم المركب يعلم حاله من حاله فان اجزائه
لا يكون الا مفردات واليه يشير قول الزبير الطائي في شرح الانشائي
واما الجسم المركب فيقول فيه ان الله نعم وايضا لا يمكن دعوى الاتصال
في الجسم المركب فلهذا دعوى اتصال الجسم كوكبا لكن في عليه انه اذا
نفس المذاهب في الجواهر المفردة التي العلون يحزر المذهب في الجواهر المفردة
اما يحق اولاً على الدنيا من جسم مركب من اجزاء ونبه الاجسام من اجسام

انما يقال في خبر النهاية وهو ترتيب النظام وعلى الاول ^{منها} اما
 فهو اما مستفاد فهو مركب من الاجزاء التي لا تحري ولا يمكن تركيبة ^{منها}
 جسام واللام يمكن مفردا اما مستفاد يكون منتهى لا حد او غير منتهى الى حد
 من بينها غير ممكن على الخصوص الجسم المفردان المتعاقبان الرابعه ^{منها}
 فيه دون المركب فقد غلط ذلك ان لا يخص الكلام بالجسم المفرد ^{منها}
 في خبر المتعاقبان اما قال الشيخ في المنها قد اختلف في المركب ^{منها}
 فمنهم من جعلها باليقين اجزاء لا تحري وجعل كل جسم بعده منها ^{منها}
 ومنهم من جعل الجسم من اجزائه لانها منه ^{منها} ومنهم من جعل كل جسم ^{منها}
 الاجزاء الموجودة باليقين لا يعرف في اجزائه احد باليقين ^{منها}
 اجزائه باليقين كان كل واحد من اجزائه المتفردة جساما ^{منها} انما ^{منها}
 فالجسم عنده اما ان يكون لا جزاء له انه ليس في الحال له خبر ^{منها}
 بالانصال ليس يعني انه ليس في حاله قبول انقسام ^{منها} عنده ^{منها}
 وربما وكل ما قسم فالحال من العينية جسم له في نفسه ^{منها} ان ^{منها}
 قال في النجاة فلي نذكر في قول الشهد الثاني ان الجسم ^{منها}
 انقسمت قابل لانقسامات منتهى لا حد لا يحاذي انفسه ^{منها} بعده ^{منها}
 على ان يكون المستند مسائل انفسه لا ولا انتمه وقد يقصد ^{منها}
 الانقسام له من دون ملاحظة انه في مرتبة الوجود ^{منها} فيكون ^{منها}

منه لكن ليس هذا البحث بما ان فيه قوة
من الفلسفة
الاشدال عليه بالامور المادية كما
جاءت منه النور المادية ملحوظة للبحث فيه
البحث المعتمد في الموضوع في نظر الباحث على ما هو المحقق فلهذا
الاتصال عارفاً من جهة المادية فلهذا استدلال عما هو عليه في نفس الامر
وعلى ما ذكرنا ينبغي ان يكون هذا من الرياضي الذي استدلال عليها بالبيانات
الهندسية واما البحث من عدم التالف من النجاة والفرة فقد قيل عليه
ان ذلك سلب فليس من العورض الدائمة بل لعدم الاختصاص به ولا يرد
ان عدم فليس من العورض اصلاً لعدم امكان التالف عنها على رايهم وجوابه لما
نحو الدل وحمل السلب عدولاً لا بد من الاختصاص غير ذلك لا كسب
المعوض الذي في الاختصاص بل قد يكون انهم نعم لبيان لا بعض بعد شرط
وفوق بين العارض لا من انهم البحث عنه على هذا الوجه قد يكون الاضطرار الحقيقة
فيكون من الفلسفة الدالة التبعة وقد يكون من جهة من العورض الجسم
ليس عروضية من جهة المادية فيكون البحث عنه من الفلسفة رايه الا ان
عليه من جهة الحركة ونحوها فيكون راي من الطبيعي او بالبيانات الهندسية فيكون
من الرياضي واما البحث عن انقسامه لا رايه فانه فان اردوا ان يحسم
الخارج وطرائقه عليه فهو من في التبعة لكن راي يكون اثبات انقسام المطلق

هو الوهمي ^{التي لا يتجلى} وان اتفق بالانقسام المطلق كما اعتدوا به فلا يكون
 من الطبعي ^{التي لا يتجلى} ان من جهة الاستدلال كما يكون من الرأى من جهة البيان
 الهندسي واما البحث عن عدم انتهائه في الصنفان اريد به الصغوب
 القنارج فهو من الطبعي القبيح وان اريد به الصغوب الوهم او اعم فيكون
 النقطة التي هي جهة الاستدلال من الطبعي او الهندسي كذا ان يعلم
 انقسام واما اوردوا انه بقوله لكن برود عيشة الرخوة فساطط كما ان القدر
 السليم ان ذاتيات الموضوع مفروغ عنها لا ما هو من لوازمها لا سيما اذا كان
 الساقط غير كافي في نفسه او لا يري ان الاستدلال في نفسه لا يفي
 مع انتهاء البحث عند خاتمة العلم الا ما استدل به على انقسام
 بالطبيعة او مصدرية وقوله بالبيان استدل من قوله بتكرير العامل والمغني ^{عنه}
 في طلب جبين الا حين الاستدلال بالبيانات الطبيعية وجه ضعف الحجة
 ان المانع كان امتناع البحث عن الداتيات ولا يؤثر فيه البيان ^{الطبيعي}
 خاتمة ان يكون البحث فيه من الجنبية الطبيعية ونذر لا يكفي في جواز البحث عن
 الداتيات لان الاستدلال لا بد فيها ويكون المحمول من الاغراض دون ما هو موضوع
 نعم ثم نذر الجواب بواحد وان المحمول وان كان عرضا فذاتيا للجسم لكن
 ثبتت بالجنبية الطبيعية فيبقى الاستدلال قوله وهو انما هو الجواب
 كذا ولا يفتقر الى ما هو موضوع ^{للعلم} بل هي كذا ^{في}

بشيء فيشمل كأمس منقما بقدره

الجوهر غزو إلى مجاز وقوع أجزاء العالم في

الجزء من المستخرجة بالذات ضروري وندائته عدد

ان جواضب الجمة مقددا من العالم ثم مرة بعد اخرى فيقع العالم كله

فيها فمما به تدني الوسط احد الطرفين غمابه تدني الطرف الاخر قال

الشيخ خاتم الولد في المحمدية في اليك في الجزء الذي للجزء تدني

احد الطرفين ونفس تدني الطرف الاخر مع كونه حاصبا خارجا عن الطرف

فيسعد انقول لزم ان مابه تدني احد الطرفين غمابه تدني الطرف لم لا يجوز

مابه ملاية احد الطرفين هو عينه مابه ملاية الطرف الاخر على لزوم الطرفين

لوسط بين هو تمامه تدني هذا فيكون مع كونه ملاية الطرفين

للقبلة المقيدة من بطور العقل واما الثاني فلدنه يلزم ان يكون حلول

طراف سرانيا لان الحلول اسرياني ان يتبعين من المحل بازاء المحال

والطرياني مالا يتبعين جزو من المحل بازايه ولا مالا الجزو منه ان كان ذو

بغيره فحلول الالبوة في الاب من الحلول الطرياني فاما العينين جزو من المحل بازاء

المحال الذي هو الطرف صار الحلول سرانيا فافهم واثاني ان بعضه

ليس اوليا يسكون محله اوليا ان المحل المتصل ليس بعضه اوليا لمحله

عن الكل لان اولوته ليس الا بان يتحقق اسريان وليس الجزو فاعلم

على ما بين ما ليس الكل فابداً فندبراً يكون حوله طرماً بالذات في المحل
 النظرية في سوانه في ثم قال واذ كان الممتد كونه في عدم اعتبار محل الخط
 في حال ما هو غير ممتد بالبطريق الاول لانه اذا فقد الاعتبار في محل طرفي الممتد
 انه لا يفرز له اولى يكون المحلول طرماً فمقتضى الاعتبار في محل طرفي الممتد
 والخاص انه لا يفرز له اولى يكون المحلول طرماً فافهم فالاولى في الجواب
 فيه اشارة الى صحة الجواب الاول ايضا بالرجوع اليه او بالاستدلال على
 ان التعابير الاعتبارية كافية في لزوم الاتفاق لان الاعتبار في القطعة
 في الجهتين ويزاوي حسب القسم ضرورة وان كان كما يكتا به ولا فاضلاً
 اعلم بما بقي من اهل مانع ان يمنع ان كان وقوع الجزو على معنى الجبرين
 مقرر سيجي انت الدلع خصوصاً يانتي منها على الاصول الهندسية
 لا بد من ذكر بعض المصطلحات التي سوف الكلام عليها فاعلم ان ضرب الحدود
 العدد كصاحب عدد يكون نسبتها الى احد هما كنسبة الاخر الى الواحد وصرح
 في الخط كخصيل سطح منوزي الاضلاع القائم الزوايا حيث يكون احداً ضلعه
 احدهما والاضلع المقاطع له الاخر ويكون متسايلهما مثلها النسبة واذ كان
 هذين الخطين عاوداً في مثل الواحد في الاخر ويكون عاوداً في
 مثل الواحد كما هو الضرب فاذن اذا ضرب العدو العارض للخطين
 العدو العارض للخط الاخر كخصيل عدد عارض للسطح ويكون نسبتها الى السطح

في السطحين في ذلك الاعداد الموجود في ال
 ذلك العدد الموجود في السطحين لمرجع العاد وان
 نفس في الحاصل سببي مرئيا ومجذورا والمضروب في جذر
 عدد وكيفية كان او خط في خط في الحاصل سببي
 تشبيها في الرواية آه لغيره ان العود في حكم ما في السلت العام الزاوية
 مساواة مرجع وتر الثمانية مجموع من الضلعين فاذا كان السلت العام الزاوية
 كل من ضلعي عشرة الاجزاء مرجع وتره ما بيان فالوتر جذر ما بين
 للمناخ في مرجع لان العدد الصحيح ينحصر في الربعة عشر وما تحته عشرة وثمانية
 من الربعة عشر ما به وسنة وتسعون فالربعة عشر جذر اقل من اثنين في ثمانية
 جذر الاقل باكثر من الاول ومرتبة في ثمانية ثمانية وثمانية عشر من جذر
 الاثنى عشر من ثمانية في ثمانية يكون جذرا كثر من الاول فليس ثمانية
 في مرجع اصل بل يكون جذره صحيح مع جذر اقل من الواحد كاربعة عشر مع
 جزو من الواحد اجموع العود فانقسم الجزو ونذر السان في مخصوص ما اذا كان
 اضلعان عشرة اجزاء بل اذا كان الضلعان سلبيين لا يوجد المجموع
 المربعين جذر صحيح النسبة وما اذا كانا مختلفين فقد يوجد كما اذا كان واحد
 الضلعين ثلثه والآخر اربعة فمربعها خمسة وعشرون وجذره خمسة في
 الاثنى عشر لا يوجد كما اذا كانا من الضلعين ستة والآخر خمسة في الضلعين

واحد كاشعوان يسين له جذير صحيح لا سبعة وما تحده ولا ثمانية وما فوقه فافهم
 ان هذا سبعة وثمانين رابعة الحدة الاصول له انما قال سبعة وثمانين
 في ذلك الشكل صريحا بل المذكور فيه ان مربع الخط يباوى مجموع مربعي
 صنف سطح القسامين في الاخر لكن سبعة وثمانين الحكم في العدد كما
 انصير السطوي في تحيره واذا انهمذوا فيقول انه حاصل ان مربع
 مع الصحيح يباوى مربعي الصحيح والكسر وضعف ضرب الصحيح في الكسر فمربع
 الصحيح صحيح وضعف ضرب الصحيح في الكسر كسور من جنس الكسر الا
 الكسر اقل منه فهو جنس اخر فان بلغ ضعف ضرب الصحيح في الكسر
 صحيحا فلهذا الكسر المربع زايد فلم يصير صحيحا اذ العلم مبلغ عددا صحيحا فهو ان
 من الصحيح كسر من جنس الكسر فلهذا المربع الكسر صحيحا الله وبعين
 مثال معين وهو وضع الا انه ضرب ضعف الصحيح في الكسر وكان في
 ضعف احد القسامين في الاخر يباوى ان حاصل ضرب الضعف في
 ضرب اصل العدوة ثم الضعيف واحد والعجب انظر البعض ان البين
 لا يحسن في الكسر المعطوف فليقدم الكلام فيه لان الكسور المعطوفة
 مجموعها اما صحيح فاعيد صحيح مع هذه الكسور المعطوفة عدو صحيح كما في
 ويكون مربع صحيحا الثبة واما عدو صحيح مع كسور اقل من واحد فيضم مع
 المقروض مع هذا الكسر واثبت الكسر الزايد ولما ان وضع هذا الكسر مع الكسر

مع هذا الكسر المعطوف سببا وهذا الصحيح وربع الكسر الناقص واما الكسر ناقص من الواحد
فربع الصحيح الماخوذ مع الكسر المعطوف ^ب و ^ب لم يعي الصحيح والكسر ضعف
ضرب الصحيح في الكسر ثم نقول ان ربع الكسر الناقص من الواحد مفردا كان
معطوفا اقل من الكسر الاصل لان نسبتة الي الكسر الاصل كانت بنسبة ^ب الى الواحد
ما شهد به تعريف الضرب وضعف حامل ضرب الصحيح في الكسر كسر من
الكسر الاصل فمجموع هذا الكسر ان بلغ عددا صحيحا فربع الكسر زائد عليه فلا يكون
المجموع صحيحا والا فلا يكونان ناقصا عن ^ب الصحيح تنوع هذا الكسر فلا يكون بانضمام ربع الكسر
صحيحا فان لم يخرج ربع الكسر ربع صحيح الكسر الاصل الذي هو مخرج من كسر
للكسرين من الكسر المعطوف فانهم فافا ثم هذا فشرح الدليل على المقصود
اولا لم يكن ربع ذي كسر او كسر مجردا صحيحا فلهذا فوالكسر او الكسر المجزؤ صحيح
فالاصح المجزؤ ليس له جذر في الواقع لا صحيح ولا كسر مجردا ومع صحيح فله جذر لهما شين
وهو التثنية المفروض جذرا اثنين وجذره من هذا التثنية لا يكون له قسري ^{بالواقع}
هذا لقدر ما في الشرح ويرد عليه النقص اول اية لو تم هذا لم يكن يمثل هذا التثنية ^{على}
مذهب الاتصال ايضا فافا وضنا مسئلتنا فایم الزدانة كل ضلع منه عشرة اشياء ثم
مايا اسنبا فلو تر جذر ايتين ولا جذر له في الواقع فله جذر لثلاثة في الواقع ^{الاصح}
على ما ذكره انشدني حوشبي الشفاء ان غايته بالتر من من البيان ان يكون
لعدد الاصم الجذر جذر لا صحيح ولا كسر مجردا ومع صحيح ولا يلزم منه ان لا يكون جذره صحيحا

مع جزئي لا يكون كسره من الكسور العرفية فان مبلغ هذا الجزء الصحيح مما يلي
 كسره المقدر دون العدد وهو وان كان اقل منه لكن جازان يحصل من
 ربع وضعف ضرب العدد الصحيح في هذا الجزء عدد صحيح فان الاجزاء المتخلفة
 هذا الجزء من اجزاءها يحصل عدد صحيح وهذا اقل عند من يحكم البنية فان كان المقصود
 من قوله بل التحقيق الزم استحالة اخرى مستطوع النظر عن ردم الاقسام في الجزء
 يلزم ان على تقدير الاقسام يجوز ان يكون الاقسام الى اربعة صحيحة وانما يمكن المقصود
 فانه ليس هو لردم الاستحالة وهذا المستطوع ان يكون ثلث المكملين غير قابلين
 البنية قلت هم غير قابلين بها بناء على ان الاجزاء عند من يتبعه في تقسيمه
 يجوز ان يكون فيوجد عاودت كسره ثم والجزء الغرض لا يمكن فسمه وهو قد سلم
 انقسام فلا مانع من القول بالبنية الصحيحة في حاله اللزوم عليهم بوالفهم لا يجوز
 وغايته ما يمكن ان يقرب ان البنية الصحيحة لا تعاقب الامع عدم تناسلها في انقسام
 سلم فسمه الجزء الغرض الى الجزء الصحيح فقد لزم القسمه لا الى انها لمه فصلا في الزمان
 لا تجزى منقدر ردم متصدا و لزم مطلوبا فلا استحالة اللزوم على القول بالجزء
 لا يوزن هذا المنكث عن صفته الارتفاع كما لزم في قوله بل التحقيق اه واما استحالة الاقسام
 الذي الزم في البنية الاول مراد يكون ملك الاستحالة شتمه الجزء الذي لا يجوز
 اياك عدد وي كذا لغتهم في المقام فمائل ثم اعلم ان اكثر البراهين المذكورة لا يثبت
 العروس ان يسم المنكث القايم الزاوية و ربع وتر زاوية القايمه و قسم

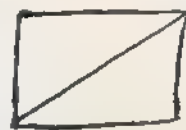
القائمة ولقسم هذا المربع بخط مورر يقطع المربع للموتر الخارج من طرف الزاوية
القائمة من المثلث الخامس الى اياها ويبلغ الى اسطويين وربع مربعة المثلثين
غير منطبق على المثلث كما فعل اوكليس هذا الشكل بهذه
الصورة واما منطبق كلاهما او احدهما كما فعل المتأخرون

منهم النصف الطوسي ثم بين ان احد
السطحين مساو لمربع

والاخر لاحد فاقليس بين بصل خط من طرف الخط الموزي الى زاوية المربع
للموتر البعيدة عن زوايا المثلث وخط اخر من زاوية المثلث البعيدة القائمة على
زاوية مربع الضلعين مساوية هذين المثلثين بادي زاوية وضلعين ثم بين
ان هذا المثلث نصف السطح والمثلث الاخر نصف المربع لموقع المثلث والسطح
بين المتوزينين على قاعدة واحدة واذا اتى ادي النصفان تساوي السطح
المربع وذو ادي كل من السطحين كذا من المربعين فقد ادي مربع الوتر كذا
هو مجموع السطحين المربعين واما المتأخرون فاخذوا سطحاً متوزي الاضلاع باخر احد

ضلعين مربع الضلع الذي وقع داخل مربع الوتر الى متقى ضلعين مربع الوتر وهو سطح
ب هذا السطح مساو لمربع الضلع لموقعها بين المتوزينين وكذا مساو للسطح الذي
هو مجموع مربع الوتر واداسا ادي السطحان الجوزان للمربعين الضلعين فقد مساو ادي مربع
الوتر هما وقد يفرض المتأخرون مربع الوتر مستطيقاً على المثلث الماع الطابقين ^{الضلع} مربع

من من مثل ج ح ط ب زيادة المثلث المذكور سطح ب ح الى منقوصا
 عنه بخط ب ز فم يلزم تساوي السطحين وان اسقط مثلث ج ح ب منقوصا
 عنه الضلعان فالباقى من مثلث اب و بعد الزاوية الباقى سطح ب ج
 مع سطح ح ز فم يلزم تساوي السطحين وان اسقط مثلث اب و مثلث ج
 ب ز منقوصا عنه سطح ح ز و من مثلث ج ح ط ذلك المثلث منقوصا عنه
 ب ز فالمسقط مختلفان فله يلزم تساوي الباقى بعد زيادة قدر مساو
 خطى اب ح ط بان اح ب ط السادس لقاعدة ج ح متساو من خط ح ب
 مشترك وكذا ان تساوي خطى اى ج ح للقابل در زاوية الزاوية ج كونهما خارج
 و داخل من المتوزعين و اثبت تساوي الاضلاع المتقابلة من السطوح المتوزعة
 الاضلاع باخراج خط من احد طرفى الزاوية فاجاسما اياها لاطرفى الزاوية
 كما لفظ هكذا ثم اثبت تساوي اضلاع المتساويين لتساوي الزوايا



المبادلة و اثبت انك الفطر و هكذا لا يتم على القول بالجزء لعدم مكان اخراج الفطر
 بعض السطوح المتوزعة الاضلاع كما ان افرضنا على اسطح متوفا من مثلث خطوط جوية
 متماثلة كل خط منها ملبس من ستة اجزاء هكذا فالخط الخارج من طرف الخطوط
 لا يمر الا بالجزء الذي على سبعة وهو الباقى من الخطوط المتساوية و الثالث فانهما
 لساكن و على سمت الثاني لا على سمت الاول و الثالث التبعة كما لا يخفى نعم يمكن

على اصل الاتصال لان تماس المخطوط غير ممكن بل يحول السطح عن المخطط الاول الثاني
وكذا رتبة فيمن الثاني فيمير المخطط الخارج من طرف المخطط الاول على السطح بحيث تم
ما بين النقطة والاشكال والوجه من المخطط الثاني لا يكون متباني النفاط على
لصالح الاتصال ثم يمر على السطح الذي بين المخطط الثاني والثالث وتنتهي الى قطر
السطح وقد بان لك مما ذكرنا ان ما ذكرني مضافات كتاب اوليوس ان كل
تقطيعين يمكن ويمكن وصل المخطط منها لا يتم الا على اصل الاتصال فندتم اكثر الاشكال
الهندسية عليه على اصل الجزء الذي لا يجرى فيستقيم مع ذلك لا يكون المربع
آلة لا يذهب اليه البعض من السطح ونقل الشخ في مثال هذا عن مؤلفين به لان كتب اهل الكلام
شخونة بالكار المربع بل اكثر الاشكال وهم اعرافون بسبب شخونة ثم انه بعد ان تمام
الدلائل الهندسية على اصل المخطط لا معنى لكار المربع السطح المربع الذي وقيل
قد بين ان السطح المربع بل وجوبه وان لم يعلم احاطة تلك الدلائل على القول بالجزء ثم
لا حاجة الى اكار المربع ثم وجود المربع لازم لان ما يرى على صورة المربع اما لمحات حقيقة
او اشكال مخوفة والتخفيف بان يقع الجزء الثاني بين الاول والثالث بل متخفا
فوق وكذا الرابع لا يكون بين الثالث والخامس بل متخفا عنه وكذلك يقولون في الجزء
اما ان يقع خارجا عن ما بين الاول والثالث ويكون منها كائن فحصل المخطط المستقيم
منها وكذلك حال الثالث والرابع والاول يقع منها ما بين المخططين كالمسطح المستقيم
فقد لموس والاشراف واما ان يقع خارجا بين الاول والثالث فحصل المخطط المستقيم

[illegible]

فالعدد والنصف ان وقع المرتبة الوترية فلا يرفع ضعفه في تلك المرتبة بل في
 فيكون النصف مبرجا و ^{بن} الضعف مبرجا وان وقع في المرتبة السعوية ^{بضعف}
 في المرتبة الوترية فلا يكون الضعف مبرجا ويكون النصف مبرجا فان
 قد بان لك ان مبرجا عدولا لا يكون ضعفا لمربع عددي فالقطر وسط الضلع اولى
 مربعها ستة عددين غير معينين فيكونان متباينين لا يوجد لهما عاشر مشترك ^{في} ^{العدد} ^{من}
 في الشكل السابع من المقالة العاشرة اذ لم يكن ستة مربعي الحطين كنسبة عددين
 مربعين فالخطان متباينان فاهم ^{في} ^{العدد} ^{من} وتوجه الغان ^{في} ^{العدد} ^{من} بلا شرح وبل الذي هو الحق ^{في} ^{العدد} ^{من}
 ونقدم معنى نسبة المتباين فاعلم اذا كان ستة مقدرين او عددين فاذا فرض ^{في} ^{العدد} ^{من}
 النسبة مقدرين او عددين لم يوضع مقدر ثالث او عدو ثالث بحيث يكون ^{في} ^{العدد} ^{من}
 اية كنسبة الاول الى الثاني فيحصل ثلثة مفادير او عدو متساوية بحيث يكون ^{في} ^{العدد} ^{من}
 الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث فيحصل الاول الى الثالث مع ^{في} ^{العدد} ^{من}
 متساوية ويضاف الى النسبة الاصل المفروضة ان هذه النسبة ^{في} ^{العدد} ^{من}
 انظر انها متباينة نسبة الاول الى الثاني ومتساوية النسبة بين ^{في} ^{العدد} ^{من}
 وقت واذ كان بين مقدرين او عددين ستة غير ^{في} ^{العدد} ^{من} او غيرهما فافرض ^{في} ^{العدد} ^{من}
 ان او عددا ان على نسبة الاول ثم يوضع ثالث بحيث يكون ^{في} ^{العدد} ^{من}
 الاخرين فيسببه الاول والثالث مع ^{في} ^{العدد} ^{من} ووسط النسبة موفقة من ذلك ^{في} ^{العدد} ^{من}
 فان النسبة الموقفة اعم من المتساوية ويرجع فاما النسبة المتساوية ^{في} ^{العدد} ^{من}

[illegible]

ضعفه عدد واحد وثنائه مكان بينهما واسطه فحب ان يكون بين الواحد والا
 واسطه وليست فليدرك ان ليس ضعفه الواحد والا فبين ثنائيه عدو
 فلهذا لو كانت مكان بين الواحد والا فبين واسطه عدو فلهذا يكون نسبة الا ثنائيه اليها
 اليها كنسبتها الى الواحد وهي الما على وجهي وطم ان ليس بينهما عدو صحيح والى عدد و
 عدو في دالما الواحد مع غيره صحيح فلهذا بينهما لا لم يكن كما النسبة ثنائيه اصله فم
 نسبه الى الواحد وانقطع ثنائيه لانه عدو فلهذا لا يصحبه وهو ضعف المدعي فمن ادرك
 كون الواحد واسطه فلهذا نسبة الا ثنائيه والواحد ثنائي بالغا الى الضعفه فكل من لم
 المقصود من هذا الدليل ان لا يكون بين الا ثنائيه والواحد واسطه وكذا فلهذا يكون
 ثنائيه مربع الذي هو ذو الكسر كما ان مربع ذي الكسر فلهذا مساويا لسطح المربع
 الذي هو عدد صحيح كما هو في التمام من القاطع الباقية من كل ثنائيه او ثنائيه
 فمربع الوسط مساو لسطح طرفين قاطع قديان لك ان النسبة الباقية الى
 لا يكون ثنائي لانه عدو فلهذا ثنائيه انها ثنائيه نسبة القطر الى الا ثنائيه
 نسبة القطر الى الا ثنائيه اذن عدو فلهذا يوجد بينهما عا وشرك فقيدها بالاسقاطه
 اخرى قاطعها بالقبيل ان النسبة لا اثنائه فيبطل الخ برهنا وتاليا وتاليا
 فيبقى النسبة الباقية في الاجسام وليس الباقية في الخواص لان الذي يلزم من
 الباقية في خواصها الباقية في غير ثنائيه ولو كانت الباقية لكان الخ برهنا عا
 ثنائيه كما ان كان كذا تمام بالقوة غير لازم منها بل وجهه بان في مستقبل القو

[illegible]

علي تقدير الجبر و ثبت هذه الشبهة في الاعداد فثبت القطر ~~الافضل~~ ^{الافضل} صا و فلا
 يكون منها الي عا و شته - فديم السكون كل ~~فجوة~~ ^{فجوة} منها فاما ^{للفسمة} فطير الجبر ^{الافضل}
 لا تحري سفا هفت فان المقادير غرو فقه من اجرو لا تحري فقه سب لانه
 يتم الدليل بهذا النمط علي الطال الجبر و لكن المقص من هذا الدليل اثبات الشبهة ^{انصينه}
 بالذات ثم يفرع عليه الطال الجبر و كما او مانا سابقا و لا يكفي بهذا فاذن لا سبل اليه الاثبات
 ان كل سطح خطين في خط يكونان علي شئها ثم اسات الشبهة المثناة بين ^{العين}
 بمقدمات ذكرها او فليس اد اثبات الشبهة المثناة بدليل اخر في السطح ^{كحت}
 لا يبنى علي العا و المشترك فقول اي ان شئ سطح الخطين مع خط يكون كنبه
 الخطين فليكن الخطان اب و الخط المفروض ضرخ فقول شئ سطح ^{اج}
 الي سطح ج ح كنبه الي ب فليكون خطوه مثل خط او خطه ^{مثل} مثل
 و يعا سطح و ه زح فام الزوايا ثم يخرج و ه مثل خط ب الي ي و يخرج ي و هو
 و يخرج ح ز فحب ان تبد قيا نحو هبا من طرفي خطونهن خارج من ز الي ي ^ب
 اقل من قاتمين و ليكن السد في علي لفظ كما فقول ان زاوية ه ي ك ^{زاوية}
 زه ي قاتمان و ز ي ك متوذايان و زاوية ك زه اقل قاتمة ترك و هي ^{انظر}
 فاذن زاوية ك المقابلة لزاوية زه ي مساوية لها و قاتمة و الخطوط المقابلة ^{الضام}
 لان زوايا السطح المتوذية ^{الافضل} المقابلة هو ^ب هبا متساوية فاذن سطح
 ي ك كسطح خطين ج ح فاذن وقع السطحان متساوية ^{الافضل} ^{موت}

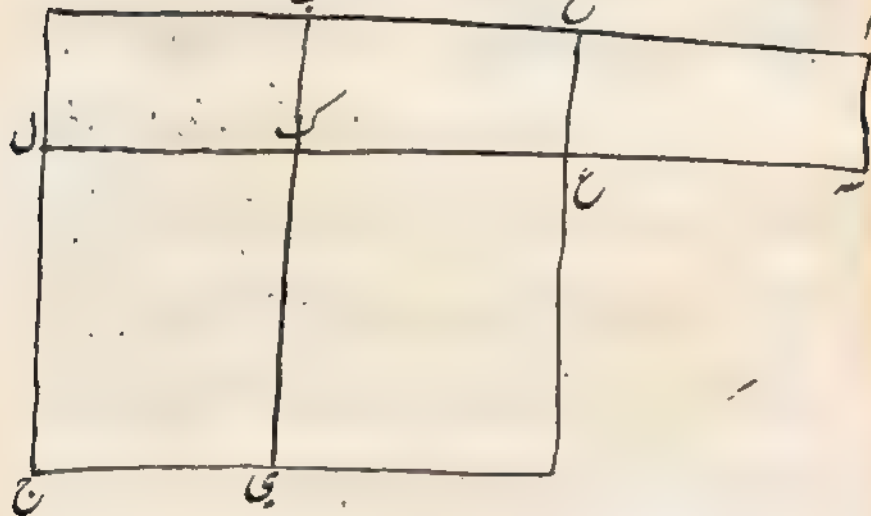
[illegible]

ب نسبت مربع اب الى مربع ب ه كنه اب الى ب ~~المطلوب~~
والثالث ان اوقعنا آه حاصلة ان مركب الخط من الجزء الذي لا يتجزى ~~سطح~~
والا لما صح ان يقع وتر الزاوية قائمة بين ضلعين لانه لو وقع فتنقض قائمه ضلعها
خسته فاذن مقداره مقدور جزو حسين ثم ان جزوا طوقه كنه يكون سطح
الوتر فترتك الطرف الاخر باقوا فلا يمكن لان الوتر ما مقداره جذر اثنين او
وقد كان اقل منه واما اقل من الجزء فيلزم الانقسام وكجزو زاوية مقدور الوتر عند
الوتر كما بداد احاط الناحل باطل لان الناحل لا يقع على اصل الجزء لان المقدور على
الاصل لا يحيط الا بانقسام الجزء ولم يزخر بوقته ولا يمكن الزيادة بصيرة الجزء كثيرا
فم لا يبقى جبراً فزاد بل خط متصل فانهم واما ما زعم ان الجرار الوتر كنهت بعد عن
ضلع مع يقارطه الاخر على الضلع الاخر كنهت يكون قريباً الى الزاوية كما هو مدرر السيل
غير ممكن بل اذا بعد الوتر عن طرف الضلع الذي كان عليه لم يبق طرفه الاخر طائفاً
للفلع الاخر بل يقع في داخل المثلث غير ملائق ارتفاع قط لا يقيف اليه لان
المكانة ضروري اولاً تربي اذا راقم صاع كنهت يكون راسه ملائقاً للجدار وطرفه
على الارض يحدث مثلث احد اضلاعه خط في الجدار والضلع الاخر خط على الدرع
ويحدث بينهما قائمة والوتر خط على صاع فاذن جبر الموضع بصيرة الخط المدركي مضم
والخط الارضي اطول مع بقاء المسكن كما ينبغي ^{المسكن} فاصل كان الوتر اكثر
من الثلثة ليكمل التوكس لان الوتر ج جذر ثلثه عشر الذي هو مجموع مربعي الثلثة والدين

السبعة والاربعين من النقصين والسبعة والاربعين من الاقلية والحاو
 لان مجموع النقصين اربعة لموقع الواحد عشر كما ونذر الدليل ان بقى على كل ما
 هو قوفان على الواس وقد عرفت انه لا يتم على اصل الجزء بل على مجموع الجزئين لا يتم
 اصل الجزء لثوقته على اكمال كلها متوقفة على اكمال كل من كل نقصين
 عرفت انه لا يصدق كناية على احد الجزئين فذكر ذلك في المتن ان اولئك
 برهن في غايته اولى لاصول له واعلم ان المكان بضع كل خط لا يتم ما لا يتم
 على اصل الجزء فقول في تعصير ان اولئك من بين اولئك من الزاوية ان
 فرض على ساق زاوية نقطة كيف اتفق كنقطة ومن ساق زاوية ثب راج
 فصل من من اب ق الاقوى خط ا ب مثل الهم فخط ط ر سم على ر ج مثلنا
 متساوي الاضلاع كمثل ط ر ج ثم وصل من ا ط خط ط فخذت مثلنا ا و ط
 ذاع ط ا صلاهما متساويين فزاوية ا ط ا مساوية لزاوية ا و ط فزاوية ا ط ا
 من زاوية ا ب ج فنصف خط ا ط فيقول بعد توقفه على اكمال كل واحد
 الخطوط المذكورة ان الزاوية على اصل الجزء يجوز ان يكون بقدر الجزء فهذا
 اعني خط ط ا ينطبق عليها ولا يفتقنها فزاوية ا ط ا خط ا ط كذا ان فقول
 الجزء الذي هو زاوية ا ب ج لانه ج فخط ط ا ط م على السهل فقول في نصف
 المذكور لان الخط فزاوية على اصل الجزء وهو خط معتبر في المسكينين
 فزاوية زاوية ا ط ا ط ا كان مع هذا الخط فجميع الزاويتين يبرهن على

[illegible]

ذلك الخط والخط الاخر جزء محلي وربع القسم الاخير النصف سطح اقله اخر اتمية
 نفع لانفع من المساواة كما نرى عندك برهانه فاعلم ان اوله عيسى
 من الشكل المذكور مساوي يوقف على الشكل السادس من المقالة الثانية يكون
 كل خط اذا تضاعف فزيد عليه سطح الخط مع الزيادة في الزيادة مع ربع النصف مساوي
 مربع النصف مع الزيادة ومن الموقوف عليه فان فرض خط اب فزيد عليه ب و
 ونصف على ج و رسم مربع ج و و يمكن ج ز ح و رسم مربع ب و و يمكن
 مربع ب و ك و اخرج ب ك ب ل ا ج و ل ك ا ل ج



فسم المتضمنين وهما متساويان كما بين في المقالة الاولى و رسم سطح اخر منه
 فحذفت منه سطح متساوية الاضلاع فاقبته الزوايا كما نرى عندك اشكال المقالة الاولى
 سطح اسد و سطح اخر سبع على ج و سطح ج ب ك و سطح ك ل ج و سما
 ثمان و سطح ب ك ل و هو مربع الزيادة و سطح ك ي ز و هو مربع لان التضمنين متساويان

فخط ك ك ي يساويان وكذا مقابلهما لتوازي وانزرا باقوا بم وسط ح
 مربع زو وربع نصف سطح مع الزيادة فسطح ا ج ب ع مساو لمربع ح ب ك م
 يساوي خطي ا ج ج ب وكذا مقابلاه اعني خطي س ع ع ك وخطي ج ع ع ك
 اسه ب ك فهو ساو للمتم الا ان وجه سطح المقيم الاول ومربع الزيادة مشتركا
 فسطح اسه ب ك يساوي للمتمين ومربع الزيادة فاذا جاب مربع ك ي زع بمربع
 ع ك بل بمقابل خطي ج ب اعني نصف الخط المفروض من سطح اسه ب ك اعني
 سطح الخط مع الزيادة في الزيادة مع مربع المربع النصف مع الزيادة فيقبول لا يتم الا ان
 بل النصف الخط مساو لمربع ج ع و م ربع نصف الخط مع الزيادة فيثبت ان
 اذا نصف وزيد عليه فسطح الخط مع الزيادة في الزيادة ومربع النصف مساو لمربع النصف
 مع الزيادة فيقول لا يتم الا ان على اصل الجزء هذا الوجه ان خطي ع ك ك ي جزء
 مربع ع ك ي ز وكذا للمتمين فان زيد هذا المربع مع هذين الخطين صار سطح الخط
 الزيادة مع مربع النصف مساو لمربع النصف مع الزيادة مع الخطين المذكورين فلم
 المطلوب وان اريد هذا المربع بدون هذين الخطين المذكورين فسطح الخط مع الزيادة في
 الزيادة مع مربع النصف منقوصا عنه بقدر اجزاء الخط مساو لمربع النصف مع الزيادة
 بقدر واسطح الخط مع الزيادة في الزيادة مع مربع النصف على مربع النصف مع الزيادة
 الذي فيه سهل فانه يمكن الانتساب بوجه اخر عني ان على التوالي بل تمام الاتصال
 والاعداد فنقول ان مربع نصف الخط مع الزيادة مساو لمربع نصف الخط والزيادة و

وازيادة $\frac{1}{2}$ ضرب نصف الخط في الزيادة وسط الخط مع الزيادة عبارة
 بمجموع سطح الخط في الزيادة اعني ضعف ضرب نصف الخط في الزيادة سطح
 الزيادة في الزيادة فاذن سطح الخط مع الزيادة في الزيادة مع مربع نصف الخط مساو
 لمربع نصف الخط مع الزيادة وهذا البرهان لا يتوقف على الاتصال كما لا يخفى فاما ان
 ان ربع الخط مساو لمربعي القسمين و ضعف ضرب القسمين في الاخر فسطح
 ما ذكره وقيل بس برهان خطوطي يحتاج فيه بلائيات الاتصال وعدم خربته الخط
 سطح يمكن لنا ان يقر بان مربع الخط عبارة عن ضرب الخط في كل من قسميه و ضرب
 الخط في شئ ضرب كل من شئ في ذلك القسم فهو اذن مجموع ضرب ذلك القسم
 نفسه وهو مربعه و ضرب القسم الاخر فيه و ذلك ضرب الخط في القسم الاخر مجموع ضرب
 ذلك القسم في نفسه و ضرب القسم الاول فيه فاذن مربع الخط مساو لمربعي القسمين
 و ضرب القسمين في ضرب القسمين في الاخر متين وهو المطلوب ولا بد من ان
 ثم من ادعى ان الشكل المذكور في الشكل الحادي عشر من المقالة الثامنة فوض خط
 ا ب و رسم عليه مربع ا ب ج و نصف خط ا ح على ه و وصل خط ه ب فحدث مثلث
 قائم الزاوية و زواوية و زواوية ا ح ه حيث صا ه ز مثل ه ب و رسم مربع ا ح ط ا ف ح
 فح ط الى ك ك ثم ادعى ان الخط قسم بخط ح ك القسم المذكورة و زواوية لان ه ا ب
 ازيد من ه ب مربعه بقطع ا ب بمحاذاة و زواوية ك ه ب متساوية لان سطح ح ز في ا ح
 مربع ه و مساو لمربع ه ا و ا ب فذلك السطح مع ذلك المربع مساو لمربع ه ب و ا ب

[illegible]

مع هذا المعطوف مساو لمربع بد الصبح ويؤخذ الكسر الزائد ويقام ان مربع هذا
 الصبح ان تحرك اقل من الجزء ثم الاستحالة الاولى او قد الجزء ثم الاستحالة
 الثانية او يمكن زمانا ثم تحرك بعد الجزء وهو من الثاني ثم فاعظم الزاوية
 المحظوظة على الوجه الموصوفه فالمانع بينهما من الحركة على الوجه الموصوف
 في المسافة والمسافة المتناهية من الاجزاء التي لا تجري غرضها في احد
 من وقوع الحركة البطنة من دون تحلل السكون واسرعة ولا بطيء كما نرى
 البعض ان المانع من الحركة من جهة المتحرك والمسافة في ذاتها حاله لوقوع
 الحركة على الصفة المذكورة فاذن قد لزم المكان وجود الدائرة على السطح
 الذي المسافة المسطحة فان ذلك غلط كبير عظيم او لو كانت المسافة صالحة
 للحركة على الوجه الموصوف لكنت صالحة لقسمه اجزائها فانهم وعلى هذا
 اثبات الكثرة يتبون الكثرة لفضل واير من مساو ومن متقاطعين على
 قطبين تحرك احدهما مع ثبات الاخرى ويجعل لقطبا التقاطع نمرة القطبين
 والخط الورصل بينهما بمنزلة المحور حتى يلزم لعوده بالموضع الاول فحصل سطح مستدير
 في داخله لقطعة هو المركز المشترك بين الدائرتين متبادي الخطوط الورصلة
 منها اليه فيجرت الكثرة فيمتنع على اصل الجزء بعد تسليم الدائرة امكان الحركة للوضوغة
 ولعبد عليه في العرف من امر الفخارة اه حركة الفخارة على وجه رسم
 دائرة لا يحول عليها على اصل الجزء بالثقة ولما على اصل الاتصال فلا بد

التي هي ان تكون وقوفها من محرك عند ارادة رسم الدائرة في رسمها
محرك الاصابع بحيث لا يضرب قدره من الف الف جزء من اجتهاد
الحياض في غير وقوفه بعد ان سطح مستوي بحيث لا يكون فيه ذلك
ارتفاع يورث انخفاض وان كان يمكن العلم به من غير الدائرة الحاصلة
من القوس لا يحزم كونهما دائرة حقيقية بل الغاية الدائرة الوفيه

قال الشيخ في الشفاء والنجاة انه حاصل ان الكرة موجودة لان من اجسامها
غير متوالت من متخالفة الطباع وسلكه الطبيعي كل الكرة لان الطبيعة انما علة لكل
واحدة في المادة التي هي مادة وفعل الفاعل الواحد في المادة الواحدة لا يختلف
ان ما في الكرة في موضوعه الافعال المختلفة لان الاشكال المتعددة فيها اختلفت
الامتداد والتعدد فمن الوسط فان الخطوط المتعددة من الوسط الى الطرف كلها مختلفة
ولا تلبث الكرة فمن قطعها في الخارج او في توهم يحدث دائرة في الخارج او في
التوهم فلهذا الوجه مما لا يخفى على اهل الاتصال وفيه تظاير فلان الوجه المتعدد
اكثر من اجزاء من ماضي السطح في المادة الواحدة لا يكون الا في واحد الكمال
ثم ان باطل عند شئ في الجزء ولا يكون انما لها ليس خلاف كما لا يخفى على اهل
في اعتبارها ثم ان السج يفسر على ان السج في السج فعل في قوله على انما متخالفة
والفعل على حقيقة واجب الصور في لم لا يوجد لا يكون في رسمه
يعني ارادته بان يكون متعددة غرضه الذي من السطح والخط وانما فان الارادة

فان الارادة مما يجوز ان يعقل بغيره للعلم بغاياتها الكثيرة لا على القول بال
ارادة الخافضة ثم سيجع الشرح فيما بعد ان المادة لها استعداد ووافي تقبل
فيه الامور الكثيرة واذ كان الامر كذلك فلم لا يجوز ان يكون في المادة استعداد
ونحن نقبل لكل بوجه في الامور الكثيرة ومن ادعى بطلانه فليعلم ان
اراد ان اخذت المصور في مثال السبغة بالقبض فذلك ممكنا وكيفية
كذلك ان الجسم منفصل عنهم ولا يعيد في سخن المنفصل بالفعل وقد عرفت ان
انتم بان الابعاد السخينة غير موجودة بالفعل وان اراد ان البعدان المختلف
متوهمين فليس لكن لا ينهم منه صدور الافعال المختلفة عن الطبيعة بل هي لها اقسام
عارض للجسم عوي الزاوية نشاء وتوهم امتدادات مختلفة ولا استحالة في كنه
صدور واضح لا شرع الامور يجوزونه عن السبب الحقيقي الذي لا شبهة لكثيره
عنهم كصدور الغضب والدمع المصحح لا شرع الامكان والعلم بقية والوجود والوجود
من الواجب البسيط من جمع الوجوه عندهم حتى اوجوا صدور الكثرة عن البعض الاول
باغناء الالتفات بتلك الاوصاف مما بال الطبيعة لا يجوز صدور العقل الواحد
المتوهم الكثرة وانما عيها منها ثم لو امتنع صدور كل كون نشاء لا شرع في
المختلفة من المراتكوبها اذ اعيل مقدرة لم يخرج صدور الكثرة عنها انتم لان فيها
انتم الكثرة ذات المختلفة ولكن عن غير المراكز لان مانع عن صدور كان لعدد
الافعال وكثرة ما دخل فيه لخصوص المراكز فان قلت الكثرة سبب البطلان الكمال او

انما لا يخلو ذلك المكنون لا يوجد فيها شيء غير منتهى لا الوحدانية فقلت ان هذا
 الوجه لا يفيد الا انه ان امتنع فعل البسيط في المادة لوجهه فليكن صانع المكنون
 بعد السهل الذي في ان المكنون فيكون صدور غير الكري عنهما ثم ليس السهل فليكن
 ما يتم ان السهل الذي في طبيعته بسيط لا يخلو وطبيعته لكن يجوز ان يكون
 محرومة عن مقتضاء القياس لا كما يجوز الشرح ان يكون انما محرومة ان خيرا
 الطبيعي ان وصفه بخلق مركزا على مركز العالم لقياسه ضرورة الخلق قال لا يمنع
 هذا العارض المانع عن بعض الطبيعة فاما في كون بعض ضروري لبعض كالتعلق
 كما كان ضرورة استحالة الخلق واما في الوجود فلا يلزم وجود القوة في الوجود بل
 يكون مستحالة واما في الوجود فان قلت ليس القياس مقتضاه على الاطلاق
 وبعض القياس كالنار فيكون هي كرات قلت اي دليل على فعلان القياس
 يشترك انما ذلك مجرد دعوى فقلت ليت كروية الافلاك سنة في علم
 الهيئة فقلت لا بدل الدلائل المقامته في الهيئة لا على الكبرية المحتملة فقد بان
 ان انعام الترتيب عند الوجه على اصل الاتصال كسلف على قابل الترتيب
 قال واصحاب الجواهر يذكرون الكلام من الشرح بشيء لا ان الوجه الاول
 يلزم على احوال الخلق وجود الدائرة خلاصة ان القوس نقطة يكون طرقت خط
 مفروض ثم يوضع خط اخر يوصل من اجزاء عديدة لا خواص ذلك انما كانت
 يكون طرفه تلك النقطة فان تعدد قاي من قوس فهو المطلوب وان كان منها فمحملة

بمقتضى هذه الفرضية فيوضع الجزء المحيط بنسبها الوجه ولا بد ان ينسب لوضع
 متساوية والافقى الفرع القام عن متساوية ويكون الوضع لا ان ينسب لكون
 الخط من الجهة الخسري فيحصل دائرة في المرات لا يذهب عليك ان
 وضع الخط الثاني ان كان بلدنا كطرفه طرف الاول بل مع ما في
 فذلك من جهة كل خطين وان كان طرف هذا الخط وطرف الاول مشتركاً
 فحالا يجوز كون الخطان مابين النسبة بل يكونان ملتقيين على زاوية ويكون
 بينهما فرقة والمنع هذه الفرضية يجوز ان لا يلدني النقطة المفروضة لمركز او لا يكون القام
 خط مستقيم شيئاً بالمركز عليها بان يكون عند لفظ اللدني الانواع بين الخطين
 المتدققتين بعد فرقة ويكون الانواع فوقه بقدر لفته اجزاء فافرض خطي
 يد ذلك الانواع الذي كان عنده ومعنى الانواع فوق هذا الخطي في الفرض
 الجزء الواحد لا نظبان الخط على الجزء الوسطاني فالخط الذي يوضع في هذا الجزء
 يكون القوس من الخط الاول نجو لا يصب هذا الخط الى المركز في هذه الفرضية
 ومعنى فوقها فرقة وكذلك وان مايت في هذا الشكل علمت صدق المفضل في ذلك
 تقع خط مستقيمة بحيث يكون نسبة الى الجزء المركزي على السواويل يكون في المحيط
 اجزاء بحيث لا يكون على سمت الجزء المركزي ولا يمكن مرور خط اليه فحوز ان يكون وضع
 في الاشفاية ويكون المحيط كلاً من خط مستقيمة فيكون شكله كهيئة
 الاضلاع لا دائره على ما يجب وانه قائم وان وضع الجزء مساوياً لثلاث



انه اذا فرض خمس الخطوط الاربعه لاسيلا في دفع الفوتة من الله جبار
فانه يقع الجزء الثالث من الخط الثالث مماثل للجزء الاول من الخط الاول كما هو
مماثل للجزء الاول من الثاني والثالث من الخط الثالث كما انه مماثل الثالث
من الخط الثالث كك هو مماثل للاربع من الخط الرابع فليس قط من لبقه اجزا
متناسية بل لا يمكن حدوث فرع على اصل الجزء ولا القطر والاضلع وان
الخطوط غير متساوية فان كان الكل غير متساوية فالسطح لبقه اجزا الخطوط
فان اضلع بمقدار سبعة اجزا والاربعه اجزا وثلاث فرج ولقطر الثم كك وان كان
الاضلع مائة وثلاثون والاضلع والقطر على حده في طلبه ان ساءه القطر
للضلع وانما يلحق في يد عوي البديهة كما فعل الشيخ واما ما بين بالبروس او ان كل واحد
من زاويتين من القطر وصل من ضلعين صاوة واللازم في مثلث قائم الزاوية او منفرجة
وقائمة وقد بطله او فليس في المقالة الاولى ثم بين ان زيد القطر بان الزاوية
لوتر في الضلع الاطول واما ما ذكره حديث شق وتوقع الفرج اتباعا لما
ثم قد لور عليه بانه يجوز ان يكون بين بعض الاجزاء فرج دون بعض فلا يلزم
القطر للضلعين وانما خيرة بان شق الجزء الثاني من الخط الثاني في الاول
من الاول في وضع الخط ووضع الاجزاء كسمة الثالث من الثاني الى الثاني
من الثاني وكذا فالقول بوجود الفوتة بين البعض دون البعض كما هو منقسم
كما يجوز ان يكون الحركين اه هذا هو الدليل الثاني الذي ارد به المقدمات

الاصح لخدمات نفسه لانه بات امكان وقوع الجزع على الملتقى او شئ من رعيته
او كما يشهد اليه قوله في صدر الفصل حيث لا تنفي شئ منها على حركة الجزع
انه لو مركب الجسم من اجزاء لا تجري في سكون الاجزاء المتناية في رعيته
وعلى الاول فليكن ثلثة متساوية يتحرك عليها افراد من الجنتين حركة متساوية
في الارتفاع في رعيته في السور فليكن ثلثها على الوسط فالوسط وقع على الملتقى
فالقسم على الثلثة فليكن الاجزاء المتناية اربعة يتحرك الجزعان حركة بالصفة المذكورة
لكن لصد هاتون الاجزاء والا فثبتهما فليكن ثلثها باقية على الملتقى والثلثة
فالقسم المتحرك وقال الشيخ في النجاة ولا بعد ان يبين من هذا ان الجزع المتحرك
والثابتان متحركان ايضا وذلك ايضا خلف ولعل مغناه ان الجزع المتحرك على
النسب الثلثة متساوي لان المتحرك قد لا يقا على فصل مشترك بين الثلثة
فيكون بعض كل منهما على بعضها دون بعضها وندوا وضح لانه ان لم يلاق بعضه
لا في كلمة فلم يتحرك بل يحمل فيح لا يطرد وجه لقوله ولا بعد لم يذكر الشيخ الشئ الاول في علم
فيه ايضا انقسام الجزع الثلثة من المسافة لانه لو لم يتحرك منه شيئا لم يتحرك منه
انقسام الثلثة من مسافتها وكان قبل وصوله الى الفصل المشترك بين الثلثة والثلثة
على الفصل المشترك بين الاول والثلثة فالقسم لطرفان ايضا وندوا وجه قوله فاقسم الجسم
تفهم ان من المعلوم ان الشمس سبعة اذ ارض ميعش على سطح
الارض فذلك ان الخط الممتد الخارج من الشمس الى ارض ميعش يقع على سطح

على الحد المشترك بين الظلم والضوء وهو معنى ان الشمس سمي بالمرسطة و
الطمس مع الحد المشترك بين النظم والضوء فاذا تحركت الشمس فزاد
الشمس ذلك الخط ووصل حركته خارجا عن الشمس ومقاطعا للخط الاول على
رأس المقياس تقع على نقطة اخرى غير ع وقع عليها الخط الاول فصار
الخط المشترك بين النظم والضوء كما كان اول هو الذي وقع عليه الخط الثاني
لوقوع هذا الخط على ما وقع عليه الخط الاول لا تجد الخطان المتباين من النقطة المتباينة
فان خطا واحد من راس المقياس الى ما انتهتا البعد فندرج الى القول ان
المشرك بين النظم والضوء بمقدار الجزء فيكون بالقطعة الشمس على دائرة ممدودة
للخط الذي ينقل عليه الحد المشترك مع كونه على جسم صغير يعرف فرع الشيخ عن هذا الخط
بالدائرة وتبع الشح اما لان الخط المنخفض على سطح الارض والماشاكله الممدود واذا
اقتنع ارتفاع الحد المشترك مع كونه جزءا من ان لا تنقل اكثر منه بل لا ينقل اقل منه
فيزدحم الاقسام فانهم وقولهم انه لو فرض سطح آه فيمنع معايرة الوجه المحاذي لنا
المترى لنا للوجه الغير المحاذي وهو للمترى ان ليس هناك وجهان انما هو لسطح واحد صحاح
ومرئى لنا ولذا اذا حادث لا يستلزم نفسه لان له وجهين متباينين وسبب خبره
الدليل ان السطح لما كان متحررا بالذات يكون حاجبا من بعضنا وان كان متحررا
ليكون حاجبا من الشمس ومن يقع عليه ضوء فلا بد ان يكون له وجهان وان كان
مكافاة فمال فيه وبني خيال القابلين آه ظاهر نذر الكلام بعضه ان مقصودهم الزام

مقصودهم لزوم استحالة عين الاستعداد لزوم ساداة الجبل المحرقة وكون مقدور
كل منها غير متناه ويطهر على ما يتبع كطلوعهم ان عدم نهاية مقدورها لازم مستعمل بعد
لزوم تنبيه مفرج عليه ساداة انها لا تطابق ساداة الاخر فانهم ^{ولم يعلموا ان} الجسم
الفرق لا يجوز له باللفظ اه عامه هذا الجواب الفرق بالقوة والفعل فخصه ان
تتضمن تلك الالهانية هو المركب من الاجزاء غير متناهية اوضح من ذلك المقدور زيادة الله
وتمن لا نقول بدين الذي يقول به سوان الجسم بفضل لا جزئية انما للفقهاء ^{الافراد}
التي فيه بالقوة وكلها تحت نفس القوة لا الفعالة في متناه لا يزيد المقدور ^{الافراد}
فانرفع لزوم عدم نهاية المقدور ثم ان الاجزاء الخارجية من القوة الى الفعل في
الافراد اوضح في الشئ ثم في كل من الجبل والمحرقة وان كانت كل منهما ساداة بالصاحبة
الغير ولكن في ساداة المحرقة انصرف في الجبل اعظم فسادا في المقدور انت لا يزداد
عليك ان الجواب عن ساداة مقدور في الجبل والمحرقة هي كمن في وضع لزوم عالم
نهاية المقدور لا يام فان الاجزاء المتوحد والموجود مساوية في الافادة ^{الجسم}
ان الجسم كما لا يزداد مقدوره بزيادة افراده موجودة كمن في بزيادة افراده موجودة ^{المقدور}
فانضبه بان الجسم افراده في الاجزاء ثم جمع تلك الاجزاء حصل حجم كائن من حيث
فانهم ^{فانهم} وبنا قال الخلف المحققين هو الخلف المذكور في اجاب عن لزوم استحالة التناهي
المقدور وجامعة الفرق بين النوعين الافراده فانها اما افراده متساوية او متناهية او
فانها متوحدان الاولان يبرهان الجسم غير متناهية كونه كانت متوحدية او موجودة وانفسه الافر

وهي المتناقضة لا يزيد بها الحجم إلا غير النهاية والسريفة ان في زوايا اتساوته
يزيد على المقدور على ستة عدد الزيادة لان تلك المتفاوتة المتساوية بمنزلة الاعداد
الاعداد وفي الزوايا المتزايدة المتساوية يزيد المقدور على ستة زيادة
العدد مع شئ زائد عليه فاذا كان عدد الزوايا غرضنا ستة وجب عدم تمام المقدور
الجملة واما الزوايا المتناقضة فلديدها المقدور على ستة زيادة العدد الا ان
ان الزوايا تبين المتناقضين اذا اجتمع بلغ عدد الزوايا الى الضعيفة ولم يبلغ
المقدور الضعيفة بل يزيد على ستة اوفي غرضه فاذا بلغ عدد الزوايا لا غير
النهاية فعدد العدد لا يفي بنهاية واما المقدور فعدد حصة كل من المقدور
الاخر من ستة غرضه لعدم ملوح كل من المتفاوتة المتساوية بمقدور الجملة ودرسا
مقدور اخر يكون اضعاف هذه الجملة ويجوز ان يبلغ عدده الى غير النهاية بل لا يبلغ
النهية لان متناهية ليست غرضنا ستة فانفق هذا العكس لا تجزى في غير ذلك
نعم اعلم انه قد لورد على المحقق انه لو فرض المركب من اجزاء لا تجزى غرضنا ستة زاد
المقدور لا الى نهاية النهاية لكون الاجزاء متساوية ولا يمكن الاجزاء المتساوية
اعظم من الاجزاء التي لا تجزى فالاولى ان يزيد بها المقدور لا الى نهاية نهاية السريفة
لان الجواهر البقرة غرضنا ستة لئلا يفقد المقدور فلا يحجب منها مقدور فضل عن
يزيد إلا غير النهاية واما لم يزد الا كما عند الابطال فليس ينطبق الا على صحة المقصود
وحصول المقدور منها فدمى هناك ستة وطبقة اوضع مالف المقدور كما هو عوكم ثم لم يزد الا

نزه الاستحالة لان في نفس الامر نريد المقدر المتالف من الجواهر القوة الغير
المتناهية بالغير النهاية وثمان منها فافهم . فمدحهم بما قيل من انه اذا كان
او هذا الثبات المقدر فيه الممتنع وحاصله انه اذا كان تمام غير متناهية بالغير ^{حققة}
فاذا انضم كل ذلك بالغير النهاية لصير المقدر غير متناهية وهذا الذبح ليس بشي لان نجاسة المزمع
مدار الابد الى نهائية واما المقدر فلا يلزم منه عدم شأنيته كيف لا وجوب ^{الخطية}
الكلم من الجزئية انما بقصدان مقدر مجموع زائد على مقدر كل واحد منهما مجموع الزادات
الغير المتناهية زائد على كل واحد من الزادات ولا يلزم منه ان يبرز مجموع الزادات
بل تناقذه ومجموع الزادات هي مقدر المتصل حين كونها بالقوة فيه نعم لو كان مقدار
المجموع على نسبة عدد الاحاد لزم عدم تناسل مقدر الجملة وهو غير متحقق ولا يلزم من
الكل على جزئه فان مقتضاها مطلق الزيادة لا على شئ من عدد الاخرين وهو ظاهر جدا
واما الصفات البرزخية او غير المتكاثرة فان الضرورة قاصية بان الاجزاء الحليئة
ثمانها انها لو وجدت بالبعث ثم جمعت خصل ذلك الحجم حتى لو قال احد ان الذراع
بعد الكسر صار زائد والنقص مما كان او لا سمي الالف بلامانكره وهذا خطأ
الا ترى ان الاجزاء الميتة وان كانت بالقوة يزيد بها الحجم بالغير النهاية كما
اذا كانت بالبعث نعم ان الاجزاء الحليئة والركيكة سمي في كافة الحجم فسمى كل
نريد بالتحليلية الحجم غرضنا يزيد بالركيكة فيما لا يزيد بالغير النهاية بالتحليلية لا يزيد بالركيكة
فانهم فانه وقبح وبما لقان جصق . على ان المقادير اذا كانت متناقضة لاه فاذن

كل متناقض فهو متزايد والزاوية المتزايدة الغير المتساوية بغير الخ من متناه كذا
المتناقضة بزاوية فان معنى الزاوية المتزايدة ان يكون الزاوية الزاوية على المتزايدة
ومعنى عدم تساويها ان يكون الزاوية الاطراف عدم التناهي والمتناقضة والكانت
تزايدية يمكن تزايد في طاب التناهي فان الاضلاع الاولية زائدة على الثانوية وكذا
الثانوية على اجزائها كذا الى غير انتهائه فالتناقض في جانب عدم التناهي فانه
مع ان تلك الاضلاع آه هذا لا يفر ما قال ذلك المحقق فانه لم يدع امكان وجود الاضلاع
المتساوية بل فحواله ان الاضلاع الغير المتساوية المتناقضة ان رحت فعلتها لا يحصل لها
الجمع غرضها كما اذا كانت بالقوة وان كانت فعلتها مستحقة فانهم لبعض الوجوه
التي ذكرها المحقق الخوفي آه لا ينظر لتضعفه وجه الا ان المتكلمين يكون المثلث المتساوي
الساكنين وقاعدته اقصر من كل منها وهو لا يفر لتبوت بعد وجود الدائرة كما ان الكا
المثلث قائم الزاوية المتساوي الساكنين لا يفر لتبوت وجوده لوجود المثلث المتساوي
او بالمثل الذي اورد اقليدس فان لنا ان من وجوده ونقول اننا قد ثبتنا
بج مساوي الاضلاع زوايا المثلث حوا وان كانت واحدة منها فانيه من
المثلث مثل خواص مساوي كل منها مساوي الاضلاع ويخرج من عمودا على ج
فقد يقع على احد ساقي اباج لانها ليس عمودين على ج ب ولا خارجا عن المثلث
منفرجة وقاعدته في مثلث اوب او اخرج فليدبر ان يقع فيما بين ج ب فثبت
اب فليدبر زاوية اوب قاعدته اعظم من زاوية اب والحادة فاب المحل سن اولا



اول ما بين اقليدس ان وتر الزاوية القطعية اطول من وتر الزاوية الصغرى فزاوية
 ا ب اقص من زاوية ج ا ب فهو اقص من جانب و ب و بها فوتر و ب اقص من
 وتر ا و نقصا من ا ب و ح وصل ا و و فصل ج و فزاوية ا و ح اقص من
 بالمثل اما موني فزاوية ا ح و حادة والاخرى في ميدان فاما ميانا والى ان خطا متساويا
 ا و ا و ح على مستقيم اخر فاذا ميانا الحاد ميانا في جنبه مغاير ميانا بعاثين كان
 اقليدس في الاول من كتابه فزاوية ب ج و منع زاوية ح ا اعني مع زاوية ا و ح
 مبتدئين و زاوية ب و ح مع زاوية ا ح فاقبلة فاقبلة فاقبلة من زاوية فاقبلة فاقبلة
 اقل من فاقبلة و اذا كانت اجاذه فزاوية ح ب متفرجة اعظم من زاوية ا ب الحادة
 فوتر ح ا اصغر من وتر ا ب و هو كان اصغر من ا و فهو اصغر من ا ح ايضا فمبدأ
 ا ح مبتدئ و هي انا قبل فاعده اصغر من كل من ا ب ا قين فان توفقت ا ب ا قين
 بموقوف على وصل الخط بين نقطتين وهو لا يتم على ا ح ا ب الجزئ يقول فاذن لا يتم
 اسكان الهندسة من التوحس و الحماري و غيرها فلا وجه للتصديقت بل الخوض في
 الدلائل المذكورة مما يقال كلها متساوية في الضعف فافهم ان يرضى عنه
 خطوط متساوية اه يروى انه ان اسكان وصل الخط المذكور ثم على اصل الخط
 و ليس الاكر في شئ منه و لبيان ذلك اعيد الشكل المذكور فيقول ان في نقطة
 النقطة الثانية من الخط و انقطعة الثالثة من خط و فان اخرج خط بحيث يمر
 و بخط ج و فوتر النقطة و ليس من الخط و فترجى في يمر على المكر كما يروى عليها و ان

فرصة صالحة لذلك فليكون الخط المار بقدر منته نقاط فان كان حكم انشئه
هو الوجه لاجل هذا فاستدرك على اصل الجزية مصادرة اقليدس انه يمكن وصل الخط
كل القطعتين في غير من ان ير بين نقطة او نقطتين ولا يسل لا يمنع ان لم يكن
المصادرة على اصل الجزية فاسكال الهندسة اكثر ثباتها استدل به شروم توقعه على تلك المصادرة
فما بال شروم الحجة المتوقعة على العودس الجاهلي وتصف كل خط وقسمته الى حجتين
جزئية في احد جزئيه ربع القسم الاخر تامة مع توقعها على تلك المصادرة فانهم قال
ان اصل هذا الوجه ما هو من كلام شيخ آه وجه الماخوذ في ان كل اوجع
سقطل عدد واحد اضدعه منته فينرم منه ان يكون قطر منته افر من مساو الفاصل الاخر
مكن ما فرض هذا الشكل في دائرة عظيمة على سطح تلك الافلاك نرم ان يكون قطر الشكل
المذكور قطر تلك الافلاك فلم استحال اخرج هوكون قطر تلك الافلاك موافقا
لمنه افر من ربع كبر حجمه جوا فانهم فاما ينظر مراجعة كتب الشيخ اه نعمي ان يانظر اوجه
كلامه في شرح هو انه يرم مساواة قطر المربع لضلع وليس فيه المسطيل وليس
في حكم المربع كما علمت وما يظن من انه كافي المربع الحاصب من اربعة خطوط متساوية
يكل منها كيب من اربعة افر من كل القطر من اول خط والآخر من اربعة والثالث مما عليه
والرابع مما عليه لك في مستطيل حاصل من اربعة خطوط بعد افر اربعة افر افر
اول من الاول والثالث مما عليه والرابع من اربعة مما عليه قطر من اربعة افر من اربعة
الكلام على اربعة من اربعة الجزئية الثالث مما يلي الاول ليس على سمت الجزئية الاول شده

الجزء الاول منه وانما سمي الجزء الثاني منه ذلك المسمى على سميته الحسن مما
 بالية فاعمل بنظر الانصاف ونظر منه اقتناع حصول خط يكون قطرا ^{بالمسطط}
 وكذا في غير المثلان مصادرة التبعيد من من كل تقطيعين يمكن ان يصل
 منها خط فيدزم على تقدير اصل الجزء ضعف برابرين جميع الاشكال المذكورة في كتابنا
 بمعدا المقالة الثالثة العدد الاقل القليل والحق ان المقال المتفاوتة المثلان
 من الجواهر الفردة من مصادرات التبعيد فلا يجوز ان يستدل بالاشكال التبعيد
 على غير المطلوب فانهم فيدزم ان يقسم الجسم على بالاتباع ^{بما} ان
 الكثرة متناهية كانت او غير متناهية لا بد منها من احواد على عدة لكثرة فالكثرة
 ككثرة متناهية لغيرها احواد متناهية وان كانت غير متناهية فغير متناهية ولما
 كانت اجزاء الجسم غير متناهية عندهم نرم وجود احواد غير متناهية فذلك ^{الاحاد} ولا
 فيها والا لما كان الاحاد احوادا فاعمل منها متصل قابل للتفصال فقدرتم ^{بعض}
 اجزاء الجسم بالغير وهو خالف فيهم واما اجزاء غير قابلة للتقسيم احد لا بال
 والا بالضرورة فقدرتم عليهم القول بتركيب الجسم من اجزاء لا تخرج غير متناهية وكانوا
 قد يروا عنها متناهية هو اشنع من الفرار عن المطرد والاضطجاع تحت المنابر ^{وورد}
 عليه المحقق الدواعي رحمه الله تعالى بان الذي يلزم الكثرة وجود احواد ^{فلا يلزم} المحفظة
 كيف الكثرة قد يكون موهبة من احواد يكون ككثرة التبعيد لا احواد لكثرة الابدان
 استلقت من الاحاد التي هي الابدان وكل عين مركب من احواد فحوز ان يكون

ايجاد كثره افراده الجسم هي ايجاد بلاضافة الي تلك الكثرة ويكون في بعضها
 كثره مركبة من افراده كثره هي اجسام بعضها كثره ايجادها ويكون هذه الاجسام
 ايضا كثره موهبة من اجسام هي اجسامها كثره في انشاءها ويستعملون في الكمال في قابلية
 الشئ كثره وكل قول يصح في الجاهل والقص وانتهى منه في مضارده ونحن نذكر
 ما سمع به ذهني القاصر او لا ثم نذكر ما طوفت به في كتب القوم عالمين بالمدلول عن
 المصواب ونترك ما عدا ذلك لغيرنا عن الافادة والهام مقبول لا بد لكثرة من ايجاد
 الله ^{الانتهاء} الى ايجاد حقيقة لانا اذا قصرنا الخط على تلك الكثرة وقطعنا ^{الخط}
 عن الاضافات العارضة لا فرسها وكل وصف عارض لا يفردها كثره في هذا ^{الخط}
 من اي شئ تتركب ويقوم فلهذا هناك ايجاد حقيقة تقوم بها الكثرة في هذا ^{الخط}
 التي هي من الاشكال الواقعية لغيرها افراده ان الافاد الاضافية انما تباينها كثره
 اضافة واما الكثرة الحقيقية فلهذا فيها من الافاد الحقيقية لان الكثرة الحقيقية ^{عند}
 عروض الاضافات ولا سطر لقطع انظر عن الاضافات ^{التي} ^{سطل} ^{لا يصلح}
 الاضافية مقومة لكثرة الحقيقة بل لا بد هناك من ايجاد حقيقة تالف حقيقة
 ثم لبعض بعض من تلك الكثرة بعرض نوع من الوحدة في تالف منها كثره هي اصل
 الكثرة الحقيقية ثم نعلم بلا حجب يقضي كافي كثره الابدان فان الكثرة الحقيقية كثره
 الغمام والصور والغمام والصورا ايجاد حقيقة تالف منها كثره ثم عرض مجموع ^{الغمام}
 صورة كجتمية ومجموع او صورة عظيمة فلهذا المجموعات مع هذه الصور عرض كل منها يكون

سها يكون واحد فالف منها كثره احادها الجسم والذات والعظم الخ ولك كثره
اقل من تلك الكثره الحقيقيه ثم مجموع مجموع عن هذه الاحاد صوره متناسله
صارا بدلا فحدث كثره اخرى هي كثره الابدان وكذا الحال في كثره والى حاله
لا بد في كل كثره من احاد حسيه فالكثره الحقيقيه لا بد فيه من احاد حقيقيه ^{التي}
عليه ما قلنا فافهم قال الصاعده والى التدرج السيد الزاهد رحمه الله تعالى المركب الحار
لما بدله من الجزء الصوري البسيط بحسب الخارج والداخل يمكن للمركب فعلية اصله
اذا فرض فعلية هذا الجزء الصوري احرز صوري اخر كان فعلية المركب في ^{الجزء} ^{الحقيقيه} هذا
الجزء الصوري لا بد ^{الاول} ثم اذا فرض له جزء كان فعلية المركب هذا الجزء الصوري
بالا ولين فلو لم يكن الا جزاء للصورة منه لا الجزء الذي فعلية فيه لم يكن للمركب
وجود عليه ان عاينه بالزم من هذا ان المركبات الحقيقيه شتمه على الجزء ^{الصوري}
لا بد فيها من واحد حقيقي هي الا جزاء للصورة والجسم بخير ان يكون عند النظام ^{الاول}
متسا جبال الرتل وينفع بان الكا المهيأت الحقيقيه في الاجسام كما يكون مكافئه
واذا كانت في الاجسام حتمه حقيقيه فغدا سيكون افراده الصوره باطلا احاد ^{حقيقيه}
فغدا سيكون في الجسم احاد حقيقيه والذات كان للجزء الصوري ايضا افراده ^{حقيقيه}
فقد يكون للجزء الصوري فعلية فيه اي لا جزاء صوري اخر ونحن نقول لم لا يجوز ان يكون
الجزء الصوري بسيطا لا جزاء له اصلا لا باعتبار نفسه ولا من جهة محله ويكون حلولها
الاجسام لحلول الصوره والركنه في الجسم المتمتع من دون حلول في العاقل على ما رآه

لا ينضم من تركيب الجسم من الاجزاء الغير المتشابهة بالثبوت في الصورة فيقال اذا
 كلاً ما افترق نقول ان محصل كلام ذلك الخارج ان الجزء الصوري بسيط لا يبعد ابو الفتح
 المركب فهو مركب لوقوف ثبوت المركب على خيرة الصوري وهو مع كون فعلية هذا الجزء
 لا بالجزء الصوري الاول فقط ثم تركب من جزء صوري ابو لوقوف المركب عليه فتدور
 فيكونها على غير المتشابهة لم يكن للمركب فعلية لان الغدوم سلسله الاجزاء الصورية باسرها حادثة
 مساو كل منها الى الوجب بالذات لا بالذات ولا بالوسط لان في كل واحد
 صورته يمكن مثل الاول حاية الغدوم اذا جاز الغدوم على الاجزاء الصورية باسرها
 عدم المركب باعدادها وان لم تخرجه مع بقائها فلم يتركب فلم يوجد فعلية كون له فعلية
 وهذا العينة حادثة في كل مركب من الاجزاء الغير المتشابهة كمثل ان يمتدحى بالاحاد في انهم
 يمكن اجزاء صورته لان فعلية المركب متوقف على اجزائه فعلية اجزائه على اجزاء اجزائه فلم
 منه سلسله على المركب بالوجب بالذات تسجل مع بعضها باحاطة فمجرد وقوع الغدوم
 كل من اجزائه باسرها فمجرد الغدوم على المركب فلم يتركب فلم يتركب المركب من اجزائه
 الغير المتشابهة بحيث لا يمتدحى بالاحاد والحقيقة واما اذا كان المركب
 شبهة فلهذا من هذه الاستحالة لان فعلية ح لوقوف على الاحاد ويكون هي درجته باسرها
 الجامد التام الوجب بالذات بسيط او غير وسط فليس يمنع فعلية المركب بقاها ان
 كل كثره ولو غير متشابهة كمثل انها لا الاحاد الحقيقة وانما خص ذلك المعرج سماه المركب
 الكلام بالجزء الصوري مع عموم مانه لان المقصود حيث اوردها الكلام ثابت لانها في الاجزاء

الانتهاء في الافراد الصورية لانه في عدد اقسام الطال فيه الوجود والوجودات بين
جنس او كالجنس ثانياً بكون كل موجود جزء من افراده غير متساوية لان افراده
الوجود قد يبدل من جزء اخر وكذا الكلام فيه فالوجود جزء مشترك واحد والكثر في الجزء
لذلك الجنس وهو الجزء الصوري فاعلم من الالفاظ فانه قد غلط في تقرير كلمة هذا
من ان اسم الهم بالبيان كالفصل المحقق ملكا الى الدين وعموماً ان مقصوده ان المركب
فعليه بالجزء وحينئذ ان يكون بسيطاً ولا يشمل على مادة وصورة فلا يخالف به الا في
لصورته لان الماخر به ما في اوطار الفعلية اذ بها القوة والاستعداد والفعلية في الكلام
صورة الصورة مخففة لانها الى جزء صوري بسيط يكون به الفعلية وبذلك المقصود لا
يجاوز عنه حتى قال بعض الاعاظم في العدة الواسعة ان كلمة هذا معنى على امور لا يمكن
انما يتركب من الجنس والفصل فيكون باخذها لتبطل المادة وصورة النيات انما يتركب
بالفصل كسب ان لا يكون مشتملاً على شئ ماله القوة ولو كانت تلك القوة لا مخرج له
الشئ والاثبات ان كل جزء مادي كسب ان يكون له امكان استعدادي حتى يكون شيئاً
بجمله الفصل كذا في موضع مع ان المادة الماخوذة في تركيب المهيمنة عن المادة والصورة
معها ان شئ يشتمل المركبات العنصرية والمادة الحادثة للاستعداد عندهم وكل من المكون
غرسيم عند الحكم انتهى وانت لا تحفي عليك بانثوت من قبل ان هذا الاشكال انما هو
ما يقصود الا على ما قصد السيد الفارسي سموات التدقيق ثم قول هذا اعظم المحقق حتى يشتمل المركبات
العنصرية لتبطل هيئة تركيب العنصر من المادة والصورة وهو خالف في ان النعم قد خرج

ان القدره قد اورد على ان الهيئات الوضعية لا يتركب مما يشبه الجنس والصورة
فما لم نعلم اذ عي ذلك المخرج المفردة في وجوب انهما واثنته الى ما لا ينقسم حيث
واليض على ذلك التقدير لا يكون في التركيب جزء بالقوة بل يكون جميع الاجزاء بالفعول
جزء منه لا قبل القسمة اذ لا يقول للاثبت عتمة انه لا تقبل قسمة المهيبة الى الاجزاء الدائبات
او اعم من القسمة لا الدائبات والقسمة الى الاجزاء المقدرة لان كل واحد منها كان جزءا
من اجل على الجوهرة وقد بعد عن النقطة بعد عن واصله انه اذا كان جميع اجزاء
الاجزاء دونه جزءا حاصلا بالفعال فاذا لا خط الفاعل في خطه اجمالية من
دون ذلك بلها يحكم قطعا بانها احوال حقيقة لا خط الاضافات في التقيد
انما هي ان يكون مكافئة فانهم لم يخرجوا الاسرار الاربعة الى قدس سره ^{كهن} ههنا
سيفيت في ابيات الاحوال الحقيقة في اجزاء الجسم وهو ان تركيب الجسم العقل
بناس الاجزاء بعضها مع بعض ولا يمكن تماسها الا بعد تماثلها على احوال حقيقة ^{والله}
نفسا لبعض مما فالتماس الحقيقة للجزء القريب لما له ذلك الجزء واذ اجزاء ههنا
بناس فيه القريب وهو ان يفرزوا اجزاء وكذا فلو وجد ناسا ما يكون مما اورد
حتى يكون تماسه حجم فهو كان اجزاء غير متماثلة من دون احوال حقيقة
اصل فلو كيف حجم وقد كان الكلام في الاجزاء الجسم فلا بد منها من اجزاء متماثلة
بعض الجسم تماس بعضها مع بعض ثم المصطلح في النظام القول بالجزء الذي لا يخرج فانهم
وقد استدلل على البطلان بانه يعني بعد ذلك الجزء الذي لا يخرج ^{على} بطلان الوجوب الله الدالة

بعد الدالة على استحالة وقد يستدل بالباطل بغيره بوجه آخر فالباطل اولاً
 بالباطل كلية بايات لقبحه وان بعض الاجسام ليس ركباً من الاجزاء الغير المتناهية
 واما بالباطل بغيره بالكلية فاذا اقلد او مناهى اجزاء لا تجري بركب
 اقل الاجسام الثمانية على ما هو ارجح الجبائي بان يوضع جزءان وتحتها جزءان وثلاث
 اربعة او من الستة على ما يراه العرف بان يوضع جزءان وتحتها اربعة او من السبعة
 ثلثة او من الاربعة على ما هو خالص بان يوضع جزءان وتحتها اربعة او من السبعة
 جزءان ثم يعميم تنامي الاجزاء في جميع الاجسام اه لعلك تقول لا حاجة
 على اثبات لزوم الجزء الذي لا يجري لم لا يقدرا ابتداء ان اجسام اجسام متناهية
 وبراهين السلس فثبت الجسم الى الجسم كثبت الاجزاء الى الاجزاء لان الجسم زوايد
 الاجزاء ومقتضاها دلتة التحمين لثمة منهاه لا منهاه فثبت الاجزاء الصا
 يكون لك فثبت تنامي الاجزاء في كل جسم والا لكان نسبة منهاه الى منهاه
 لثمة غير منهاه الى غير منهاه ههنا فيقول لا يصح دعوى ان زوايد الاجزاء بركب
 كجسم من اجزاء الاجزاء لان الاجزاء لا يكون متنافسة فلهذا بركبها الجسم
 الاجزاء كما لا يخفى فلهذا لم نوافق نسبة التحمين لثمة الاجزاء نعم بطريقنا
 بعد لزوم الجزء الذي لا يجري على اثبات جسم منهاه فانه تم الدليل برونه
 الدنري ان زوايد الزاوية على الزاوية لفصلها لا فرضاً مستأنساً وى
 فيتاوى زواياها وكل منها حادة فاذا كانت الزاوية التي منها فائضة

و بصير المثلث متساوي الساقين فقط و يترك الوتر ايضا ههناك - ازدياد الزاوية
القائمة على الحادين بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان الزاوية القائمة ضعف الحادة
و الوتر ليس ضعفه و الا سادس الضلعين و قد احاله الحاربي و يروى عليه درود و طاربا
ان ازدياد الزاوية على الزاوية انما يجمع القصاص ملك الزاوية القائمة
القائمة لان المثلث المتساوي الاضلاع زواياها متساوية و ثلثها مقدار قائم
نشد حدث قائمة بكل منها ثلثا قائمة و الان صار ثلث نصف القائمة لان
الزاوية القائمة قائمة فالباقيان مقدار قائمة و هو ههنا متساويان ^{طالع} ^{طالع}
بشيء نصف قائمة فاذا زادت احدى الزاويتين فقد نقصت الاخرى فاليكون
الثلث محفوظ و لو حال ازدياد القائمة الحاصلة على ما كانت قبل بحسب ازدياد الوتر
الحاصلة على الساقين اعني احدى الساقين مع ان الثلث ليس محفوظ لان
ثمة القائمة لا الاصل بقية ثمة الثلثة الى الامين و ثمة الوتر القائمة
لا وتر الاصل ثمة الثلثة لا الاثنتين بل ثمة الوتر اليه صار تمام لكان لا شوا
وجه و لم يرو ما ذكر لكن يرو ما ذكر لكن يرو على هذا الاستناد و ان المقدار ان ازدياد
الزاوية على الزاوية الاصل و على الزاوية الحادة لان بحسب ازدياد الوتر و اما كون
ازدياد الزاوية بحسب ازدياد الوتر ممنوع فافهم ^{الحطاب} بل ذلك مع تعاطف ^{الحطاب}
اه فلك شارة الى ازدياد الوتر يعني ان ازدياد الوتر على الوتر مع تعاطف ^{الحطاب}
المحيطين بالزاوية اعني الساقين لانه اذا حركت ساقيها فان في الاوضاع ازدياد الوتر

ارزاد الوتر وعظم انسان فاعلم ان في هذا السجل فالوتر مع العظام نسبة
وتر الى وده نسبة التقاطعة اليها ولا ينفصلها التماس في فاعلم ان كل من هذا لا ينفصل
التصور لان ههنا صور من احدهما ان يكون انسانا في الانواع مع استوار
في مقوله في عظم العظام كجانبه في السجل الصحيح والادوي ان ينقل الوتر
لا يدخل المثلث المفروض في لا تعظم للساقين وطوره هكذا فالادوي لا ينفصل
فقد كره في ادوين كان شيئا على السند الاخص فان كان بالمتع في السجل
من كونه في راجع عن قانون التوجه وان كان بالابطال فلا ينفصل
ههنا التوجه على ما وصوره لا الحوز عن اصل المتع حتى يرد ما و
وعن القائل بانه آه يعني ان كونه بعد الزام مركب الجسم من الاجزاء التي لا ينفصل
منه لا يكون له عادة في مركب يرد ما و المقدر ونقص ما في كونه
المقدر لا المقدر نسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء يرد ما و بعد الزام الحوز لا حاجة
الى اعتبار نسبة بين الجسم المتساوي الاجزاء وجم الاجسام الاخرى كفي في الطب
اعتبار نسبة بين الجسم مطلقا من دون تقييد نسبة الاجزاء الى اجسام سايرة الاجسام
ونسبة الاجزاء الى الاجزاء كما تارت الاشارة اليه من قبل ذلك ان كونه
تساوي النسبة ونقول ان ازاد ما و الجسم لما كان حسب ازاد ما و الاجزاء والورد
منها بعد المجموع فكلما ازاد عدد الاجزاء ازاد الجسم وكلما نقص السقف فالوتر يكون
الاجزاء متساوية والكان الاجسام غير متساوية وهو بطم وبيان نسبة الاجزاء

فانهم يفعلون انهم لا يمكن ان لا يكونوا اصحاب الاجزاء المتناظرة على
الذي في الشرح انهم في الشرح اشارات لطوسي واما في الشرح فلم يذكر حدث
انهم عدم مشابهي الاحكام والبطون فيه بغير المتناظرة بوجه او كما يشتهر الله ان الله
لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن جزء آه من السنين ان انهم كون
زمان القطع غير متناه لا دخل فيه لكون احواله المحرك غير متناه لان خروج كل جزء
عن غيره ودخول جزء اخر فيه يكون معاً فلا يستدعي عدم مشابهي الاجزاء لزمان
وفي ادب انهم قد ما وجدنا في هذا القول بان الصيغة قد عكس قطع مثل على
اجزاء المتناظرة غير متناهية ولا في زمان متناه لقطعها وحاصل ان القطع متناهي
متناهي ما ابدوا في الشرح انهم متناهيون ان لا يمكن ان يكون سبعة
العدد ولسخفاة بطي الحركة لانه لا يمكن ان لا يقطع مسافة بين السبع والبطون لها اجزاء
متناهية ولا يمكن قطعها الا في زمان غير متناه وهذا ان المتكلمين خبرني منهم الاول
في قدماهم والاشياء في متناهيهم ولعل ادوا بالمتناهيين النظام والعقد اعلم بمراد
فان يكتبوا القول بالبطون لم يكن الخطوة دارته لانهم ان يقولوا ان
جاء المتناهي متناهية عنهم من اجزاء غير متناهية بالبعك لا لانه المتناهي
متناهية عنهم من اجزاء غير متناهية فالمتناهي المتناهي بالمتناهي المتناهي
يكون مقطوعه في زمان متناهي المقدور غير متناهي الاجزاء كذا قال الحاكم قال المحقق
الدواني ان الزمان لا كان حادثة على التدرج بان يكون جزء منه متناهي كذا

ثم يحدث خبراً فخره فلا يكون الا خبراً اولاً متبوعاً من الخبرين فخرج لا يمكن قطع
المسافة البتة لان احوالها غير متساوية ويزداد ركب خبراً لان رجاتها في المقدار
انما وقعوا فيما وقعوا المار او اوله تقطع الخبر ما شاع مع عدم فهم من القوة والضعف
بالالف والحياء من احوالها متساوية في هذا الموضع بعينه موجودة في الحركات والدرجات
فوجب ما قلنا عند عدم من الاجزاء الغير المتساوية ثم لم يخط هذه الاجزاء عند عدم من القوة
الاخبار التي هي بالقوة عند اصحاب الاتصال والافتقار الى احد لا بالقوة والضعف كما
يبيّن بالحركات والدرجات اول خبر من احوالها التي بالقوة لا يكون ^{ول} لا
بما التي بالقوة عند عدم من الاجزاء المتساوية من كونها تدرك الوجود ومن السكون
في الحدوث اول خبر متبوعاً من حدوث ثم انه ليس اشبع من القوة البتة فانه
قائل فيه فانه بعد موضع ما يل ^{فانتم} فانه من احوال الاجزاء والحدوث فانه
اهم لان الكلام في الاجزاء المتساوية وما يكون اليه الاقسام لانهم انما وقعوا في هذه
الارابي لما عموماً ان الاقسام لا يكون الا احوال موجودة بالضعف مع مناع الركب
الوجود القوة ومن المبين ان الاجزاء المتساوية لا يكون اليها الاقسام بل الاقسام
انما يكون في الاجزاء المتساوية في الخبر والاشارة فيقول الاجزاء المتساوية في الخبر
متساوية يوم الركب من الوجود القوة المتساوية وهو خلف عند عدم طلبه لا يكون
متساوية عند عدم من عدم متساوية المقابلة فيل ينفع القول بالندخل في وقع لزوم متساوية
عدم المتساوية بل سبيل الذبح لهم ثبت بعدم اعادة الاجزاء المتساوية عدم المتساوية

كما قد علمت روح يزعم بان عدم ما هي الاجزاء يستدعي احاداً غير متناهية
غير قابلة للتقسيم اصله لا بالقول ولا بالقوة كما قد علمت هذه الاجزاء وجوده
غير منها قضية فليد من اجتماعها عدم تساوي المقدرة لانها اجزاء مقدارها غير متساوية
الجمع وتقتضيان اتفاقها وهي متساوية في مقدارها فلهذا المقدرة على ما بعد
الوحد للعدد والعارض للجزء فاذا كانت الاجزاء غير متناهية وجب عدم تساوي
الجمعة فانهم ان احاطت النظام الزموا اصحاب تساوي الاجزاء التي في ذلك
انهم لا يوافقون هذه اللذات الطوية حيث قال الشيخ فيه واورد من شبهة يصح
لذلك متساوية في دور الدائرة القوية من طرف الرجي والدور منه الاخرى
من طرف المركز وذكر انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي
عند الوسط على السواء لقطعاً مسافة واحدة وحال ان يسكن عند الوسط
مفضل فليد لبعضهم فبان ان الذي في الوسط يتحرك قبل طرفه مع ان
الذي عند الطرف يتحرك ويظهر اكثر حتى يكافئ في العدة اكثر من الذي في الوسط
ثم بين انهم السكتات والركب الرجي والدور منه وليعلم انه يكثرهم في تلك
الحجج وانك اراه انما تصور كيف ملأ من طرفه الذي على الجدران وطرفه الذي على الارض
بحيث يقع وتر الزاوية حافته من الجدران وسط الارض ويكون من الجدران ما بين
موضع ملأه الحجج والجدران ما بين طرفه الملتصق للزاوية اقص ما بين موضع ملأه
للارض وذلك الطرف فاذا وجد الحجج قدره من طرفه الذي على الارض فاما ان تحظره الاية

طرفه الاعلى الى الاسفل بقدر جزؤه ويكدر اواصل او يسكن لا يسكن الى الاول
 او يلزم ح ان يكون اجزاء النضج من الجدر كاجزاء ما بين الحركة الى منها اليك
 ينطبق الجدر على النضج على الارض فيلزم مساواة القوة للنضجين وموطلد الحمار
 ولا الى الثاني وينقسم الجزء ضعيفين الثالث ولا يمكن الا بان نبعاك النضج ويتركب
 حتى يسكن طرفه الاعلى ويحرك طرفه الاسفل فانهم مما يلزم هو لا يكون المتحرك
 في الحق السريع والبطي آه ويلزم انهم يسكن المتحرك فيما اذا حرك جسم على جسم
 بالهتة واحدة فالجسم النقصاني يكون سويا بحركة نفسه بانزلات وبحركة ما هي عليه
 فيكون حركته اربعة على الحركة التي في المتحرك بحركة نفسه فافزا حركتها وبعد القوا
 من نقطة هي مبداء حركتها في فروع بعد التي في المتحرك بحركة نفسه فافزا حركتها
 وبعد القوا في من نقطة هي مبداء حركتها ان كان جريا ايضا فليزم مساواة قطع
 التي في النقصاني ويختلف وان بعد التي في اقل منه فليزم الاقسام فليزم ان يكون
 النقصاني وهو مختلف وان بعد لا يسكن التي في حركتها فليزم ان يكون المتحرك
 الذي هو التي في اقل من ذلك فليزم ان يكون لا ينقسم سكان التي في لان النقصاني
 يحرك بالذرات وبالبرص حركتها عند حركتها في حركتها النقصاني فليزم ان يكون
 بعد النقصاني من المبداء بقدر جزؤه عند حركتها في حركتها التي في اقل من الجزء فليزم
 بل الذي ينقسم يسكن النقصاني عند حركتها في حركتها التي في اقل من النقصاني فليزم
 حتى اذا حركها التي في فروع فليزم من المبداء بقدره وبعد النقصاني في النقصاني فليزم ان يكون

جزء آخر ويمكن المحنة حتى يكون بعد الفوقاني عن المبدأ وضعف بعد النقص
ويعلم في الفلك يكون المحيط الحركي في حركته قدر انهم يحرك المحيط وفيه انهم
في الفلك يكون المحيط والمحاط جميعا كما عرفت في الفوقاني والنقصان فيهم ليس من
بأسرعهم بل على ما انه اذا كان زمان التفلك والسكون زمان زياده حركته
الطوق وحركته السبع فيكون نسبتها بقدر نسبت زياده اجزاء مساقه دائرة الطوق
مساقه السبع فيكون اجزاء دائرة الطوق مساقه السبع فانه يكون اجزاء
الطوق من المركز مساقه البسط عشرة فالتفلك يكون بقدر زمان حركه دائره
الطوق والسبع تسعون خبرا والصوق والحركة يكون بقدر زمان حركه عشرة اجزاء
في نسبة زمان التفلك في الرجب الى زمان الصوق تسعين الى عشرة وكذا
نسبة زمان التفلك يكون البسط الى زمان حركه فيكون زمان التفلك
الكثير من زمان الصوق في الحركه في ان لا يرى بالصوق والسكون ولا دخل من
يرى التفلك والسكون في زمانها والصوق والحركة في زمانها انهم ليس
الزمان وعددها اي قدره العمل لان قدرته تعمل على مستقبلات ونفع الامور
المحسنة فسمه لم حركه فان يرى الحركه والصوق ولا يرى السكون والحركة
حركه في نفسه فان لا ترى حركات الكواكب مع كونها متحركة باسرع الحركات الموجودة
في العالم ونسبه لقوتها موقوف الاخذ في الكثرة في حركه عطار والذبي تحليه الجوف
فكثرت الفلسفة في تصويرها واذا قالوا ان هذا ينبغي لاحد ان يسلك معهم نعم قدرته

بأنهم نعم قوتهم نعم هذا ولم يردوا ان كان لخلق الصورة والارادة بانظر الى ذوات
والا ترفع الامان على المحسوسات ولا يمكن الحكم بمخاطبة من الحكم في المحسوسات
بعد اعادة المحسوس العلم فانهم لا يخفى ومنه انه ان اراد المكان التعشيشية
بانظر قوتها القاسم ومنه المحسوس موزع القسم في ذلك فالملذمة منوعة وان
اراد الامكان بانظر الى جسمه الحسية وان لم يكن بانظر الى الامور التي تقع اللذمة ^{والغرض}
فالملذمة مسلمة وبطلان اللذم ثم قال انشج وها تعشيش ادم الارض من ق ^{الجزء} ام الحزوة
فلنسميهم وجود الجزء ومنع ذلك الحكم بان الحزوة تنقسم اجزاء ما يرى ما خروا
تخرج في صفها بحيث يكون عدد الموجود منها في الحزوة تعشيش الارض كلها ^{نظمت} بكونها
عليها واحدة واحدة فما كان مدرجا وان هذا من ابطال تعشيش يكون في الحزوة
من الاجزاء التي لا تخرج ما يبلغ كثرته ان تعشيش صفو الارض كلها لو سيطر عليها
واحدة واحدة ومن عرف تقدير الجزء الذي لا تخرج حتى لو لم يكن بذلك الجسم
هو اول جسم مركب منها يشمل على العدد المتحاج اليه في تعشيش الارض بل يكون
اكثرهم اذ قيل ان اجزاء الحزوة تعشيش الارض شئ عر التعجب وانما جرم الفصل بان هذا
ممتنع فامر غر موقوف به فالذي لا يكون من الاستحالة مع فرض تناسل الانعام فكيف
نستن بها تحالفة استحالة لا تناسل الانعام والجواب ان التعشيش لا يصف اية
الحركة آه فيه ان عدم وجود افراد الانبية وعدم التعاضد للتعشيش في الخارج لا يضر
المسئل بل تناسل تلك الافراد كاف لان الانصاف بها يس كائنات الانواع بل

ففي بعض هذه كانت ربيع انشراح الافراد والحكم بان المتحرك في زمانه قد كان
صادق ولا شك ان طول شراحي فلهذا بين الوصول في الجاهل بل اولاً
ثم الوصول بلا احد المبدئين وفيه السطح وقد يقربان الافراد الانية غير متحدة ولا يصلح
بها بل منها افراد زمانية لكن الافراد الزمانية التي ليس ربيع الكبر للسطح اصغر فلهذا يلزم
المتحرك منها ايضا فغراف بدنه تهب ارباب الافراد التي بين الانيات زمانية
والكبر في السطح ممانى السطح لكن الافراد متعاقبة قطعاً فالقوة التي في الوصول
الى الجاهل الذي كان السطح اولاً في شأين في التحقيق والبرازم بقطعة وما دام
الفرد الزمانى بصف السطح اولاً في شأين في التحقيق بفرد اصغر منه فتصير بلا حد اخر
فالسريع لا يصلح السطح الاولان بصف الافراد الزمانى به يصل هذا الحد في زمان
حدوده بصف السطح بفرد زمانى ناقص يصل الافراد في كل مرة
من السادة المقطوعة للسطح لا يقطع السطح وقد قال لمن زمان في حركة السطح اوزم
ونلاحظ فيكون قطعة في كل فرد منه قطعة من السادة حتى يبقى الزمان واصل السادة
جنت بصفه فما بالفرده فيما بين الحركتين للسطح ووجهه ان هذا صحيح لكن
قد دخل على شي بين مقدمات التمسيل كما لا يخفى ومنها انه اذا دحضت القوة
على بسيط سواء قال الشيخ في ان تعاون في فصل اباب السكون من الحركتين لا يجوز
من القوة والصفه فلهذا ولا يكون في السكون من القوة والصفه فلهذا لا يكون
بها ملاء فالحال كما هو كان سطح ذلك الملاء في الصفه وهو بسيط وسطح

مسطح و سطح اخر يمتد في نقيص الكرة ولم يحرك كون في وجهه نقطة غربته من جسم اخر
 فان لم يقطع لم يتبعين انما في السطح البسيط وضع متغير عن السكون من ذلك السطح او
 كان كك لم يصح ما منه من الكرة وبين الصفيحة بالنقطة وخرج من هذا الجواب عن
 الشبهة متبع ان كان ملاقاه الكرة السطح المستوي اصدق لدني الان ولاني الزاوية
 ولدي من حائل بين الكرة السطح والصفيحة ولا معنى للملاقاه مع الحثولة الا بان شغل
 قدر انما في حال السكون ذلك معذور النقطة او لدني الجسم يكون مساويا لنقطة الشبهة
 يكون ذلك المقدر النقطة في حاله في الجسم يكون مساويا مستفورا قابلا للتقسيم
 الخمد وما ذكره الشيخ في استحالة ملاقاه الكرة البسيط استوي بعينه بل على ما يثبت
 الكره من سببها الظاهر من ان ملاقات السطوح الظاهرة من الكرة لا يكون الا
 وذو غير ممكن لانه لا بد من الحثولة كما عرفت في لوصورت الشبهة بان كرة اذ لا
 كرة اخرى في انما حركتها يكون ملاقات خط مستقيم منها كخط مستقيم من النقطة
 بعد نقطة يكون الجواب عنها متبع ان كان ملاقات الكرات اسطوحيات الظواهر فافهم ما ذكره
 الامام على شرح بان ما ذكره ثم خارج ملاقات اوجات الجوزيل سطوح ممتدات محيطها
 لان ان منع الملاقاه ويقول ان اتحان ثمانية لا يفد عند اوجها بال اسكان الميمات
 سق عند الاوجات ويكون حائله ونخالقه اهل البهت لا يصير لانهم يقسمون على ذلك بانما
 فملك رجاء بالغيب فان صحت قول الرصد على ذلك قلت ما دل ولا شبهة فيكون
 استحسان المسمات عند الاوج في غاية الرقة فلا يدركها الرصد كما يدرك اوتيه اصدق

المنطق فيها وفي تلك الشمس كذا قال الفاضل الجوهري في الشمس السابعة ^{ووضع}
لها اه اجاب الشرح او لا يمنع وجود الكثرة حيث قال والاحدث بالذرة ^{السطح والذرة}
فانه لا يدري بل كان ان يوجد كره على هذه البصقة في الوجود وفي السوم فقط على ان يكون
عليه التعليمات ولا يدري انه ان كان في الوجود ولا في السوم ^{بعضه} بل في بعضه
تدرجه عليه وارجاب ثانيا بما هو كذا حصل في الشرح وحاصل الجواب الاول ان الذرات انما
وجدت في السماوات ولا يمكن تدرجها على السطح واما في غيرنا فلم يثبت وجود كره
حقيقيه باقية على الكثرة فثبت بذلك من اثباتها ثم لا بد ايضا لوجود الكثرة امكان
تدرجها فابل منه فانه موضع مائل ثم ان هذا الجواب غر فاعل مادة الشبهة فان ^{السطح}
انه لو ثبت كره جسم مائل ^{على السطح} على نقطه وجود لقاط متساوية سواء كان ذلك جسم على
سطح مسطح او كره على سطح كره او مخروطي متحرك كما يكون رسمه ملحقا او جسم مقلعا
بحيث عد في نقطه هي الملتقى خطي الزاوية لا يحصى منع وجود الكثرة شيئا وانما وجد
توضع وجوده في الاجسام او كرها على هذه الخطوط وهو كما مر فاحشة فانهم ^{ففي}
من الانبات آه يعني لو قال المستدل ان ملاقات الكثرة في كل ان بالنقطه والانت
منها ذرة غيرهم تعالى البقا طحايا بان الانبات غير متساوية البقا كالنقطه فلو صح الاستدلال
تعالى الانبات على تعالى بل يشبه المصادرة على المظن فان تعالى الانبات متساوية للنجوم
تعالى النقطه في علم التليم والجماد والنفار على ما مر فلا بد ان الاستدلال تعالى الانبات على
تعالى النقطه استدلال باجه المستدركين على الاخر ليس استدلالا بما يوقف علمه عليه في علم

عليه عليه حتى يزوم الدور والفرصة على ارادة شئ الدور قوله لان الشارح فيها كما
في السقط فافهم فلهذا لما وقع الاعتراف منه انه اعلم ان المستعمل لما استدلال
بمدافاة الكرة السطح المستوي لا يكون الا بقطبها نقطه بعد نقطه اجاب صاحب الجواب
بمنع ذلك ولما لم يكن بهذا يمنع فصل نحو كان زوال المدافاة انبعاثا لا يكون عند زوال
مدافاة مدافاة اخرى ولو كان الزوال انبعاثا كان المدافاة السانئة انية الشئ والمدافاة الا
لا يكون الا بقطبها فادعي ان زوال المدافاة زمانية لمصورها بالحركة السانئة في الزمان لا
يكون بقطب فلهذا يزوم على السقاط ولزم منه ان السانئة في هذا الزمان بخطمها كان المستعمل
يرجع ويقول زوال المدافاة حادث فلهذا من اول ان الحادث فيكون السانئة في هذا
الان بالقطب فزوم على السقاط اجاب بقوله ولما استحال الجزء الذي لا تحوي آه يعني
لما استحال الجزء الذي لا تحوي عنه لا يكون زوال الانطباق اول بل حدوثه يكون
زمان الحركة من دون الانطباق عليه وللهذا في صاحب محور شئ حيث اتى في الجوابانية
طريق الاستعانة لانتظام حجة ولا يرد عليه ما اورد الشرفا فاما اختيار الحال في ذلك
البرهان السانئ وان ذلك السانئ بالخط المستدير من الكرة للخط المستقيم من السطح
الامس وذلك لازم من كلامه حيث منع السانئ السقطي ولزم الطابق المستدير على
المستقيم سلمه واستحالته ممنوعة في السانئ في الزمان في صاحب الحركة التدريجي واما قوله
فلم من منع الا بالاطلاع على الحق الذي ذكرنا فلهذا انه منع لاعتائه فيه فان جواب صاحب
الجواب شئ هو عيبه بجواب المذكور في الشرح الا ان كلام صاحب محور شئ يشمل على غيره من الجواب

الشرح لمجواب فاعلم وانتم الانصاف في النفاذ بين البطلان قد عرفت بقر
كلام صاحب الجواب وان انتم النفاذ كما قدمتم في الشيخ فله وجهان ^{في دفع} من
الكرة من جسم ثقيل لان الكرة يابى عن ملاقات الصفحة الما جواستحالها فليس يرفع
الاستيعا في مقابلة فاعلم والسلك في النقطة لا يكون الا في ان الاول ان
لقد قد تم حذف المفروض لان المفروض ان السلك في في زمان وقد صار انما واما
نقل الكلام من ان وقت المدة فاعلم لان هذا لان في اعادة الشقوق في الزمان
بين هذين الامرين فانما يلزم منه عدم تباين النفاذات النقطة التي بينهما ان
ولا خلف فيه بل يوجد لان هذا في جهة المحجب فانهم ^{فيما} انما في هذا في النقطة
اذا هذا ظاهر البرود على صاحب الجواب في ان ان يقال ليس مقصوده رفع الاستحالة
بل مقصوده عدم تماثل النقط لان هذا استدلال من جهة المكملين فيقول صاحب
الجواب ان مقتضيات دليلكم لو تمت وسلمت لا يلزم مطلوبكم وهو تركب جسم في المقابلة
من اجزائه لا يتوحد بل غايته ما زلتم فيها الملاقات فيقطة متوحدته ثم عند ذلك لا يقطعه متوحدته
ولا يلزم منه تركب في خط بل يجوز ان يكون مفقودا فيكون تسميته الى انما كما نرى في محله
ابن عبد الكريم بسبب تباين وجهه بن ذكره لا ارزى وكذا الما في عالمي الآلات في
ما دور في الشرف فاعلم لعدم الخزم يكون مقصوده في ان لا يجوز ان يكون مقصوده رفع الاستحالة فانه في
تأمل ولما سباني حيث ما تمام عليه البرهان من ان المحذورات كسب الزمان في
الغلة في ان الزمان في ما فيه كلها موجودة في دعاء الله سبحانه معبودة ومرتبة في مقدره فانه في
المتوحدية الغير المتماثلة ايضا موجودة فيه غير مناه لكن على النحو الذي توهم في الخط او لو صحت في

١٠ و لو وجد فيه نفاً قسماً أو مخالفاً لم يتحالة في اجتماع النقط في الزمان بل هو ممكن في نفسه
 لكن وجود النفاً لا يقتضي العسالي بحيث لا يكون منها خط فاصل في الزمان بل هو ممكن في نفسه
 لأن الزمان وعاء للممكنات لا يستحدث وقوله مجمعة في الواقع على مقتضى التماز
 إشارة إلى هذا التفضيل فلان تماز الأوقات لا ينافي ما لا يعني ان وجود
 السد في سقطة بعد لقطه والكان بان معدوم الاولي ويحدث الثانية لزوم نفساً الاثبات
 فيكون تركيب الزمان من اوقات غير مجمعة ولا يدعي بينها اجتماع الاخر حتى لا ينافي معدوم
 ثم لو وجد داخل النفاً هناك هو موجود في الزمان في الكلام في توفيقه وتذكير النفس في المكان في سقطة
 بالنسبة إلى الزمان على الحركة المنطقية على الساحة فاصل وجوابه باختلاف الشئون
 الاول اعلم ان ثمة شبهات متعارفة لما أخذ منها على الفصل الخمس هو ما ذكره ان يمكن
 خروج من اوقات اما متساوية او غير متساوية والى الثاني لطلبنا قد علم ان مكان النفاً
 النفاً متساوية في المكان محال منها على قول المتكلمين في النفاً مطلقاً ان معلوماً
 البارز في اما متساوية في الزمان او غير متساوية في الزمان عن اجابته ان الزمان على نفاً العدم
 ذلك علواً كسر او ما غير متساوية في الزمان وكونه غير متساوية في الزمان عن النفاً
 صاحب الفات بما حصره كونه في الخارج لكن لا يحسن على المنطق ان غير منطبق على قانون
 التوجيه لان محال في نفسه لان وجود الجسم الحكمة كلها بحيث لا يشر عنها جزء اما متساوية
 استبعاد الفات او غير متساوية في الزمان مكان النفاً المتساوية في الزمان لا يمكن بعد اعتبار النفاً
 القول بالنسبة الى اللغز عبر عنه الشئ بالنسبة الى الغير المعين وهذا الفات في قوله النفاً

لان المتناهي لا يتعدي شافية عنه الشدة وولفت لكل حجة من المتناهي ^{اللافتي}
 بعض منه ولا يصدق عليها انها كل حيث لا بد عنه شئ ^{مما يشبه}
 هو ان جميع المفهومات بحيث لا بد عنه مفهوم فمفهوم رفعة وهو الضاد ^{التي} كل
 المفهومات فهو فرد منه فالنقص نشئ صار فرد منه وشبهه افري هو ان ^{الشيء} مجموع
 بحيث لا بد عنه شئ مجموعة فله شئ الى اخره ومن جملتها هذه النسبة فان
 استحال الشئ بالطرف مع ان المنته من كذب بقدرها على النسبة فهذا ^{الشيء} شئ
 متقارنه وما اجاب صاحب الافق المبين عن الاخره من ان هذه النسبة من حيث
 انها متعلقة بالمتشبهين المخصوص متاخره عنها ومن حيث انها شئ لا يلحق ^{الشيء} حصول
 المنتهين واخذه في المجموع اذا الملحوظ ان النسب ما هي نسب لامن حيث خصوصيات
 المنتهات وشرح الفردية لا يكون من جهة خصوص المنتهين والمتاخر عنه انما هو
 جهة التعلق بها باعتبار الخصوصية وهو مناط خصوص الفردية بقولنا من ^{بسيط} هو فهمه
 وجمعه لان محصل الشبهة ان خصوص الشئ كلها حيث لا بد عنه شئ كل مجموع كل
 النسب اخره ولكل النسب ^{الشيء} لا اخره فله النسبة بخصوصها عين النسب فله الشبهة
 وروى سوراه عن هذه النسب بمفهوم النسبة او بمفهوم اخر فاهم حل الشبهة ^{بمفهوم} بمفهوم
 اي ان ليس ولا يمكن للاقصاء مجموع بحيث لا بد عنه شئ منها لان ^{تفقيده} الله
 يستدعي ان يكون عليه الزاوة والكلية وعدم الشدة ولا يجب ان لا يكون الزاوة ^{منها} فيها
 فله مجموع للاقصاء لصدق عليه انه مجموع لا يمكن الزاوة عليه ولا بعد ذلك نقول ^{على}

[illegible]

القول في مجموع النسب فتكون النسبة عين المثبت فحمله ان الدهر وبناء ما يخرج
الي الوجود في شئ من حدود الزمان واخره وهذه الجدة والكانت من زمانه
لكنها ليست بمجموع الاغوار الجسم بل بعض منها لان ما يخرج من الاسم من القوة يلا
الغيب انما هي متعديت لان الصفات الواقعة في الزمان الماضي والذي يجمع
يكون الا الى متعديت صالحة لان تقوم فيها النفس لا اغوارها فالبطلان طابعها وان
لم يوجد هذه الاغوار وملك الاغوار موجودة موجودة والمتى الذي هو المتعديت في لا يلزم
المفاد النظامية لان الكثرة الموجودة في الدهر احاد متعديت فلم يلزم الجزء الذي لا يجر
ولا وجود الكثرة بعد واصلها ملك الاغوار مساوية فلا يورث نوع الجسم الى غير النهاية
بجدة قول النظام فانه يرى جميع الاقسام موجودة بالصفات بحيث لا يورثه قسم ولا يورث
شئ من الاقسام متعديت فليدرك الجسم من الجواهر القوة الغير المتساوية فلم يلزم عدم
تساوي حجم الجسم لكون الاغوار متساوية والواحد منها عاود الجميع نعم يلزم على من يرى
ان الاغوار العددية النهاية ولو متناقضة لورث الحجم الغير المتساوي ان يكون الجسم
المقدر في الدهر غير متساوي المقدر لكن قد عرفت ان هذا لا يلا باطن لا يبعد ان يجعل
هذا وليد على الطلب ان رايه واما لزوم عدم التساوي عند الاغوار في الدهر فينبطه برأيه فاعلم
يجوزون بتسلسل المتعديت الموجودة في الدهر دفعة فليدرك شئ انما هي الكلام في
هذا السجود فساد فله موضع اخر واما اسكال معلومات الدواعي الموجودة في الدهر فلا بد من
على المتكلمين لانهم لا يرون الاجتماع الدهري بل يحكمون على المتعديت الزمانية انها متعديت

اربابها منها قنات ومرتبه ولا يمكن وجودها في الوجود الا على وجه التقصية
 الفقدان في قسم فون بعد شهابها في دعاو لا الذم وحقونها في سلسله الكلام
 طويل يستحق ان الله نعم في محله ولا يرد على الفقدان ان الله نقصه ^{بالمعروف}
 الغير القياسه لا يستقيم على رايهم لان الله نقصه على ما يعرفون به واما الزمان ^{بمصل} فيعتمد
 واعد من الارض لا لا بد موجود في نفس الامر مع نفسه فاشي شي كماله بالله ^{بالتقصية}
 هذا الاسكال صعب عليهم ثم اذا كان جميع الممكنات الموجودة في العوالم كمن الزاوية
 عليها فيكون قدره البار تعالى مقصوده التعلق لا يمكن ان يغيب ما يزيد عليها ولا
 استحال فوق هذا فانفت هذا يذم على المتكلمين ايضا لان ما يوجد لوجودها معلومه
 عند المدخل في عدمه محله لا يمكن الزاوية عليها فيذم خوف القدرة عليها فقط
 ولا يمكن ان يجعل القدرة بماذا هذه المحله قلت كل محله يوجد في نفس الامر لا يمكن
 وقوعه فيها يمكن تعلق القدرة على اركانها ولا يمكن الحكم بوقوع القدرة على محله
 او موجوده في نفس الامر في شأن كمال القدرة بخلاف الفقدان فانه يذم عليهم ان
 يكون محله قد وجد في نفس الامر ولا يكون في سعة قدره نعم ان يوجد سواها واما كون
 محله كذا في العلم فهو عين الكمال ولا في عدم محله لعين القدرة بما عدا ذلك لان
 لعدم امكان شي خارج عن احاطه العلم لا يقصود في القدرة فيذم جدا ولا يمكن الفقدان
 القول بان عدم شمول القدرة لما عدا ما في العلم لعدم سعة العلم الزاوية ^{بالمعروف} لا يقصود في القدرة
 في الفقدان لان الفقدان في معرفه فون لعدم وقوع تامر القدرة اليه لا يمكن التجاوز عنه فذم عليهم

ان هذا لا يجمع مع القول بالعدم فيلزم علمهم ان لا يقدر العلم على ان يحاشي سوي الاكباد
 الواحدة مرة واحدة لا يقدر على الاكباد مرات في نفس الامر اى استحالة يكون كون
 غيرا فانهم دارثقت قوله مستوفى فيه انه لا يمكن ان يكون له كمال كون بعض الشيء ^{الجزء}
 فظهر ان جميع المقادير التي في الدبر انما هي المقادير الموجودة في نفسه ليس موجودا في نفس ^{نفسه}
 فله يرضى في الجمع قد اسكال واما اسكال النسبة فظهر ان المجموعه لبعض وجودات ^{الاداء}
 والذنب لكونها امورا اعتبارية لا مجموع لها في نفسها في الدبر في الزمان انما يحصل ^{المجموع}
 من وجودات لها بعد الاستيعاب اعتبارا في الوجود خبر من المجموع واعتبارها ^{نفسه}
 لمناسبتها ومصرفها المناسبي تباخره عن وجود النسبيين في نفسه المجموع ^{الجزء}
 يجوز باعتبار عارض باعتبار خبر مقدم فله استحالة فمال فيه بالملأ صا و قائم قد ^{لغز}
 استنتج بان اخبر الجسم معلومه له لعم سحانه بحث لا غوب عن علمه في ^{الوجود}
 الجسم المعلومه له سحانه اما مناد فيلزم تباخر اخبر الجسم والاكباد ^{بعض}
 له سحانه ولا يمكن الله لبعضه في العلم واما خبر مناسبتها فيلزم كثره من غير وجود في العلم ^{فلكون}
 في العين لك او يلزم اخبره لا تجري والجواب ان علمه لا يمكن ان يكون ^{لوجود}
 لان علمه لا يتعلق بالموجود التحقق والادليم القلايه جهله فيقول علمه لا يتعلق ^{لغيره}
 الجسم بحث لا يشك عنه خبره لانه لا يمكن في الوجود كقولك في علمه ^{لغيره}
 التي هي حيزه احد الهمم التي الوجود ^{العلم} او الوهمي ولا يمكن خروج الحيزه ^{نفسه}
 خوشت اجسام مصدرة فافخر الجسم المعلومه متحققه مناسبتها ^{نفسه}

فان قلت في علم اشكيون اجزاء المتصلات به قد نجا فعلى العلم كماله
وافراجه المتصلات لم توجد متفردة فلا يعقل العلم بها لزوم الجهل متفردة على العلم
علم باجزائه الموجودة لوجوده ولا استحالة فيه والحادى ان العلم معلى على وحيث لم
معلى معلوم على حب ما حقق في نفسه هذا النحو من العلم لا يعلى الله سبحانه بتفصيله لوجوده
بما اذ خارجا هو علم باجزاء الموجودة لوجود تلك المتصلات وبذلك غير متفردة كما انما
متفردة في الواقع وهذا النحو من العلم لا يعلى بجمع الاجزاء متفردة بحيث لا يشترط في العلم
امكان الكثرة من دون واحد ولا مكان جبر الفرد والنحو الاخر من يعلى العلم بمعلوم
غير محقق الوقوع كما يعلى بالمتصلة ويحكم عليها بالاستحالة ففي هذا النحو من العلم
لزم الكثرة من دون واحد فلا استحالة فيه اذ لا يلزم مكان تلك الكثرة واذ علمت
فلا بد وانطق دروده ان جمع اجزاء الجسم بحيث لا يشترط ان يكون او متصلا بمعلوم له غير
يعدم يعلى العلم به وذلك لانه ان اريد كلام المتصل والممكن معلوم متحققا في الواقع فهذا
باطل وان اريد ان الكل معلوم سواء يعلى به العلم بما يشترط او بما لا يشترط فكل من يعلى العلم
بجملته الاجزاء متفردة بحيث لا يشترط في معرفة معلوم بانه متحيل فذلك محذور في النفس الامر
ومنقول قول به المتفردة من يقول ان مجموع النقصين معلوم اليه فبعدم اجتماع النقصين في العلم
ولطيفة الواقع فالدبي كنه غيبا به هناك فافهم ويمكن ان يعرف به لزوم
النقصين جزءا لا خواصا ليعا جمل المفاهيم بحيث لا يشترط في مفهوم معلوم له اذ لا محذور
ولا نقب في العلم ورفعه الذي هو النقصين جزء من الجملته يقول في الجواب ان هذه الجملته لا

علمي في السموت العلمي هو جملة ما جرت عني وليس في هذا السموت جملة وقوعه كان عبارة
عن رفع السموت العلمي فلسفي واعتدلي في الجمع لان هذا الجملة جملة ما يتحقق في الواقع لانه هو
في العلم ورفعه من المستحبات والكان عبارة عن رفع السموت العيني فلسفي هو مقتضا
السموت العلمي بل هو مجاميع له لانه مفهوم ورفعي ايا جملة المفهومات الممكنة والمتمتعة فلهذا
السموت العلوي وزعمنا متعين العلم بها بانها مستحبة ولا استحالة في دخول التقيض فيه على وجه
الاستحالة وما اشكال النسبة بان مجموع النسب ثمانية في علم الله تعالى فلهذا لا افواه من جملة
الافواه هذه النسبة فالتسعة عين النسب فالجواب فيه معيار الاعتبار كما قد روي في الكلام في
كيف متعين العلم بالمتغيرات فليس هذا مقام تفصيله وانما اطينا الكلام في هذا المقام بالان
الافلام ومنها ان وجود الاطراف آه لغيره ان بابي ينتهي الجسم والسطح والخط امر غير
فالكان جوهر فهو المظهر والكان عوضا فمجرد عن قسم وهو جوهري بالافرة والله صنف انظر
انف المثل يستلزم المقام الحال وقد جاب عنه وجود الاطراف في الخارج بل الموجود المحل النهائي
والنهاية امر سلبى وجوه القطع كجارية فملا خطته هذا الاقطاع مع الوجود سطحي غير قسم
خطا عن قسم بل بالقطاع فقط عن قسم احد هذا غير بعيد على القدر اتصال الجسم كذا وكذا
صور بالكنز لا شيء من قبل التباين فانهم فاعلمون بوجود الاطراف فانهم
استلزم آه جاعلة منع استحباب وجود الاطراف محله غير منقسم ولما كان المستلزم
مفاده يستلزم المقام الحال مع ذلك غير محال وان لم يكن هذا انكروا في كلامه سينالوا
ان لا تدرم بل المقام الحال في المقام لان القول بالاضطرار في المقام المستلزم المقام

لا يتعدى القسم الثبوت ولا يحسم القسم النفي ^{فما لم تثبت وقوعه لم يثبت}
خاصة هي أن الخل لا يخرج لما لا يكون ^{فما لم يثبت وقوعه لم يثبت}
اعتبارية رابذة فعلى الاول يلزم من القسم المحل القسم الكلي على ان لا يلزم والى الثاني
بقوله كقولها فانه من حيث القطع والنهاية يعني ان الاطراف ليس هو لها في ادوات
نفسها بل خشيته رابذة حتى يلزم من القسم محالها ان محالها هو كذا شرط من حيث
نقطعة متناهية فلا يلزم من القسم محالها ان محالها ان الناطقة المذكورة متناهية بل
غاية الامر الاستفاد الكلام منها عن موقف عليها فانهم ^{كما تقدم}
فاحده ان الزمان الحاضر موجود لان الزمان متقسم لا انا المسمى ^{للمستقبل} والآخر والاول
معدومان فلو كان الحاضر المقصود ما انقضى الزمان ^{كما تقدم} ثم هو متقسم لولا القسم كان
حزبه ماضيا والآخر متفقد فلو يكون الحاضر تمامه حاضرا وكذا الحركة الواقعة الزمان الحاضر
الزمن غير متقسم فلا بد ان يكون ياريا بها من امر غير متقسم في المسافة فلهذا القدر لا يتعدى
ان يكون ذلك الامر المقطعة وما في حكمه ولا بد ان الفلسفي وجودها بل لا بد من ان يكون
حتى يلزم في المسافة متناهية متقسبات ^{من الخط} وح لا يلزم من هذا الدليل من انشاء اليه بقوله فلو كان
مركبا من الالات فلو ان كل على الحفظ ^{للقسم} بل كل ظاهرة متوحد في كلامه ^{كما تقدم}
فما الى ان الحاضر موجود غير متقسم وهو متفضل من الماضي ^{للمستقبل} لانها معدومان ^{للمعروف} والنقل ^{للمعروف}
محال فاذا انعدم هذا الحاضر فثبت حاضرا فكمذا فيلزم تركيب الزمان من هذا الحاضر ^{المستقبل}
فقدم مركبا الحركة فيها فقدم مركبا منها وحي في الشئ في تحت الحركة كما تقدم ^{والمركب}

[illegible]

ما يحدث منه في خروج من الزمان سقي في خروج اخر فحدث منه قدر اخر منه ونضم اليه
و مشاوا بحدوث قدر معين من الزمان بحركة الخطين المنطيقين فحدث قدر
منه في خروج من خروج اخر وهكذا الى ان ينتهي الحركة او يسع الخط التي تطل
الخطان لخط واحد الثالث الحدوث سابعه في نفس الزمان المصطوح فيكون
هو ثمانية موجود في كل خروج من زمان وجوده فنفى كل ان منه الا ان المبدأ لا يكون
بحدوثه من الحوادث اول ان الوجود ولا يكون وجوده شيئاً فشيئاً ولا ستم
بالقسام زمان وجوده المنبسط على ثمانية مستمر الوجود وذلك كحدوث الحركة التوسيط
تحدث المفارقة ونحوها ومثل هذا التقسام الزوال منها ما زواله ونفي كذا الصورة ومنها
ما زواله تدريجي كالزوال الذي يحدث بالحرارة ومنها ما زواله لا فني ولا تدريجي بل كل
في نفس الزمان المقطوع المتبدل وهو يكون منطيقاً على الزمان ولا يكون له اول
ان كذا الزوال الوصول والخطيان والاول هو الذي يتجدد في حصول الجواب لا يتم
عظيم انان في الزمان وكذا عدم الانبيات بل زوال الان والنبات من القسم الثاني
ولا يتم انه لو كان زمانيا لكان بعض العدم في حيزه وبعض اخر في حيز اخر بل هو في الزمان
الذي هو طه ثمانية وهو مستمر في كل حيز منه ونفي كل ان ينسب ذلك الان ليس كل ذلك
حدثت المفارقة وعدم الوصول والخطيان في زمان طه ثلث الوصول من الطاق
تعبه حتى يصير تدريجاً فمهم ويكون بالحركة الاول كذا مناه استبدال اخرها على الزمان
الزمنه هو ثمانية اللفهم لا الجزء الذي لا يخرج لكان شبيهة لمساوي الى غير انهما

فيكون الحركة المنقطعة عليهم ^٢ لك فلا يكون لها اول خبر مع ان الحركة حادثة لا الهيا
 حتى اول لان كل كل فاض خبره اول فهو قابل للقسمة لا حرجين احد ما قبل وهو اول
 بالاولونه والاخرا بعد وكذا وحال صدر الى مباحث الحركة ولم يذكره صريحا الا انه يتضح
 ههنا الحركة من انها متصلة بالذات فيحدث في تمام زمان وجوده ولا ينزف للحاوت ولو كان
 غرقا يكون اول الاخرى المتوهمه فافهم ^٣ وعدم التفاوت في شيء اهـ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}
 المنكسر في الاتصال لقوته لو كان خبره باطلا ويكون لها منقصة لا الي نهايه لكان
 لكل متحرك في كل ان خبره حافيه الحركة غير ما كان في الان الاخر فيصنف كل متحرك في انما
 الحركة باخره غير متناهية ما قبله الحركة مساوي منقطع على كل متحرك من رفع التفاوت ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠}
 والبطوء من السابن ونحو ذلك مما يذكر النظم في محبت الحركة لان المحرك لا يصنف بافرو
 المقولة بانفصال ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠}
 الحركة مع نظري الحل بان هذا الفرد يكون في السرع اكر حان في النظم وان الافرو ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠}
 في السرع اكثر من المتوهمه في السطح لان الغير المتناهي هو الموجود مما حرجي فيه التفاوت
 آتات والاخوف فافهم ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠}
 ايجز مسكلا لان تقرير لو كان الاتصال خفا لا يمكن الدائرة والخط الخامس وحركة الخط
 ثبات طرف منه وخطه من غير ان يتغير الخطه وهو مال فالانصال باطل ومن قبل النظام ثبات الطرف
 في غايته التوضيح ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠}
 من الخط الخامس ومحيط الدائرة اجوز ان الرقعة المذكورة لو كان اجوز ان يكون

اذا كان اصغر الزوايا كان بمقدورنا بقدر الجوز الذي لا يتحرى اولو كانت مقسمة
 كان خروجا اصغر منها وشمع عليه شرح وكل من وصل اليه ان فيه غطمة غطمة بان
 الزاوية المذكورة ليست اصغر من كل زاوية بل من سيقمة الخطين ولذا انظر القطر
 في خبره بمسقطه الخطين فها هو ذلك غير الاستدلال بالاسكال لزوم القطر
 وح فالحاصل ان الزاوية المذكورة لا بد ان يكون خبر لا يتحرى ولو كان سطحاً لم يكن
 ان يكون مسافة لخط منطبق على التماس فاذا تحرك الى جهة الدائرة يحدث زاوية
 مستقيمة الخطين ولا يكون مثله بل هو اعظم فيعلم ان القطر تركه مسافة تلك الزاوية
 في انشاء الحركة ووصوله الى احد قطريه وح ليدقق اسكالا على الاتصال فافهم
 وبوجه آخر ان الزاوية آه لغيره ان الزاوية الحادثة بين المحيط والقطر اعظم من الزاوية
 الخطين فيكون اصغر من كل واحد من القوائم الموجودة في العالم بمقدور اصغر من كل زاوية
 الخطين لانه لو كان اصغر من القائمة بقدر سيقمة الخطين لكان القائمة اذا قبل عنها
 ملك القدر كان الباقي منها حادة سيقمة الخطين مساوية للزاوية المذكورة واذا
 اصغر منها كانت حادة سيقمة الخطين اعظم منها هف فاذا لم يكن ما هناك البقية
 اصغر من سيقمة الخطين واذ كان كذلك فاذا تحرك القطر اولى حركة حارث منفرجة
 دون ان يصير قائمة لانها زاوية مستقيمة الخطين التي بين القطر المتحرك والقطر الساكن
 في موضعه التي ازديت ما تقبضت به عن القائمة لان قدر ما انقبضت به عن القائمة كان اصغر
 من كل من سيقمة الخطين هذا ما عني ان في تقرير تقدم المشهوره في تقريره انه اذا تحرك

انظر صارت اعظم المحاذي ^{من دون ان يصرفا بمئة لانها كانت ناقصة}
 بمئة بقدر زاوية التماس المحيط ^{لانها الزاوية التي بين التماس القطر فاقمة وجزء}
 بسقيمة الخطين زاوية باكرته فانقصت به عن الباقية ونزاعا ^{في نفس}
 الا انه لا يلزم كلام الشولانج بل هو حديث اعظمه زاوية القطر والمحيط ^{والتي انما}
 ان تذكر ان بين القطر والتماس قايمة فاصل ^{انما} ^{ووجه الزاوية}
 بين القطر والمحيط التماس ^{له} زاوية واضحة ^{ولك ان تحذف} ^{حيث ان الخطية}
 والمحيط من الزاوية ^{وتقران} التماس القطر قايمة على ^{بين في ذلك} ^{الكل فاذا}
 تحرك التماس ^{لا جهة الدائرة} بحيث زاوية مئة ^{وبين تماس} ^{او نفوم} ^{فانما} ^{وبية}
 الخطين وهي اعظم من زاوية التماس والمحيط فيقع ^{لا محالة} ^{داخل الدائرة} ^{فيما} ^{الباقية} ^{الصغر}
 ما بين القطر والمحيط ^{مع} ^{عدم} ^{طوبى} ^{مساواتها} ^{ولك ان} ^{تقر} ^{بوجه} ^{افهم} ^{ان} ^{التماس}
 بين في ذلك ^{الكل} ^{انه لا يمكن ان يقع} ^{خط} ^{ستقيم} ^{بين التماس} ^{والمحيط} ^{وطا} ^{لان}
 على السبيل فاذا تحركت الخط المنطبق على التماس ^{لا جهة الدائرة} ^{مع} ^{فان} ^{القطر} ^{لما}
 يصل داخل الدائرة ^{وتترك} ^{ما بين التماس} ^{والمحيط} ^{ونزاعا} ^{بالطرفة} ^{لانها}
 على مقدمات كثيرة طويلة ^{الا} ^{فان} ^{لا} ^{لابل} ^{لانه} ^{خارج} ^{عن} ^{قانون} ^{النوعية} ^{فان} ^{محصل} ^{نذ} ^{الوجه}
 الاخير ان حدوث الزاوية في نفس الزمان ^{بين} ^{دون} ^{الطباق} ^{عليه} ^{كحدوث} ^{المقاييس}
 الخطين ^{والطرفة} ^{انما} ^{هي} ^{قطع} ^{الكبير} ^{من} ^{دون} ^{قطع} ^{الصغير} ^{بالشريحة} ^{ومثله} ^{كحدوث} ^{القطر}
 من ولفظ ^{فان} ^{لان} ^{ذلك} ^{ونزاعا} ^{بالطرفة} ^{فيه} ^{ونزاعا} ^{خارج} ^{عن} ^{قانون} ^{النوعية} ^{لان} ^{الخط} ^{لما} ^{نذ} ^{الوجه}

الكلام من في حركته الزاوية بهذا الوجه بل الكلام في حركتها على مقدار معين بحركة
 الخط على السطح الى حد معين ولا شك ان وصول الخط الى حد من دون وصوله
 منه ما بين الحد المستر ذكر بالحركة والمطوية فقد ظهر ان اجابته بهذا النحو ما هو
 في صدره شيطان وبهيمه وهي انما تقع في طريق الحركة بالاعتبار الاول فقط ونظر
 فان المتحرك خط مستقيم لا يحدث من حركته الا انواع محاط بين المستقيمين ينطبق على
 كل حد مستقيم من السطح فيحاط بالقطع السطح من حيث انه محاط بين مستقيمين وبالحكمة
 يختلف حقيقة الزاوية آه فيه ان يكون اختلاف الزاويتين اخلافا بالحقيقة
 وما قال في بيانه من اخلاف المستقيم المستدير بالحقيقة فهو ايضا ثم فانه ذكر ان
 مشهور بين المشاهير لكن لم نقدر اليه الدليل وانما حكموا به بخلافهم كما قالوا
 والضعيف مما قال ان بالحقيقة ثم بعد التسليم لا يلزم منه كون الزاويتين مختلفتين بالحقيقة
 لان الخطوط غردت في حقيقة الزاوية بل نقول اذا كانت الزاوية عبارة عن سطح
 فليس انما هي النوعي البنية لان السطح المستوي عند حقيقة واحدة كسطح المستوي
 المستقيمة لا اخلاص يمكن شتمه الزاوية المستقيمة الخطين منه بخط مستدير في النوعين
 السطحيان المحاطان فها من هذا المستدير المستقيمان مختلفين بالحقيقة لسطح السطح
 السطح الذي بها جردا وما اذا كانت كقصة هذه الكيفية عند ثم هذا الخائب للزيادة
 والمقصود ان السطحيين الى انهم انما الخط العالم جردا ان السطح الكافي للقصا
 الحاصلان من احاطة الخطين للذين جردا ان الكيفية الحاصلة من احاطة الكل بمسقطين النوع

بالاستعداد والاسقامة سواء اتحد النوعان أو خلفا أو عا بحوزان لا تقع في
طريق الحركة في احدهما الاخرى منها وعلى مدعي البطوة بيان ذلك فترى ان علم
ان هذا الجواب مأخوذ من جواب المحقق الذي في رحمه الله حيث قال قد يحصل
المحققين ان الزاوية من الكيفيات المنخفضة بالكميات وليس كما بالذات بل الكم
بالذات هو السطح هو مودع الزاوية ولا شك ان السطح الصغير لا يصير اعظم من الكبير الا
بعد ان سادته واما الزاوية فكيفيته مخصوصة لا يوجد في هذه الحركة كما انها لا يوجد
في الحركة من بعض الكيفيات الى بعض الكيفيات فتد لا يوجد الصفوة في الحركة
من القسمين لا السواد ولا البياض في الطعوم لا يوجد في الحركة من المحصورة لا
المحدودة بالمراد ما مران وحاصله ان الطفرة انما يلزم لو كان السطح الذي في الزاوية
او في قدره وصار اعظم ولم ينع الى ساداة السطح الاضواء و اعظم من الاول و
ليس الامر كذلك لان السطح لم يزد اقل بل مقداره باق على ما كان بل ان تغير
الخطيين به فانه قد كان الا حاطة على حدود الان صار على حدود بحيث يسع ^{الانوار} او
يضيئ فنده الحركة في الحقيقة في الهبة الحاصلة بالاحتاطة بالذات في السطح ما بين
وحوزان لا تقع كقيسده حاصلة من احاطة تسنيم وسبدر في طريق الحركة الذي في
الكيفية الحاصلة من احاطة السعفين واليكس وادوم تقع احدي الكيفيات في
طريق الحركة في الاخرى بالذات لم تقع مودع تلك الكيفية بما هو مودع في طريق الحركة
العرضية في مودع الكيفية الاخرى من الذي هو ساقية العرض لان العارض لما لم يصح في

فيه لم يقع مودعه في المساواة حصة التي هي مودعة في المساواة التامة كما نفهم
 كلامك المحقق في ذلك نفهم كما نفهم استلزامه في القوة انما يلزم
 لورا ومقدار الاضطر على الاكبر من دون مساوئته بل المقدر في مساوئته واما الزاوية
 فليس مقدر بل كقيمه فيه ولا يلزم حصول جميع الكيفيات العارضة اعمالي جميع الحركات
 اعرض عليه هذا المبدأ اوله سبيل ملكة الجهد بل عليه واما ان الزاوية في الكيفيات
 في الكيفيات يصف بالزيادة والنقصان وان لم يصف بها بالذات وكما يصف
 المقدر الناقص على الزاوية المحركة من دون يودعه في المساواة ككثرت ممتعة زائدة
 بالعرض على الزاوية المحركة من دون يودعه في المساواة فلا تنفع الزاوية في الكيفيات
 لا يذهب عليك ان هذا الزاوية على ما نفهم وليس الزاوية على ذلك المحقق لان ذلك
 المحقق لم تكن الزاوية بالزيادة والنقصان بل انما المكون في القوة الكيفية هو ملكة
 احاطة المستقيم في طريق الحركة في الكيفية الحادثة من احاطة المحققين وليس
 على ان وقوع كل كميته في طريق الحركة في الكيفية غلام ولا يسميه بالقوة به جودها
 وقوع السطح في الدائرة الى مساواة القائمه لما ان يعبر عن احاطة الخطين المستقيمين
 وهو هم ظاهر السطوح واما ان لم يوفقهم ان لوقفة هذه القائمه قطعاً وهو ممتعة
 الى الكيفية لا يحد في غيرها انما ليس كلامك في ذلك المحقق كذا انه لم يعرف بل هو في
 انتهى في الدائرة الى مساواة القائمه انما ذلك منه وهو مستقيم من العلم ولا ينعى
 سبيل المحقق المكون في هذه القائمه في طريق الحركة واما لم يقع له لا يمكن مساوئته

لا يمكن مساواة السطح المحيط بالمحيط والسطح المساواة متقايمه النسبه كما قد
وقالنا بان الزاويه عباره عن السطح عند ال الهندسه والكعدم على اصولهم فغير
غرو وولان ذلك المحقق نعمه الله تعالى لم يخرج اصول الهندسه ما فادان السطح
لا يزيد في مقدوره بل تنفي مقدوره كما كان ودر نمايع احاطه الخطين فالحر كذا بالذات
كفيه الاحاطه لان في نفس السطح الا بالعرض والكيفه التي باحاطه المسميه من لم نفع
في طريق الحركه في الكيفه الحاصله من احاطه المحققين وهو لم يزد لم يزد وقوم السطح في
الحواله بالعرض في السطح كما عرفت فانظر لاسوء فهمهم في الذي غلب عليه ملكه
الجدال مع اولي الخفص واصحاب التدفق انه ما زاد في الاحاطه على مقال ذلك
المحقق الا ضد مده الطولي من سماه الحق المبين والباح كفيه العبداني برب
الا لعكس وكذا بالبرهان المنين الاستدغناه على مقدمات واثنيه الاساس
المحققه في القياس مع الخطمين فيه الحركه بالذات وما فيه التغير بالعرض فغير
عليك التلبس بكتاب عليه عدم العبد ليس فانظر عين محبا عن الحود وال
منوطه على علم الصواب على ما يحقق بين مقدرين مشتركين واصل هذه الزاويه
ان تشمل على امثال العوااكثر مما تشمل عليه الا فقهه الزاويه والصفان هو عليها
"ساواة النسبه فليس ان تزيد النقص بالتدريج على الزايد من دون السلوع على
وعلى ما يحقق بين مقدرين آه ولا يكون الا زائده بالمعنى المذكور من بين
مقدرين آه ولا يكون لعدم وجودها بل هما مقدران كمن انظر اهل طين اهل عا

الاخر المنطق مع بل نفع احدتها خارجا عن الآخر وجودا او لو هما ويكون الخارج
 بحيث لا يكون بينه وبين المنطق عادة واحدة فقط لا يزيد ولا ينقص والعص لا يتوسط
 هذه الزاوية والقطعتان الساداة النسبة لان كل من المتبوعين معبدا لاخر
 وهذا عرف برسمين الخط المستقيم ثم يظهر من كلامه ان الخط المستقيم من
 المستدير يمكن لا يلزم منه ان يكون الاقصر منه فانه لا يلزم منه الا بالان المستدير المستقيم
 بين نقطتين باعينها لا يكونان الا مختلفين ولا يمكن ان يكونا فيهما وجور يكون
 المستقيم ساويا المستدير داخل بين نقطتين اخرين وكذا المستدير المستقيم
 اعظم منه ويكون النسبة بين المستدير والمستقيم الوجهين بين نقطتين باعتبار احد
 جانبيهما لا يمكن المساواة الا بالانطباع والانطباع بين المستدير والمستقيم
 ظلت انما لا تتابع اذا بقي المستقيم على الاستقامة والمستدير على الاستدارة وما اذا
 صار المستقيم مستديرا فبفتح الانطباع كالمشبه كالفعل احاط بالسطح فانه من
 محيط الدائرة محيطا مستقيما فذلك الخط اقدر ان يستدير ولا يغير وان المحيط مستقيما
 لكن انما ثبت في الانطباع المدفوع لا في التدوير وانما سمع اعرفت فيما سبق بحوز
 الانطباع المستدير على المستقيم انطباعا مبرهنا فنعلم المساواة ولينزلنا في
 التفسير والمساواة الانطباع المسمى ولا يمكن ان الهم انما تجوز هذه المستقيمة
 وايضا من فافهم والمثل عن العلة الشري من لسع زودم الانطباع الشري
 من فليل منع الوراثة المزاوي المستدس انه ذكر في العلوم المتعارفة انطباعا

الطباق كل مناديين وشرسهاوه بارادته الحاذية من نصف محيط الدائرة
من المتدافعين بحيث يكون قطر احد هاتين الدائرتين على قطر الاخرى
مع انهما لا انطباق بينهما كما في هذه الصورة فمنذ ان كانا في النقطتين
القطرتين زاوية قائمة وهي معسومة بالمحيط احد هاتين الدائرتين من القطر المحيط
لا احد هاتين الدائرتين على التي من المحيط والقطر من الاخرى التي هي في زاوية
المحيطين والاخرى وهي زاوية المحيط والقطر في جانب التحدت من كمال
او الزيادة عبارة عن كون احد هاتين الدائرتين او بالاشمال كون
الزاوية في زاوية عبارة معدلة في ذلك العاد وجود او توها من ان
الاشمال على هذا الوجه لوجب لاسلغ ان نقص مقدار الزيد منه بالحركة لا يمنع المساواة
فقد لكن لا سلم ان الزيادة عبارة عنه بل هذه الزيادة زيادة المقادير المشتركة
الزوايا التي كذا منها فهما مقادير مشتركة وان اردوا بالاشمال وجود مقدار وجود
او توها مع الزيادة لا يمكن ان يجد ما عاد ان نقص من ان لا يمكن ان لا يلم منه ان لا يلم
انما نقص مقدار الزيد من الزاوية لا يمنع المساواة لو كان يمكن وصول الخط المستقيم
بل هو يكون منه وبين الحد المشترك قدر ذلك الزاوية الذي صار ناقصا وهو
ويعجز ان يكون ذلك المقدار كما يجب باجاطه خط لا يمكن انطباق الخط المستقيم
عليه كما فيما نحن فيه ولعبارة اخرى ان من الجائز ان توجه الحركة الى مقدار يكون
به المقدار الذي استدار منه الحركة او الى قدر اريد منه مفروض مما هو عين كل حد

بالحركة في كل جزء من الأجزاء الثلاثة المستقيمة إلى الميزان عليه وإلى ناقص من
 فقد استلحق في سني من الأجزاء الحركة إلى المساواة لم ولم تقع في طريق تلك الحركة
 في غير هذا الخط من كلام الشيخ بأنه يحكم أن المال الزاير على النقص في النسب الصمته والزاو
 بالاشتغال المعنى الأول كما هو موضح في الحساب في الجزء فانه من العوارض
 مستقلة عليه والله أعلم برأيه وعباده فيكون أعظم من القطر أو غير ذلك
 خروج من ثلث ثمانية وسبعين جزء من محيط الدائرة ونسبة المحيط إلى القطر نسبة
 وعشرين إلى سبعة عشر كما بينه في السبعين فالدرجة الواحدة يكون هو كسره
 القطر وافرط النصف صار من الأجزاء من القطر لأن نسبة النصف المحيط إلى القطر
 أحد عشر إلى سبعة لكن في عدم الوصول إلى المساواة في مراتب الزيادة نظر لأن
 جهة الانطباق فقد عرفت ما فيه في العلم أن ما ذكرنا من أفعال الموضع للدرجات
 التي قد سره وإيمان من بركاته أنه لم يوصف في أصحاب الهندسة خذ في تحسين
 من المخطوطات المختلفة ودرسته ودرسته وعين الزوايا المختلفة باستقامته
 لأن في القدياء ولا في المتأخرين بل يقول أن مني تقدير أن الهندسة هي التي
 والمحيط مني مساحة الزوايا على النسبة بين المحيط والخط المستقيم
 المقصود من هذا الفصل بيان أن الجسم مركب من البهوية والصورة كما ادعى
 صريحا فلا يخفى أن لعنوا الفلاس به أو يقول في إثبات البهوية والصورة وما يشبهه
 أن الوجود الصورة الجسمية يبرهن لا حاجة إلى إثباته إنما الحاجة إلى إثبات البهوية فقط

لا يمتنع وجوده ولا يمتنع ان يكون
 ائتي برغمها في الخارج
 من ذلك لا يمتنع في
 فانه اذا قيل ان
 المسلم عند الكل
 الاتفاق ولا يمتنع ان
 التقدرات ضرورية
 مما يمتنع على
 في النتيجة عليه
 فليس هذا المفهوم
 في المادة والظن ان
 من نفسه من ان
 نفعاله من ان
 نفعاله من ان
 نفعاله من ان
 نفعاله من ان

محموط في الحالين مع الوحدة الانضمامية والفقور انظر على الجسم
اه مركب الجسم من الجنس الذي هو جوهر من الفصل عظام الفان الانسار على
كسبهم لا يقولون بحقيقة ما هو مقولات عند المسائل في حكاية الاتفاق ليس
ثم القول بحسب الجسم مكل على قول الشاين لان الجسم مركب من من الهوا والصور
وهو ليات الاندك وهو في الغامر مخافة من الحقيقة عندهم فلا يكون الجسم حقيقة واحدة لان
تخالف الداتيات بالحقيقة لوجب اختلاف ما مركب عنها بالحقيقة من افعال لا يمكن
فما في المركب فيمن مادة او صورة كما وان حبه وفصله على يد الهوا او احد
لا بشرط في يكون نفس حقيقة الجوهر ويكون حقيقة الجوهر مغايرة اما بالاعتبار
ليات حقيقة واحدة مع ان هو مكل فلان عند مخافة الحقائق بالقياس لا الهوا اطلاق
والقياس لا الهوا الغامر وجوابه ان حقيقة الهوا ليست عين حقيقة الجوهر بل هو من قسم
لا استعدادا وبشر الية قول الشيخ سمع الهوا التي تدرك المعين اي الجوهرية والفردية
البسيط الى الجنس والصفات في المركب المادة والصوره وسمي ان الله الهواي
ينبسطه في جوهر وفصله الهوا استعدادا لكل حلية وفصله فالجوهر جنس والليات
ويكون فصل كل فصل اخر في غير عنه بالاستعداد او يكون الجوهر حسب بعدا باليات
حقيقة مطابق الهوا في حقيقته مركبة من جنس هو الجوهر وفصل غير عنه بالية استعدادا
الهوا لفصول عشرة ومارت الهوا ليات عشرة حقائق لكن يكون اذن جنس
تجيب الحقيقة جوهرية بل هو في المسمى على خلاف الودعي عليه عبارة انهم لا يبين ان كان

منه

الحركة في كل جزء من أركانها زيادة لها في عينة لا الهيزد عليه واليها نقص
 انبذ منه فله يبلغ في شيء من مراتب الحركة لا السادة له ولم يقع في شيء
 ملك الحركة فافهم عروا من كلام الشيخ انه ينكر شمال الزايد على الناس في
 الصيغة ولقد ارادوا بالشمال المعنى الاول كما هو مصلح اهل الحجاب في الخبر فافهم
 العار وجزءه والمقدور منه حلة عليه والند نعم اعلم بحمد عبادته فيكون اعظم
 القطر آه وهذا لان الدرجه جزء من ثلث مائة وستين جزء من محيط الدائرة و
 المحيط الى القطر ثمانية وعشرين الى سبعة تقريبا كما بين ان السبعة
 اربعة يكون اضعف بكثير عن القطر واذ اجمع النصف صار نيزا ريدا من القطر لانه
 نصف المحيط الى القطر ثمانية عشر لاسبعة لكن في عدم الوصول لا السادة في
 مراتب الزايدة نظرا وان كانت بعد صحت الانطباع فقد عرفت ما فيه واعلم
 ما ذكرنا آخ العالم الموضح للسر والالهة لا احد سره واما ان من يركانه انه لم
 في اصحاب الهند شبه خلاف في حق النسبة بين الخطوط المختلفة واستدراكه
 ومن الزوايا المختلفة باستقامة الصليغين ورخصه فمالا في القدام والى القدام
 بل يقول ان معنى هذه الزايات الهندية هي النسبة بين الخطوط المحيط مني سائر الزوايا
 على النسبة بين المحيط والخط المستقيم فمالا
 المقصود

الغضايب بان ان حليم مركب من الهندوس والصورة كما ادعى في كتابه فالا وهي ان
 لعنوا الغضايب او يقول في ايات الهندوس الصورة كما تراه في ان وجود الصورة

ولا بد من القاب المسماة فيها ثم انما انما يتم على راي من لا يرى ان الشدة من الساطة
الخارجية والذاتية ثم يرد اشكال اخر هو ان يكون العنصر في الف الحقيقة لهوليات ^{الاولى}
المتخيلة في النفس بالحقيقة فاذن جنس القام مختص بها جنس كل فلك مختصة
والصورة الجسمانية عند حقيقة واحدة في العكليات والخصيات وهي في بعضها بعد
اقد لا لا يشترط في فصل يميز مجموع الفصائل الجنس مع انهم ينفون قال بعض باطون
الجنس حقيقة واحدة بل تتألف من الجسم العنصري والارحام العلكية عشرة ^{حقيقة} وجنس حقيقة
ما هو من هولاء وهو القام اربهم صالحة لان يحصل بصورة العنصر جعلها جساما وان
يحصل الصورة اخرى نجعلها من الجسم ولان يحصل صورة ثالثة نجعلها جساما غير مختصة
في المكان الموجود منها نوعا واحدا هو الجسم العنصري والافوار الحصة بصورة افرع موجود
فاما وجود من الهوليات اعم مما اذن الصورة الجسمانية لا مكان وجود في نوع ميان ^{مفرد}
فان العنصر المختص في الجنس هو اللذة وان كانت تتألف من الهوليات كثيرة والجسم هو
الجنس المختص في الجنس المختص بها منه اذا وجدت في الخارج كانت ذاتي موضوع لان
اشياء حقيقة واحدة يعبر عنها بهذا المفهوم هذا اشرف كل او يترجم عليه زاوية عدد
والقولات على عشرة لان حقيقة كل هوليات من صارت مقولة وايضا الصورة
التي يمكن المفهوم انما في زعمه ليس حقيقة جسم او جسمان غير عناصرها صورة جسمانية ^{حقيقة}
واحدة فلا يحاسب بها نوعا ميانا للجسم العنصري بما هو جسم ولم يحالف الجنس ^{حقيقة}
بالحقيقة بل في خصوصية لا كانت اما صورة جسمانية فامكن مفارقة الهوليات عن الصورة ^{الجسمانية}

عن الصورة الجسمانية لطل النذر من هذا المكان ان العفاك وزعم ان العفاك
لما في النذر من مكان ليس هو في عن العفاك بصورة غير جسمانية العفاك
القلب هو العفاك عن العفاك وعن جسمها ومنع هذا المنع كل ما يمنع
اشكال عموم الفعل عن الجنس لان جسمانية العفاك والعنف حقيقة واحدة ترى
فصل فالعفاك مشترك بين العنف والعفاك والجنس الماخوذ من هو العفاك
لا يوجد في العنف والجنس الماخوذ من هو العنف موجود في العفاك ثم في عموم
عموم من وجه بناء على زعمه ويكون كل منها متعلق الا بهام بالآخر لا مكان وجود
في حقائق لا يوجد فيه الا فنفذ لم تترك نوع طبعي من الاعمال من وجه قد منوا
ذلك لا نوع لا فافهم وامنع واعلم ان ليس يمكن الجواب عن الاعمال المذكورة
بالكار تركيب الجسم من الجنس والافعال والارام ملاك تخلف التركيب الخارج
عن الفهم كما انهم البعض وليس الجسم بمعنى مجموع الهوى والصورة مركبا من
هو الجواهر فصل ما خوذ من منها عكاسه ان الحقائق المتعينة في الوجود لا يصح الا
بها وان اذ تباي حتمه كانت وانما التركيب من الجنس الجواهر والافعال الجسم
الصورة الجسمانية لكن هذا مخالف لنفحات ربيهم فذلك يمكن التزم ذلك من افهام
فقد لم يمكن ذلك انحاء المذهب جوده فافهم ومنع هذا الاختلاف رخصه
اه ظم العبارة ما دعي بان الاختلاف في العدم المستحقين الالفصال منفرج على القول
بالهوى وعدمه وليس كذلك لو ادعي اننا القول بالهوى على العدم كان له وجه

لا انما يستدل بانهم لم يختلفوا على شئ من الوجود على انهم لمكان الوجود
 بل انما الخلاف معنى على ان الوجود الالهي لا يمتنع مع الوجود المخلوق
 بالذات ام لا كما سيجوز في حقيقة الذات المدعى فان سطر هو ان يكون
 في نفسه هو عينه وجوده لذلك الشئ في التعريف لا يظهر له محصل الالهي
 الى الاختصاص الداعي للثبوت من البين انه لم يرد به ان وجوده اضطرار
 وجود الاخر واللام لصديق على شئ من افراد المحلول انه من البين ان ثبوت
 عراض والصورة وجودها فاعلم بوجودات محالها فليدرك ان وجوده ان وجوده
 منتزعا الى الاخر فليدرك ان وجوده ان وجوده ان وجوده ان وجوده
 الفاعل ان وجوده منتزعة الى فاعل بل انما يرد به ان انتساب الشئ الى
 انتساب الذي يكون للثبوت بالنسبة الى المتعدي فقد لم يرجع في عينية بل
 اورد على التوليف بالاختصاص الداعي وان الكيفية ان علة الوجود
 بدوثة وغيره من هذه العلة بالوجود وغيره فيكون منتزعا بها
 مفهوم لا يصدق على وجود المال بالنسبة الى المال وجوده بالثبوت
 بالضرورة العقلية فلا يصدق عليه بخلاف التوليف بالاختصاص الداعي
 ايضا مفهوم منع عند العقل بالضرورة صدقه على الجواهر القائية بغيره من ذلك
 فيها بيان نعم لمن لم يفسر الناعية بالحجاب بالاعتقاد بكونه بالمال
 فكذا في الوجود لغيره من انتساب الذات بابطال علة العمل بالاعتقاد بكونه بالمال

يتوهم درود النقص بالمال ونحوه وان ترس على ان يفهمها ضروري معلوم على
احد علة قد تنفي السواد فلهذا يتوهم درود النقص بها الله اعلم ان الوجود لا يغير الوجود الا
بطلق في عرفهم على النسبة التامة الحاكمة التي يكون في الضلالي على الوجود المنفصل
الذي يتوهم لا عرض والصور فانها لكونها حقائق ناعية لا يمكن وجودها الا
الى محالها فهذا الوجود وجود متصل في نفسه عرض له ان فاقه ربي ووجودات المحال
الاسماء والذات انما اضافته فهذا الوجود بانها تثبت الى موضوعه بوصف به العن
وان صورة فبقه له العرض كما يقا السواد موجود للجسم معارض وقد يوصف به
العرض او الصورة ويقال له ان تصاف كما يقا الجسم لوجود السواد ويوصف به هذا
الوجود الربطي وعلة ذلك التثبوت بالمتنوع متبني واحد نارة يعبر عنه لوجود النقص بالمتنوع
وتارة بانها عتية وان تصاف والعرض وهذا الوجود الربطي يكون في المحكي عنه
للقضايا وقا لها الهيئات البسيطة لا تشمل تصدقاتها على الوجود الربطي انما
عليه مصاديق الهيئات المركبة للتفصيل ذلك لا يهتدي في هذا المقام ^{في طلب} ^{منه}
من حواشي على الحواشي الزائدة المتعلقة بسراج المورف وشهرها سلم والحوار ^{عليه}
ولقد اعجب صاحب الانق المين في بحث اخرج وجوده الربطيا افرع ان
الهيئات المركبة تشبه عليه دون الهيئات البسيطة فزع انه معي حرق في مشكل
تصديقاته لغير ان مطمئنه ورسام عليه لا تحق عليها امارا لوقا حقه خالصة عن الفاة
كما هو ذاك العن ودره الونع وهذا الموضع يذكره حرق في السو ح اليه لا يلبس وقد نبأ قوله

على فساد في ملك الخدشي ومن شاء الاطلاع عليه فليجمع اليها ^{منه} ينقص
كثير من الصور آه فانه يصدق على مثال الا ^{ويخرج عنه حلول الصفات}
الجواهر المجردة وحلول الاطراف في محالها ويترك ان يكون حال الحال حاله في محل
حقيقا او تقدير المعنى انه لو امكن الاشارة لكائن راعده وهذا التعميم يخل صفا
المجردات وارتضى عليه بانه ينقص بحلول الاطراف آه وهذا الوجهين لعدم
لاسران للاطراف والدخول ليس الاشارة الى الاطراف اشارة الى محالها
لان الاشارة بغير المحس من اثنين بان احدهما ههنا والدخول هناك فلا تسلك المحس
من الطرف عن فربي الطرف ويحكم بان فاري الطرف في فريه والطرف في محله في
الحل الشك من فريه فخر ملاصقة فاصل وجيب عن الاول تارة بقوى حدود الاطراف
يحمل وجهين احدهما ان نكر الاطراف مع القول بالانصال كما هو مذكي في كثير من
ومنه شرح المقتول ويظهر رضا الشافعي فانه يسمي حاشية كلام بعد بل عليه ايضا ولو لم يوافق
لمصدره انوار انتهى والقطع بما هو في شريع الوهم سطحه في تقسيم وليس هو شافعي حاشية في
فواصل والدخول ان هذا النوع للمتكلمين كما يظهر من كلامه في نظرية شرح الموقوف فيهم يقولون
بالاطراف وعلى هذا فكرر النوع عن صاحب سبيلك لا يخفى وتارة بتخصيص النوع
فيجب ان لا يتناول حلول الاطراف وقيد المسمى في الالفاظ عند تعريف الجواهر والنوع
لا يتناسب هناك هذا التخصيص ولا يتنافى ايضا التخصيص بهذا لا تعريفه فواصل
وتارة بان الاشارة آه لتعريفه ان المراد بالاشارة بالافعال من اللفظ الشفهي الى اللفظ القلمي

المترادف له وهذا لا يقتضي ان لا يميز عند الإشارة الى اللطيف في الوحي انظر
شبهة لا الطرف لو دخل في الوحي الطرف ثم لما كان وحده الإشارة وهذا يكافئ
في النزع نحوها لتعريفها بان محال وكفى بالحق والاشارة من دون حاجتنا
المراد من هذا الجواب بتعريف التعريف وتديم مفهوم التعريف المذكور وانما اذا كان
التعريف المجرد عن المادة اهـ فله سارة الى ان البعض بالمكان على تقدير كونه سطح غورا
والا اذا ادعى انحاء وادارة على الوجه البولي فورا وتعلل فيه ان الإشارة قد يكون على
معنى الشئ نا جنس فشمسية فالاشارة بهذا المعنى الى الممكن غير الإشارة الى الممكن
فوكذا لا يزد فيه ضديا به هنا او يثبت ان ليس هناك اشارة الى المكان
بغيره ولا مكان للمكان والتبادر من انحاء الاشارة ان يكون اليه اشارة لكن
يكون هو عينه لا الشئ الذي هو محال فيه . قد يصدق على شئ من افراد
هو لفظ لانه لا يظن الخلق على الحمل ومن حمل ان حقائق الذات على العلم
التي لا تساق وبالموطات ليس كل حمل المشتق لما يسمي بالمضادة بالحق
المشتقة فكل مختلف والمتمثل بالحقات بناتج من مفاهيم الالبابون باطل
المشتق من البناوي احد ما على الاخر فانهم . وما عاب عنه بعض المحققين اهـ وجه
للمحال ان فرق المشتق المحلي من غيره انما يقع الارباع في الاحكام اللفظية ولا يقع
في العلوم العقلية لان نظريه لا التبع للمعنى فلهذا وحده وازن في ذلك ان لا
شعاع المشتق ليس المحل كقائمه عن قيام باجل سقائه بخلاف غير المحلي فالقول

نافع في المقام فاعلم ان قول بلزيم آه نذر ^{بجواز} فان حصل السواد بعد ذلك فبقا
 السواد وحل الاسود حاك عنه فليسوا وعلوه ^{بانه} لوجب حمل شدة زوال المال
 فلا يوجب وجوده حمل المتناول ليس نذر الحذر حاك عنه ^{بوجود} انما يوجب اضافة التملك
 حله وهو حاك عنه حصول الاضافة ونذا ظاهر جدا ولا ظن انه يلزم من هذا ان يكون
 التملك جالدا في المال فيكون عرضا لان كون الاضافات اوزنا انما شاعرة
 اخذ المقسم الموجود الا من الموجود في نفسه الموجود من كماله ^{ظلم} انما
 انشور من اخذ المقسم الموجود الخارجي لهذا المحجب فلا يلزم عرضية الاضافة ^{والبهاش}
 حاله لان الغرض على هذا الموجود في الخارج في الموضوع متغير ^{ووجهه} خربة
 بحيث كثيرة آه الفرق بين القسمة الوهمية والعقلية بعد كونها ليست
 في ان الاقسام الحاصلة منها انما هي متميزة شككثرة واللام كمن قسمته لذلك ^{المقسم}
 الاقسام الحاصلة في الوهمية ورفعة في جهة الاشياء سبعين لا يمكن ان تقع في جهة
 اخري وعلى هذا اذا ركون الوهمية خربة واما القسمة العقلية فاما المقسم ^{ان} قسمته
 متميزة مطلقا لا تتعدد او بمعنى انها يصلح ان يقع في اي جهة من جهات الاشياء
 متميزة القسم الحاصل منها اثبات التعدد والجوهر في هذا التفتك ^{بوجود} ان يوجد
 اي انبساطات كان ^{والبهاش} ان الممتد جوهرى كما يصح لك متميزة ^{باعتبار}
 بسبب التقدرات وانبساطات فاقسامه ^{باعتبار} في التقدر يصلح ان يقسم
 باقتدار الكل والقسم ^{باعتبار} لا يغير من ان لا يكون كثرته كما يمكن ان يقدره ^{باعتبار}

هذه القسم ما بقدر الكل يمكن ان يفدرة ذلك القسم متساوياً بالجملة الجبري الموزون
 مقداراً في شعبان بدانبا طائفة في اوزان فادان قسم العقاب ذلك المسمى بالمتوازن
 لكل نصف منه والكلان شعبان اوزان لكنها مبنية بالنظر الى المقدرة فيقدرة مقدار نصف
 انشتر كتن اي نصف كان من اي جهة كان فيبعد ذلك النصف بالمعاني صفة
 الحاصلة له من قبل لغات الصاف المقدرة كما ان الممتد الجبري الكل صالح لان مقدار
 سواء فام هذا المقدرة او ممتد هذا معنى كلية النفس العقلية ثم ان النفس
 في الوهمية بمقاومة الله الوهم لا يخرج انقسامها الانسانية او تلك الانقسام تفصله
 بخصوصياتها ولا يمكن ان لا خطتها بوجه كل لان الامور الكلية لا يدرك بالاولات على رايهم
 النفس حقيقة ان على خط الانقسام باسمه بحول المقنوم الكلي غزواتها تلك الانقسام ووجه
 ايها هذا قال بحيث كثره في الوهم كك نفق متباينة كاني العقلية وقال في العقلية
 جملة الاغراض الممكنة الانوار من ولم يرد ان العقلية موزون لا سيقاب جملة الاغراض وكيف فترد
 بل الاوهام مستوف جملة الاغراض المسورة المتمايزة عسفة فهذا باطل اولاً لا يقدر العقل على
 ادراك غير النماذج المسيرة منفردة كل منها وان اراد مد خطها احاطه فلم يحدث كثره في المقنوم
 فلم تكون نفسا لا القسم عبارة عن احداث الكثرة في المقنوم وكيف يحدث في هذه المبدأ خطية
 لا يمكن لان الاغراض غير متساوية لا وارض فلو كانت كثره بوجه من الوجوه نرم وجود الكثرة وطا
 من دون ذلك وحسبي فقال ان علم انه قال الحاكم في الفرق من النفس الوهمية العقلية ان الوهم في
 نصف والوضوح العقل لا نصف وصلوا كلامه هذا على ما قال في شرح انه يمكن للعقل ان يتبع

الوهمية وقد عرفت بانها قد يمكن ان يكون مقوله ان القضية الوهمية والقضية العقلية
 متساويتان في ان كل اخرج من القسمات فيها متساوية لان القضية الوهمية لعنف من
 مبلغ الجسم في ذاته الصغر بحيث لا يميز موضع القضية بخلاف القضية او ليس المراد فيها
 تعين موضع القضية والقضية الوهمية مداره على التوهم وقد طلب بالكلية بعد ذلك ان يكون على
 العقل سلف هو مدار العقلية على فرض العقل وهو لا يفي اذ لا يمكن بره على الاخر ان لا يتم
 معين وان كان سطل بالكلية لكن يبقى انه ما توارر اشخاص الاشياء الحقيقية
 يبقى توارر والافراد الى الابد على انهم هم الباطل فاعلم وقد تم تفصيل في حقل
 الموضوعات الخارجة قسمه العقلاكية في غير الخارج قسمه وهمية والحق ان احد
 الموضوعات ليس مبداء الانفعال الخارجي قد مر من انجتها بانصب الاول ان محل
 والبياض في السلفه كسب يكون موجودا في الخارج ولذا لم يقام الوض في الخارج بما هو
 فيه وليس يمكن ان يحل السور فيما يحل من البياض فاذا لم يلبسها من يحلن بوجود
 في الخارج والجواب ان محل السور والبياض هو الجسم نفسه لا افراده لكن باعتبار ان فاعله
 فيه ما انتم مع التوهم في معين والبياض كما انه مع التوهم في افراد ولا خلاف فيه ثم قد
 الافراد يقع موضوعات لقضايا خارجية سب قيام عرض مختلفه والعصا الخارجية
 وجود الموضوع في الخارج والجواب ان القضية الخارجية انما يستدعي وجود الموضوع في
 وجودا في نفسه او عتية في الخارج فان الالبه اعيايت الموجودة موجودة في المناشئ
 صحتها في افرادها موجودة في وجود العقل الوض ومانع من ان القدر من الوجود في الحكم

الوجود يعني صحة الحكم فان قلت لا لم نعم السواد عند الجزع الكلي فكيف يصح الحكم عليه
ما لا يتوهمه اذ ليس من شرطه ان يكون تمام مبدءا لا يستهان به في الجبرود اذ لم نعم
لكنه فام باكل ما انه صحيح لو هم اذ الجزع عند الجزع من الغياض بالمتبوع صحيح صحة الحكم على السواد
فانهم ولا يفسد لا باقيل وافر بل يشكركم العقبات فالتفت امنية الجبرود
والابيض كجب قبل عرضها فلا يكون من موجبات عروضها والامر اجاب النقص في محل
واحد بالبراز والاعتبار قد من سبعا ان خصوصية البراز معتبرة في محليتها قلت متداول
في حرف قبل عرض السواد والابيض مسلاست يتوهم خصوص الجزع فالتفت ما هو متداول
فتوهم خصوص هذا الجزع كونه في محل السواد وما هو متداول فتوهم خصوص ذلك الجزع كونه
محل للابيض ثم بعد عرض ندين العرضين يحدث بينهما نوع من التباين كمن قبل عند العقل
في الجزع من هذا النوع من الاعتبار هو الصحة باعتبار عرض العرضين فاصل
والفئة المقدرة آه لان الجسم لا يوجد دما وفارجا الا مقارنا للمقدرة فلا يعرض
الا بعد عرضه وهي التي آه ونرا لان القابل للشيء كجب وجوده عند وجود المفعول
ولا يعقل الانهاف ان يوجد الموصوف ودقمة عند التفقه في مسائل المادة فانها تجا
يورا كانت الباطن الجسم اذ فقه تراظم فكن القابل يكون المادة نفس الجسم
وكونه قابلا للتفكاك فالوا ان الجسم هو المقدرة فليصح على زانهم قوله ليس المقدرة هي
فان قلت المادة التي هي السطح من الجسم متحدة ولا تنفصل فلا يرضى لها القسمة
عبارة عن جزوت الانهاف والعدم الوحدة قلت المادة موصوفة للثمن بعد قسمتها كما

معروفة للمواحد الذي يوحس الاتصال قبلها فهي مقصود عرض الاتصال بها بالذات
 وصاربت مقصود عرض الصابين وهذا هو المراد ويكون الغنمة العقلية من عرض الماوة
 فثالث ^{هنا} والوهمية الجوهرية لمخفئة آه وهذا طم جدر فان الاقسام في الوهمية متعدي القدر
 لا يصح بدون عرض الكمية بل هذه القسمة اولاً وبالذات في المقدر واما ما عر
 في المقدر فثالث لكن صح آه لانك قد عرفت ان الاقسام الحاصلة بالاعصية
 كالنصف والثلث والكانت جبرته لكونها اقساماً لا متداو جبرتي لكن تلك مقسمة
 في الوقوع في جهات الاسباط ولهذا ان عبر عرض المقدر المتبسط في جهته يكون ذلك كما
 يظهر في اوزار الشمة وهو قد صرح الشيخ بان المقدر تنقلب الامتداد والجوهر في في خط
 العقول فاذا لاحظ العقل هذا الامتداد مع قطع النظر عن قدراته واسباط الحكم قطعا بان
 نصفاً فليثاً فاذا ان قد صرح عرض هذا الجوهر الغنمة للامتداد والجوهر بالذات والمقدر
 فثالث فانه يوجب ويشكر وهو عبارة عن مكان النصف شئ منقسمه ههنا من امور
 عدم النصفه عن محل قابل واصلح المحل لها وحالة متعدي لوجودها فالافعال التجديدي والقوة ^{المتعدي}
 اما عبارة عن هذا الكمال عدم مخرج الحاصل ان القوة عدم النصفه عن محل مع صلواتها كما
 اليه قور والفاعل منها لفاعل العدم والممكنة وما قال عند تقرير بيان القوة والعقل والقوة
 والحيات عدماً ولكن لا يكون عدماً تجاً بل لها خبط من السبات فانها عدم شئ يمكن
 شانه ان يكون موجود ذلك الشئ او نوره او حجبته ولكن ليس بالغير حاصلة له ولكن عبارة ^{الشيء}
 بالي غنمة فانه قال عند تقدير المتبادر في الطيفية وعدم العدم منها بهذه العبارة ليس العدم ^{المطلوب}

هذا لعدم هو العدم المطلق المبادي الطبعية وعدم العدم منها لهذه العبارة وليس بل عدم
 نحو من الوجود فانه عدم شيء من شيوه واستعداد له في مادة معينة وقال في النجاة
 اما العدم فليس هو بذات موجودة على الاطلاق ولا معدومته على الاطلاق بل هو رفع
 الذات المموجودة بالقوة وليس اي عدم مبدءا للكائن بل العدم المقارن لقوة
 اي لا مكان كونه فكلام الشيخ تصحح بان القوة امر مقارن للعدم لا انه نفس الوجود
 عن صلوه المحل لضعفه يكون معدومته بالضعف ذلك المحل وهو انظم من كلامه
 في النجاة في لا يكون التقابل لعامل العدم والممكنة لكون القوة ايضا وجودية بل التقابل
 مع التضاد واما عبارة عن حاله مفردة بوجوه ضعفه معدومته بالضعف محل صالح وعلى
 فالتضاد متعين لكن ابحاث وجوده هذه الحالة في صعوبة وان عرض بها التقابل
 اه لان القوة علمة للضعف ما انه يحقق باعداؤه لا يمكن بصورة الا بملاحظة القوة والاعرف
 فاستلزم قوة على الضعيف وهذا بطريق عليه لفظ القبول في شكك لان الاطلاق
 على ان المكان استغارة ويظهر من كلام البعض ان لفظ القبول والقوة يطلبن بالاس
 على المعنيين ومحركه من في ما بين العلة ان البعض لا المكان الذي من المميزات موجودة
 غرضه منها وفي ملاحظة الضعيف ان كان في الخارج شيء واحد موجود فان العقل كذا في
 وجوده حكيم على المهنة بان الوجود ليس من شيوه فحب الانشئة في الممكنات كسب التحليل كما انه
 في القوة الاستعدادية الذميمة كسب الخارج لان محلي القبول والضعف كسب انهما كسبين
 فكلامهما مشتركان في ايجاب الانشئة وهذا مني على اي شيء في احوال الوجود في الوجود في الوجود

والمحيط والمهنة متحد نوع اتحاد بعلمه الراسخون فمنها ما موجوده الممكنات اتحاداً
معنى الخارج امر واحد والعقل كحلي لا شئان احدهما الوجود والاخر المهنة والذراكم بان
الوجود الممكن زود مع كنهه يحل بسبع الصوفية الكرام عليهم الرضوان ان الصفا
سائر في الموجودات يلغ في بعضها في تضادها مبعاً على النظر فيه وهذا المقام ليس موضع
هذا الاراي اما ما هو صفه فهو اسان آه وفيه رد على النظر السطوي حيث زعم ان

هو المعنى الذي المذكور في النسخ ولم زعم ان يطلق اللفظ على الصورة بالمجانة
كون الشئ آه فيه مسابحة والمفهوم مهنة يكون في حد ذاتها ومرتبة حقيقياً صالحاً لتوهم اللاحق
وهذا المعنى لعل للجوهر ثابت للجسم في حد ذاته وفيه النظر السطوي حيث زعم ان
الضالها اي ان الصورة الجسم كونهما بحيث يبرزها الجسم التعليمي لقدم النسخ ان الجسم
توهم هذه الالفاظ في بعضها حيث قال في النجاة بل الجسم انما هو جسم لانه بحيث يصح ان يكون
فيه العباد منه كواحد منها فام على اللاحق ولا يمكن ان يكون فوق ذلك فانه في بعض اوله
هو الطول القيام عليه هو الوضو والقيام عليها في الحد المشترك هو العمق وليس كنهه في الجسم
من حيث هو جسم كذا هو جسم وهذا المعنى منه صورته الجسمية انتهى فكذلك هذا جرح في ان الصورة

هي حقيقة معقدة لتوهم الالفاظ فالانفال هذا المعنى في مرتبة حقيقة الجسم وهو نفس الصورة الجسمية
والجسم الذي هو الكمال هو مقدار المسفل الذي هو الجسم بمعنى الصورة تمام كونهه والاسم المعنى اللاحق
الداخل في مقوله اجود فقد غنا عنه وهذا المقدار قد بان انه في مادة ذاته بغير نقص في الجواهر
فهو عرض للمادة ولكنه من العرض التي يتعلق بالمادة وليس في المادة لان هذا المقدار لا يفارق

هذا المقدار الما عارف المادة الا بالنوم ولا لفارق الصورة التي للمادة لانه مقدار
 الذي يفضل الجاد اكد وهذا لا يمكن ان يكون بل هذا الشيء المنفصل كما ان الزمان لا يكون
 الا بالانفصال الذي هو المسافة وهذا المصدر هو كون المتعاقبات يمسح كذا وكذا
 ولا ينبغي الممسح ان نؤمن غير متناه وهذا الخاف لكون الشيء بحيث يفضل فرض ^{المادة} الجاد
 فان ذلك لا يخلف فيه جسم وحجم واما ان يمسح كذا وكذا يخلف فيه جسم وحجم
 المغير هو كونه الجسم وذلك صورته وهذا الكثرة لا يفارق تلك الصورة في النوم الفينة كذا
 والصورة تفارقان المادة انتهى فانظر بعين الانه يفت ان طرفة العبادة يفتي ان
 محل هذا الكلام متصل بالفعال الحكم متعاقب لا اتصال الحكم والخاص ان الحكم لا يفيض الا بمقتضى
 في ذاته ولا يصلح حمل قوله المنفصل الذي هو الجسم على المنفصل بالفعال هذا الكلام كما حصل
 البطوسي لانه غير متعقد يكون بمنزلة قول الفاعل السور وقام بالاسود وهذا السور وهذا الحاصل
 فيه والنظر ايضا بعين الانه يفت ان كلام الشرح هذا كما يفيد ان الصورة الجسمانية متعقد بالذات
 متعقد على الفاعل المقدار كما يفيد ان المقدار اعني الجسم التعليمي متصل بوجوده متعقد للصورة
 المنفصلة بالذات في الوجود وعارض لها لان في العين والنوم لا كما عارضه السابغ كما في
 الاستداه ان الجسمانية اذا وجدت مع بعض الاعراض هو الجسم التعليمي فمائل لانهم ان مجز
 فمتقدروا الجسمانية في ذاته اه حاصلة ان الجسمانية في حد نفسها متممة بمعنى انها في نفسها باقية
 انه اعراض الامتدادات من دون ان نعبر في حقيقتها فذلك الاستداه انما هو
 هو من باب تلك الحقيقة كانت متعقبة الذات لكنها في القدرات والاشياء ويزيل هذا الكلام

[illegible]

منعني ان اذات بهم باعتبار المقدور والاشياء في الجوانب فقلنا انه خلاف تعرض شي
شي في مرتبة نفسه وان ثبت شهادة الضرورة بان كل امكان متعين فهو حاصل
شي وذن شي فمتى شهادة الضرورة به وفيه ما لم وان ارد المانع المقدور الا باطل
انه قابل تعرض شي وذن شي لكن لا حصر في الاعتبار بل فيها اعتبار اخر هو انه معين بالاشياء
بهم المقدور هذا ولعلم ان القول بهذا النحوس الامتداد وتجبر عقلي فثبوت في عامة النظرية والاشياء
وجوده بدسهي هو المقدور ودعوي تركيب الجسم من الهوى ومن الصورة انما ثبت وجوده
كما حثت الاشارة اليه في اول الفصل والتجوير العقلي ان كفت في هذا المقام لانه مقام المنع لكنكم تعلم
بالبرهان في دعوي ذلك شر وعليك زيادة كهن في هذا وسطا كساب ان لا يسيل الا بانه
وما بها كون شي آه فيه ساخن بل هذا المعنى الحقيقي صالح في هذه النظم افرا من هذه على
الشرك وهذه الحقيقة في المقدور وهي انما تنسب في الجهات فالكائن في الاشياء
الملتزم وفرض الافرا بالملكية على المحدود في الجهات فهو الجسم التعليمي وجوده بدسهي لكن
ما يدعون القلة في الاول انه عرض فاقم بمبدأ اخر هو جري نفي عامة النظرية فانهم لم يلاحظوا
بطلان على عدم الالف من الافرا بالافعال اطلد فاشا العاد هو في مقايده فابطل في الحد
لا تجري وهذا المعنى يتناول المعين المذكور بل قال الامتداد وجوبه في المقدور كلها عموما
من الافرا بالافعال منسطة صحة لوم الالهام وفرض الافرا بالملكية على المحدود على عدم النفس
الافرا الذي لا تجري فانهم هذا المنع من عوارض الكم المنفصل لعل في الاشارة الى المعنى
على ان لا يفر التناول للمعنيين بان كون الشيء متحد بها مع الله وانما يكون بين كماله

في الحركة تكون بعد الانسحاب لكن لا بد من ذلك متلازمين المعنى الثاني من الاضافي المنفصل في
نعم لا بد بالكم المنفصل المعنى الثاني من ان يكون عرضا للمعنى للعدد والسر لا يطرح
لوحض الجسم المنفصل كل منها من الاخر اما مطلقا او مع الزام بعض بعض البعض والعدد والسر
في الثبوت لان عرض الاتصال بين المعنيين يوقف على عرض الفعل الاول او بالكم
والمنفصل صفه لا يعنى المقدار الذي يورث عليه الاتصال خارجا او سماءا لانك ان لم تقدر
لوحض بها الاتصال بالمعنى للاضافيين اما مطلقا من غير اشتراط المادة كما في المعنى الاول فانه
نقضي العقد مطلقا اعم من ان يكون في الخارج او في الوهم واما مع اشتراط وجود المادة كما
المعنى الثاني لان تحرك احد هاتين كنه الاخر لم يعتبر مطلقا بل مع الاتصال الخارجي وهو لا يكون
من دون مادة فانهم فاعلم ان الذرات الواحدة آه هذا التقرير بان القوة
الذي يذكره بعنوان الحجة الثامنة ويرد عليه ما سيجي في الشرح ونحن سننزهها كنهها
مكن معنى لك ان يعلم ان قوله ان الذرات الواحدة لا يكون مبداءا للمعنيين الا من
مختلفين لم يبا مطلقا لان المعنيين المختلفين ان اعتبرنا في الذرات كما يصح عنه كلامه
فقد تم هذا الحكم لو لم يكن ذات واحدة مبداءا وموضوعا للقوة والفتى لما خرد من
جسمين بان يضاف احد هاتين الى شئ والآخر الى شئ كان يكون القوة للاتصال الحركة
والفعلية للاتصال والسكون والسياس وكان يكون الفعلية للذرات والقوة للصفات
وكان يكون موضوعها واحدة ولا استحالة وان اعتبر في القوة والفتى فلهذا قوله زاد
في مبداءه تلك الجنتين مبنى بالافرة الى جنتين في حقيقة الذرات لان الذرات التي عرض

التي غرض بها القوة والفعول ذات ودرجة لا تشرع فيها أصلا ولو باعتبار فلا يعاد
الكلام في الجاهلين ولا في الجاهلين في جوهر الذات ثم ما ذكره من مذهب البعث المنصف
بالعلوية والعلوية هما متضامتان لا يجتمعان إلا جبهتين وإذا عيذ الكلام بالاعتكاف
منه بالآخرة إلى جهنم في جوهر الذات فإن قلت لعل مقصوده أن القوة الخاصة لله
لا يجتمع فعلية الاتصال في الجوهري لئلا يعدم حين الانفصال العاقل كعدمه مع
فصله عما يصح وبطلان الثاني الفتن ولا يرجع إلى الجهة الثانية لكن يتفوق المقدمات المذكورة
فإن ما ذكره لوجوب عدم الاجتماع مطعون سواء أخذ الجاهل أم لا لأن المانع يحل عدم مجامعة
مع المقبول وهذا لا نفوت لوجود الجبهتين وعدمه فيلغوا عادة الكلام في الجاهل فاسأل الله
بأن القوة يكون لله تعالى فهو موجودة فيه أو منتزعة عنه وجهه الفاعل فلا يلزم جهنم
فيه منقطع لأن لغير الكلام أما إذا انقطعت على ذات الجسم بحكمه مبداء بقوة الفاعل
فقد يرد فيه من جهتين فبعض الكلام فيها فاسأل نقصاري من الرادوان كمنه في الجسم
أه تحقق جهتي القوة والفعال فيهما لا حاجة فيه إلا طالبا بآثار الانفصال لأن ذات الجسم
متصل بالفعل والقوة والحركة والسكون وغير ذلك وهذا المذهب قال المنصور عبد المل على
بأنه لا ينفصل عن فعله وليس كذلك لأن ما ذكره من المقدمات ليس لها عين ولا أثر في
والمص ولا يحتاج أن يثبت أنها فاعل وهذه المقدمات لما كانت من نوع الأجسام العالمة
لذلك لعلها كآه يعني الأجسام التي ثبت أنها أجسام المركبة منها وأجسام المصنوعة منها لما كانت
من نوع الأجسام التي انفصلت بعضها عن بعض في نوع الواحد منها فبعضها من الأجسام التي هي فاعلة

لا للعكاك فقد ارم ان بعض الاجسام انما به للعكاك متصلا فبعد طرأ ان الفضل
 يصدق عليها ان تلك الاجسام الموصوفة بالانفصال كانت متصلة قبل الانفصال ^{مع}
 قوله ثبت ان بعض القبل الانفصال ^{البحر} ما قال ^{البحر} وهما بحث آه اوزر وهدا
 اعراضا عن قوله وهذه المتصلات لما كانت آه اوزر يتم ان الاجسام التي تنهى الاجسام
 بالآخرة اليها متصلة وقابلة للانفصال ولا يتوجه البحث وقبل التفصيل ذلك القول ^{جوابا عنه}
 مع ان مدار اثبات الهوى آه فيه آه الى بل انه كما لم يتم ثبوت الهوى بطرأ ان الفصل كثبت
 بطرأ ان الوصل كما بسطه كقمة نسبة على ان القسم الوهمي غير كاف في اثبات الهوى ^{على}
 خذت مرغوب السير الطوسي وهذا ظاهر لان القسم العكسي موجب للثبوت لعدمه ^{للعك}
 فيحتاج الى قابل غير الانفصال وهذا لا يمكن في القسم الوهمي لانه لا يحدث اثنى في القسم الخارج
 فله يحتاج الى قابل غير الانفصال بل الانفصال هو ثبوت القسم الوهمي واما في الوهم فانه وان احدث ^{التمسك}
 لكن لا يوجب ذلك انعدام المتصل بهاني الوهم لان الوهم كالمشاكيل جعل فيه الاخر اوجدهم
 هذه الاخر اوجدهم هذه المتصل فله يحتاج الى قابل اخر وانما توسل انعدام المتصل في الوهم فالوهم مادة له ^{سما}
 بلا مادة يكون متنازلا للمتناهي الوهم لانه بعض صورة خبره من متعطلين كما قبل صورة المتصل ^{بها}
 واما قال ان القسم الوهمي لا يوجب انعدام المتصل في الخارج واما يوجب انعدامه في الوهم فله ^{بالمادة}
 الا في الوهم والمعضود اثبات وجوده في الخارج فبقائه افرام المادة في الوهم فقد كثر القسم الوهمي
 من المادة والصورة واخر اثنى لا يخلط ما يخلط الوجود في عدم المادة في ^{الحال} ^{المنفصل}
 الصورة الوهمية مطابقه لما في الخارج فنعدم المادة في الخارج فمال وقد ان القسم الوهمي ^{كالموجود}

ليست كنقسم الموجودات بل القسم الوهمي حكم عقلي بآلة الوهم مطابقا لما في الخارج
ولو لم يكن المادة موجودة في الخارج لكان القسم العقلي من المجليات فيقسم
الوهمي غير مطابق لخارج فيكون آخر اعينة حقيقة القسم الوهمي فرض شي دون شي
وجود المنفصل صحيح لا يتبرأ الا في اول قولها فيقسم الوهم هذه الا في اوله وليس مراده على ان
الانفصال الخارجي حتى يلزم من امتناع كون القسم الوهمي من الاخر اعينات فاعلم
الفصل في افعال كثيرة وفيما ذكرنا لفاته وما يجب ان يعلم ان الحق المذكور في بعض
النسخ اور في الاشارات التحية على ابطال الاجسام الداعية طيسته بالقيوم او في ذكره
عرض عليه الامام منع نائل تلك الاجسام بل يجوز ان يكون كل جسم مخافا بالحقيقة لا وجود
جسده كل في مختص في شخص فلا يلزم من انفصال كل انفصال الا في اول الوهمي الجسم الواحد
التيه السطوي بان يشابه الاجسام مسلم عند صاحب هذا المذهب فادرو عليه المحاكم بانه خارج
جديا وهو لا يناسب المقام فان احتمال تخالف الاجسام بالحقيقة قائم وان لم يثبت اليه
وان شئ يقول ان هذه الحق غير شئ على شابه الاجسام بعضها مع بعض بالحقيقة حتى يحتاج الى
على تسليم الخصم ونصر الحق جديا بل هناك انتم هما الكلام من دون دعوى الشبهة
الحقيقة الاول ما اشار اليه في قوله او على تقدير كون الاجرام المذكورة آه حاصلة ان الكلام المذكور
او كانت متخالفة الحقيقة فليس في التوافق بين شئ بل انها طبيعة لا غنية لا تخلط بالآخر
جاءت دون الفصول بل لو كان التوافق لكان بصورة نوعية تحسب والمفصل في بعض
الانفصال بالنظر الى الطبيعة الحسية ونظيره فان شئ الامام كان على كون طبيعة طبيعية موجودة

ايلكون الحسنة حاجب خففة وكوار
 سفينة متحركة في رزق ميثباته السلام
 لكن الشبهة في الكلام على ان كون الحسنة طبعية نوعية امر على ومثبته عليه الشرح
 مستحق الشرح ونسب الامام على التمسح لبعده في زمان الشرح بمكافاة فليس من باب الكلام
 عليه وادع ارض احد على المقدسة الواضحة لا يخرج البرهان عن البراهنة فانه ليس اولى فادوه
 كبرت ثم ان المحاكم اجاب بان الاجسام والكانات متخالفة متعاقبات لكنها شبيهة في
 كمالها في الالهة في الالهة ما هي متداوغة وقد علمت صحة الاتصال بالنظر في الطبيعة
 وهو كات فبما نحن لصدده من انبات المادة وان منع عنها او ازيد على الامتداد
 في البصيرة فمال في ذلك ما انشأ اليه الشرح فبوجه مع قطع النظر آه ولقوله على ما يقتضيه
 انه ان الجسم الواحد المتوحد في جسم مفرد منفصل فاذ هو الوهمنة موزقة في الهيئة
 انفسها واللامح الاتصال لان الفردية قاضية بان الاتصال لا يكون من الالهة
 بالحققة فلا يجوز قطره سلمية ان نخل انما الى الافراده الماتمة واذ كانت موزقة في
 للكل في الكل منفصل فبما هو على الافراده الوهمنة الاتصال والافراده متفرد فبما هو على الاتصال
 ما غير ويرد عليه وروا ظاهر ان الربيع على الكات الاتصال مما هو في نفسه بالهيئة
 على الافراده انما بل هو ذوق ولا يفرق منه جوارز اتصال الافراده مما هو في نفسه بالهيئة فلا يلزم
 وقوع الاتصال بين الافراده الوهمنة وكذا مع على الافراده الاتصال فيما بين المتوحد
 ولا يفرق منه ان يجوز ما اتصال الكل مما هو في نفسه في الحقيقة وهذا لا يرد على الكلام في الافراده
 الغير وهو قال الامام في شرحه ان الافراده في كل جسم طبعي متوحد في الحقيقة في الافراده

في القسمين من واقعته للكل وكل جزو فيهما من صنوه باحد جاعية متصل فجزان
يقبل كجانبه الاثر به لان الجوز يستشبهه حكم المنتهايات واصله واولا يمكن الابلاد
نفسا وهذا لا بد عليه ما ذكره البقران حسن ما ذكره المحقق الجوزي ان لا خلاف في
ما كانت متورقة بالحققة للكل وهو متفرد في الوجود متصل بمجوز الالف و
الاخر والوسمة واولا يكون الابلاد نفسا ثم منها السكال قوي لان الحجة متوزاها المكون
كلها جديا او غير جديا مبني على ان كل ما يجوز على ذومن الحقيقة النوعية مجوزي
الي انطبقة وان كان عنه امر زائد على الطبقة فلا يقدح فيقول ما اذا ارادوا ان
ان ارادوا ان كل ما يتصف به فردا لا يسكن الطبقة الموجودة ان في فردا
يتصف بوجوده في ذلك الا فردا لا يقدح المنع من الخارج فهذا كيف وليس بها
فقد بد من الدلالة عليها بالبرهان لا تجري ان زيد اسبابا من سكر فلهذا الطبقة
الان ثبت في زيد بالمبانيه ليكر ولا يجوز ان يتصف بكر بالمبانيه تنفد في الطبقة
الان يثبت الموجود في بكر عن المبانيه له والسر فيه ان بعض الاحكام قد عني
الخصيصة فاذا وجدت الطبقة في الخصوصيية ان يتصف بالخصيصة الاخرى بالمعبر
تلك الاحكام سكف الطبقة المتحققة فيها وان ارادوا ان كل ما يتصف به
ولا سكف الطبقة في فردا ان يتصف بها اذا تحققت في فردا لا فتمسك
غائمه بالرمز ان الطبقة المتحققة في الاخر والوسمة صالح لان يتصف بالانفصال والالف
اذا تحققت في فردا لا فتمسك الا فتمسك الا فتمسك الا فتمسك الا فتمسك الا فتمسك

ففي الشخص المصنفه التي هي تلكه ^{الاشياء} بمقتضى طبيعته وبقدر انفعاله في الاشياء
ولو كلف وبقدر القدر لا يحتاج الى موافقة فاشبهه الحجة على جواز انفصال المتصل فان الام
المبغض طيبته كل منها يتفصل عن الافراد ان اراد وادان كل ما تنصفه فزمنه
صلوح الطبيعة مع قطع النظر عن الخصوصية كجواز انفصال كل فرد بهو عن سائر
الابد من انبات ان الانفصال الواقع بين اجسام البعير طرية النصفه تلك اجسام
الاجزاء من اصل الخصوصية فيه وان ثبت هذا فلا يحتاج الى ملك الموصوفه معنى ان
يحمل على قولنا قول الامام في شرح الاشارات تحمل السكون شخصه كواحد منها مانعة عن ذلك
كل واحد منها وان شارك في الماهية المشتركة لكنه يخالف في شخصيته وملك شخصيته
ايكون ملك شخصته مانعة انتهى وحاصله ان شخصية الافراد الوهمية غير شخصية الكل فزمنه
يكون شخصية الكل صحيحة لان انفصال شخصية الجزء مانعة فالطبيعة حين وجودها في
للدقائق والانفصال في شخصه الجزء مسكفة فلم يلزم صحة الانفصال على افراد المتصل بل انبات
الاشياء مني عليه وعلى قولنا لا توجد باراديه المحاكم وصرح به وجوده ان الماهية في شخصه الانفصال
بالنظر الى الطبيعة لم يلزم مخيرا ان يكون الطبيعة بشرط الوجود في الافراد الوهمية مسكفة فبان علم
انه يجوز قطعا ان الماهية الالهية لا يمكن ان يكون جميعها وجودها بل يمكن ان يكون
طبيعة الوجود وادانها هذا فلا يخفى ان يتشع على الجزء الوهمي الانفراد في الوجود وان افرد
على الكمال ويخبر انما الوجود الانفرادي للطبيعة في فرد واحد من الكل الذي ان الوجود
والانفرادي تخوم الوجود فجزء استحالة مع محال من يتصل صاعا بطريقه ولا يفصل

[illegible]

المقدرة موزعة في المهنة فيجب عليها ان عرفت في الوجود كالحاصل على الكل وان فرت
اللازم بالدليل ان يصح الحكم عليه حيث انه امتداد وانما لا يصح من جهة فصله المقوم هو ما
لكن الكل والجزء متجانسان في تمام الحقيقة الزمانية فيلزم صحة الفرد الذي ينظر الى تلك الحقيقة
ممكن ان يشابه في الحكم انما هو في الحكم لا يكون مفروقه لما قيل عليه بالذات في بي بي
انما اذا كان حكم كونه في فرد فردا لا يستلزم على الطبيعة دون فرد فردا تشابه الفردان في الحكم
ان كل من الافراد والادوار الزمانية بالوجود مفروم التساهي والحد حقيقة الزمان
عن وجود الحد بالذات بخلاف الكل فهو التساهي وقته مثل فاصل فاذن الفصل
انه فان قلت الذي يلزم من الدليل هو موصوف طرمان الانفصال والما القوة فلا يلزم تشابه
انتهى سابقا ان اثبات القوة التي هي الحالة المفروقة او عدم شيء والمأخوذ مع الحالة اتباها
قلت لعل المراد منها بالقوة العلوية للانفصال مع عدمه بالفعل وهو الذي كفى في اثبات
التي هي الهويلا والاحتياج فيه لا وجود بحالة المفروقة فاصل فيه ما لا حاد فافهم
بان بينهما مغالطة بشر انك اللفظ مخفي لا يراون الذي يلزم من الدليل مكان الانفصال
من بدو الامر لانه الذي يجوز على الكل وعلى ما ذكره فان كل منها منفصل عن الآخر من الامر
امكان طرمان الانفصال والذي ينفك في الدليل هو إمكان الانفصال الطاربي لا المجموع
فالمع كبا مع موهاما الانفصال الفطر قد نزلت الحاجة لا قابل غير الانفصال لان عتبة ما يلزم
امكان الفطر في مكان انعدامه من بدو الامر ولا يحتاج تدرج لعدم لا قابل لبقية موجود الامر
للمفارقات موارد للمكان انعدامه من بدو الامر وقد كذب بان المراد بالانفصال عدم الفطر

بالانفصال اعم من الفطري والطارفي والامكان كمال الانفصاليين بلفظنا فانما لا
في هذا البرهان ما يستعدروا بل يقولون ان الانفصال اذا لم يكن فيلزم عند طائفة ايرعوضون
الامر انعدام المتشابهين الانفصاليين الاعدام بالبرهنة فليدبر من راعى من المادة ورجى الفصل
فان قلت قيل يقع هذا في النقص بالزمان فان الزمان انما لا يقبل الانفصال الطارفي
لانه يستلزم انعدام الطارفي مستحيل على الزمان على رايهم والمقصود من هذه الاشياء ان كان ساطع الانفصال
فقطاً او طارفاً فيلزم في الزمان امكان الانفصال الفطري فليدبر من قلت لا يقع اذ لا يمكن في الزمان
انزاع الانفصال لوجوه من الوجوه طارفاً او قطعاً فانهم يجعلون مطلق الانفصال على الزمان
ان وجود احدية بالبقا محتسب بالذات فانهم وقد اجاب عنه بعض الاعاظم آه نراوا
عن اصل الامر اودافاته الحجة اخري على البطلان الجسام الدمبرسة اقول في هذا
آه النقص بالزمان مشترك الورد على حجة بعض الاعاظم والحجة التي سبق ذكرها وقدر مع
واعية في مجوز العقل وقوع شي آه يظهر من هذا ان مال القسمية الوهمية صحت في
العقل الوقوع في الخارج وهو لا يستلزم لامكان لان رب شي مجوز العقل وقوعه ثم يظهر بان
استحالة فليدبر من مخور القسمية امكان وقوعها بل يجوز ان يكون وقوعها من حيث
لان القسمية الوهمية الكائنات موجبة لمخور العقل فمب ان يكون وقوعها من حيث
والالكائنات القسمية الوهمية من قبل كونها محذرة ونحوه فيكون وقوعها من حيث
القسمية الوهمية اجراء عيية فالادوي ان يقال ان القسمية الوهمية عبارة عن فرض الجسم
وذلك شي ولا يلزم منه مجوز العقل وقوع القسمية الخارج فان التوهم شي والفرق هو في راي

شیء بخود را ندانم و منت و فرض و فرض الیه نیست و روشن شی و از آنرا غرض است از آنکه در حدیث
کوثره منبسطه فی انجرام فلذکر من قساع الافعال خارجی اخر اربعه الیوم و کونها کونهم ^{القسمة}
فی المهورات اولاً استند و منها فاعل و یکن ان یقال له هذه الحجة ذکرها بالامام
فی الشرح الاشارات و تکلم علیها مع کون بعضی طبعه بسیط و کثرت و منبسطه استند
و لم يمنع الامام بقاها ملک الجسام علی استقامتها الطبیقة کما فی الکرات الغضریة الی ام یقول
علی استقامتها الطبیقة لان صاحب هذا المنصب جالس کبروتها علی فعل یورع غنة کذا ام یکن
الاستدلال شیء عدم البساطة لانه مخالفت لمدیهیم و اما غرض منع بقاها علی ^{القسمة} شکل الطبیقة و
و ان نبی علی تسلیم انهم اکثره یکن البیان جدیداً خارجاً عن المباشرة العلمیة انهم اکثره
لعل علی شیء انه فعل عن صاحب هذا المنصب ان ملک الاجسام مختلفه الاشکال بعضها کرات و بعضها
لا فان قلت ان کانت علی غیر اقسامها الطبیقة ممکن بالنظر الی اقسامها الرجوع الی الاشکال
الطبیقة و هو لو صوب امکان جند و مختلف بسایط الاجسام المركبة و غیر جوعها الی الاشکال ^{الطبیقة}
یورع مخدور و منها شیء ذکرها فی فصل مکره محیطة بکرة افوی و لا یکن مثل هذا الجسام محو ^{طبیقة}
او ان یصلح بعضها الغض و الوصول و یحتاج الی الخادوة الی و بی قلت یورع ان یکن القادر
جند و قد یکن محو الجميع معاً فی اشکالها انما یکن عوداً بامکان بقاها شیء ^{جند}
عند الشرح ضرورة جند و من و السطح عن الوصول الی اخبارها کما افوز من خور و من ان یکن
نشیط بکرة علی مکر الدرض کما یکن فکین ضرورة جند و قاهر عن الوصول الی ^{الطبیقة}
فما ل عرض منقل یکن ان یکن مطلقاً بل منسجاً فی محو من مقدار جند و محو ^{الطبیقة}

المتمم في فرضية الالحاد على الاطلاق ولا يغير فيه الا ما يقدر الخلق والمقدر والدار
ولا يخفى سخافة هذا في وجه السخافة لكون احد هاتين ارجاؤه لمتمم في الوهم
والاشارة ما يجده الفردية وهي فاضية بان مجموع الممتدين المتعدين اعظم من الواحد هاتين
انه يلزم ان يكون الجسم ممتدا بامتدادين اعلم ان القول بامتدادين في الجسم هو الاول
المتساويين وعليه ينطبق صولهم وقد عرفت فها نحن ان الحجارة الممتدة متعدين الذات بغير السخافة
فهو في نفسه شخص بصلاحه للسكر لكن في المقدم مغيرة بقدر صلاح لان بغير دراعا افردا
متساوية او غير متساوية ولا يضيف في نفسه المساواة والافاضة واذا عرض لمتمم اخر مقدر
هو نفسه متعدين له بقدر انه درست لاهم بالتحمل والكافة انما بعد تمامه على ذلك لان المقدر
يزيد مع زيادة الجسمية كما لها هناك ممتد بان ومتمم زائل هو المقدر ومورد من زائد من زائد
مفصلا واذا زادت فيما قلنا طر لك فساو الجسمين المتوردين في بيان السخافة لان كل فرد
باعتبار اتحاد الممتدين في الوضع والاشارة انما هو في الممتدين المقدرين لان مجموع المقدرين
والواحد جزو والفردية بحكم بارز باو الكتاب على الجزء اما اذا لم يكن المقدرين مقدر افاضا
مقدرا المقدر على حصة لانه يزيد المقدر على المقدر بزيادة المقدر فان وضع الوجه الاول ثم ان الجسم
متمم من جهة واحدة الامتداد وبغير لوض الممتد المقدر ومتمم مقدر افاضا لانه
على النخبة وفردية الجسم ممتد بامتدادين على هذا النحو لا يغير فيه استعماله ولا يرفع به الا فاضا
على الفردية وليس هذا لكون الكتاب كائنا كانا بسا احدى هاتين والافاضة في هذا
بغير كل علم على فنون مزاجهم لكن نفى عليهم شي هو انه كما قسم في الامتداد وان الامتداد المقدر

المقدرات ام عارض للمقدّر الذي هو مطلق بالنسبة لا المقدرات يمكن في المقدمات
متشابه في السواد وسواد ان احدهما نفس السواد وموثران الذات مبهم بالنظر الى مراتب
الشيء والصنف فحوزا يمكن سواد ثابت بموضوع السواد متعين بالذات ويكون ذلك
الكيفية المتحرك هو السواد والذات وما فيه الحركة مراتب شدة كما تقولون في التحليل الكبير
نفس الاقتران في مراتب المقدرات فكما ان هذا باطل عندكم كذلك ذلك بل في المقدمات
والمقدّر لا يغير وليس هناك اتصال مبهم والا فكيف متعين وهذا يرفع الامان عن المقدرات
فقد يمكن كل عرض شدة الضرورة بوحدة قابل . . . ومن لتصوره الجسمانية قوله قال المنطق
والمعالم فهم يعمون ان مندرجات المتأخرين ذلك فعلى هذا الاراي الجسمانية ليس الاتصال بها
ضرورية وحقيقة اتما يوضح هذا الاتصال بموضوع المقدر وهي متشابه بالذات بمعنى انها موضوعية
بالذات لا اتصال الذي الجسمانية ليس عندكم الاتصال معنى سوي ما هو من مقبول العلم
وفيها انك قد علمت ان الجسمانية علم مثبت فيما سبق ذلك دليل انما ادعى في قوله
كما ادعى هنا وهم انهم مقدرون ان الفصل يبعد عن قابل لا لاجل انهم يقولون انه يبعد عن
بالذات بمعنى المفروض لا اتصال بالذات بمعنى المفروض لا اتصال بالذات فالصواب ان يقول
انك ستعرف ان الجسمانية مرتبة منه متفصل ثم ان هذا القول قد حقق بريح الى ان هناك اربابا
يجهلون الذي ليس شدة اتساده واتصاله بالذات اتصال بموضوع حال فيه هذا في الحقيقة انكار للحجج
المتصل بالذات بان يكون نفس الاتصال وقول شتمه الهولاء الجسمانية قطع هذا الزايات هو انكم
تقولون شدة غانة العنبر . . . وقبل مجموع امور شدة آه فانصورية الجسمانية على هذا القول مقدرات

القول مقدر بنفسها والجسم التعليمي مجموع الاستعدادات المفروضة ونزولاً بحسب العلم
رجس التعليمي موجود آه يعني عند المتأخرين قد يكون مجموع الاستعدادات حسبما تعلينا

عنهم قد بدو انه ليس بحسب هذا القول لا يرى الجسم التعليمي وجوداً فانهم ^{في} زمان ^{الاول}
الصحة ^{ببر} مع بعين استعداداتها لا شك ان الصورة المحورية متعينة قبل عرض العوارض
بعد عرض كانت فان العوارض لها دخل بها في التعيين فهذا المتعينة بالغير مهم البصر
بل مقدر متعين فهي المقدر متعين استعداداتها الذي اخذ معه ما هو اشي شئ هو فانه لا يتعين
بعين المتعين متعين اخذ ما متعينة الذات بهم المقادير ثم لا تعين مقدر في هذا التعيين ^{من}
جاء الى المقام محدد مقدر هذا المتعينة بمحصل متداده فقدر هذا قول بوجود ما استعداد في ^{الاحد} ثم
بما هو غير الاخر عرض فيه وقد حكم القضاء من قبل ولا يحصل عرض غير محدد في ذاتها وتعيينها ^{متعين}
ذلك المتعينة بعين مقدر في هذا فاسد لان البداهة متداه بان المقدر لا يحصل اجتماع ^{ان}
غير مقدرين في انفسهما ويترجم ان يكون ذلك المتعينة بمقدر بعين من دون واسطة في الجوهر
فيكون هو المقدر وذلك المتعينة هو الصورة المحورية فيكون المقدر جبراً لا كى بفقدان
لك ان هذا القول لا سبيل لا محذور ثم التحليل والكافة ناشأنا اشي شئ فزان ان كان
من الصورة مجموع فالحكم فيها ولا يصح قولهم الجسم متداه مع تبدل المقدر ولا كان غير ذلك ^{من}
فليس تلك الا عرض مقدر فالحاصل الكافة ساكنين في الحكم بل في العرض او فانهم
بواضعه كلام الشيخ في السفاة آه ما رابست سينا في السفاة يدل على ان المقدر هو الصورة المحورية
بعد عرض بعين المقدر في قال الشيخ في السفاة بهذا العبارة بعد عرض بعين المقدر في الجسم ^{الاحد}

[illegible]

بين المخصوص حسب قسمة مخصوص وهذا كى ترى فانه يلزم منه كون
مخصص من مفعوله والكان هذا التعيين نفساً عرضياً ابدى على التعيين الذاتى فقد زلت
ومع هذا فالمسألة التى هى الجسمنة المتعينة الذاتى مع تعيين مقرر زنى مطلق وهذا كى ترى
دون شخص عند اخذه مع العوارض منه كلفه هذا في السجلان وقد عرفت مادام
بعض قول فى جسم التعيينى فعل عليه المطابق للاصول بقول الاول وما اجاب
بعض المحققين انهم هذا البعض مبنى الاعراض على ان المركب من الجواهر والعرضين موضوع
لانه المركب من العرض والموضوع فيكون جوهراً فاجاب بان المركب من جواهر العرض على
بشكل ان يكون عرضاً لانه يصح عندهم ان يكون جوهراً فى محل فاذا قام عرض هذا الجواهر فموضوع
وهذا الجواهر فى محل هو كل الجواهر ثم هذا المحل يحتاج الى هذا المجموع بما هو مجموع لعدم مراعاة العرض
والكان محققاً بالجواهر الموضوع لهذا العرض فالموضوع ما يشبه الى المجموع والكان
بلا جواهر وحده در الشرح بان ليس الدبر او مبنياً على ذلك بل المقصود منه ان المجموع من الجواهر
والعرض ليس له هيئة محصلة على راي المتشاكين فله يكون جوهراً اولاً عرضاً فمال فيه
اذا لم يكن سلباً مخفياً هذا الفيد لا يحتاج اليه بعد ازالة القوة الاستعدادية من لفظ القول
المستعجب وجوده عند وجود استعداد مطلقاً وعلى هذا انوار عدم طيان العدم على النفس
بعد خراب البدن او لا مادة بها غير النفس حتى يكون فيها قوة العدم النفس لا يجمع هذا
حتى يكون هى الغاية له فمال فيه ثم انه لا شك ان فى جسم جوهراً وهذا الجواهر
لوقتن يظهر فمال الشرح فى التجاه والما الصورة الجسمية فلهذا اما ان يكون نفس الاتصال او يكون

[illegible]

عند طيها بل هو متصل بفضيل اتصال الصورة وانفصالها وقد بين ان الاتصال
ذاتي وليس هو غير الذي فهو نفس الصورة فقد انفت بالانفصال هو الذي ليس
فيها دون محال بغيره ليس متصلا ولا منفصلا في حقيقته قابل للانفصال
بغيره بل المعنى بالهوية في غير التغير متوقف على المكان طرأ ان الاتصال
على الوجه لا يقع الا في المكان الذي لا انفصال من غير الامر لما لا يتم كلامه لبعض
الانفصال بل ان الانفصال لا يوجب العلم بالهوية حتى توجب عليه انه يعلم المقدرة الشا
بل لان وجوب اجتماع القابل مع المقتول انما هو المقتول معنى الاستعداد واما ان
انفصال او الاتصال القطريين فلا يلزم منه الامكان وجود المقتول او منفصلين من غير
غيره من القبول لا يخرج الى القابل المتغير المتصل او المنفصلين ولا يلزم اجتماع ما يمكن
العدم مع عدمه في ظاهره جدا نعم الاستعداد واجب قابلا يكون محله الاستعداد ومجا
مع المستعدة وقد نبه عليه الشيخون قبل فلهذا وجده عليه لان التغير الذي يفعله
الامر في غير التغير هو الذي مرجح في البلوكات وحكمة الاشراق واخباره شرح في النجاة
لكن عبارة الشفاء هكذا قد حقيقت ان الجسمين من حيث هي جسمته ليست عارضة للعدم
طباع الجسمين ان بعض الانفصال فيلزم من هذا ان صورة الجسم والاعادة فاعلم في الشيء ان
الاعادة هي الانفصال وانشاء بعضها لبعض لانه ليقال عليها حقيق انها ليست بشيء بل
بها الانفصال فان لفظة الاعادة نفسها الكميات المستعدة لا يشترك بعضها في اتصال فكلها
بعد ان الانفصال نظن انك بعد ان بعد ان ذلك انما يحصل اتصال على الاتصال بالمتغير

من بعد ذلك انما هو لما كان فيه في الجاهل شي موضوع للعرض
 عرض الافعال من تقاوير المحدودة انتهى بهذه العبارة كحل السقير المذكور لكن السقير
 معلوم ان الكلام على التفسير في هذا قوله في عمود ان التفسير في الافعال في الاول في التفسير
 القوة والفعل الذي سمي في التفسير الا ان هذا التفسير باخذ قوة مخصوصة هي قوة التفسير
 وبيان القوة والافعال قد يطلق باخذ مطلق القوة والتفسير هو القوة المحفزة التي تسمى
 السيد السند قد سمره ان شريف التفسير سطر ما ربع مقدمات فيقول المقدمة الاولى هي
 الاولى والمقدمة الثانية الجسم المنفصل مكن الافعال والمنفصل مكن الصاد طاريا كالافعال
 او ان افعال او فطر ما من بدو الامر بدل الافعال او بدل الافعال وهذا التفسير لا يوجب على
 لزوم الطاري من الافعال او الافعال المحيرة التي اوردت لا طائل الجاهل الذي طلبه في است
 امكانها والمقدمة الثالثة الهوة الاتصالية والهيوان المنفصلتان بتعظيم عهده ورواها في الافعال
 فاعمال ذلك بتعظيم عند فرض الافعال بدل الافعال من بدو الامر وفرض الافعال بدل الافعال
 من بدو الامر والمقدمة الرابعة ليس التوفيق اعداها بالكلية لا طوعا عليه او فرض عليه بل
 وكذا في افعال المحمدين ليس اعداها بالكلية عند طارئة او فرضه عند بدل الافعال او فرضه
 هذه المقدمة في افعال المحمدين هذه المقدمات فيقول لو كان الافعال المحمدي الذي ثبت بالمقدمة
 في افعال المحمدين هذه المقدمات فيقول لو كان الافعال المحمدي الذي ثبت بالمقدمة الاولى في
 بولقة او توحيد متفاجم المقدمة السابعة والاربعون لان توفيقه وتوحيده انما يكون بالافعال
 بحكم المقدمة السابعة والاربعون في افعال الا ان كان في نفسه كان التوفيق والوصول اعداها بالكلية في بولقة بحكم المقدمة

بجمله مقدمه الرابعه فاذا لم يفسد الاتصال بسبب الاتصال حاصره فحينئذ علم ان
الاولى فهو فرع فروع اخر يكون باقيا مع الفضايل والوصل ولا يكون منقطع بالدر
نجوم حسن الاتصال فليكن المقدم بالثقلية لا يشق بالدر المقدم بالثقلية فحينئذ علم ان
جوهريين متعلقين ولا متعلقين صالحيهما وهو المطلوب وعلما ان الجوهريين المذكورين
فهما الى المقدمه الاولى في اثبات التبعي في اتصالهما بالصوره الجسميه فان لنا
ان يقول في اثبات التبعي انه من المقتضيات ان في الجسم اتصالا بالصوره الجسميه
ليس ما يثبت ان الاتصال والوصل اما ان المقدم عند در واحد ما يثبت ان الجسم
مع المصورين مع المصورين لا يخلو او لا يخلو المقدم المقدم بالثقلية فاذا لم يفسد الاتصال
فصل فليكن في الجوهريين فليكن الجوهريين كمال جوهريين الاتصال على ثبوت الاتصال
القول من كمال الجوهريين والقول في سبب التبعي في المقدمه الاولى من عدمه في المقدمه
واذا قدمت العبدية زنت جوهريه وانما اور المقدمه الاولى لعدم ثبوت جوهريه
من بدو المقدم المقدم المقدم من جوهريين وانما ما ضرب اليه صاحب المحاكات بغير
الطوبى ان ليس الاتصال حاصرا كما ان الاتصال اتصال المقدمه متصل الصوره الجسميه
حاصره الا ان التبعي في المقدمه الاولى صورته جسميه او الصوره الجسميه على الجوهريين
جوهريه فانه لا اتصال حاصرا في المقدمه الاولى في المقدمه الاولى في المقدمه الاولى
حاصره ولا ساعد عليه في المقدمه الاولى في المقدمه الاولى في المقدمه الاولى في المقدمه الاولى
عاطف في المقدمه الاولى في المقدمه الاولى في المقدمه الاولى في المقدمه الاولى في المقدمه الاولى

١ - انه متقدم متعين الذات بهم المقدور ولا يرفع الاحالة على
 المتبدل لا بد من انما به بالمقدمة الاولى قلت فالمقدمة الاولى انما لا نفى بانما به
 بلزم منها ثبوت ممتد جوهري اعلم من ان يكون مقدورا او متغيرا فان مقتضى تقدمه
 لا نفي الا بحدوث التخلل الكافي ان ثم فافهم ثم نقابل بقول النجاشي
 على تقدير انفاء المادة هو الاعدام بالبره عند الانفصال وتدار انما يلزم من وقوع
 الذي ثبت من قبل امكان الانفصال بالنظر الى طبيعة الامتداد والكمالات ^{في} كذا كذا
 بالبرهان فيقول يجوز ان يكون الانفصال بالنظر الى طبيعة الامتداد ممتدعا في نفس
 المادة فاذا فرض وقوعه من دون وجود المادة يلزم الاعدام بالبره ولا يخفى
 وتختلف بوزن الاعدام بالبره بحسب نفس الامر ليس الحال بالغير مستلزم للحال بالبره
 الامر خصوص عند تحقق ما صار به محال وجوابه ان ثبت الاستحالة للامر على تقدير
 بحسب سبب نفس الممتد جوهري وقوع الاعدام بالبره حتى يكون ناشيا من وقوع
 بل الاستحالة للامر كونه حقيقيا للفقهاء والواصل الاعدام بالبره لما كان اوله وحدث شي
 لم يكن له عين ولا رتبة قبله فلهذا في الاستحالة لان الغضيب لو لم يكن اوله والواصل
 كان اوله ثم يذره الاستحالة لازمة لا مكان الفصل والواصل سور ووجد ولم يوجد لانه
 الفصل والواصل على تقدير انفاء المادة الى مكان العدم ووجد اخره كسيف والمقدمة
 فترفع رتبة ليس يرجع حقيقة الفرق والواصل الى الاعدام بالبره ويجادا فافهم ثم تقدم
 ثم انه يمكن ان يفهم لا يحتاج في البقرة انما الى المقدمة الثانية ففهموا ان الحسب هو الاصل

لو كان الجسم هو الاتصال بالقيام فيه بصرف قولنا لو ان الفصل الجسم المتصل او الفصل
العدم ذلك المتصل والمتفصل بالبره ونزه الشرطية كاذبة بالضرورة لان الفصل هو
ليس رجوعا الى الاعداد بالبره وايضا لا امر اخر فيبطل مدورهما هو كون الجسم المتصل قائما
بفصله فاصل فيه فانه موضع ما يلزم ان علم انه يدور على التوازن العنقا ما يدور على الاول من الارض
التي ذكرها انت واجاب عنها وان شكك في ذلك فاعلم ان ذلك يدور عليه خصوصاً انه ما
نم في المقدمة الرابعة من الاعداد الكلية لان ارقام الاعداد الجسمانية لا معنى له سواء احواله
في العقل والحق المتفصل في نفسه ولا يحدث عنها في الوجود منها وانما هي في الوجود
ان الفعل والافعال بالاعداد الكلية بالضرورة ايضا فانه لا يمكن ان يكون الاعداد
بالكيفية بهذا المعنى عند مدورهما على الجسم على التقدير كونه بعض الاتصال وانما هي في الوجود
اذا اردنا الاتصال بعدم المتصل في وجودها في الوجود التي كانت متوهمه فيه عند مدورها
على المتصلين وان الاعداد الكلية ليست من المتصل فحدث بعد ذلك كمال الجسم في الوجود
ما يكون محله الاتصال ان ارقام الاعداد ذلك الشخص بعينه وان حدث ما كان متوهمه في الوجود
او صار ما كان موجودا متوهمه في الاعداد بالبره بهذا الوجه والضرورة الجسمانية
سقطه لان الضرورة انما هي بعد تقابل الشيء ومن المتفصل فوجب بالضرورة ملك الوجود
اخرى ان الجسم المتصل اذا وجد وجه قدرته في بعضها ومن المتصل في حال منها فانه في الوجود
الضرورة هو امتناع سطلين هذا القدر المشترك عند مدور العقول والافعال فان ارادوا سطل
الاعداد بالبره عند العقول والافعال فليس ذلك بل هو من كون الجسم المتصل بالقيام في البره

بسم الله الرحمن الرحيم وان عدت هذه الهوتة لكن بحيث
ان نفى القدر المشترك في ضمنه هذه العينة كما بقدر البديهة تشهد بان بدن زيد و
من الطفولة الى الموت مع انه لو غدا انفصل عنه كثر من ^{البدن} وحصل كثير طبع
ولك البدن فليس هناك بقاء لا بقدر المشترك الباقى بمقامه خصوصياته ^{فقد} ^{منها}
وان ارادوا بطلان انعدام هذه الهوتة وان نفى القدر المشترك لوجود الاخر ^{مستطاع} ^{الوجه}
م ولا تشهد بالضرورة انعدام تعدد التنزل تقول الذي كان بدنياً وحكم به العائنة ^{لك}
الهوتة التي كانت مسددة حين الانفصال والهوتين اللتين كانا حين الوصل وقد علمت ^{هذه}
البديهة بداهة الوجه في المقدمة الثالثة لانكم حكتم بانعدام ملك الهوتة الانفصالية كباقيها ^{فحكمكم}
ببطلان الانعدام بالكلية يرجح اليه انه كسب بقاء شئ من الانفصال وهذا لا يحكم بالضرورة ^{اصلاً}
لابد من بيان ذلك بالبرهان ودونه خط انقضاء فاعلم انه فان ^{قلت} ^{بطلان}
بعد انفصالها ما كان من قبل ذلك الحادث بعد الوصل فلو لم تن منه شئ لما ضاع ^{بطلان}
كفى بهذا الاستدلال ما انتم من الهوتة في غير كيف والهوتة في شرك في الغفلة ^{وكيف}
قلت لا كفى بهذا الاستدلال الحادث بعد انفصال الوصل في غير الى كل ^{بطلان}
الحكمة المتخذة من قيام الصورة الممتدة بها في واقع لا انعدام الصورة الممتدة عندكم فعدت ^{بطلان}
ما قلناه فانتم لم تعلم انه يرد على التقرير الاول ان الذي نرم من اول المقدمة الثانية مكان ^{طابق}
انفصال الوصل ثم نقول ان موضوع هذا المكان يجوز ان يكون هو القدر المشترك بين الحادث ^{بطلان}
طابق اجدهم والموجود بعد هذا القدر المشترك الموجود في ضمن انفصال واحد والآخر ^{بطلان}

لأنه يمكن أن يوجد في ضمن العالمين وتعدم نفسية الذي في اتصال ^{لوقوع}
الاتصال وان يوجد في ضمن اتصال واحد بعد كان في ضمن اتصالين وتعدم
تعبئة الحاصلان في الاتصالين فلهذا لم يوجد في المادة سوى هذا البصر المستقيم
ألكون العالمين ^و واحد شخصاً بحيث لا يمكن أن يوجد وجوده بالاتصال والافصال
لأنه ثبت القوة الاستعدادية بمعنى كمنه في العنبر مفرقة لما هي استعدادية ^{الكلام}
لأن محل هذه الكيفية لا يكون قد استقر كما أن لا يتم شخصاً على العنبر ^{العدو}
مع أنها لم تكن كمن هذه الكيفية لا تدل على تحققها الذي لا يمكن أن يكون في الطائر ^{طبعة}
بل أنها عسرة جداً ولم يرد دليل ساف على وجودها انما وجودها على محضه ^{الخط}
المحضة لا عن من حيث شيئاً فابل فافهم ثم قد لعدو التقص على التغير ^{السطح}
فان كلامها قابل للاتصال فلا بد من تغيرها من حين والازم الاعدام بالكلية ^{نفس}
فإنه لان كل واحد من الاعدام بالكلية فعدم الاتصال بحيث لا يبقى هو ولا محله ^{نفس}
تجدد في الأثر أو غير ذلك من غير شرط بل لا بد من اتحاد امر جديد أو محل كالتغير ^{نفس}
بما المعنى لا ياتي الى السلس لان الاتصال يحوي معنى متغيراً لا يمتنع بالكلية ^{نفس}
لما خرج منه في الجزء المتغير كالتغير في الموضع بالاعدام بالكلية ^{السطح}
بعنا الاتصال وان التغير في حقه الذي هو المصدر ان لم تفصل المصدر مع نقصان ^{نفس}
فقد التغير بالكلية فابل في التغير الاول ان هو التغير في التغير ^{نفس}
التي تتعلق بالمقدرة الاولى وهي تغير ان التغير انما لا يتم لان الاتصال في ^{نفس}

بفان الجسم موضعه الذي هو الجسم العلوي والما جسم حقيقة فليس فيه اتصال
الحاكم ومن ثمة خارجا عن البحث الاول حاصل البحث الثاني الطال ذاتية

وهو ظاهر الانطباق عليه لان تبدل لا يتخلف به جواب ما هو وما لا يتخلف به جواب
وما لا يتخلف به جواب ما هو خارج عن الحقيقة فالانصال خارج عن حقيقة متحدة
بها فالجسم متصل ما هو خارج عارض وحاصل البحث الثالث انما الطال ذاتية الاتصال
بأن الاتصال حقيقة واحدة وبعضها جزء بعض فكل عرض فالانصال مطلقا عرض
لا يدخل في حقيقة جوهر فالانصال خارج عن حقيقة الجسم متصل اتصال عارض ذاتية ما هو
موضوعة على كون الاتصال جوهر او ان كان الاتصال داخل في حقيقة الجسم فالمقصود بالاتصال
الاتصال الجوهري لا الكارلثية وهو الذي اختاره اشركا قال وهذه الاجابات الثلاثة
التي في الصورة الممتدة المحررة كما هو منسب اليه في كتاب السلوكيات وعلى هذا
البحث الاول انما لا سلم ان في الجسم متدا جوهرا ما الممتد المقدور الذي هو العرض
لان وجوده ليس بكون جسم عبارة عن الهواء والمقدور الذي هو العرض كان في كل
جسم عليه معنى البحث الثالث عليه كمال ان عدم تبدل جواب ما هو انما بعضي حروب
سواء كان جوهرا او عرضا لكونه عرضا اعم من ان يكون عرضا او خارجا الا ان بعضا اعم
منه جواب ما هو كونه خارجا والاتصال خارج عن عرض فالانصال عرض على هذا
يرمى من العرض المذكور كون الاتصال عرضا وخارجا عن الجسم يمتد على حده برغم حجاب
السلوكيات وثورة الثالث واضح وهو ان المقدور عرض عندكم وهو اتصال والانصال حقيقة واحدة

بقدره فيكون الاتصال الذي اودعتم دخوله في حقيقته جسم انفسه فوضف
 لم يكن جسم مركبا من جوهرين بل من جوهر ووضف كما اختبر في البلديات فاعلم
 السند على التفرع التام ليس لها درو على دليل وجوه الهوى انما هو درو على جوهر
 الصورة فما عليها انه ساعدت على مقدمات الدليل لا يلزم منه الوجود الهوى فقط من
 ما عدها كما اختبر في البلديات ولا يلزم منه كونها مركبة من الهوى الصورة فوجهه هو المطلوب
 فبما اذا ما على التفرع الاول فهي موزونة على دليل الهوى باية او اتم بحيث ياتيه الاتصال
 بسيط منه شي عند درو الفصل والاصل لا سيما انها في الفصل بالذات لا معرضة لال
 فمجردا يكون جسم بسيطاً فالأصل للفصل والاصل قياً بما جاز فان قلت لا توجد في الاله
 والذات لا باطل لمقدمة الدليل وعقب من قبل المستدل اذا كان منضبطاً بالمنع لا
 المستدل وقد سعه للمناظرين قلت هذا من حكيمات اهل المناظرة ونسبهم في الظاهر
 كيف واذا كانت مقدمة من مقدمات المستدل باطل في الواقع فليس حق ان
 على بطلانها بما هي طارئة على ما قبل القينية لا يستدل بها بين المنع فانه يقطع طوع
 في انما هذا ليس اتباع حكمهم هم على ان المحققين يمكن ان يكون معارضة على المقدمات الاول
 باقائه الدليل على خلاف ما استدلل عليه المستدل من اثبات المقدمات الاولى بالاعتماد
 فاقبل انك اذا اسكنت الشبهة آية فيه انه عند زخلة الشكالات فانه
 عند عوارض الاتصال معورض للمقدور لا نفس الاتصال بالمقدور لان الاخر المقدر له
 من غير وضعها فمزمعة في باب فانه في باب اخر وقد اورد الحكم بان الشبهة كمن يتبدل فيها

اجزاها وان لم يكن المنفصل في زمانها بل في المظهر او عرض اخذت الشكليات بحسب مفروضه
 خبر المنع لكن يمكن اثبات إمكان التبع على حسب المفروض مثل ما في البطلان الذي هو
 اوضاعها يمكن اخذها اوضاع ملك الاخرى مختلف السبل بالضرورة فمما
 فيهم قان السمة المنبذ له الاسكال آه حاصله منع فاعاد الاتصال انما الثاني مولانا عند قبول
 الاسكال في قوله قان السمة المنبذ له الاسكال سئل فلا يفرضه المنع في السمة المنبذ له
 الاسكال ليس فيها فرق اتصال ولا وصل فراق انما لها منه سكتة لم يكن من قبل سماء
 انهم افوزوا المقدار منه على وضع مخالف لوضع كان توهم عليه من قبل لان هذا المنع
 بالمنع خارج عن قانون التوجيه ان كانت بالابطال فلا بد من اثباته وحيث ان اخذ
 الشكليات على التدرج فلو كان متوقفا الاتصال او وصل لا فراق ثم الحركة في الاتصال
 بوجود جسم في نفس شي فانه يلزم الحركة بان يحرك المادة في الاتصال نحو كونه عرضا
 وحاصل ان عرضات جسمه آه هذا الى اصل الجواب لكنه لم يقل الشكليات لان
 سنو التوهم عن الاجزاء بل انما هو ان جسمه لا يمكن ان يتصل في ذاته كان
 لانه ذو وضع وكل ذو وضع لا يخلو من الاتصال والاتصال في مرتبة الذات وذو الاتصال في مرتبة
 الذات وذو لم يكن متصلا كان متصلا فلا يصلح لقبول الابعاد لان الابعاد متصلة فلو كان الجسم
 متصلا في ذاته وهذا كاف لرفع السبق الاول من الاغراض ولما لم يكن هذا التقيد كافا لرفع
 ما يجب ان لا يبرهن ان الاتصال حاد في حقيقة الجسم كما انه ذو وضع باذاتك الاتصال
 وادخل في جوهر الذات ما لا يجوز الا في وجوده في وضع عنده فلا يبرهن عن اتصاله الفصاحة فلا بد ان

منسحق الجرد فان قلت قد رادوا انهم قوله وما سبب للجوهر في مرتبة الذات آه وهذا الزيادة
 ثم الكلام من غير اخذ منسحق الجوهر بل بقا جسمه ووضعه بالذات فلو لم يكن متصلا كان منفصلا
 فلا يقبل الالحاد وقال اتصال ثابت للجسم في مرتبة الذات فهو جبر قلت قد عرضت ان
 على هذه المقدمة بعد هذا وتقرر كلام الشوا في الجسم في مرتبة الذات منفصل والافاضة منفصل
 متصل ولا منفصل واما ان كانت فهو عرضي فصيح اصله فهو مجرد عن الاجزاء والاعاد لعدم صلوح
 لعلق الذات فهو في مرتبة الذات اما منفصل او مجرد عن الاجزاء والاعاد ثم بعد هذه المقدمة
 وضع قدرا بعد لوضف الاتصال الذي هو الوضف قدرا باطل بالضرورة وما ثبت في مرتبة ذات
 جسم فهو جبر قلت اتصال جبري ذاتي للجسم فانزع الاسكال كجلا لتقرره ^{النظر} والافاضة
 آه قد صحت منع كون ما في مرتبة الذات جبر او باهر من ما في المقدمات وهو ذاته الاتصال
 لذاته الاتصال جبري وهو غير منصرف للمعرض بل لذاته ذلك ^{لا يقدر بجبري الكلام}
 آه هذا سحر الدليل بحيث ثبت الاتصال جبري من دون اعانة تلك المقدمة وحده
 ان الجزء الجبري الذي يسمى الهوى كسب ان يكون متصلا جبريا لانه لو لم يكن متصلا بالذات ^{لما}
 الذي هو المقدد كان مع قطع النظر عن المقدد اما منفصلا او لا منفصلا ومنه فصل ^{محدود}
 بصير متصلا ذا خبر فوضع قدرا باطل وادوات اتصال وهو جبر فقد نرم في الجسم اتصال جبري
 المقدمة الاولى اي ان الاتصال جبري ذاتي للجسم ثم نعم ما في المقدمات ثبتت ^{تثبت}
 المنفصل هو الهوى فتم المطاف فافهم ولا تنوهم ان الجزء الاخر الذي هو جبر غنقه هو الهوى فافهم
 كونه متصلا بالذات ساقى ندر يسبب لانه بزم ان يكون الهوى متصلا ^{فليكن في الجسم}

كتاب يعني فما هو جوابكم فهو جوابنا وليس فيه غش مع تقدمه مغشية حتى ياتي كونه نقضاً
واما قولكم نذر حمل للدليل بالفتح في مقدمة معنية جاعلة لاختصاصه ليس في حذائه مشككة
ولا منفصلة ولا يلزم كونه مجرداً وانما يلزم كونهم خلوة عن الانفصال والانفصال في الواقع لا يلزم
تجزؤا ليكون المفرد من لوازم وجوده فلا يكون وجوده عن الانفصال بالقبالة او الانفصال
بالفصال اما الجواب فهو ان الله تعالى احاط به اولاً عن النقص ثم وقع التمعن ثابت
المقدمة المنعوجة بغير الاول ظاهر واما بغيره انما قد نزل جسم العلم او وجوده الذي هو وجود
وشرته متقدمة لان الموضوع مقدم على العارض بالوجود بخلاف المادة بالقبال الى الصورة
تقدم شيكاً للصورة ففي تلك المرحلة من الوجود يلزم اعداد الامرين المتدورين ولا يلزم في الصورة
في خذضة الكلام ان الدعوى ان الانفصال مجرد في ذاتي الجسم والافعال لا يكونان متساويين
لجسم او ذاتاً بل هو مجرد في الشيء المتقدم في الانفصال للجسم بغيره مقدم عليه بالوجود تقدم وجود
الموضوع على الموضوع ففي تلك المرحلة الوجودية اما متفصل اولاً عن شئ ولا يتفصل فيلزم وجوده
الا حياز ذلك لاجاد في مرتبة وجوده ثم يفيض بها الى الابد والنجزة هو بالانفصال لان المتفصل لا يلزم
بوجود الانفصال والمجرد لا يلزم بوضع الانفصال والمجرد لا يلزم بالشيء والاشياء لا يلزم بالوجود
وفي مراتبهم اعلم انه قد تنقص بالحوكمة العقلية فان انفصالها من قبل الزمان عند علم ان
معرفة مقدم عليه بالوجود فيلزم كونها من المراتب في مرتبة الوجود ثم عادت مادة وجوده
ظاهر لان الحوكمة دراسته بانفصال المسافة في انفصال المسافة مقدم على وجود الحوكمة في ذاته
ما يتفصل بانفصال المسافة بانفصالها من قبل العارض وبما وفية ذاتها انفصال في ان يتفصل

من جعل شيئا ولم يكن متعلقا بالفاعل كذا ينبغي ان الجسم على الا
لانه عرض فيه فيكون الشئ المجرد عن الالوان والابن وجوابه ايضا لان الاستحالة في
كون المجرد ماديا واذرا لاني كون بعض العوالم المادية متافرا عنه الجسم في ذاته وجو
مجردا ثم يصير ذالين بل مادي متصل في تلك المرتبة ثم عوض العوالم المادية فيكون فيها
شيء هو ان ينقص بالصورة النوعية لانها في ذاتها لا تنقل ولا تنقصه فنعقل بالفاعل الجسم
هو محله فيكون الصورة النوعية مقدمة على الجسم متافرا عما بالوجود في هذه المرتبة المنقصة
هي لوجودها مجردة عن المادة والالوان والاحزاب ثم يصير بعد هذه المرتبة مادية متفردة
فانهم ثم قد نورد بان الاعراض بها ما يكون مستحقة لموضوعاتها معني انها من شئ ابطاها
المقدمة الشخص وقد اعترف به ثم صرح به في السطرين فها هو المصور ايضا من محسوس
محيانا فالجسم على تقدير الفاعل لوجوده لا بعد وجود المصور فكل من كون الجسم مجردا في مرتبة
مقدمة ثم يعرضه المادية من الالوان والوضع والمجرد ما يكون مستحقا لنفسه
العوالم المادية واما الاستناد بالصورة الذاتية المجردة عن المادة لانها بصيرة في محاسن
مادية فليس في محله لان نحو الوجود مختلفان فحور ان يكون مجردا في نحو الوجود مادية
في ذلك النحو فانهم ثم هنا كلهم في سائر مقدم الموعود على الفاعل الذي هو ان
انفسهم بطبع الفاعل المتقدم عن المتأخر وجوده من الالوان لانها في شئ مما لا يراه
في الوجود في تلك السمتة فكل بل تقدم الموعود عبارة عن المنبسطين في الوجود في
وجود المتأخر عن مرتبة المتقدم ان ليس ذلك متبوعا مستغنيا لان مرتبة المتقدم

او ان استغناء لان ليس له وجود فليس الغرض عن مرتبة المعروض برفع اثره ان يوجد
 متبوعا او يستغنى عنه دون حاجته اليه فغنى هذا لا يلزم تخلو عن الاتصال بحسب الواقع
 اي ان وجود الوارثي بل غايته ما لم يكن متبوعا الاتصال متصلا به واما قضية قيامه ثم قد
 يستدل على الاتصال بحسب ما في الجسيم لان الاتصال مما يصل اليه فيكون الاتصال والواقع
 والله شاره وان ضرورة شاره بان هذه العود لا يكون الا الجسيم فلا اتصال اذن حيزه
 بان البداهة انما كانت حكم المعروض هذه الصفات بحسب يكون مستغنى في الوجود
 وزد حكيمة بان هذه البداهة برتبة الوهم بانكم حصول الاتصال في المادة لم تكن
 الفصل بذكر حكمه في هذه الاتصال فاصل وعن الثاني ان ظاهره انما هو غير
 لان عدم متبوع في حيزه ما هو متبوع في يكون خارجا عن الجسيم والاتصال خارج عنه
 عرض والجميع في محراب انه ما هو اذ لا يكون في الصغرى ان اذ وان به الاتصال
 حيزه حيزه ما هو فالصغرى معنوية بل الجسيم غير نوعيته للتغير به الاتصال لان لا يكون
 شخص الاتصال لا يتغير غيره حيزه ما هو من الجسيم فممكن ان يكون متبوعا في الاتصال
 الاتصال خارج عن حقيقة الجسيم نوعيته ولكن لا يلزم منه ان يكون عرضا لان الاتصال
 عن حقيقة الجسيم نوعيته لا يكون الا عرضا واما الخارج المستخص فحيزه يكون
 جبره كما ان زيدا خارج عن حقيقة لان من كونه حيزا وحقيقة وعلى كل حال لا يكون
 اصل ان غايته ما لم تكن عدم متبوع في حيزه ما هو في حقيقة الجسيم
 والظاهر ان لا يوجد عدم حيزه المتبوع لان المتبوع في حيزه ما هو في حقيقة الجسيم

لا تصحبه واما القول بان كل ملا يتغير بتغير حواب ما هو فهو عرض فهو صحيح بل فيه ايراد
الفرق بين العرض المقابل للوجود بين العرض المقابل للذاتي واما يصح الحكم بطلان حبرته
ملا يتغير حواب ما هو وادام غير اشخاصه لان وجوده لو نفى بان خاصه في عينه مع تبدل
الاتصال فالانفصال الشخصي خارج عن الاشخاص والمطلق جميعا فهو خارج عن حقيقة الذات
خارج عن الحقيقة بحسبته عرض لكن بينهما تبدل اشخاص الحسب تبدل اشخاص فلهذا
الاتصال وتحوله كما ان استمرار طبعه في عينه آه سند وشارة الى البعض بان يقال ان
الانسان لا يتغير حواب ما هو الانسان وكلما لا يتغير حواب ما هو فهو عرض فما هو حركته
فهو حركته وعن الثالث بان لا سلم ان لا يتبدل الاشياء فانما يكون
في الجسم احد ما حركته والذات عرضي بل لا يمتنع ان لا يتبدل الاشياء لان الوجود من الاتصال
في الجسم حقيقة ولا بد من عرضية البعض عرضية الباقى فمال البحث الرابع آه
ان في كلام الباحث اضطراب لان اول كلامه يدل على انه مانع قول التبدل الاتصال لان
الاتصال لا يتصور منه الا منع المقدرة العائدة متبعا لقوله ولا بد من قوله انه لا يمتنع في الاتصال
آه وكلامه من قوله واما ايضا ان الممتد الى آخر البحث يعني ان يكون المقصود الكثرة
المقدرة على الجسمته فان كان المقصود منع كون الاتصال عرضا بل الاتصال في الحقيقة فيحصل
لا حيث هي ممكن يكون متبعا لما لا يتصور كونه في الموقدة على زيادة المقدرة فيكون
سلمنا ان في الجسم اعتبارا لا متدونه امور لان التسليم انما يكون لما منع من قبل وان كان
المقصود زيادة المقدرة على الجسمته فليس للبحث نعتين يدل اليه ونسب لما لا يدل في الاتصال

ويعجز اول الكلام فنفكر كما قيل في المشهور ان المقصود بالبحث ان لا يكون في المحنة
ايات مغايرة لقيسات سواها كان ايراد او تفويت للمقام ولما كان التفسير
الذي هو الجسم التعليمي مناسباً للمقام ليس بهذا البحث عن حال المقدر والى حال
الامتداد والجوهرى مسلم لكن يجوز ان يكون هو المقدر وقوله هو القابل للتفصيل في موضع آخر
ويعجز ما فيه من الكلف في الصور في بقية جلد من القائل ان ايجاز اوله اورد في
التمهيد الاول على وجود القابل للجوهرى ما يكون الاتصال المقترن في الجسم قائماً بالمتوسط
فهم انهم من الجسم من جوهرين بل عاينه بالمرء المكتسب جوهر ووضعت في الجسم الموجود
القائمة للتفصيل والاتصال ثم ما نأى في البحث الرابع اكد وجود الصورة بحسبته التي قال
انها المتأولان انها امتداد مطلق لا عاد ولا معدود ولا غير وجودها هو ايضا وتقرر كلامه
سما عنه ان في جسم امتداد هو جوهر لكن ليس ذلك الامتداد والصورة بحسبته التي هي
ايها بل ذلك الامتداد هو المقدر المنبسط في جوهر في ذلك المقدر والجسم هو القابل
تفصيل لما سموه مادة وهو لا نأى في الاتصال بل متى ما قد تقدم عنه ثم نأى في الصورة
بحسبته في البحث الخامس وادكر وجود المادة بان وجود ان يكون الصورة بحسبته هو الجسم
للتفصيل الباني كما صرح في عن قرب وعلى هذا فقد اضطراب ولما كان الجواب
الاربع لا يمكن ان لا يثبت زيادة المقدر على الاتصال الجوهري والاطال كون المقدر مادة
قابلة وكان ما حست عن البحث الخامس لو لم يكتفى في الاسان في اشيع انظر الكلام في
نقضا دابر او رجاب الباني ما يدرك في البحث الخامس كذا معنى ان نفهم هذا المقام

واما المقول ان الجسم من له الامتداد وذا الاستدلال على زياده المقدور على المقدور
 فبعضه كذا الجسم من له الامتداد فاقام به الامتداد وقيمة امتداد اخر عارض للامتداد
 الجسم من له المقدور فقدره زياده المقدور على الجسم فقدره يكون الامتداد ان على
 واحد بل يكون العوض منها في المقدرات والمقدور العارض منها في الجسم
 مراتب مقدراته . فبعضه شي فان آ حاصل الجواب من ليس كل الجسم منها
 الاجل فقام المقدور بل الجمل المقدر عليه حمل الذات بمعنى انه امتداد الان في موضع مقدر
 جوده فاطلاق الشئ منها لان الموضع ورد على مثل هذه الاطلاقات او انه
 في الاطلاق وعلى التقديرين لا يكون نسباً فانه لم يعم
 اة يعني لان اطلاق ضيق المشتقات باعتبار عنه المبدأ المتعلق في باب امور العا
 او نحو ذلك من ذلك زياده المقدور . فان قيل آه دليل اخر اجاب به
 على الجسم انه ان التفاضل والكثافة بوجوه متبادل المقدور مع فناء الجسم من له مقدر
 المقدور اياه وعروضه لانه يكون الجسم منها في المقدرات حتى يصح عرض كل قدر لها
 فها ان وجود التفاضل هو جواب عن الاستدلال المذكور بالكا التفاضل والكثافة
 لان المقدور لما كان عندنا عين الجسم من له المقدور من له الجسم المقابلة لبعضها
 يكون زياده الجسم المقابلة مع فناء الجسم منها بل الزيادة انما يكون على جسم لطيف
 انما يكون نخرج جسم لطيف ثم انه ادعى في الاستدلال ان التفاضل والكثافة من له
 فاما قد اونا من دليل انما من مخرج زياده المقدور على الجسم من له المقدر هو الذي

المقدر زاده كان امر اعراضا بحسنة لكن تبدل مع بقاها وان كان المقدر من الحسنة
لا يمكن تبدل المقدر مع بقا الحسنة سواء وجدت الهوى او لم يوجد فان قلت ان كان
التحليل والكالف متفرعين على زاده المقدر على الحسنة فلا يلزم الاستدلال بها
قلت الاستدلال من قبيل الاستدلال بوجود المتفرع على وجود المتفرع عليه كي يكون
البراهين الا انه فاقون لا بد ان ثبت التحليل والكالف بوجه اخر فيستدل بوجود
زاده المقدر ثم اعلم ان الشرح قال في الاشارات اليس قديان لك ان المقدر حيث
هو مقدر في الصورة البرية من حيث هي صورة جرمته فقل ان ما تقوم به ويكون صورة ذلك
بغيره لا يوافق في نفسه لا مقدر او لا صورة جرمته له وليكن في الهوى
فاعرفها ولا يستعان لا يخصص بعض الاشياء صورها مقدر معين دون ما هو الكبر او
منه انتهى فحل شارح كلامه على انه يريد بيان صحة وجود التحليل والكالف في الحسنة
كون الهوى غير متقدرة في نفسها وكون المقادير عليها في غير العظم صغيرا او باس
البحث ناظر الى هذا الذي يظهر من كلام الشرح فحلها من فروج وجود الهوى والاعلى
ما في تقريرنا حين لانه ذهب ان الهوى غير متقدرة في نفسها لكن لا رها الذي هو
الحسنة محته في الجهات فهي ذات لقدرة فيلزم ان يرد منه ان النفس ذلك ان تقرير كلام
بالوجه الذي قد مر ان كمال قوله لا يستعان لا يخصص متفرعا على ثبوت المقدر في الصورة
ويكون الضم في لفظ قبولها راجعا الى الصورة البرية لانها فائده اولى وموضوفاة لذات
الهوى فانها من صروف بوسطتها ووجه عدم تخصصها بقدر معين دون ما هو الكبر يكون الصورة

تكون الصورة مهمين حيث المقدرات فمال وقد وجدت بحظ مودع الاسرار الهية
على قدس سره حاشه مكتوبه على المحاكمات بهذه العبارة قصد لها وقع ما فرجه
كلام الشرح والبطال كونها فرعين للهوية لا ينفعهم ما بان للهوية ليس لا يثبت
الا اذا ثبت ان الجسم المتعالي في نفسه وقد ادعوا ثبوتها ان الجسم بما هو جسم
ليصدق الاتصال والا متدادا واذ اثبت للهوية تلك المتأينة بالصورة منعته كذا
ولا يخاف في ان شير جسمته شير وهو ملك الجسمته شير بزاره على هذا التقدير فاذا
تبدل مقدار ذلك الشير فقد اسحق شير بزاره فيبدل جسمته فان حدث مقدار زيد
فمثلا فاما دفعي فله تكميل متعارفا واما غير كجما فقد يندرج في جسمته فوعدت كذا
وقد وضع بطلانه فهم والاشتراقون سواها فالاشتراق لرفع الاستبعاد لم يرفع بل انزاد
انتهى ونسب هذا من عوارضي غير الشرح وشرح المباشرة ونسب ان لفهم في قوله
فقد تنسبه فان حدث مقدار له دليل اخر على تبدل جسمته دليل مستقل
على البطلان التام لا يكون الا بتبدل الجسم مع ان التماثل انما هو الجسم مع بقاؤه
قدس سره فان حدث مقدار له دليل اخر على بطلان قوله انه لم يزد في الحركة في الجسم
يوجب بطلانه فالتفت بسبب ثبوت للهوية يتوقف على ان الجسم المتعالي في نفسه
لا يتوقف على ثبوت نفس الاتصال الاتصال المتعدي الذي ادعوا ثبوتها هو اتصال
الذات بسبب المقدرات وقوله ولا يخاف في ان شير جسمته شير وهو ملك الجسمته
الجسمته مودعه ليس هو ثبوت الشير بل هو ثبوتها متعدي الذات ومبدقة المقدرات

لان بقوم بهاشير فبشر به او ان بقوم اكر يزفنت قدس سره يدعى ^{مستد او} فبشر به
 عن معقول الامم قد ره علي وجه مخصوص ويدعى في ذلك حكم الضرورة كما صرح به في
 في عوشتي هذا الكتاب وشرح المبارزة وكم بان وجود امتداد بن الوجه الذي في قوله
 حكم البداية بوجه السواد وكونه والنظام مع قدس سره في حكم الضرورة لكن بحال
 محال المنع هذا فامل فيه قوله وانما هما العمق الصباحة اه لما منع البت وجود ^{الحاصل}
 والكائن وكان مدللين في زعم الفتنين كلكم علي ما يرغمونه وليد وهاهنا ^{الحد}
 بقوله ان العمق المشدودة المراد من حيث لا يكون منها منفعة اذا وقت في التام
 وبما ^{الخراج} فسد الماد فلي اذ خارجي لا سبل لان الان لا من خارج كسركه
 بل فلي علي الان فليس هناك امر لو كسر لان الهوا او الحار المملول يقتضيان ^{الحركة}
 الخارج لطيفتها وانه لو كان كذلك كسر من دون الوقوع في النار فليس لان الحرارة
 التحمل منسحق المكان منسحق العمق وخرج ما فيها ووجه صفة ظاهر لانه سلم ان السبب ^{الحاصل}
 ليس بهنا زيادة حجم ما فيه بل الهوا المحتبس فيها شغل بالحرارة فنقصي الخرج بقدر الماء ^{محتبس}
 فخرج سقها ولا يبعد ان يحدث من وصول الحرارة لا الماد الهوا او بخار بعض للصعود ^{العمق}
 فانهم ذلك الغارزة المحفوفة اه اشارة الي وجه اخر يدان الغارزة الضيقة ^{المراد}
 اذ راحت معاشة بدلا من جرم الهوا المحفوف والذم المخلو يخرج بعض الهوا او بعض ثم اذ ^{بكت}
 علي الماء يضل الماد فيها ليس معقنى طبعها الماء للصعود فالحوا ^{المتحرك} فبكت كالف بر الماء ^{الذم}
 الماء ضررة لطلان الخلد فخرش الكلب انما هو انساب الكائنات ^{سما} وقد ^{عند}

عند انكسار الجباب اشارة بلا وجه الضعيف وخلد صه انه يجوز ان يخرج الهوا
المتب كما يدل عليه حدوث الجباب الذي هو الهوا المحاط بالماء فيقدر ان يخرج
ولا يستعمل لنا الى الحكم بان الماضى آه اشارة الى وجهه للضعف لقوله يجوز ان يخرج
الغم هو في القادره فلا يلزم الخلد حتى يزجرهم ويشهد له ان ياتوا من ان يفسد المصنوع
فم العذرة لا يقدركا شهيدية التحريم بل المصنوع انما يكون من بعض الغم في بعض الهوا من العوض
الاخر وانه قد حجب شرح الالهى بعض الشرح فحذر ان يدخل فيها الهوا في كل المصنوع
الشرح بعض الاذعان اشارة الى وجهه للضعف فحذر ان ياتوا من القادره مستان كما يدل
عليه شرح بعض الاذعان فحذر ان يدخل فيها الهوا في قدر الخلد حتى يحجب الله من وجهه
المسام كاف فالذلة عليها شرح بعض الاذعان شرح في السند فالمعاني في شرح
عن القائلون قانهم ولا قولهم اشراك الاجسام آه اشارة بلا وجه اخرهم لثبات
المقدر قانوا الاجسام مشركة في الجسمة ومختلفة المقدر وما به الاشراك غريبة الاختلاف فالمقدر
غير الجسمة فحذره على ما في كلمة الاشراق آه نقص وصل الى النقص فهو ان المقادير المختلفة
مستبكرة في مطلق المقدر ومختلفة في خصوصيات الكبر والصغر فليدرك زيادة الخصوصيات على
والا الجبل فهو ان الاشراك في الجسمة المطلقة داخل في المقادير اخذت اشخاصها فلا يلزم
مغايرة هذه المقادير المختلفة الجسمة الاكثارية التي تحصل للتحقيق ثم لا يجوز ان يعلم ان الام
في المقدر مشركة في الجسمة بمعنى ان الجسمة توجه فيها على السواء لا تدرك نقص كحد المقدر
المقدر غير الجسمة ولا يدرك عليه تاكيد ثم يرد عليه شاع استواء الجسمة فيها بل الجسمة مختلفة في زيادة النقص

لا نهائى المقدور فانهم يصرحون ان حذف الـ الى الاستدلال على شيىء لا يمكن
فى المهمة والادعاءات ظاهر عند الباحت كما هو مذهب الاشعر فمن ذلك ما يكون
المهمة فى وجود زائدة على نفسها فى وجود اقترانهم يقولون ان المقادير كالخطات
يفس الخطة لا تشي افر ومقتضى ان التعيين ليس امرضا الى المهمة ولا امرضا عنها
حق فى محله وكفى ولا يصح انتظام مقتضى لا يوصف الا بتعيين الموصوف قبله ولا يصح
اتباع تعيين شىء الا بعد تعيين المتبع عنه ولو جاز التبع بالتعيين عن المهمة المطلقة لما كانت
اوله انه يعين هذا الشخص دون ذاك وادراكه يمكن بعين المهمة بانظام امر السهم بانها امر
بين فى انحاء الوجودات واذا كان الاخر كلك يلزم ضرورة المهمة فى وجود
زايدة على نفسها فى وجود اقترانها ليس شخص المقدور الذى هو الطبيعة من دونها
ويس هناك افتراض فى شخص المقدور كونه زايدة بالذات واما شخص الموصوف لو كان
معرفة بالذات فهى المقدور والكلام فيه كالكلام فى اصل المقدور فليدبر ما قال المحقق الدور
ان المقدور لا يندرج فى مقتضى نفسه وادراكه لا يتفاد او نصف بالزائدة عليه بل
الاضافة وقد نسب اليه الاضافة المعروفة للزائدة بالاضافة الى سى الزائدة نحتاج الى الفتا
لا تدرج اضافة الزائدة الى وجودها بالذات المقدور لا تدرج اضافة كونه معرفة بالذات فانهم
وان ست ان متع سلة السيكات المهمة حتى الاضافة عليك مطالعة حاشيتنا المتعلقة
الزائدة المتعلقة بشرح الموصوف ومطالعة حاشيتنا المتعلقة بملوك الحق عر مالا
القول فيه فانهم يجوزون كونه جوهرا فوى اصله ايدى على ان الجوزن السيكات بالذات

باشده في المهنة انما هو دورها كسره في المنة في المنة انما هو دورها كسره في المنة في المنة
ان المهنة المتاخرين في كل ما يعمون الاستدراك في المهنة بمعنى كونهما حيث هوهم واما
والضعف فادون يصرح انهم الى الغنى من الحساب ليس من محله فان مضمونهم انهم
اسكون المهنة في كل فرد كاطية وفي فردا فمفيدة فيهم اسكان الكمال الشئ في كل كمال
نحيث يكون انما الكمال انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
انما مضمون حيث يذهب او عام العامة الى الاستدراك في المهنة في المهنة في المهنة
انما انما انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
في وجود وترتب انما فليد في نحو اخر من الوجود او لغز في المنة في المنة في المنة
المستلزم فيه وعلى انما فليد في نحو اخر من الوجود او لغز في المنة في المنة في المنة
في المنة في المهنة عند ترتيب انما انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
عليها انما انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
دون المهنة وان لم شئ لم من فرق بين المنة في المهنة في المهنة في المهنة في المهنة
الاخذت في المهنة من دون انما انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
كل المهنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة
استدراك انما انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
ومن ادعى انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
لقد بنى انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم

الاشتراقون ان الشدة والزيادة معنى واحد انما اختلف بالمحل فهم يقولون
 كمال المهنة فاذا وجد في الكيف وهو ليس فوافع بالذات فيصح اشتراق مسائل الاشتراق
 المتخالف في الوضع يعني شدة واذا وجد في الكم وهو فوافع مع اشتراق مسائل الاشتراق
 المتخالف في الوضع سمي زيادة واذا كان كمال المهنة بحيث يكون زائدا اكثر سمي
 الجواهر وهذه الاسامي اعتبار العرف واليقظة ولا يوتر في اخلاص حقيقة شدة والزيادة
 والباقون يقولون بين الشدة والزيادة والقوة ويدعون ان الشدة مختصة بالكيف
 انما لا يفضل الاشارة الوضعية بالذات والزيادة مختصة بالكم والقوة متناهية فان التكرار والاشارة
 وان كان معصودهم حفظ الاطلاقات العرفية فلا يميزا عنده الذي اللفظ ثم الشدة عندكم
 نفس المهنة والضعف لضعفها فعدم كون الشدة والضعف متوقفين بالحقيقة انما اختلفا
 بنحو الوجود والاشتراك بخلافون ايضا يمنع هذا القول بانما وهمة الزايد والنقص في الكم
 ان الكميات المتصفة لا تحيل الى افراد وهمة متخالف الحقيقة متخالف حقيقة الكمال فليس
 الضرورة غرقا في الكم والكيف في هذا لان الكيفية الواحدة لا تمنع عنها كيفيات متخالفات
 المعاني وكهين هذه المباحث يطيب من شر خالص وعواصيا عليه من حجاب
 المتعلقة بالجوهر شي الزايد المتعلقة بشرح للعرف ثم لا يخفى ان من كل ذي اسم
 انفي لغيره من وجوه حيث اثبت الهوياني السلوكيات واخرى في حكمه الاشراق واخرى كونه السلوكيات
 حكمه الاشراق وبعضه السلوكيات واخرى بالاسم حكمه الاشراق وذكر كونه السلوكيات
 وكهين ذلك ان في الشبهة انه ان المعتبر الذي هو العوض المقدر الشايب المقدر في المقدر

من مقام المقدر الثابت المخلد بالمقدورين في الوضع والاشارة واكمل من مقدار مدخله في المقدر
في النجويات الجسم مركب من البسائط المقدر فان قلت قد مر في حكمه الله سبحانه
المقدر من نفسه والاشارة كمال هبة المقدر والسفوان بفقان هبة فكيف يصح قوله في
مراد ان المقدر الثابت الذي لا يزول ولا يقص كالمقدور ثم ما تقول انك كنت الهبة
مقصودهم ان المقدر ثابت لا يزول ولا يقص عند اورد الاسكال على التمسك الذي مر في
حكمه الاشراق ان الايراد الزايد من في نفس المقدر لا في شيء فلو دام الايراد المحصلة
فدري عين ولا يزول ولا يقص وقد مر مراراً فافهم ^{في} كلامه في بعض المواضع اه اوردكم ان
الافعال واحد كي فكيف يصح في توجيه كلامه ان هبة المقدرين احدهما ثابت والآخر
وفي النجويات ما رايتم ساد بل ان في النجويات مر في ان ساد هو
ليس مقدر ولا يتفقد فكيف يصح ما هو لان المقدر هو با على مطلق النجويات فالمقدر
محمّد متعلق ^و اما الساني اعني ان الكلام في الجسم المعروف ما يصح فيه فرض البسائط
في حكمه الاشراق بساطة وفي النجويات بتركيبه والركيب اي وجه كان هو او كان ^{على} غيره
اعتادون ومن المقدرين نافي البساطة فقد مر في هذا البنيان في قولنا ان اصل
حكمه بساطة في حكمه الاشراق في الجسم المميز بالتعريف المذكور وحكمه بالركيب النجويات
في الجسم المميز عليه اصطلاح الخاص فاعلم انه لا يخفى على كلفة في الاظهر في فهم التمسك
في النجويات مبني على مضاف مشهورة والبعير اورد على سبيل الجدال المشبهة كقوله في كتابه
وانتدزم على المشهور فيما بين ما كان مقداره عرصة عهده بل باطله عهده ثم بين

مستويا باقتضاء التقدّر العينية ثم يكلم عليه فنثبت الصورة غير عينية فقدّرنا بهذا المقدّر
عوضا لعدم افتقار المحل ح اليها ومعلوم ان الاتصال العرفي لا يكون الا بمقدّر أو كما
كما هو مشهور فماتهم فقدّرنا بركب الجسم من الهوى والمقدّر فندلم حكمه كركب جسم
عليه باليقظة المشهورات مع فهم مقدّره خفية هي ان التقدّر قد يكون من دون علة
العينية واما في حكمه الاشتراق فقدّرنا كذلك التحقيق فحكم باليقظة المقدّرات
فانما وجود الهوى وحكمه بوجوبه المقدّر ويكون انه عين الجسم فليس فيه وهو المقدّر
الاطلاق يعني انه ممتدّ معين بالتعين الذي بهم واطلاقه بالنظر الى النفس
المصحح لوقوع خبره بوجوبه آه وهو ممتدّ مقدّر في حقه بوجوبه فرض الالزام المحدود
عليه جدارا غير المتناهية ان لو لم غرنا فماتهم لو لم اوزر مقدّراته من كركب الجسم
ولقد استبرأه هذا هو الموزون لاصولهم فذلك يعلم على ثبوت هذا الوقت لذات على ان
الوجود الممتدّ اذ ينضال حسن النضال لكنه اذا اقتد بما هو آه هذا الماخوذ بالهوى
الماخوذه مع التعيين المقدّر في معين فيكون سنة الامتداد الجوهري الى التعيين المقدّر
المهتدّ بالشخص فلا يصح كون احد هاهنا من مقوله الجوهري والآخر من مقوله الحكم والشخص
الذات بهم المقدّرات فهذا الشخص ليس له قدر لذاته وشمه المهتدّ ولا في رتبة الوجود
والتعيين المقدّر من من اين كحل الما بوض ممتدّ مقدّر في مقدّرنا ما رعدنا والآخر في
غير المقدّر فكيف يتصل المقدر بالضم غير مقدّر الى مثله ثم ان التبرع فاما بعد عن ان المقدّر
بعد ثبوتها في كونه مقدّر بغيره فكيف يصح بعد ذلك ان يتعين الذات بهم المقدّر

بسم المقدرات فتعين الشئ الاول فيزيم بالانزيم وبالجملة القول بالامتداد والوجود مع
القول متغايرة المقدرة للامتداد والجوهرية بالحقيقة ودخلت فيها تحت الجوهر والذات
كما حكم سطلانية ضرورة التقادير من ماضى الخافضات ندرتها والذاتية والذاتية
فذلك ان لا راي سخافة القول بالامتدادين موجودين وقد شئت من قوله الامكان
انما عين حسن النظم فيتمسك الاستاد الذي اخرج من السطوة ودفع فيما وقع في
اشع من الحجب عن النكاح بالحقيقة الفوق في جباض القادرات بل هو سطلانية
وجود امتدادين موجودين ندرتها الشئان ان الامتداد والجوهرية هو المقدرة
ولطيف الفرق منها عند مهم لا يخفى ان التمثل والكائنات ان كانا فاما لا
على ان في الجسم امتدادين موجودين لوجودين لا على انهم لا في التمثل عند هم مقدرة
الجسم امتدادين موجودين في مقدار الجسم مع انحاء جسمته في الكائنات مع
جسمته ومن الاوليات ان الزايل غير الباني الوجودي شخص مقدرة ان العلم على
المقدرة المتغايرة للجسم ثم لعل على ان الامتداد الذي هو المقدرة موجود متغايرة للجسم
فقد جين لوزد الاكسال على السمتة قد كان في الشهادة على زيادة المقدرة
على الجسمته بانه غير المتفاوتة على السمتة جين لوزد الاكسال عليها مع السمتة
غير الجسمته بان جبر المقدرة هناك ثم انما تغيراتها ودفع لوزدها المقدرة فلا خلاف
في العمق مسددة في العوض او السطوة مثله وبالعكس واما المقدرة في كماله فلو
من قبل الشئ الالهى فانه انما الممتد الممتد الاول مطلقا لو كان حورا او غوا

[illegible]

حفاقتهما فلا يكون معنى شرا كما فعل دانا من سرع وح فبها نفس المتهمة فان لم يمتنع
صارت متعينة وممكنة قبول القول الاول دانا من ثم فهو النشاط للنفوس نقده
والنفس المتهمة فالاول ظاهر وزعم ان الله ان الوجود هو الموجود حقيقة وهو مشترك ومميز
ولغة ما لا يخلد وباب الالتفات ليس شرا كما كانت كل النوع حتى يكافئ في العتبة
شخص لا كما شرا كالمشخص حتى يخارج الى فصل مشوع بل شرا كما على نحو قوله لا يعلم الا ان يكون
دلائل لصورة الالابا لا دراك المحضوري بعد الصفقة النامة والمهمات موجودة من
من جهة الخبايا وبه وعروض الوجود لها ان شاء بوض الصفات كالمشخص فالوجود متعينة
والامهات متعينة به وهذا المخلص ما ذكره وتجمع في بيانه من الاطباء في حقه كونه
حكمه الاشراف وحوشى السفا والاسفار الاربعة وغيرها وقد صيف منه سائر نفوذ
والماخص لا يزيد على ما ذكر وانت لا يذهب عليك انه اذا جاز عتده في الوجود ولو
بابه الا شرا كالمشخص بابه الاعتبار فلم لا يجوز في المهمات الا شرا والغرض بان شرا كما
ليس كما شرا كالمشخص بل على الوجه الاخر معقول فان شرا كالمشخص الوجود على
التقدير ليس الا بايكون تمام حقيقة القدرات والمتممة العرضي معين الدار
والقدرات بل لغية للدار هو معين القدرات لكن لا بد من انه يكون في الوجود
امتداد واحد او يكون الفوق بالاعتبار فاصل وايضا اذا عين المتممة المحوري
جهة الملتزمة انما يصح لو كان لغية الدار النفس نفسية المقدر في دانا اذا لم يكن
فالمتممة المعينة لا تصيف بالمساواة ولا بزيادة والحقان انما ذلك من نفسية

بالمقدور فيلزم نفسه ما ثبت فاصل مع المحذورات افرى كما يلزم على المساواة
اخذ الممتهن في الوضع والاشارة وعلى اقدار الزاوية خوله الممتهن الجوهري الذي هو صورة
عن المقدور وعلى اقدار التقصان مفارقة العرض عن محله فاصل فالاول
له انشايد اني ان ارجاع جواب الجوهري الي ما قال مكنته لكن ليس ان ارجع
اه التعيين الذي يحصل منه ومن الممتهن الجوهري المقدور اما ممتد مقدور مقدور وجود
ممتهن اربعين مبعين والاس بمقدور الممتهن الجوهري ايضا غير منقطع فيما انضمام
كيف يلزم السعد وكيف يكون الجوهري انضمام شي من مقدور افرى هم الكم مع ان المقولات
عنهم ارجع على البتة فاذن قد بان ان الجواب المطابق لا يوصلهم هو نادر الجوهري كما اذا
ما ذكرنا من قبل على هذا الدليل لم ولا يمكن الجواب اصد فاصل وكلدهما باطلان
على الجوهري الذي ذكرناه ظاهر هذا الكلام معضي ان هذا معارضة بالقلب وليس لك فانه
قد اظهر الشئ ان السبل غير البطل المستدل ذلك الشئ فالمراد بهما باطلان
مختص من السبلين كما اظهر المستدل بطل ليس ولا يخفى عن بكلف ثم انما ان السبل
معارضة لا تقوم اليهم وليد على اثبات الممتهن الجوهري حتى على بعض مدعى المستدل
اجاب على الدليل فاصل في الصور بين التعيين فكرها معنى التمثل والتمثيل فان
الشئ بغير التمثل والتكافؤ قد شئت عليه هذا الكلام المعنى عليها فليت الشئ وان
في كلمة الاشارة ان كنت اعرف بها في السلوكيات ومقتضى العرض بعض مقتضى
السلوكيات فما اجاب به عن هذا البحث ايسر لك فان شرح الاخرى

الا الهى ان يقول انها المعروض فعدا لك انك تطبل ما قبل في التوكيدات ^{حقيقة}
الوجودات المحضة هو شبهة انك التزوع ثم حاصل قوله ان الموجودات كادحة ^{دائرة}
اي حقيقة الوجود ولا يحتاج في التكرار لا اعز ازيد فالمهنة التي نبرعم انها متحدة معها ما
الما حان الوجود فليس مغايرة للوجود هو خلاف تفريحه ان الوجود ازيد على المهنة
ولما انور مغايرة للوجود فاما حاد مانع الوجودات بان يصير شيئا ^{دائرة} حقيقة بان يكون
المهنة المغايرة للوجود صارت نفس الوجود على هو شان الاتحاد بالذات فعند ثم
اتحاد الالامين هما الالفان موجودين فلا اتحاد الالفان معد ومن اواحد هما معد ^{انما} ثم
ايضا فاما ان شرع المهنة من الوجودات فعمل عليها كما هو شبهة الاتحاد بالذات
فيكون المهنة كالعوارض بعض المرات مهنة البعض الاخر عوارض حكم لا ^{بعض} المهنة
فقال او بالارتباط الى الموجود الحقيقي كما هو ذوق جماعة اراد بالموجود ^{الحقيقي}
صل محبة لانه موجود لوجوده بولفه ورحاب هذا المذهب يقولون ان مناط الوجود
هذه الارتباط فقد صار مناط الشخص هو مناط الموجودية فتقول ^{بأن} ان مناط ^{مناط} الشخص
الوجود الا انه قد عين بعض الاحتمالات المذهب المهنة في الوجود ثم ان هذا الارتباط
اما صفة من صفات المعين فهو صفة مناط التعيين العوارض اما صفات من صفات الوجود
الحقيقي صل محبة فاما صفة شتره ويكون ^{بأن} انه امرها النفس الذات او صفة من صفاتها ^{المنفصلة}
او صفة منفصلة وعلى النفاذ يبرغم قدم التعيين ان الذات المعينة بصفاتها قد تميز ^{بعض} ^{بعض}
المهنة المرتبة بالوجود الحقيقي فعدا لبل لا يقول الاول ان قلت فيما نزلنا عليك ^{انك}

ان القول بوجود المهنات في الخارج لا يصح الا بعد القول بكونها في نفس
الاشياء ونحوها لا بقيد التعاقب المتوسط وبحيث امثال هذا المباحث اصل من ان
وان ثبت الاطلاع على جانب الكلام وبحيث الحق فيه ان كان بمطالعة حوشها على
الزبدية المنطقية على شرح الموقوف شرحها في غير هذا المقام فبقدر كونها في
تتمتع ان متعنان له قد عرفت ان هذا معنى القول بالمعنيين او في اصول المتعنان
سنة ويلمح الذي اوردوا الاتبات في قضية المقدور ومطالع الشرح ايضا في
معنى القول الشرع هو خذف بالقرينة ابتداء المتساكين نعم ان التعاقب منها الام
والمتعين فان الممتد الجوهري معين الذات فيهم التعدادات وهذا القول ليس محال
ففيه بناء على الشهرة ومقصود التلويحات ان المقدنات المشهورة في الكتب
الجسم من جوهر وعرض هو المقدور والمحقق عند ما في حكمته الاشراق فاصل
في مقابل ان يقول انه نداء الكلام ظاهرة فاسد فان لقاء الكل مع ارتفاع الجوهري
سواء كانت المركبة من جوهرين او من جوهر وعرض فالتوفيق المذكور لا يسل
يكلف بان مرادنا هو التعاقب الجوهري بين الجواهر في الجسم
مركبا من الهويلا وجوهر ممتد لا يمكن لقاء كل فرد منه عند تبدل الممتد الجوهري بالهويلا
الحركة لا فردية الحركة اصلها فاذ لم يوجد فرد منه احد فقد انعدم الممتد الجوهري بخصه
في زمان الحركة فقد انعدم الهويلا ايضا لانعدام عنها فخلد في الممتد الوحي لانه مفهوم
للمتد في صورة التخلل والكفا لا يلزم من انعدام هذا الممتد انعدام الهويلا في الجسم بغيره

بأنه في القسم باجدر منه وهو الهبوط في المحال في المقدر قد يحتاج إلى فصل
يكون مستنداً لا يندرج في إيراد التقرير في كتاب الفقه في كلامه
إني يحذر ذكر المحال في المقادير فيقتل مع الجاهلية ومع هذا
يقوت هذا التقرير على أن ليس بقوله في المقادير وهو خلاف محاشي
لأنه سمارتها سيأتي أن المحرك في زمان الحركة ليس بغير تدركي عن القول
فما من فيه لا يفهم أن الشيخ الذي اعترف بوجوده لا مندرك له في الجواب
المتضمنة في كلامه عما ذكر سابقاً فان هذا من مقتضى تبيين اسباب التمهيد الجواب
والمقابلة والذي سبق ذكره هو القاض من جوهرية المقدر في مقتضى
لأننا نقول أنه حاصل الجواب أن المتمد الجوهري في التوحي لا يكون له المقدر للبدن
المعروف في صورة جسمته ولم تقو به أصلاً وإنما هو بالمقدر الجوهري في حكمته لا في
والجوهريته في السلوكيات هذا جواب صحيح والذي قال بقوله وحال الكلام أنه في
الصورة الجسمته عند مسي الهبوط في حقيقة أنه لا اشتراك في كلامه فإلى الذي قال
هو أن المتمد الجوهري إما كلي أو جزئي وكلاهما باطلان لا في الجواب ليس
بشيء في الواقع فلا تقوم به الحجة العنصرية وإما ما ثبت غرضه أم هو التوحيد
لقد سابقاً عن سراج كلامه وقد تكلم عليه هناك وقد علمت أنه ممن تلك الحلال
والمتكالف كما سيدان المتأذين فالصفت قد فرغنا في السلوكيات فلت هذا جواب
على المشهور من المتأذين ليس ذلك معقده فإلى وإما الجواب عن الجاهل

آه اما قور الجواب عن التمسك بقدره لانهم ان الامتداد الجوهري المخصوص في الكل
انني الخروفي حلقه بل الذي في الكل هو في الجزء واما حلقه الا عظمه عند اعتبار
موجبه حاصل من المقدار الكل على وجه المتعين بالمقدور الجزء واما عن التمسك
فلا لانهم ان الممتد الجوهري مقدور بل انما بقدر عروض المقدور فليس هو
ولا يزيد في نفسه بل ينبغي شفعه في هذا على ما كان انما الزاوية في عارضه الذي هو
فعدد عروض المقدور الكبير عند التحلل سطر بعينه المفقود من عروض المقدور يحصل له
التي هي افرزها المقدور الترانسكون بانه متحد وانهذا المقدور افرزها
بانه كان متحد المقدور القص ومسلمه كل السور بعينه فان ذاته لا تزيد انما
يرد مقدوره الحاصل من قبل المحل وانت لا تزيد عليك ان الجواب بهذا الوجه
لا ينبغي الا بالقول بالامتداد من احوالها بينهم في المقدور والذو معينين على
ما قال الشر لا يمكن الجواب لوجه كما ينبغي على المثال سلمنا ان في الجسم
اه هذا سلم تام يدور المستدل فانه لم يقبل بالامتدادات التامة ولا يقول ان ما
يتمد الامتداد عند تبدل الاشكال على السمع فقول ذلك الامتداد هو المقدور
النفسي الذي يتبدل عند التحلل والكهاتف والحق لا يقبل الامتداد عند تبدل الاشكال
سكان اصدف قال فان الانسان الواحد السيرة الواحدة له اراد بالانسان
الواحد بدن الانسان كيفما كان هذا السمع بنسبته مع هوان الوجود في الدال و
وجوده ايجاعه هناك كسره سحفة بالضرورة وادوا عليه السلام وجوده في

وجوب موجودان مستحقان قد لا يوجد عليه بل ان هذا الخارج لو كانت الوحدة
الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية والباقي قد سبغوا وعن غير المنع
لان بالحق نجحوا لا يخرجوا الى كانت متوحد من قبل انبثاق وهو المستحق
الوحدة والاتصالية زالت الوحدة الشخصية وكيف نطق عاقل من غير ان
والمرآت الفاعلة بالتحقق وكيف يجوز الفطرة السلمية من ان الوجود
بالنوع فقط لا كان حين الاتصال والكاريزا الكاريزا في نفس هذا الحجب
متمم مقدمان الاول في ان الوحدة والاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية والاتصالية
المعززة شخصه في هذا بدني وانكار ذلك مكافئة في الفقه عليه بل ان عليه بان
لا وجود لها فيه انتم بل الموجود المتصل نفس واحد لا فرق فيه بالتحقق في هذا الخارج
متوحد كبر الاله اعيايت وذلك لان الاخر لا يتوحد على منها في غاية الكمال
والشخص فلهذا الاخر لو كانت موجودة فاما لوجودات متعده او لوجود واحد
الاول ان كان الموجود بعضها يلزم التخرج من دون مرجع او الكل فيلزم التسليم من دون
واحد كما يلزم على النظام وعلى التاكيد كما هو غرضهم الخوان ربي بلزم انما الدول
وهذا محال لان الدول بعد الاتحاد اما موجودة فلهذا اتحادا او معدومة فلهذا اتحادا
اذا كان بعضها موجودا دون بعض الا في ان لا يخرج من الخارج موجودا او بعد الاتصال
الفرق الاخر بالضرورة واتسارت بها في الخارج كمن التوهم والكان الاتصال
والله في حال قبل ذلك فاذن قد نطقت الوحدة الشخصية وكيف يستحق

ونظرة نقية ان احاد البركانات وجودها بالمتوهم والانساج المنقبة ^{التي هي} الزا
الوحدة الشخصية في ذلك الشخص ولا يجوز توارد الوحدة الشخصية ^{الشخصية} والكثرة
على موضوع واحد لان الوجود الشخصي مستلزما في كل فردا ^{الوجود} لان
ليس الا ضرورة الذات ولا تغز في الابد الذات فلا يصلح ان تغز ^{الوجود}
وحدة الذات او متحد مع كثرة الذات فليكن ان يصير الذات كثيرة ويكون ^{الوجود}
وحداد غير ايضا مما سلك على ان ينسب في المنفصل الواحد لغيره موجودة لوجود فرد
وجه اخر لوجود توارد الوحدة والكثرة الشخصية على موضوع واحد ^{الموضوع} ذلك
ورود الشخص الواحد كان متحدا وحادا وعند ورود الكثرة الشخصية ^{الشخصية} متزايدا
كثيرة فقد صار الشخص ثابلا لا كثره وسبحان قد بان لك ان الوحدة الشخصية ^{الشخصية} والكثرة
الشخصية لا يتواردان على موضوع واحد او متعدد المقدمان فيقول ان المنفصل ^{المنفصل} الجوهري
ينعدم عند ورود الانفصال وتحت هويته ان كان من كتم العدم ^{المنفصل} لان
حين الانفصال وحدة انسانيته وقدراته حين الانفصال فوجب ان يزول ^{الشخصية} الوحدة
فزال بالملذاته منها وادراكات الوحدة الشخصية ذات المنفصل ^{المنفصل} ولم يبق لك
وحدث فرادان افران لان موضوع الوحدة الشخصية والكثرة الشخصية ^{الشخصية} لا يفران في الذات
والا لتولد اذات الوحدة الشخصية والكثرة الشخصية على موضوع واحد ^{الوحدة} ومن على ما ذكرنا
الانفصال على المنفصلين او فرضه عليها بدل الانفصال فبالانفصال ^{المنفصل} سعدم ذاتا
فانما هو وحدة بالبيان المذكور قد بان لك الانفصال بعدم ^{المنفصل} لئلا يخرج من

وبالجملة من ميسر هذا مغلطة بالشرائط التي لا يصح على الحكم بها في المقبول
ما ينبغي ان يعلم ان العنصرين كما يوجب الغدوم ذات المتصل بطريقتين الاولى انفصال
الثاني منها فخص الفصل الفطري ابتداء عن اول الاتصال بان السدرة من الوحدة
الاتصالية والوحدة الشخصية اوجبه من لا يكون هذا السخص عند فرض الانفصال
من ذلك الاتصال بل يكون في ذلك الفرض شغافان والوحدة الشخصية والكثرة
الشخصية لا يتبادران على موضوع واحد كما لا يتبادران في الخارج فرض الانفصال
من بدو الامر كلياً ولا يصح تعدد الذات مع ثبات الوجود والوجود فيكون
في هذا الفرض هي الذات المفروضة الان في الاتصال فاقطع مادة البحث و
المقدمة الثالثة من اصل الدليل فانهم فيها بحث هو انه لو انعدم المتصل بالانفصال
لا تقوم الاعراض القابضة بمثل الخطوط والسطوح والالوان كالنقطة حين طرأ الانفصال
على الحد المتكسر بين السواد والابيض والحوار عنه ظاهر لان هذا استبعاد محض
به عند سطوح البرهان ولا يظهر منه استحالة ونعم ما قال الشرحي بعض سبلان ان الحكم
بالغدوم المحو فلا يبايى بالحكم بالغدوم الاعراض القابضة به وهذا ينسجم بداهته الوهم وكان ان
كان الحكم ان ذات المتصل هي التي يفترق منه لا بعد من حيث شي ثم دل البرهان على حد
ذلك
فكذلك هذه البداية لان البرهان في الحكم بالغدوم المتصل هو الحكم بالغدوم الاعراض القابضة بها
اي استبعاد في تبدل الاعراض بالانفصال والاعراض متحدة عند قوم من اهل المنطق فقالوا
لا بد عليه من دليل فمن اين بداهته الحكم مقام الاعراض التي كانت عند الاتصال عند انفصال

فانهم قد اوجب حب النفس رساؤا في هذا المقام والقوة
لا يحل ذلك العوض في الخارج حقيقة ذلك الصف فهو موجود في الخارج
يعين وجود هذا الجسم المتصل بالانفصال وبعد الانفصال يعين وجود الجسم
المتصل الشخصي الحادث عند الانفصال فوجوده في الخارج يعين وجود الجسم المتصل
في صورة الانفصال والانفصال كاف في الجمع المحللة في جهة هذا
سميت اذ ليس يقول فعل انعدام المتصل فقد بطل وجوده وما كان المتصل
وجوده الا جزاءه فقد بطل وجوده الا جزاءه التي كانت حين الانفصال ومحلل السور في غيره
بعد الانفصال قد حدث موجود ان اخوانها اذ ان غير الذات الموجودة لوجود
المتصل ان هذه السورة يصح بطلان لغزاد الوجود مع وجود الذات
فاذن محل السور محمد انعدم فلو كان هذا السور ذلك السور لم يخال الفرض ان
لا محل وهذا ظاهر بطلان جبرائيل انك قد علمت سابقا ان الاجزاء النقصية
المتصل لوجودها بالبقوة بالشرح لا يعين وجود المتصل ولا بوجوده فلو كان السور
في الخارج النسبة لنفس محل سوي المتصل ككلية ومحصنة فاذا بطل هذه المحصلة
اخوان فقد بطل السور والقيام بالمتصل النسبة وحدث سور ان اخوان في
احاد من وقال فعل هذا الكلام قوله طويلا وادعى لقائما نقطة التي هي
مع انعدام المتصل ان النقطة انما يقوم بالخط من حيث يعين افراده في جهة من
ان اعتبر في محلهما يعين حادثه في الجهة الاخرى بل انما يعين كونه في تلك المساط

تلك الهيئة من اقسام لقطه اخرى به في تلك الهيئة ولكن لا في السطح
 الراس المحروط انما محله احد امتداد ذي سطح اعني امتداد الطولي كما هو بين في
 في تلك الهيئة وليس بعرضي ولكن بعين ما دونه في جهة القاعدة وليس
 فساد ان القسم بغير درتها انما يصح بالفاصل في اوج العين المتصل في
 امتدادوه لا في طبقه الامتداد ومن دون بعين اذ لا يتصور في طبعه الامتداد
 فاذن يستلزم ان يقع المحروط في جهة الطول الى قطعين احدهما قطع الراس
 لا يتعدى به الراس ولا سطح القاعدة ولا محيط قواعدها فان كل شيء منهما لم يتعد
 بل انما لعدم محله ما هو معنى الاعتداء في اعتبار المحلته وسواء فيه القول بانها
 الاصلية السجسته عند الاتصال كما هو بين الراسين في اسات الطولي
 بعضها بعينها كما هو بين المستنكرين كما ذكرنا في محل لقطه الراس
 موجود العين وهو الصورة السجسته المحدودة المشغية الحادثة بعد الاتصال
 ما عليها بالحدود لم يتعد عند الاتصال بل هو موجود في صورته الاتصال والحدود
 كل من الصورين المحدودين المشغيتين للامتداد في كلا الجسمين الزائدين والحدود
 فاذن قد بين ومن ما ذكر في الامتداد بالاسكال ان الجسم المحروط لكيلا
 لا يلبس من جبهه اذ الامتداد المتصل قابل للقسمه الاخر انما منه فما وض انه
 ونسبة ما قبل امتداد او امتداد منه فربا اذا كان هو محله مجموع سيجسدهم على
 ان يكون قطعة القاعدة المقطوعة على قطع الراس في اوج العين

[illegible]

و هو مستند عند العقل كسب يلزم على ان شرائطين اسكون محل القطع بعد انفصال ^{المحل الذي}
كان عند الوصل وهو باطل فزوده فاعلم ان ^{الشرطين} اقول فيه نظرا له لمحقق النظر ما ذكرتم
انما لم ينه ان يعجز فاسكن في الخارج بالانفصال ولا يلزم منه انعدام المحجر الممتد بخور ان
بالذات ولا يطل وجوه انصالية الممتدة من جهة الشخصيه بل بخلاف ان ينكسر وينفصل
المقدار العارض له فيقسم المقدار الاول ويحدث مقدور ان افران وسحق الممتد الجوهري كما كان
وهذا البحث انما يوجب على القول بالانصالين احدهما انفصال متعين الذرات بهم المقدار
والاخر متعين المقدرات كما عرفت ان تدبرهم هو خارج النظر في عانه الانجاء وذلك ان
لقول في دفعه ان الممتد الجوهري اما بر عليه نحو من اتحاد العنتم من بالحققة فخرج من
دون واسطة في العروض او لا يصح عليه ورود العنتم واذ هو في موضع بالذات فهو حجة
جوهري في موضع غير قابل للعنتم جوهري من الوجوه لا قطع ولا عقد ولا وها فهو جوهري في موضع
معتبر مقدور العروض المقدر و هو خلف واليقم اذا كان جوهري فزودا لا يكون ممتدا
بالذات وقد فرض انه ممتد فجب ان يرد عليه العنتم وادفع العنتم العقلية فان
ستحدث في العقل انتمية موافقة بالحققة للممتد فيصح على الاين بان على اصل الممتد
فصح الاثتمية في الخارج على ما عرفت في البطل الاجسام الدعقراطية وان صح فزود
والا ثتمية عليه فمقدور و زود الاثتمية زالت وحدة الانصالية الممتدة من الوجوه ^{السجدة}
وهم المخط فاقم فانه مع وضوحه شك قال بعض الاعاظم في عوده الوقي في تقرير الامور
المذكور ان الاتصال بطل بالانفصال مسلم يمكن فزودا يقال غزالا انفصال في الدنيا

[illegible]

ويعتقد في الجهات واما قال الوحدة الانشائية والوحدة السجدة متقدمان في الفصل
بأبواب فما لعدم واحد منهما في عدم الآخر فان ارد به الاتصال الاضافي الذي ذكرنا فليس
الوحدة الانشائية السجدة فيجوز ان يار لفصل ونحن نعد عليه كمن لا يدر من يطلب
الوحدة السجدة للجوهر الممتد بل انما لوجب الاتصال بطلبان الوحدة الاتصالية فلهذا
قيمة وانما يرا من اجزاء الممتد انه وان اردنا بالاتصال الممتد للجوهر فم ان الوحدة الاتصالية
لذاته لوجوده السجدة واما قول القائل لا شك ان الجسم المفرد واحد شخصي فاذا انفصل
سجدين من الجسم فاحتمال لظاهر الادل فبذلك انه ان ارد الجسم مجموع الممتد الجوهري والاتصال
نفسه انه صاحبين لكن التعدد شخصي في هذا العارض في الجسم متعدده واما الممتد الجوهري
فله تعدد فيه الا بالعرض واما الى انما يرا من اجزاء الممتد الجوهري فيتم انه يرا
بالانفصال بل انما تعدد بالعرض انما يرا من اجزاء الممتد الجوهري واما قول القائل ان الاجزاء
غير موجودة حين والارز المقاسد النظامية ثم حذر بعد الانفصال فالجواب عنه انه ان
ارد ان الاجزاء الفرضية للجوهر من الممتد الجوهري والاتصال العارض حدث بعد الانفصال
فليس لكن الحدث باعتبار حادثة هو الاتصال العارض وان الوجود انما يرا من الممتد الجوهري
فان اردنا بنظر العين العيني الحاصل بهان لم يكن لا يدر من تقدم الفصل الجوهري ان الوجود
حدث اجزاء الممتد الجوهري بأبواب فمنع ان الممتد الجوهري تعدد بالحدث بل التعدد
العارض بأبواب وفيه بالعرض ثم قال الجوهر القابل للعباد السجدة شخصية موجودة هو
مع قطع النظر عن المعنى العارض مطلق الكمية فليس اعتبار الاجزاء المقدرة بهما ومقتل الا

نهاية ذلك الفصل كفا في الخارج كيف ولو كانت كميته مشروط على التعارض كمكان
في المراتبة المتقدمة اما من الموجودات ان لم يكن قد وضع واما من الجواهر للوجود الكائن
لكن الاجزاء المقدرة المتخارة بالفضل في عينها الاجزاء الغير المتخارة عند الوصل بالاصل
لا يتخار و التقد والاصل بعد الاختيار هي ان لا يقار ذلك العارض بطلانه ولا بغيره ان
الاجزاء شخصيات حتى يحكم بان الاجزاء المقدرة كانت متغيرتين الوصل بالفضل متغيرتين
فهما متغيرتين والفضل لا يطل كما في المثالين بل هي في ذاتها التفاد في عارض الاختار
وليس هذا العارض من شخصات تلك لان العارض منهم لا دخل في الشخص فلا يطل تلك
تقلده كما لم يطل في نفس ذات الجسم فاجسم هي ذات الجوهري المتبدل في كماله
الوصل والقاء بعينه لقاء الاجزاء وان تبدل عارضة لكن الجسم ليس هو تلك الاجزاء
ووجودها لا يختار كفا في حال الوصل مع الاختيار كفا في ولا يلزم لنفس النظامية كون
غير من جهة قد قبل موجوده لانها لم تفرق بوجود الاجزاء بالفضل متخاره بل وجودها موجود
الجسم وهو ههنا عين ههنا وكذا الفصل الا ان الفصل لوحب ولا خيار نعم كذا القول
بما خطا من الوجود وذا من خوص الكم بل من كوزم الشكك في المبهة ولا يكون ذلك
محدد لا عارض الموجود فان قبل الانفصال وبعده تصيف تلك الاوضاع على نفس وجود
كون في الجائز موضوعه ليعتد حارجه ليس شيئا اكمل سائر الانواعات سواء كانت
اخترعية خاصة او اشراعية واقعية فان العسدين لا يصلحان لوقوعها موضوعين لغيرها
لكن هذا النوع من وجود الاجزاء هو معتبه وجود الجسم لا يمايز منها الا باعتبار حيث لا وجود

وجود جوهر قابل لا يعاد وجود جسم ولما كان كما يكون له ليصح تكميده الى الانوار هما
وذلك قد ذكرنا الى غير النهاية فمن حيث تحقق ملك الافراد التي اعترفت فيه وجود تلك الافراد
وحيث ملك الافراد محاذرة في الوجود حتى يترجم المقابلة الشطائنية انتهى كلامه مع هذا ان
وان ادور في محصل ذلك لا يذنب عليك فيه لان الاستدلال الجوهري الذي قال فيه
المحقق انه غير معلوم الكنه غير عنه بل لازم الذي هو القابل لا يعاد بل هو في نفس الامر
ليختم من انجاء القسمين دون ملاحظة الصالح الاخر الذي كنهه غير معلوم ولا ريب في ان الافراد
على الحدوث المستمرة معلوم او ليس على ان القسمين اعني ان القسمين ذلك ام بعد او لا
بل حرم فردا على الاول فهو صالح لورود الافلاك لان كل ما يصلح لخواص انقسام
كما في السطال الاربعة المتوطلسة في اذاج درود الافلاك فمفهوم فيه انتم في الافراد
مفهوم حاصل بالعين لم يكن من قبل فوجب ان يزدل المنة الاول فيكون هذه المنة
افاد هذا المحقق ان هذه الافلاك اختيار الافراد الوهمية وحدث الحد وفيها لم يقم الى ان
اذ اراد به ان اراد اختيار الافراد الوهمية للمنة الجوهري الذي له وجدة في حد ذاته
فارجح انتم المقصود لانه اذا اختار هذه الافراد فقد لغو في شيئا منها في حدود القسمين دون
دخل للعارض المجهول الكنه لان هذه الافراد افراد للمنة الجوهري المعونة لعل الافراد
انما كانت مع قطع النظر عن العورض ان اراد به اختيار افراد هذه العارض فيسبب
القسم قد وردت على المنة الجوهري ثم قد ادعى هذا المحقق ان هذا الصالح الجوهري مفاد
صالح القسم الافراد من دون دخل فيه لعورض فالصالح الاخر الذي ادعى انه مجهول الكنه

ويعتبر ان عند اي شئ هو اما متصل بمقدرات فقد لزم وجود مقدراته ^{والاضام}
اخصها الي الاخر مع الاتحاد في الوضع والاشارة وهذا مما يحيله الضرورة والامس ^{بمقدرة}
شخصه انما لا يجوز اصطلاح بل المكان فهو من الكيف واللازم الذي ادعى لزومه
الافاض في الحقيقة من لوازم الاتصال الذي هو مقدار فاذا لم يكن هذا الاتصال ^{بمقدرة}
عليه ان لا يفرق مسئلة فله على حدود مشتركة او لاحد وجوه فيه وانما يصدق على ^{المتمم}
الذي قال انه كم ومقدراته بذات واذا لم يكن هذا المعنى مقدرا فليس له وحدة ^{الاضامة}
ولا كثرة ^{الافاض} انما الوحدة والاتصالية للمقدرة ^{المتمم} في محل فسطح وحدة ^{الشخصية}
لا يوقف الا بالاتصال لا بد من ان الاخر هو المقدرة ^{المتمم} لهذا المتمد الجوهري قد حكم ^{لها}
من الوجود وان وجودا وجوده وسهولتها هوته قد يدري ما اذا اراد ان ^{المتمم}
حقيقته لكن قد عارضت مقتدة في الوجود ^{المتمم} الشخص فهو لا يطالب بالضرورة لان تلك ^{المتمم}
في الجوهري والاشارة فكيف يجب ان يقع انها عارضت هوته واحدة وشخصا واحدا مع اتحاد ^{المتمم}
علي هذا الجوهري بل كما قد سبق وان اراد ان الاخر هو موجودات ^{المتمم} ومجموعها وجود ^{المتمم}
وليقا ان وجودات الاخر هو وجود المولف منها لكن في رتبة الاحمال في المقدرة ^{المتمم}
انفسها لكن ليس لها حد وبالفعل يلزم عليه المفاسد النظامية من الكثرة ^{المتمم}
ووجود الجوهري الذي لا يتجزى ولا يخلص عنه وان اراد ان الوجود ^{المتمم}
منهية مشتركة ليس للاخر في المتمد الجوهري فحقته في المتمد الجوهري الذي هو ^{المتمم}
والكان معر فاني كلامه لطلدته لكن ^{المتمم} هو الحق وهو يفتقد سلطانها بالافعال ^{المتمم}

بالا بفضال جارات متحارة مفردة فقد حصل لها بار في غاية التعقيل المبطل فنزل منه ٢

الغدره وحاوت بهونه الا فخره بالا بفضال وبالجملة ان الممتد الجوهري اذ اماركا
ومقدرا في حقه وصالحا لورود الفلك فاصح ان تعرضه فقال افر هو مقدار في العلم
محمته متبعية بالحق العاود عليه على النحو المذكور كسب يصح التعرض عنه بما سببه حاله فيقوم
مسدديه على الحدود المستمرة ولصديق المقبول مع قطع النظر عن العوض بهذا الممتد
مع قطع النظر عن العوض شخص يصح توهم الا فخره بالمقدار بانه الممتد في العلم على الحدود المستمرة
بسبب تلك الا فخره وجوده في الاحجب التوهم كما في السابق انشيد توهم سهل الضعيف
بها موجودا فيه اصدتم اذ اطر عليه الا بفضال فحوارات تلك الا فخره متحارة مفردة
المنية ولم يكن من قبل هذا الاختبار من قبل فهذا التعقيل حادثة يكون الوجود في العلم
لم يكن من قبل تعقيل الغدره الممتد الواحد وحدثت هذه الممتدات فكما ان غيرة الفضة
الاختبار بين الا فخره انما حدثت الوجود الذي لم يكن من قبل فبالفهم
احق بالابواب لم لا يجوز ان يكون الموضع آه هذا لا يصح الا اذا ازم عدم ورود
الممتد بالذات من دون درسطه في العوض بل انما يراد على المقدار حصصه هذا لا يصح
قد علمت لان هذا الممتد متحار بالذات فلو لم ير عليه نحو من انحاء القسمه يصح توهم اذ
داذا اورد منها فبذلك كان الحكمة وهي مقدته لوجوده الاتقالية الممتد منه لوجوده
قد علمت وهذا السخص الممتد ليس درسطه في ستم آه استمر السبعين الواحد في العلم
الا باليكون الوجود نفسه كل ما يوجد من المتقابر والاعفالت وهذا لا يصح مع ان كان في العلم

ولو عطلت بالذات من فروعها في العوض فمقدور ان نصف الممتد غير متساو
بما فيه بسبب ان العوض من جميع الوجوه يكمل بان ذلك الممتد اني هو نفسه بل جميعه
فقد عرفت ان المقول في فرق بين الهبوط وبين الممتد الجوهري لان التوسط
ليس في حدتها صالحة لورود العوض واللاتينية عليها جوهري ليست تخرجه بالذات من ان
لا يكون من رتبة وجودها الذاتية بل لا يصلح لورود العوض في المقدر بالعرض فيصير لها وجودا متساو
للاعتدالات بالورود عليها فيحدف الممتد الجوهري فانه لا كان ممتدا في ذاته مع قطع النظر
عن العوض او تخرجا بالذات لا بد من ان ينقسم نحو من انحاء العوض فيكون صياحي بالورود
ان انقطاع منع قطع النظر عن العوض بالذات من دون درسطه في العوض فينقطع وجوده
الاتصالية الذاتية لورود العوض عليه فينقطع وجوده السووية ايضا فاما في الممتد
لان المنصل الحقيقي هو هذا المعنى على ما اخبرنا ان المنصل الحقيقي هو الممتد الجوهري المقدر انما
المتصالية للاصل اشتماله عليه واذا انحصر الاتصال الحقيقي في الممتد الجوهري وفروض عدم
الحقيقي فلم انعدم الممتد الجوهري لكن تزداد فيشعرك انك قد علمت ان الاتصال الحقيقي هو
الاتصال معين الذات منهم المقدر وهو الاتصال الجوهري والآخر المقدر من غير المقدر
عرفت ان هذا هو الاופן باصول الثمانية من الارشاد لال بالمتكامل والكامل نعم لم نعلم ان
ان يقول ان المنعدم هو الاتصال الحقيقي الذي هو المقدر للممتد الجوهري فالاولي الرجوع الى
فنا سابقا فتم كرم في قوله خصوصا هذا الحق شارة الى ان الاقدام على ما تجبته الذوات
المتكامل الذي انحصر الاتصال في المقدر عنده في كلمة الاقدام في علم الاقدام عليه في الكلام على

و هو ظاهر ثم الكلام على ما هو المحقق تمام ان الحق يفيد ان هذا مستدرك
الجوهرى هو المقدر كما يشهدنا واما القول بالانفصال المعين الذي
ينهم المتقدر فيقع الامان على التبعيات فان الحررة كل مرتبة منها حر
منعينة وعلى هذا القول يمكن ان يفيد في الخارج مرتبتين احدهما حررة منعينة
مبهمة الشدة والضعف والاخرى منعينة مراتب الشدة وقد اشترانا
سابقا فندكر .. وعلى هذا يلزم ان يكون اه قد يورخذ عليه او لا بان
هذا يلزم على تقدير انعدام الانفصال الجوهرى ايضا لان بالمقدار منعدم الانفصال
الشيء في الجسم قوة قبول الانفصالات الغير المتناهية وفي كل قسم من
الانفصال الجوهرى مع انفصال اضافى فالانفصالات الاضافية غير متناهية في
الجسم فيلزم وجود الاجزاء الغير المتناهية فاما ان الانفصال الاضافى هو كون
الجسم بحيث يصح ان يوضع فيه اجزاء فرضت بحيث يبدل في بعضها البعض ^{صف} او
تغير عند ورود الانفصال ويحدث في الجزئين المتورين ويكدر في كل قسم ^{فله}
يلزم عدم تآنى الاجزاء ولغوب شبهة ما في عدة التوحي ان المنعوم هو الانفصال
الجمولي الكلف الذي لا يكون اخره متناهية على الجذوة بل شبهة انه هذا الانفصال منعدم
عند ورود الانفصال عند اى مكان اما على النقص او على التثنية او على كذا
بعد الانفصال انفصال من هذا انفصال فان ثبت فعل المقدم المعدم الانفصال نظرا
كون هذا انفصال اضافيا وان ثبت فعل المعدم الانفصال الحقيقي لكن هذا يعني الجوهرى

فيه شيء بانه اذا تحرك الجسم فالحركية للصورة فقط او الهوى فقط
او مجموعهما وعلى الاول يلزم خلع الصورة عن الهوى وعلى الثاني يلزم ان الجسم
كون الهوى متجرا بالذات وعلى الثالث يلزم تفتيش الهوى بالوضع والذات
واذا كان الجسم اذا تحرك على الجسم فالحركية للصورة فقط او الهوى او
المجموع وعلى البقدين يلزم تحرك الشيء على نفسه ووجه النزع ان المتحرك
من الصورة وحقيقته الهوى المستعينة بها والمتحرك عليه الصورة والحقة الاخيرة
المتخذة منها الاكثارات فيها من محددات بالذات لكن التعاير الذي يحوتها
بالذات تالين كمن يتنهل في الماء فتخاله في كون الشيء متحركا عليه وكذلك الحال
كون الشيء الهوى بالذات والوضع لانها صارت متصلة ذات وضع لوضع
ايضا ثم ربما كذلك بان التعيين العارض بها من حيث الصورة لتعين عارض
بها بالعرض بان يكون التعيين حقيقة الصورة ونسوبا اليها مجاورة الصورة
فمنه عرض الصورة لا تعدو فيها بغير اجتماع امثال ويلزم اجتماع المتفاوتات كالصورة
الاجائية والنازلة ويكون الحركة للصورة حقيقة فبعدم الخلع لا يتحرك والحركية ان
هذه الوحدة التي تمت لها اسوة بالوحدة العامة في حوزة الانصاف المتساوية
العوارض معين لها واما الصورة المتفاوتة ففي التخصيص عارضة للجسم لا للهوى
الحركة للصورة بالذات هذا وجه الخلع لا قد ذكرنا ان الجسم متحرك ابتداء
بافلا ان كون الصورة في ذات الهوى هو كون الهوى فيه لان الصورة متحركة المكان

لا تترك خفي يلزم الخصال فان وحدة الوجودية آفة هذا القول
لا حاشا له لان الوحدة معني واحد شر كـ بين الوحدات لا يصح ان يكون
فرد منها سلبيا وفرد منها وجوديا وان اريد بالوحدة مصداقها فهي الكل
لانه ذات خاصة من دون كثرة فيها او امور مجتمعة ثم الكلام بهذا
على هذه المقدسة كما هو ظاهر فانهم ^{في زيادة التوضيح نقول آفة هذا ليس} توضيحا
للحجة المذكورة بل الرجاء لها الى الحجة الاولى وتغيرها فان مبنى هذه الحجة على عدم
اجتماع القوة والفعل في موضوع واحد مطلقا وما قال في التوضيح فمعناه على ان قوة
الانفصال لا يكون في الفعل وهذه الحجة الاولى ويكفي في اثبات المصداق ^{في} القدر
المقدسات مسند كـ والصحيح ان يقول لو كان الانفصال حائلا للقوة فهو في الفعل
لا يجمع القوة والفعل في موضوع واحد وعبارة الشيخ قص في هذا الاستدلال ^{بأن} بالقوة
الانفصال فانه قال بعد ذكر بيان انفصال القول والبيان فان الجسم من حيث جسمه له
صورة جسمانية فهو شئ بالفعل وهو من حيث هو متعدي استعداده فهو بالقوة لا يكون
الشئ من حيث هو بالقوة شئيا هو بالفعل بل شئنا اخر فيكون القوة للجسم من حيث
الفعل فعورة الجسم تفار بين شئنا اخر غير انها صورة فيكون الجسم من حيث هو شئ
القوة من شئ غيبه له الفعل فالذي غيبه له الفعل هو صورته والذي غيبه له القوة هو مادته
التي هي ثم هذه الحجة لا يدل تمامها على كون بية القوة محالة للصورة بل يجوز العكس ^{والله} او لا فاولا
بل غير متعارف كالتدبير بنفسه بل المقتضى بية الحجة اثبات غير او الجسم غير انفصال القول

والجواب ثبت بالحمد لله او بالمدلول الاول التعريف فقلت الحق الصريح

ارادوا بجهنم الجحيمان في ظهور القوة وبالقطب واما رضا فيها الى القوة
قوة غلبة والقطب فعل لا في الموضوع حتى يروا ان الجحيمان يكونان شيئين
لان يصدقان المتضايفين متضاهيان فلهذا يعرفونها من جهة المدلول

من جهتين وخطين في جوهر الذات والى اصل ان اجتماع القوة والفعلين لا
شيء در حد متع كقوة الحركة وعليتها واما اجتماع القوة على شيء كالفعل
شيء اذ كالحركة والسود فامر ممكن لا وجه له فانه لا اتصال بانه فاعية الاتصال له قوة
على انهما اواءا فلهذا لم تعدوا فيه القوة والقطب نعم فثبت فيه شيء فاعية
فلم اذكر كجرب من جرتين لا شاع فيا منها موضوع واحد وليس في الجسم قوة فاعية بالبط
بالشيء واحد فغير افول في الجواب آه هذا مع قوله لا يفيد شيئا لا كما قلنا

القوة متبادلة من المادة لكنها لا تسمى ان جهة الفعل لا يستحقها شيئا فانه
يخو اجتماع القوة والقطب في شيئين في موضوع واحد واما لو كانا
الشيء واحد وان اشكال اجتماعها في موضوع لكن ليس في موضوعاتهما معا
لا يكتر في ذات الجسم فالشرح في حوزة حكمة الله عز وجل في قوله تعالى
نفع على من يقدر به وعلية الاول في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
الفانية لا يوجب التكرار من قبل القطب الاول واذ انت اذ لم يكن فيه قوة شيء فقلت القوة
عقبة فلهذا ان تغير حاله في لغة عما كان فلهذا اذ كان بالقوة شيئا اذ لم يكن في الفعل

هذا كمال المحاذرة والمهارة في نظامها ههنا امور الاضافية اذ لم يكمل
فانها ما تصور ان نجد على شئ واحد من غير ان نعرف حاله بل حال باضعف منه
الامور التي حشو القوة عبارة عن عدم مصاف لشيء من شئ من القوة
موجود بالضعف بما هو موجود باليقين يحل عليه انه عدم شئ من شئ لا يكون
ما هو موجود في نفسه معروفا ولا عدما بشئ من الاشياء والامكان وجود شي بعينه
اخره كان تصور وجوده مستلزما لتصور عدم تلك الاشياء واستحالة هذا في عامة الموضع
لو وجد كون شئ بسيط بالضعف بالهبة شيئا اخر لكان كون بسيط فاعلا وينفقد لان القوة
سيد القبول والافعال والفعالية بعد الساب والساد واللام بطور لا خلاف في الامر
الفتنة اجتمعت وانت لا تدرى عليك ما فيه من الاحتمال لان ما قال اوله فقيه ان
لو سلم فلا يلزم منه ان يقوم شئ واحد بالذات والاختيار القوة والفعال المعسان
شئ والذي لعينه ان فعلية الشئ اذا زالت وحدت قوته والحيث في الشئ
وهذا صحيح وامن ذلك وما قال ثانيا فقيه ان القوة عدم متفك لم يكن
قوله ان الموجود من حيث هو موجود لا يحل عليه العدم بمعناه ان الراوي ان
مواظاة عدم شئ فسلم لكن من يلزم ان لا يفرض له عدم شئ غيره بان ندره في الامر
احد محموله بالاشتهان فلا يلزم ان لا يكون في الافعال الموجود بالضعف في القوة
يكون متفقوا فيه كالحركة ونحوه وان ارادته لا يحل عليه اشتقاقا عدم شئ ولا شئ
اصلا ثم لا بد من اثباته وقوله لكان وجود شئ بعينه عدما بشئ اخر لانه ما قال فلا يلزم من

فقد يزعم منه الدين وجود شي لا يكون عين عدم شي في وجوده بل يزعم من ان يكون
بالحوادث ففقد عن الحاصل استعاضة ثم ما ذكره موقوف على سلب الوجود كما هو
والفخر في سلب عين فزاد البتة كما بعد فتنه في قول ان وزنه التي هي الوجود
توالت عليها سلب مكان وجوده لعدم انه لا شيء ويزعم من ان يكون
بزه الذي لا شيء في كل موجود عليه غيره فبذلك سلب غير متناهية ففقد في كل
عليه هذا السلب المكان الموجود من حيث هو موجودا بعدا للغير ويزعم من ان يكون
عدم الاعتبار في ان ثالثة فثانية ما يزعم منه ان لا يكون السبب مسببا للقوة
الى شي ووجوده لا امتناع في ان يكون شي فاعله وموثر في شي ويكون فاعله
شي في افروضا دلل الدليل على ان لا يكون الشي فاعله ما هو سبب ان لا يكون
ببها في التفاعلية والتأثيرات الكلازمة في ان يكون الشي محلا لفعلية شي وقوة شي
و يجوز ان يكون فاعله في التفاعلية الجماعية الخافعة فلا يزعم كون السبب فاعله
فالا اتصال يجوز ان يكون بالفاعل جاعدا ويكون فيه قوة لاشياء اخر كهيكل الاشياء
من الجماعية في ان السبب متفقد فقط ويكون مصداقا لفعلية لشيء قوة
الاخر والجواب ان النفس الانسانية حاصلة الجواب النفس انما هي
لذات ما بها البدن فالمدعي غير محقق فقد فقص ولا تغلب هذا الى اصل البدن
بجواز ان يكون للاتصال ما هو متفقد في النفس لا كما قد عرفت ان الدليل المذكور جامع
نبات ما هو متعارفه للاتصال مما حصل للاتصال فيها فلا بد ان عليه هذا الدليل في
سببه

الدليل غير متوقف على النفس والمتوقف على نفس الشيء الدليل ثم قد ورد في
النسبة ان النفس مجردة ذاتا مادة فنعلم ان النفس عند المناسبات لا توجد مع
حدوث الابدان فمذهبها متوقف على المادة كما ان افعالها متوقفة عليها
فهى مادة مجردة دفلا والجواب ان المراد بالخير ذاتا عدم توقف بقاها
المادة فالمادة انما هى مجردة للحدوث ولا يجب بقاها لبقاها كالمادة
بقاها للشيء بقاء النفس وعدم بقاها بالمادة وهو ضروري ثم نقول لا بد
لان المناقضة ان نقول النفس بعد خراب البدن هو موجود بالفعل في قولنا
تعدو بالغة السيف فيه او سلم باللام النفس كما هو في الشئ من فقد وجودها
فحينئذ القوة والفعل لا مادة ساكنة فما هو جوهركم هناك وكهين فهو جوهرنا هنا
وهذا الاصل قد دفع شبهة التعنوب ثم يقولون الشرور موجودة في العالم
كالحيوات فما علم الخير فزاعل الشرور فوجب وجوده وحسين العالم
نقد احد ما خبره من غير ان ذلك هو شرير من الجواب ان الشرور ايضا
في تقدير الله نعم وليس لها خالق سواه نعم الا انها انما وقعت وضعت لما انبأ
مبادي الخير فلها بهذا الوجه خبرته لما ان الشرير لا يقدر ان يثب من الذات
كمال الذات والوجود وكل خبره والعقد ان من لوازم وجود المادة والمادة مما هو
عليه وجود العالم الجسماني ووجود النفس الناطقة اليه بي انموذج الكمال داخل في الخير
مع دخل الكمية الشر في الوجود اما هو شر بالذات وليس من لوازم الخير فهو متعلق بوجود

فهو متمنع غير موجود ولفعال هذا المقام موضع ان فينضم تركبها
 مع انكم تعلم ان الهمزة لا تتركب فيها اصلا وايضا سنفصل الكلام القديم
 علم بالمشايخ ولفعل ما ذكره الشيخ في التفاداة عبارة هكذا ان جوهرية
 الهمزة بها بالفعال ليس شي في خواصها جوهرية مستعد كذا او الجوهرية
 ليس كلها شيئا من الاشياء بالفعال بل لغو لا تكون بالفعال شيئا
 بالصورة وليس معنى جوهرية الا انها امر ليس في موضوعها لا ثابت فيها بل
 اقود انما ليس في موضوع فهو سلب وانه امر ليس بزم منه ان يكون شيئا
 بالفعال لان هذا عام ولا يصير شيئا بالفعال شيئا اخر الا بالعدم لم يكن له فصل
 وفصله انه مستعد لكل شي في صورته التي نطق له هي انه مستعد قابل فاذن
 حقيقة اللفعال يكون بها بالفعال حقيقة اخرى بالقوة الا ان سطر حقيقة
 حيث خارج فيصير بذلك بالفعال ويكون في نفسها در اعتبار وجودها بالقوة
 بغير الحقيقة في الصورة نسبة الهمزة الى بدن الحقيقة اسمها حقيقة
 ما جوهرية فصل من نسبة المركب بالما هو هو وصورته انتهى ولعلك تقول ان
 الهمزة عام ولا يصير شيئا بالفعال تام نعم الله الفصل وان فصله انه مستعد لكن تقول ناوا
 اراد بالاستعداد الذي هو الفصل في وجوده حقيقة ما يكون وجود جوهرية بالقوة فاذن
 يستند ان لا يكون الهمزة موجودة ابدا ولا اقل من ان يكون حادثة مع انها غير متمنع
 واما استعدادها في وجودها فاذن الحقيقة لاصدة الحاصلة من المقام هذا

الى هذا العالم شي بانواع الحديد عليه الجوز الغلاب فله بها صدق الفعلية
مصدق القوة لا شي الا قوة ولا يصح شي مستعد شي لا لقوة وجوده
فان ان ايهو يا صدق القوة الغلاب فيزم تركبها كما فتم في الجسم
الشي ان الفعلية منها فكله القوة لان الحقيقة الوجودية الى صفة من العالم
الاستعداد ففعلية هذه الذات الاصلية هي فعلية القوة الذي يندم المركب يكون
الفعلية فعلية به شي غير القوة والاستعداد مع هذا يكون فيه الاستعداد
فيه جهة القوة عن جهة الفعلية فندم المركب وح تعاب ان يقول يعود هذا الى
الاستعداد لان فان الجسم يجوز ان يكون حقيقة نفس الاتصال يكون فيه
القوة فعلية الاتصال هي فعلية القوة لا فعلية شي اخر حتى يزم المركب وهذا
الفعل لا يكون مفهوم الاستعداد لانه امر عيني بل صدق في القول صدق القوة
استعداد نفس الاتصال هي فعلية القوة لا فعلية شي اخر حتى يزم المركب وهذا
لا يكون مفهوم الاستعداد لانه امر عيني بل صدق في القول صدق القوة
نفس الاتصال هي فعلية القوة لا فعلية شي اخر حتى يزم المركب وهذا
مفهوم الاستعداد لانه امر عيني بل صدق في القول صدق القوة
بالذات ففعلية الاتصال فعلية القوة فالفعل لا كان القوة فصل الجوز
يزم ان يكون نفس فصلان فنت اوله نحن لا نقول نسبة الجوز جسم بل
هي الاتصال هي القوة ففصلان هناك واما ففصلان الجوز جسم

الموجود بنفس الجسم والارتحال فالحاصل على قول من لا يقول باستلزام المركب^{الثنائي} ١٥
التفريق كما ذكرتم في الهبوط لكن نقول الاتصال نفسه القوة فإثبات قصدنا فإثباته^{١٥}
الشرح المقتول في حكمته الاستدراك لكم أن قولنا لا في موضوع امر سبني لم يكن^{١٥}
الاستدراك فليس امره الدين الاعتبار الغضبية فيطم القشاش ان الهبوط امر موهوم
ليس موجودا في الخارج بل في الدين فاهبوط اذن ليس موجودة في الخارج والجواب عنه
ظاهر هو انه ليس المراد من امر ما هو المفهوم بل المراد امانته التي عبر عنها بهذا المفهوم
والمفهوم ان الهيئة المعينة بهذا المفهوم لا يجيب بها في ذاتها بل سببها في ذاته
انقسام الغضبات ونفصلها انها مستعدة فاذن حقيقة الهبوط الذات لا حصة التي^{١٥}
ستدرك في الجوهر ففعلية فعلية الاستعداد والقوة ودرجات الشئ في جوهر حكمته
الاستدراك بان الهبوط في الموجودات مادة الشئ فوهمها بذلك الشئ ووجوده بعد
ذلك الشئ لوجه ليس جالها بالقشاش لا الصورة كمال الموضوع بالقشاش الى الدين
حتى يقو لها وجود في الخارج مما راعا حال فيه فهي ثابتة بالصورة كما ان النقص
بالوضوع وما ذكره من ان الشئ لا يكون موجودا في الخارج انما استعمل^{١٥} اما اذا كان
لا يجوز كونه امرا ماديا وجوبا كما حكمتم حتى يصح ان اراد بالموجود في الخارج الموجود^{١٥}
واما اذا كان بلا مجرد كونه امرا ماديا وجوبا لا مجرد مستقل وانما يصح بالقوة
بالفعل فاستحالة منقوصة وبذلك الشئ عجايبا فان الهبوط موجود في نفسه^{١٥}
والاستحقاق للصورة فاذن نقول امر ما معنى في معنى لا يصح ان يكون موجودا في نفسه كونه موجودا

لا يفيدني كونها عبارة عن اول لان امرها لا وجود له اصلا لا باسكون في خيار
شي ولا باسكون في وجودها واما افتقارها الى ما يكون الصورة فليس انما يكون
ما حقيقة امرها موجود لان افتقارها الى ما يكون شي يصلح للوجود فاعلم انه
في وجهها ليست احصله در عرض الشئ المقتول انما بانها اقل من كونها في موضوع امر
دیس بهانی لغتها مخصوص نما یفی من معنی الجبر الا الوجود کما كانت منها نفس الوجود
بل در جنبه الوجود لا کلم علم ليس في الموجودات ما وجوده عين مبدء الوجود
المطارات في حكمته لا شران في اصلها سموة هو سائر مع لا انه موجود واما جبرية
سلب الموضوع عنه وتكون موجود امر في معنی فما سموة هو سلب ليس شي والجواب عن
ما قلنا سابقا ان كونها موجودا مستصفا لهذا السلب بعين مبدء جبرية وجودها
عليها لكن تلك المبدء فمئة لا يمكن ان يقع الا بان تمام فضل وهو القوة والاستعداد
الهي في اللعين حقيقة واحدة هي عينها جبرية وعينها قوة لا نور جبرية بها جبرية
لا استعداد لان حقيقةها تقيدهم بغيرها الاستعداد حتى يبايع لا مادة اخرى في ذلك
الوجود تغيير لم يلزم كونها در جنبه ولا كونها امر دنيا فانهم واجاب الشئ في حاشي حكمته
لا شران اما اوله فاذن قوله ديس بهانی لغتها مخصوص غير علم فان استعداد
عقل مبدء الهي سائر كما خرج به الشئ فليست هي في الوجود في ذلك لا يذبح عليك انه
يب ان الهي ليست محض الوجود لكن الوجود جبر في وضع المحدود في غير هي ان
الوجود سلب الوجود على غيرهم واما ما في ان الفرق بين ما سئل الوجود ما هو الوجود

و باجماع الوجود مطلقا حاصل فعلی تقدیر تسلیم ان الیهویا لا خصوص الیهود
اما لا یزعم الیکون و در حب الوجود لان در حب الوجود موزان مخصوصه
عدا الوجود من غیر ثبوت عدم او امکان بل موجوده شامل الاشیا بوجودها
همی صفت و ...
انهم فهو وجود مبهم غیر نه فقد جمع الوجودات المخصوصه
امکان الیهویس بای و احد منها انشی و هذا لا یحصل الکلام لیه لان قد تسلیم
ان حقیقه الیهویا موجودا کما تم ادعی الفرق بین الیهوی مطلق الوجود و بین
ما هو وجود مطلقا و لم یدر ماذا اراد بالوجود مطلقا ان اراد به الوجود المبهم انوی صحت
علی کل واحد فهو نفس الوجود المطلق و ان اراد وجودا اری وجود کان مخصوصا
نفس لان الوجود المطلق و ان اراد وجودا بالبر صالح لعینه الیهویا لان حقیقه
ایه امر و عدنی نفس الامر لا یکون مرددا با یکون نه حقیقه و ذاک اشهاد
ثم ادعی ان الیهویا وجود مبهم و ماذا اراد به ان اراد ان الیهویا وجود مبهم لان
له صفة بهذا الایض لان المبهم بهذا الوجه لا وجود لیهما فقد زعم بالزعم فی حکمة الاشیا
و ان ارادوا انها وجود مبهم تخفیف الیهویا به و بانظام نظام جعلها جمع
جواب الاول ثم بالزعم فی المطارحات لان سوا امکان وجودا مبهم او وجودا
لان عینه الوجود یستلزم الوجوب لعدم الاختیار فی صدق الوجود و لا العکس
و قوله لا یزعم الیکون احب الوجود لان در حب الوجود موزان مخصوصه لا ارف
فان دالکان خلاف لکن یس فی مرفعه غلی شیخ او مقدان صاحب المطارحات

[illegible]

مستحبات بالنظر إلى المصلحة كما قد مر التنوع إليه وإنما اشكال عموم الغضاب من جنس
على حاله على أي مذنب اخذت لا ينفع هذا الجواب فاعلم ^{والغضاب لا يستعداد}
أما لا يراد أن الأولان ثابتان من عدم كخصائض في القوة التي هي فضل حقيقة ^{فمنها}
بالمعنى المصداقي ^{أما} لا يراد أن الأولان ثابتان من عدم كخصائض في القوة التي هي فضل حقيقة ^{فمنها}
وهذا هو جواب هذا السؤال عن جوابها ^{وأما القوة المطلقة والاستعداد}
فان قلت ذات الفعل كسب أن كسب المفعول لا يكون بحيث لو ضر وجود المفعول
ابتنى ومنها المقبولات الغير المتساوية أن فرضت موجودة يلزم مطلق استعدادها
على هذا التقدير فلو كان الاستعداد المطلق نفس حقيقة المادة يلزم انجابها ^{المحصل}
هذا خلف قلت وجود المقبولات الغير المتساوية محال لأنها لا تقبى ^{مخرج}
إلى الوجود فلو فرض وجودها لاستلزام انقضاء القابل بناء على استلزام الجمع ^{والمع}
فيه وإنما المجال لو كان وجود المفعول مطلقاً واستلزام عدم القابل فاعلم ^{فما}
أنه ^{الاستعداد} عرض هذا المعنى لأن فضل الهيئة ليس ^{بالمعنى} بل متدافعة كما مر
بن وكل هيئة لها مداه وهذا لا يلزم كإيجاد مادة وصورة ويكون المركب ^{كسباً}
عقلياً فقط فالجيب والغضاب متحدان ذاتاً ووجوداً واتخذ ذلك مدعى أن كل كسب ^{فمنها}
كما وكل جز مع الآخر ونحو الغضاب أحد الجزين مع بقائه الآخر بل يقع فهو هادم ^{بمفرده}
ينبغي أن يلقى إليه ^{وهذه} الحجته قرينة المأخذ من الأولين لما اقرب من الوجه ^{الأول}
قط لانه لا ثابت لبقاء الخمس مع الغضاب لا بد من مقتضات مذكورة فيها بناها ^{والأخر}

من الثانية فانما هو علي ما قرر انتم باخذ القدم المتصل عند زور و انفصاله يكون
 حاملا للستعداد و الاله فلا وجه لتعريف اصلا كما لا يخفى علي من تأمل في كلام ج
 و يرو عليها اكثر المتفانيات بين ذرعايل كلها مع شئ زائد لان
 مع القدم انفصالها ثابت بانها فائده لاند انفصالها في حال ابطال اجسام الكهنة
 و يرو ما يرو و هناك و بان انفصال نعيم الممتد الجوهري الذي هو انفصاله من ابناء
 و انتم الانفصال بالمحمد الجوهري بان انفصال فيرد ما كان عليه ثم لا بد من اثبات و نحو
 القدم الممتد الجوهري بان انفصال فيرد ما يرو عليه و ان الجنس سفي و الا يلزم ان القدم
 اولان انما يلزم كسب وجوده مع المقبول فيرد عليه ثم في هذا الدليل فيرو علي ان
 ما يشبه مركبة من الجنس و انفصاله من اسبابه فيرد عليه ثم نعم عليه و ليس و يرو
 زائد علي ما كان يرو علي الحجة الادبي فانهم و ذلك المكتسبة المقفولة في انهم
 المكتسبة التي للعلمانية بالنية في معلومها هي مناسبة فاصلة لاجلها بعد عنها هذا
 و دون غيره و هذه المكتسبة لا يجب ان يكون بانها في النجود و نحوه فيم خير امكن
 الحقيقي كخصوص و انه او علمه بالنظم الاتم و ارادة مناسبة مع المحدث فيصور المحدث
 بل و در اسطر او بواسطه بعض العقول المناسب لها باصد الوجه فعال
 بالاكس آه يرو عليه ان الهو علمه للصورة الشخصية و حوله الشخصي جعل الطبيعة فان
 الهو لا ياتي في قولهم لكن يخشون ان في هذا حجاب الطبيعة في حجاب الشخص لا يطين
 طبيعة الصورة علمه لوجود الهو و تصوره عليها فحولة الطبيعة مقدمة علي محولية

لا يشترط في كنهه ان يكون جبال الطبيعة منحصر في جبل الشخص مع جباله من
 وجود الحق ومن طبيعة الصورة مع الوجود وسواء الصورة الهوائية لانها متساوية فاقدم
 فوجودها كنهها كافية آه وسواء طنة الصورة النوعية من الجبال وطبيعة الوجود
 التي تضاف لان طبيعة الامتداد ليست معلولة بصورة نوعية والاما وجد الجسم ووجودها
 يقال لنسب الصورة النوعية المعينة واسطة بل الوقت طنة كل صورة بدلا ولا لوجوده و
 العلل على معلول واحد النوع جابر فتأمل فيه والما النفس الناطقة محدثها متوقف على
 امتداد البدن فكيف يكون واسطة في حدود مطلق الامتداد فتأمل ^{الحجة}
 هذه التي اوردنا لتدل لها على سبيل الجدل ومقصود ان المقدمات المذكورة مستنبطة
 من الفلاسفة ويعلم منها ثبوت الهوى لانه يعلم الهوى في نفس الامر كيف يستدل
 الحجة للامام الرازي مع وهو غير قابل لوجود الهوى ولا لزوم السكل والمقدر للفاك ولا عدم
 الكون والعباد ولا مساواة نسبة الجود الى الجميع سلم عنده وقد اشار الى كون جود
 بقوله على رايهم فلم يكن افضاءا لموصوفية آه المناسب ان يقول سكل بالمقدار
 بدل العقلية لان الكلام في لزومها لا في لزوم العقلية ولعله قصد بذلك دفع ما يمتنع منها
 من ان لزوم السكل والمقدر لا يقتضي الصورة النوعية العقلية ولزومها لا يقتضي المقادير
 فدمغة بان نسبة المفارقة لما كانت مساوية لاجمع الالهام العقلية للقبض دون النفس حكم
 فيجب ان يكون العقلية آه ليس المراد بسببه المحل للعقلية السببية لا افضاء والتاثير
 السببية بالفاصلة بان يكون المحل عز قابل لما علة العقلية وادامت رجاها العقلية

آه التعظيم بهذا الوجه مقدّمه غير مسلمه عند المستدل فما اخذنا على وجه الاستثناه
 اما اولاً فليس وجهه مبطل بذاته الى آه قد يفر حركة العاكب ارادة متعبد من
 ارادة نسبه بالمبادي فتلك ارادة و التسمية مرجحة بوجود الوكيد ^{السمط}
 ويلزمها ان يكون موضع معين فيه منطبقه في اقطابها ^{انها قد}
 استند لزوم القطعة لموضع من الفلك آه لا يستند الى ذلك بل لا ياتلها
 ثم فيه اشارة الى الورود على الدليل بان لزوم المقدور والسكل والعكس كذا يكون
 مستنداً الى الغائية الالهية فان علمه الذي في الحق بالنظام الوجودي فاجد العالم
 ذلك النظام فمعلوم علمه بسم تلك فيه صورة كليته على مقدار مخصوص وكل مخصوص
 فاجد على ذلك المقدور وعلى ذلك السكل للقول بالغائية كعدم تحسب ان
 لك ضمه هم كثر من فوائد الفلاسفة والاندلس لعل عليها كلياً لهم السكل الطبعي ^{وان}
 سكل الباطن الكروية ونحوها لانهم لا يجوز ان لا يكون مقصده من السكال لكن الغاية
 الالهية انصبت الى بعض الاجسام على كل البعض على كل اخر وبعض ^{على}
 الكروية وبعضها الى غير الكروية والفلاسفة جرت عاوتهم اذ عجزوا احوالها الى الغايب
 بحلوا ولا فاصل فلما الحال اذ كان آه قد يورد عليه ان الجسميات ينبت اليه
 فسر الكلام ان الصورة والنوعين النوعين ما انصبت ان كل في هذا الشخص دون غيره ^{فلا بد}
 اذن من محل لا يكون صالحاً ان يورث هذه الصورة دون غيرها ويمكن ان يدعى ^{بالعنة}
 خصوصته لها تناسب معلوما دون غيره فاصل كالوضو يستند الى موضوعه ^{منه الصم}

التي موضوعها ندر اربع في الاعراض التي لا يكون منفعة منه على اشخاص مخصوصة منها
واما الاعراض المنفعة منه على اشخاص الموضوعة فتجوز اسكون عليه في جميعها
لان الحلول يستلزم الافتقار الى المالحات بالافتقار الى منفعة اللذوي هو الله

منى الطبعة الاولى من الموزن للطبعة كما يشير اليه مما يوجد في حقه ان الله
منصرف الى الصورة كما سيجي ان شاء الله نعم فابن الحاجة الدرة وراى الحاجه
مستطاف

فقد لقيت الحاجة الى اتيه بالمعنى انهم كور فقيده المظهر لان الحاجة انما كانت في
افنى لازم من نورها فا الطبقة ولا زدها بوجدي كل خرو من انوار الطبقة فيقول
في كل فرد وارتقب كلاما يستوفى منه ^{الضمان} تجد نوم ورو النقض عند التوهم

عن الاطلاق والخصوص فاخذ المتوهم انفسار للطبقه المخصوصه منقسمه انفسار طبقه الى
الى خصوص المحل فليزم حلول كل فرد منه في خصوص المحل فليزم اجتماع المتماثلات في محل واحد
لان الحلول لا يتصور بدون انفسار الذات بالمعنى المذكور وهو انفسار في الطبقة
جزء

مترجم من روزنامه‌ها، نزد الکلام متوقف علی سادزه افزوده و الطبعه فی القوه و الضعف و اما اذا
اختلف المجهت النوعیة فی فرد عا بالکمال و نقصان فرد الکمال كما قد يكون فردا
ای حشا و توهم سال الذی ضعف کتب قد يكون بانضمام بالنقص و انضمام بالقوه

يكون بالابتداء عن المادة النقص بالاجتماع كما يجوز ان لا ينشأ من الله وجه لصحة الكلام
وحيث ينشأ يجوز ان لا ينشأ من كون الانواع الخاضعة موجودة في افرادها عينية مجردة عن الماديات على علم
الفعال وكون الاعراض انما هي بالمتوضعات كالحرارة ونحوها مجردة في افرادها عينية بالانفصال

[illegible]

محال سيما وقد فالوا ان ارتفاع السقيفة من سقلم لا يتجاها وجميع النقص محال
كل مرتبة فكذا ارتفاعها فمال يد في القول من ان لو لم يكن الصورة الجسمانية لذاتها او لا لازم لها
ما قلنا سابقا ان المراد بالحاجة الذاتية الحاجة في الذات اذ في لازم من الوجود
تفان لصورته واحدة مفارقة الموضوع آه فله انه يجوز ان يكون سبب الحاجة شخص
وان شئت قلت الهيئة بالمتشخص بالمتشخص الخاص او لازم من لوازم هذا الشخص فلا مفارقة
هذه الصورة الخاصة من المكان المنته وقد يدعى الضرورة في ان ما هو طبعته ما عساه
عند العقلاء مفارقة فروعها عن المجال بالضرورة فمال فيه فان الكلام في ان المتشخص
بالجانب هو طبعته ما عساه لم لا باب الشخص فقط امرا عسى قد قرر الكلام محمود وجوب
نوع في البروثة وجهين الاول ان الشخص ليس رافعا اليه من الخارج النقص
الصورة فليس كتب منها الشخص تركبا خارجيا كما لو كان في الخارج النقص بالافضل
ومركب منها الشخص تركبا عقيقيا في الخارج النقص في الخارج كما يطيل اخرون بل ليس
انه الطبعية الفالفة من فاعلها فروع منها الشخص فلهذا فبما رطبان فاذا
استغيت السطبعة عن الجبل في وجود ذاتها ولوردها فاخت لا في محل طيف كل النقص
لا الهادة وكل فيها بعد ذلك متعلقا بالشخص سرح منها باعتبار جودتها في الكلام
لانه لو سلم ان ما في الشخص فلهذا فاعل على سرح الشخص سطر خطه في الهيئة فلهذا
مجموعه مجموع متعززة متعززة على سرح الشخص خاص معاير شخص سرح من حيث ذلك
المتعززة في القول بل المتعززة في القول على ما في القول في القول في القول

ان كمال الماهية اولاد في محل فروع منها هذه الشخص والكون كمال في هذا
لعلها فان قلت ان كانت الطبيعة واحدة فكلها مارة في محل ومارة فاما
ترجع دون مرج قلت فحين هذه واحدة فكلها مارة في محل ومارة فاما
مرجع لا بد لكم من القول بان كمال حاصل كمال في هذا
عليه انما هو الشخص في هذا الماهية مفقودة فكل محل في هذا
يصح انما هو الشخص في هذا الماهية مفقودة فكل محل في هذا
لعلها فان قلت ان كانت الطبيعة واحدة فكلها مارة في محل ومارة فاما
ترجع دون مرج قلت فحين هذه واحدة فكلها مارة في محل ومارة فاما
مرجع لا بد لكم من القول بان كمال حاصل كمال في هذا
عليه انما هو الشخص في هذا الماهية مفقودة فكل محل في هذا
يصح انما هو الشخص في هذا الماهية مفقودة فكل محل في هذا

[illegible]

جنس الانواع المندرجة تحتها من الخطوط والسطح والجسيم العلمي ونحوها يعلم انه غير قابل
بالقدر من الركنين علي خذف مرسوم شيد اركان النوعي السعد الزايد
بل يصرح ويقول ان هذه الجسمية غير معلومة اه وقد يدعي في هذا انه الحكيم وان يجوز
هذا الاحتمال كتحذير الحائف النوعي في افراد كل ما علم هو فنفسه ان حقيقة هذا النوع
و يجوز ان يكون حافتها منقطة او يكون المطلق عرضا عاما فلا يحكم بالاحاد النوعي في
من الموضع وفيه ينفسط لعل هذا طم جدا فان قلت ينفع العالي غير فما لظن فصل
ايكون خاصة وما لظن جنس او نوعا يثبت ان يكون عرضا عاما واما اذا كان الحال
هذا الي فكيف يكون الحكم بالنوعية مقطوعا ظنت تنوع الحافتي والكان غير العلم
قطعا ان هذا الاشخاص افراد حقيقة واحدة وان لم يكن تلك الحقيقة معلومة هذا طام
جد بل الحيوانات ايضا ساعة بذلك لان الحيوانات باقية مع هي نوعها وحيوان
افراد بعض الانواع الا فرقلها شوب بالاحاد النوعي فاصح وهذا ويا بجهل من الحكم بما يراه
الامداد والجوهرية يدعي والمدكورات تسببات حافهم فالاولى في حله ان
آه هذا تعميم للدليل الذي ليس كثبت مساوئ الافلاك والعمارة والمقصود انه اذا كان
في المنن حدث لا يثبت على الاشياء النوعي وهو لا يخرج عن النوع فالاولى ان يعلم ان
لا يحتاج لا انساب الاشياء النوعي ولا تفصل عما في قوله فالاولى في قوله لمن ينفع في هذا العلم
مجرد افراد النوع ويدعو الاحتمالات التي يمكن من الالة الي قوة كلام في في قوله الا ان
في الحسميات والي ان انساب هذه النوع مكاثرة لا ينفصل اليها فنبت مع ان الوجود

مكونه مسكنا ليس طبعه نوعيته ^{الشيء} بن الامام الرازي مع وجود من البرهان
في تعريفه على طبق نهيه في الوجود المصحح في التارات والبرهان وجود الوجود
بالفقيه الوجود الممكن في الوجود المطلق عرض عام ^{نه} على الوجود في التشكك
وجود في الوجود ^{نه} عدم من الوجود في الممكن وروايت منه يجوز ان يكون في الوجود
نعم اقدم من الوجود قابلا بفتنه في الممكن فاما بالهتة وقد صرح بان الوجود في
الممكن ليس امرافضا بل متفرعا فانظر ان الوجودات في الممكن جديده لانه لا يظفر منه
غير الحصة فاذن التشكك في الوجود باعتبار نه عرضي في بعض الازداد ووزن في بعض
الاخر هذا تعريفه على طبق مرامه وقد اعرض على مسكنته الوجود بالمنع في التشكك
في الازداد بل قد سطر مسكنته الوجود بانه ليس ختمه نه على الازداد مخلصا بان يكون نه
في كونه وجودا اقدم من كون الاخر وجودا بل التقديم والاوليه في الوجود في الوجود
وغير الازداد لا يصير ههنا فان المقصود منع كون وجود الوجود والممكن يتوزن في
وحدث التشكك سند كره وخص في الكلام عليه بالمنع خارج عن المعقول بل هو
لحقا نعم انما توجه الكلام حيث يفصلان الوجود في غير الحصة بان الوجود بالبطون
فيمر ههنا الشئ والاطال في تحقيق المثال هذه المطالب موضع اخذ من حيث ان
المتنوني فيه تعليق بالرجوع الى حور شينا على الحور شيني الزايد في المعلقة على شئ
مروده على طي على ان يكون من شئ الكلام في نه من حيث نه في نه في نه
فادعي سلكه لما عييه عن الانفصال في شئ ان معروضا في الوجود بل يكون

الشخص لانه لو وجد منه شخصان لكانا متساويين في المنة وكان كل واحد منهما قابلا للالتصاف
 مع وجود المانع كذا حمل النار حرقا لعل المراد بالذوق المادي النوع الجسمي كالا فذلك نحو ما
 اربعة النوع المادي مطلقا ثم قيل في النوع كالمقتضيات والاطلاق انفعال شريك من نوع
 الانفعال في النفس لا يصح اطلاقه ان لو وجد شخصان كان كل واحد منهما قابلا للالتصاف
 في النوع لزم ان لا يوجد له فرد لان شخص نوعه في شخصه لانه لو وجد شخص واحد كان
 افراده الانفرادي الوجود فليدغم شخصه انعام مع كون المانع لازما فيهم من الدوران
 لو وجد شخصان من الامتداد لكانا منفصلين مع ان المانع عنه موجود فوجب ان يجبرني
 فرد ثم لزم عدم وجود فرد منه لا يمنع لكن لا يضر ايضا وان جعل ذلك قاعدة كلية فردية
 العنصر فافهم فلا كان الامتداد الجبري اعلى محاذاه ما قلنا المنسب ان يضاف
 المانع لازما لثبوتية الحسنة لاصح وجود فرد منها والامكان الانفصال صحاح وجود المانع لكان
 اوزو الحسنة موجودة بالضرورة لم يكن المانع لازما للطبيعة الحسنة والامكان لانه بعض
 فاذ لم يكن المانع لازما بالطبيعة الحسنة فصيح بالنظر اليها الانفصال في كل فرد ما
 على الاطلاق فاعلم بطالع الا فذلك اي صورة النوعية لكانت بالغة اعني ان
 النوعية الا فذلك بالغة على رايهم الباطل عن قبولها الانفصال سواء على رايهم ان صورة
 وما فيه متعدد مثل مستدير لا يكون فيه ابراس مثل الشئ من البرين والامان صورة ماسل
 مستدير نفى قوله المحدث للجهات نسبة النظر في التعليلات واما في غير هذا كذا
 بركتها السديدة فلا بد ان يكون فيها ميل مستدير لانه ان صدر عن ميل طغي في

والآن صنفنا عن ميل فيسبغ فذلن ، من ميل طباعى لا يقبل الميل عن فاسمبغ
 هناك فهذا المبدأ هو ميل مستقيم لعدم الخروج عن الجواز للطبيعة فاذن هو
 ميل مستقيم فاذن ليس في الافلاك ميل مستقيم فمتى انفصال لانه لا يخرج الحركة
 المستقيمة ولا ميل ، هذا وفيه نظر لانه لا بد من اثبات انه لا يمكن خروجه عن اجازاته
 وهو في جواز المنع والنقص لئلا يس فيها مبدأ ميل مستقيم ولا يلزم ان لا يقبل الحركة المستقيمة
 ما يفرضه ما سيجي ان ليس فيه مبدأ ميل معاقف لا يقبل الميل من خارج ومنها مبدأ ميل
 المستقيم موجود معاقف فلم لا يقبل الميل المستقيم من خارج ثم ان الارصاد وانما يشهد
 بحركة الكواكب لا بحركة الافلاك وانما يثبتون حركته الافلاك زعماء منهم بان الكواكب
 مركزية فيها ونزاع لا دليل عليه ولم لا يجوز ان يكون الكواكب متحركة بانفسها كحركة الخط
 اعلا فذلن في الافلاك ميل مستقيم ثم هذا كله مبي على ان الافلاك بطولها
 طبيعية فاسه ولا دليل لهم على ذلك الا ما يعمون انها وجدت خارجة عن الاجازة الطبيعية
 فيقول لم لا يجوز ان يكون السموات السبع مركبة عن العناصر ويكون لصعودها وانخفاضها
 فيها طائفة لا جوازها فاجوز على اجزائها الحركة المستقيمة فمخز عليها الا حروف وما يعمون
 عن اجازة الباطن والباطن هو صلت هناك بالغير ثم كون هذه الاجسام ذات صورة
 عليها فحفظت تلك الاجازة وما يعمون ان اجازة المركبات غير خارجة عن اجازة الباطن
 فهو خوف على ما سيجي على بطلان الجند ولم يوردوا دليلا شافيا على بطلانها فاما ان
 يكون تلك الاجازة اجازة لبعض الباطن لا متفرقة فالتوهم في اجازة الباطن

علي ان هذه الاجابيس لو احدثت السبب لفظا مل قد حمله كل نوع من الكواكب
الكواكب انما فانواع الافلاك والكواكب بعد ترتيبها فيها اذ كوكب كوكبان في فلما
فيه ان كوكب كوكب واحد او فلان واحد من نوع يلزم الغضالة مع وجود المانع كما علمت
فان اعتدوا باحداث الفطرة يعني ان لهم ان يعتدوا بان يستحيل فلا خلاف ان الغضالة
الموجب للحركة المستقيمة وهو الانفصال الطاري وهو لا يلزم من وجوده لغزوه
وعلي هذا يلزم اصل الدليل علي انفصال كل نوع في الشخص اذ لو تحقق فلما كان او كوكبان
لا يلزم من انفصال كل كوكب ذلك لعب الانفصال انما يلزم قبول الانفصال انما يلزم بدل الانفصال
معارض منته في نوع واحد من الامتداد او قال امتدادا لا يحصل الانفصال الطاري في انفصال
قد يلزم منه ما يفيد بوجوب المادة هذا انما يريد اذ اورد البرهان علي الهيولي كما اخبر ان هذا
اذا قرر علي البناء علي طلائع الانفصال بالمره قد توجه اليه انه لا يمكن فيه جوار الله انفصال ففقد
في ان الصورة الجسمانية لا يتصور عن الهيولي فاقول بما هو المفضلين كما وقع بحكماء
لا يمكن ان يستلزم امتناع وجود الصورة عن الهيولي لا مخرج حاصلها الا ان الصورة لا يجوز
تبقى هاتين من حلول في المادة ولا شك ان هذا مباحث في كوكب جسم الهيولي
فقد يعني لطلوع الاتحاد علي هذه المساوغة والمحكم كان في صدر شرح كلامه في شرح
للفصلان الصورة لا يجوز عن الهيولي بل شرح في الجواب استبان في الجواب ان في سائر
والشكل لا يوصف بالمتن هذه المادة فقال المحكم لا يفي حمل كلامه في شرح علي كون مقصوده الصورة
عن الهيولي لا يلزم انما هو المقصود من سعي ان يجب ان المقصود ان التباين في كل

ان الصورة

[illegible]

غرضه على المتناظر وانما يثبت فيقول ان هذا عند الخطوط بحيث في كل مرتبة متساوية
 من هذه السطوح والاضلاع فاذا امتدت الى غير النهاية فستكون العالم محصورة منها في كل مرتبة
 هذه الخطوط وكل من كل راسين متساوية المجموع متساوية لان مجموع المتساويات بعضها متساوية
 هو انقول المشهور وانما فيه كلام لان السطح اذا كان غير متساوية في الجهات ^{الخطوط} ^{الخطوط} ^{الخطوط}
 الغير المتساوية في طولها وعرضها الخط المتقاطع على قايمة الغير المتساوية في طولها وعرضها ^{الخطوط}
 للمقاطعة على المركز فاما كان المقصود في الاستدلال ان السطح المحصورة عن كل راسين متساوية
 فجميعها متساوية فهذا المقصود ولكن لا يلزم منه تساوي السطح لان في السطح ولا في العرض لا يلزم
 التساوي في محاور التي امتدت الخطوط في تلك الجهات غير متساوية فذلك الجواب عن
 غايته ما لم انه كل دائرة لغرض فاطعة لتلك الخطوط محيطها متساوية السطوح ولا يلزم منها
 التساوي ثم لو بقي هذا القدر في اثبات التساوي في جهة من الجهات لا يحتاج الى عمل تلك السطوح
 اثبات تساوي المسلمات بالمقدمات الهندسية الطويلة والارزاق بل كفي ان يقولوا
 السطح غير متساوية فليقرض ثلثة خطوط متقاطعة على نقط درزانه الى غير النهاية فستكون العالم
 هذه الخطوط وكل من منها متساوية فالمجموع متساوية وذلك ان تعبر الاستدلال ان الخطوط كلها متساوية
 حدث في كل مرتبة متساوية الاضلاع ويكون البرهان سواء بالاضلاع فاذا امتدت الى غير
 يكون هناك في كل مثلث من اضلاع والبرهان متساوية للاضلاع فالاضلاع متساوية
 فهذا البرهان قريب جدا من البرهان السليم ونوجه الله المنع مثل منع راجع الى البرهان السليم
 ومن مثل الضلع الغير المتساوي حصص الثلث ثم بحيث يكون الخطوط الغير المتساوية متساوية لانها

والما نحن كالمنازلة والخطوط بحيث في كل مرتبة مستقلة متساوية لا تضلح فمن كمن
كل مرتبة يكون الخطوط غير متساوية ولما زاد احاد الخطوط فقد يكون فرض التمر منها كحرف
نسبت كماله في افعال ^{الخط} وارض عليه شمع لعدم شيم وجوده قد جات بدعوى ^{الخط}
بحكم الوصول ^{الخط} بخرج الي عبر به عند كون السابقين غير متساوين وكيف لا مع ان العقل
بحكم يزوم زيادة الانواع لا مستداك فيكون كل واحد من متساوياتها انما هو كالمساوي
متساويين ولما زاد رتب الاساقان الى ما لا نهاية له فالانواع يكون غير متساوية والعناصر ^{العدد}
غير صحيح لان الزاوية غير متساوية بمعنى لا تعف عند حدود لوجود فيه عدد غير متناه ^{بالجمله}
ان زيادة الانواع على حسب امتداد السابقين ^{المتناه} لا يمتد الى غير
بحكم التعاقب اجمالاً بان الانواع غير متناه فانه موضع مائل ^{المتناه} وارض كون الزيادة
متساوية او متناقصه قد كحق ان الزاوية المتناقصه اقل المتساوية لا يورث عدم المتساوية
فقد كثر فوق ذلك كلام اخوه من الانوار الواحدة خطوط مستقيمة وليس قدر الزاوية ^{المتناه}
في البعد الفوقا متفورا حاصله بالتعاقب بمعنى وجود الزاوية فيه ان البعد الفوقا كحرف ^{جمله}
الهمم محبة فيه قدر البعد المتساوي مع زيادة فاذا اجمع الزاويات المتناقصه على هذا الوجه عدم المتساوية
يكنم اسكون كل مقدار متناه متناه غير متناه لوجود الاجزاء المتناقصه بالقوة فيه غير متناه
فاحايب عن هذا لا يروا في القوى متساوية ^{المتناه} ما شاع من فرض البعد الاجزاء من فرض الزاوية ^{المتناه}
وان كل زيادة موجودة في بعد ^{المتناه} زادت عليها ان ^{المتناه} كل زيادة بعد ^{المتناه} الى زيادة بعد ^{المتناه} على ^{المتناه}
لزيادة المتساوي في تلك البعد لا عدد وزاوية ذلك الاخر حيث فرضت الزاويات متساوية ^{المتناه}

[illegible]

الحكم منها البطلان كل زيادة في بعد علي عنه المذكورة بصديق علي كلفوز في الحكم
على المجموع لا يصح كغيره من اقسام الاعداد الغيرة المتباينة في المقطع لكن على هذا
لا يحتاج الى التماس صدق ما لا يخفى لا يقتضي مرجع البرهان السلي لا يغير شي لان
البرهان في ذاته لا يحتاج ولا بأس بصلواته لو وجد الدليل بما سمته لانتفاء
هذه الدليل اخر يكون بطول ولا خد بعض المقدمات فيظهر ما سأل ثم ان المقدمات المذكورة
المدعى فما اذا اريد بها ان اريد ان الحكم المنعني بكل اذا كان يحثين يصح على كلفوز كل
مجموع نسلم لان الحكم على كل واحد وعلى الكليات متساو لكن كون الكل فيما نحن فيه من
الافضل محل بحث لان الحكم يكون كل زيادة في بعد زما يصح في الزايدات المتباينة
الزايدات الغيرة المتباينة فمسمع كونها في بعد ذلك الحكم متباينة كل ما بين حد لا يصح على المجموع
الغيرة المتباينة ومن ادعى فعلية البيان فكذلك الحكم بالوسط لا يصح على الكليات او
فعلية البيان وان اريد ان الحكم المنعني لكل واحد بصديق علي كل واحد واحد سواء
مدعى فقط او مفارنا مع واحد اخر فهناك الحكم على المجموع وعلى كل واحد متساو فان
مما لا ينبغي ان بصديق علي كل واحد واحد من الاعداد التي كثره من اعدادها
عليه انه اقل من العشرة وان هذا الحكم بصديق علي كل واحد واحد منها سواء
الذو ويد يصح على المجموع فاصل فان قيل لم يعلل آه هذا لا يمكن الا اذا كانت الزاوية
تباينة لان المجموع على احد والاضلعين يكونان موزعا للضلع الذو فلهذا يتقاطع الضلعان الذو
المجموع والاضلع الذو فخرهما من احد الضلعين واحدنا عليه فامتنين فثبت الموزونة لا قد

اوعليد ان الخطين اذ ان النصاب واحد تامعز او بين فالحسين
 لها فالخطاب منوربان واما اذا كانت الزاوية بين الخطين خاوة فالعمود الخارج
 من احد الضلعين الى الاخر يكون قاطعا للضلع الاخر كما في مصداق عليد
 خطين خزا من خط واحد تامعز او متين من تامعز الخطان يلتقيان
 اقول لا لم وجود سطح غرضه ان يعنى ان عرض السطح الى اقطابا
 الحاوته والسطح هو جانب الضلعين والسطح سهمنا وان كان غير متساو لكن
 في جانب الضلعين لانه لا يمكن ان يمر عليه وتر من الاوتار لان كل منقطع
 وسفي فوقه خطوط متوزية وسطوح متوزية منها الى غير النهاية وما قال ان العمود
 من احد الضلعين ينقطع بالضلع الاخر لم يكن هذا العمود غيرا بالسطح بما فيه
 الاخذ لان هذا العمود لا يوان ينقطع بالضلع الاخر على نقطة منه وموق
 سوز باب غير متساوية وسطوح متوزية منها غير متساوية لم يبرها هذا العمود فقال
 لان السطح هو الهيئة الى حدة اه فبما خالفه على عليه اهل الهيئة لانهم يقولون
 بمقدار المحاط بالمحدود او الحد الواحد والشرح في الاصطلاح مخرج محط الابر مع
 ان الهيئة الى حدة با حاطر شكل الفرع كجوانته احاطة السطح بالكرة شكله
 في اطلاق السطح على احد هاتون الاخر صعب ذلك ان السطح اني في قول
 فيكون مستقيمة والادراك بغير النعم منها اذ ان السطح لا يوان نقل عن
 نور السطح بحيث يظل عدم التباين في جهة النور او كان خط غير

في السطوح فليكن خطنا هـ موزعاً ونقطته من طرف هذا السطوح ونقطته
 الخط الغير المتساوي ونصل بين السطوح من السطوح ونقطته من طرف
 من الخط الغير المتساوي ليكون للسطوح السطوح والخط المتساوي ساقى السطوح
 للدول وتره على الخط الغير المتساوي نقاطاً غرضنا منه فوق نقطة تقاطع الخطوط
 من خط تقاطع السطوح وذلك لتقطيع الخطوط هذه العنقوتين فيمن هذه الخطوط
 من الخط الذي هو الوتر المفروض ولما كانت هذه الخطوط غرضنا منه كان بين تلك
 افتد غرضنا منه هي اجزاء للوتر المفروض فيكون الوتر غرضنا منه كما سألنا في اجزاء
 مع انه محصور بين الحاصرين هـ و و هذه النجبة ظاهر فان الخطوط المارة بالنقاط
 الغير المتساوية لا يمكن ان يوجد الكل بالبقول وكيف فان هذه الخطوط مع
 خضع اجزاء المنفصل الغير المتساوي الى الغائب الخطوط المذكورة ومنه مكنته الخروج
 الى طبيعة الامتداد واخيراً الخط الموزع من خط المتساوي في السطوح اجزاء متوالية ولا
 منها عدم السطوح الا اذا كانت تلك الاجزاء متوالية او متزايدة وهو في جميع
 يمكن ان ياتي تلك الخطوط من اجزاء الخط الموزع كما لا يخفى على انما قد بينا سابقاً ان الاجزاء
 المتساوية ولو كانت بالبقول لا يورث عدم السطوح في خطوط الوتر هـ لا يورث
 عدم سطيحي الخط الموزع فمال اما ان يكون الجسم آه فداور في السطوح السطوح
 هذه العبارة فانه ان كان الامتداد الجسمي بترتبه السطوح فيلزم السطوح على
 فليكن انما ان كان هذا الامتداد بترتبه الوتر هـ في نفسه او في غيره من الوتر هـ في نفسه

[illegible]

تتغير وادامه الشخص لا يتغير انما يكون من جهة المادة ووجهه قد فرض التجرد من المادة

فقد يصح في شكل العقود فيكون له متد او انوي وارجو جمع الاجسام فيلزم من الارتفاع
التي هي من الاجسام كما سيصرح ان شاء الله تعالى بعد ان نقرر كلامه في وجهه بعد نظر لانه لا يجوز ان يكون

متد او انوي بالصورة عين واصل من جهة فقدان المادة وبعثات اخرى من جهة الارتفاع
المادة ويكون اسكل من الاسكال لازما للشخص الخاص من جهة التجرد ويكون في الاسكال

للمتد الفاعية فلا يلزم عدم العقود في الاسكال ويكون المصفي بهذا السكل الصورة المحسوسة
التجرد فمال وعلى التفسيرين يلزم ما قلناه التجرد والكائن في السكل الزم هذه الاستحالة في

على البق بالبول من ترويه حيث قال ولولم يتغير من نفسه متباينة اجسام
في مقادير الامتدادات وبعثات التباين والسكل وكان التجرد من مقدار الميزنة يلزم

كذلك وعين المتلازمة لغير السكبي وقال للزم انت هذه اولاً في نفس المقدور وذلك لان
الاختلاف فيه انما كان سبب العقود والاصل والتحليل والكثافة والكثافة المحسوسة

لذلك وانما يجب اتصالات المادة عن غنائم قبايع المقادير وبعثات التباين
وحجب ان يلزم كل خير من نفس الامتداد او ما يلزم الكتاب من نفس من المقدور ولولا التجرد

نفس الغيبيل والكثير منه واحد ولا يكون في الجزئية والكلية ولا كثرة والقلية والوحدة
رض الكلية والجزئية وذلك لان اختلاف الكل والجزئية في القبايع والتباين في الامتداد

الاربع وجود المادة فالجواب ان الحال لا يلزم في هذا المقام شي ووجدت في القبايع في الام
وذلك ان الشئ عند دارته لا ينفصاح انتهى والصواب ان يقول المزمع للزم في هذا المقام

فرومن الامتداد لان وجود الامتداد لازم للقيمة والحزبه وهما سفتان فيكون
ما قال فليس لمع اللزوم في التعديل انما هو وجودها ثم ما قرره الكلام فيخرج عن كذا
لأن ان الاختلاف في المقدور لا يكون الا بما تقابلت ما فيه من الصفات والوصل فيه
في المقدور يجوز ان يكون فطر بالامام فقال من قال ما كان له انما هو
بعضه عن بعض فطري وكذا الوصل بين افراد كل من المقادير انما هو فطري فلهذا
نعم ان نبي الكلام على ان انفصال بعض عن بعض مستلزم لصفته انفصال بعض او احوط
في انفصاله فطرًا او طارًا ثم الكلام في المعنى في المظهر ولكن ح بلغونه المسافة الطولية
ولذلك انفصال الى النجاة سابق ثم زوم في المقدور الكمال في الجزاء غظار لان الجزاء المقدور
في العين انما يوجد في التوهم ولا يلزم من انصافه فقيه للتوهم عارضه ويحصل المقدور الاقل فيه
ولو لم يكن الكلام على ان التعديل في الكمال المستلزم للاشخاص لا يكون الا بما اودع في قوله
وسمى النظر في الصفة هذه المقدسه ثم يفيها بهذا وسجى الشاء الدعا فانه
عليه بان لكل الفلك آه الا تعرض عن مقتضى بانقلاب يمكن بقرينه في السطح
كأنه منته قد يمكن ان يجاب بان الفلك لا يمكن تعيينه على اراهم ورس سحبه
والاخره وبقية قد تعقب هذا الى اصل الدليل لان الصورة المفروضة في الخروج يمكن
الانفصال الى الخروج كما استحال على الفلك بالنظر الى الصورة النوعية ثم السطح
رغم زوم في المقدور الكمال الحيزي انما هو كما يقع عنه عبارة وانما يمكن فرضه في قوله
وحيث بان الزمان كما كشف قال شيخ في الحوار مفعول كان

عن طبيعة قوه ورحب بهوله تلك الحقيقه ولم يكن ذلك لها نفس لها من جرمها
فلا وجب لها ذلك وجب بانجاب ذلك صلب ان لا يكون لما يفرض لغير ذلك جرم
لتلك لكونه جرم القبل تلك الصورة وحملها وخبرها منها واما المقدور وانما هو نفس
تلك نفس لوجب الا الطبيعية المقدوره تلك الطبيعية درجته لم يصح طه وغل ذلك
افرض لا من لغتها واما من علمته ومن تحارته قابل فلا يجب ان يحس سينا معينا
ما يختلف فيه حتى نفس القمه فليس ان يمكن ان يقع ههنا لغيرها من غير ما
وقوه ما اوصلح موضوع طوقا سابقا ثم سفي ذلك ان صار ما هو جزءه لخاله مخالفه انما هو
عليه ما يقع عنه كالمه ان المقضي في تلك السكل طبعه فوعنه هي الصورة التوعيته لكن ما
في الاقتراب على حسب استعداد المادة وما وتهيأ قد استعدت مقدرا معينا وسقط
ناب على تلك الصورة ذلك المقدور وذلك السكل انما هو الاستعداد لمزوم لان لا يكون
غيره ما للسكل فاستعدت تلك المادوت لذلك الفرض لكن هذا الاستعداد يروض عارض
فرض الجزء ولقد مقدم مقدار تلك السكل لا يمكن الا بان لا يكون لما يفرض خبره اما فالصورة
سب هذا العارض والاستعداد وذلك واما فوفض الصورة مجردة لا يكون هناك مادة
ان يكون رقتها بها ياما كاتضاء الاربعة لزوجته فقد تختلف في افر من افر وتهيئة
فيكون الجزء بالتلك فرفع الكليته والجزءه ولا فترفيه عروض العارض هذا الحكم في الجواب
الشريح ويكنى عن الطباق كالمه عليه فان قيل ان اختلف السكل والجزءه هذا ظاهر القول
فانما الشرح ان تفر الجواب والعرض الامام رح تصاب ان استناد الاستعداد بالكلية والجزئية

[illegible]

فما لا يابحقيقه واما حقيقة كل مادة فمعرفة في شخصها لما واثبت وجودها في المادة
فما لا يابحقيقه كما بصورة الجوهرية في الافلاك فلما لا خلاف في انضامها من كذا بعد واثبت وجودها
لما لا فليلا خلاف فيها الا بالحقيقة حيث يحلف وكان في انهم التوجه الى العالم البعيد الطويل
استعمل في جوابه الا بمرور المورين كما لا يخفى ثم ان في انهم الحجاب ليس ولا يعني من جرح
الحقيقة وان انخرت في الشخص المورين لكن الشخص بمسار شخص الحقيقة من حيث هي حجة
لوقوع الاشتراك فيقول جهة المادة بانه لا شك في انفسها ما به الاعتبار بالكون
منشخصها فلهذا جود جهة المادة في غير ما سوره فلهذا وجه القول بان لا يربى
انما لسفاه من المادة واما بغير ما به الاعتبار فلهذا من حاجته المادة في شخصها لا في كونها
بأن شخص الحال من قبل الكل فاذن لا يربى كل او معلن من و هو للمادة فالكلام في شخصه بغيره
والا لا يمكن زواله آه فيه انه يجوز ان يتسع زوال العارض بعد وجوده وان جاز ان لا يربى
والا لا يمكن زواله آه فيه انه يجوز ان يتسع زوال العارض بعد وجوده وان جاز ان لا يربى
فما لا يابحقيقه واما حقيقة كل مادة فمعرفة في شخصها لما واثبت وجودها في المادة
فما لا يابحقيقه كما بصورة الجوهرية في الافلاك فلما لا خلاف في انضامها من كذا بعد واثبت وجودها
لما لا فليلا خلاف فيها الا بالحقيقة حيث يحلف وكان في انهم التوجه الى العالم البعيد الطويل
استعمل في جوابه الا بمرور المورين كما لا يخفى ثم ان في انهم الحجاب ليس ولا يعني من جرح
الحقيقة وان انخرت في الشخص المورين لكن الشخص بمسار شخص الحقيقة من حيث هي حجة
لوقوع الاشتراك فيقول جهة المادة بانه لا شك في انفسها ما به الاعتبار بالكون
منشخصها فلهذا جود جهة المادة في غير ما سوره فلهذا وجه القول بان لا يربى
انما لسفاه من المادة واما بغير ما به الاعتبار فلهذا من حاجته المادة في شخصها لا في كونها
بأن شخص الحال من قبل الكل فاذن لا يربى كل او معلن من و هو للمادة فالكلام في شخصه بغيره
والا لا يمكن زواله آه فيه انه يجوز ان يتسع زوال العارض بعد وجوده وان جاز ان لا يربى
والا لا يمكن زواله آه فيه انه يجوز ان يتسع زوال العارض بعد وجوده وان جاز ان لا يربى

الذي يمكن نفاذ قوته عنها وهو بعيد غاية السعة فلا بد لي ان يفكر الشئ المبين في
علي ما ذكر في اللزوم والعاض فبما ان هذه تلك الصورة اماش المهمة في هذا الموضع
به علي علي ان كل كلي مستلزما لخاص لا بد منه من المادة والادوية ان بقا السمة اما ان يكون
بوسط او غير بوسط فبعدم التعذر في الاشخاص بل يخفى فلو انه في حقيقة الذات
رواها فبعدم استعداده فبعدم ما في الشرح وهو هو فبعدم ان السمة تم ان يكون
والتساوي علي هذا الكلام الشرح ووضح لكن يريد عليه ان بعد تسليم ما ذكرناه فان لم ان يكون
المستلزما لخاص ما في الجملة لان كل فرد منه مادة فجوهر يكون الكلي المستلزما لخاص فلو وجد
عن المادة فبعدم الشخص بالجوهر فلو وجد في المادة فبعدم كسب استعدادا فبعدم وجوده فبعدم
فان هذا فجوهر ان جوهر من المادة ويجهل الشخص ان في ابدى ويكون الكل معقول لا لهذا
الشخص او لغيره من لوزمه فلو لم يتم المادة فبعدم ما كانت المادة فبعدم شخص فبما ان
المعنى عليه كذا ما لا يتصور ذكره ههنا فال في ان السمة لا يجوز عن الصورة فلو ادعى
فما اورد المصنف ان حقيقة السمة القوة والاستعداد فلو وجدت السمة فبعدم
الصورة فيكون وانها بانفعالها والقوة قبول الحركات والافعال فبعدم حقيقةها وان يكون
مصدر من الفعلية لا يكون مصدرا للقوة وهذا فان لم يكن ان يكون وانها مركبة من
كذا ذكره الشيخ في التفاء وثبت قد عرفت ان هذا اللزوم بزم انما هو ان السمة جوهر
او حادثة لان ذاتها موجودة بانفعالها في الوهمان ومصدر من الفعلية وثبت ان
استحالة في السكون سحا واحده مصدر من فعله فلو عاين السمة فبعدم ان الفعلية

ان الفعلية من الهوى فاعلية القوة ^{التي} مستدعي مظهر من زمام مستدعي اذ كان
الذات المجردة التي بالافتقار ^{المحرف} عن القوة فليس ثم تركيب الهوى وذا بعينه جازي الهوى
الهوى بعد التحوّل ^{الافتقار} عن حقيقة التي القوة فاعلية القوة لا غير غائبة نأى اليها
ان حقيقة القوة لا يكون ^{الافتقار} وارجنه الوحدانية ^{المعطي} ان يحتاج ^{الفعلية} لا يجوز ان يكون
نقط لا نأى ان ^{الافتقار} ان حقيقة القوة ^{المعطي} من سطر عليه وهو الصورة ^{الافتقار} من ادعى ^{المعطي} فلا يغير
وعوره من النيان ثم بعد هذه النور ^{الافتقار} ان اسلمت مقدمات الحق فله يلزم منها المطلوب ^{الافتقار}
ما لم منها عدم صحة فمرها عن الصورة مطلقا ^{الافتقار} لا عن خصوصية ^{الافتقار} الجزئية فحجز ان يكون ^{الافتقار} فعليتها بصورة
اخر فامية بها حين النوى عن الجسم ^{الافتقار} وتغيرها بحقيقة ^{الافتقار} محضه غير الجسم ^{الافتقار} فكون فيها ^{الافتقار}
الجسمه بان نزول تلك الصورة ^{الافتقار} ويقوم بدورها ^{الافتقار} الجزئية فمال ^{الافتقار} منها انها الوحدانية ^{الافتقار} فحجز ^{الافتقار}
لقوم غزوات كم ^{الافتقار} لوجوبه الخاص ^{الافتقار} ثم يجوز ان ^{الافتقار} بقوم ذات كم ^{الافتقار} عند تحقق ^{الافتقار} الصورة ^{الافتقار} فيكون ^{الافتقار}
منقوم بالافتقار ^{الافتقار} بان لا يجوز له ^{الافتقار} تغيره ^{الافتقار} من ^{الافتقار} الا ان ^{الافتقار} يظل ^{الافتقار} عنه ^{الافتقار} ما يقوم ^{الافتقار} بالافتقار ^{الافتقار} لورود خاص
المادة منقوده صورة عارضة يكون ^{الافتقار} بها ^{الافتقار} وارضه ^{الافتقار} بالافتقار ^{الافتقار} والقوة ^{الافتقار} وصورة اخرى ^{الافتقار}
يت ^{الافتقار} يكون ^{الافتقار} عوارضه ^{الافتقار} بالقوة ^{الافتقار} فيكون ^{الافتقار} من ^{الافتقار} الا من ^{الافتقار} شئ ^{الافتقار} مشترك ^{الافتقار} بينها ^{الافتقار} هو ^{الافتقار} الفاعل ^{الافتقار} للذات
عن ^{الافتقار} ثمة ^{الافتقار} ميسر ^{الافتقار} فيه ^{الافتقار} قوة ^{الافتقار} ان ^{الافتقار} قسم ^{الافتقار} ومن ^{الافتقار} ثمة ^{الافتقار} قوة ^{الافتقار} ان ^{الافتقار} قسم ^{الافتقار} اعني ^{الافتقار} بالقوة ^{الافتقار} القوة ^{الافتقار} لاداة ^{الافتقار}
نا ^{الافتقار} طيف ^{الافتقار} من ^{الافتقار} الا ^{الافتقار} ان ^{الافتقار} هذا ^{الافتقار} الجسم ^{الافتقار} قد ^{الافتقار} قسم ^{الافتقار} وصاد ^{الافتقار} بالافتقار ^{الافتقار} من ^{الافتقار} وكل ^{الافتقار} منها ^{الافتقار} واحد ^{الافتقار} بالبعد ^{الافتقار} عن ^{الافتقار} اللزوم ^{الافتقار}
ان ^{الافتقار} يفارق ^{الافتقار} الصورة ^{الافتقار} الجسمانية ^{الافتقار} فلفارق ^{الافتقار} كل ^{الافتقار} منها ^{الافتقار} الصورة ^{الافتقار} الجسمانية ^{الافتقار} وبقى ^{الافتقار} كل ^{الافتقار} واحد ^{الافتقار} منها ^{الافتقار} جودا ^{الافتقار}
بالقوة ^{الافتقار} ولا ^{الافتقار} يمكن ^{الافتقار} ان ^{الافتقار} تجد ^{الافتقار} الا ^{الافتقار} ان ^{الافتقار} اتخذ ^{الافتقار} كل ^{الافتقار} واحد ^{الافتقار} منها ^{الافتقار} هو ^{الافتقار} ذاتها ^{الافتقار} ان ^{الافتقار} واحد ^{الافتقار}

واحد بما معدوم والاخر موجود فكيف نجد المعدوم بالموجود وان عدنا جميعا فلهذا تجد
حدث بمعنى ما انت فيها غير متغير بل فالاثران ومنها وبين الثالث مادة متحركة وكلها
في المادة لان شي ذي مادة ونظر فبقية لم يبق الا انه بريل غير الصورة الجسمانية
وحدثا بالقوة وبالفعل فلا يخفى اما سيكون هذا المعنى نفى جوهر اعمير جسم مثل حربة الذئب
لكل فيكون حكم الشيء مع غيره وحكمه وحده من كل وجه واحد اما ان يخالفه فلهذا اما يكون
لان هذا العين في ذلك عدم والطبيعة واحدة متباينة انما اعدم احد افعال الصورة الجسمانية
ان يتقدم ذلك لقوة الاخر او لم يوضع شي غير رفع الصورة واما سيكون لان هذا ان
او كيفية التواجد في تلك الطبيعة واحدة ولم يحدث بينهما حالة الا مفارقة الصور الجسمانية
مع هذه الحالة ولا يلزم هذه الحالة فحب ان يكون حال الاخر كذلك واما سيكون بان يتخلفا في
فحب ان يكون ليس لها صورة جسمانية ولها صورة مقدارية مع فقد ان الصورة
عن الصورة هذا واحدة ما ذكره في النجاة ومنه في الشفاء وقال بعد تقريره في الشفاء في
يخون في وقت من الاوقات ان البصيرتين في طباع ذواته استعدادا للقيام بالان
فربما يمنع لعرض غير استعداد الذرات وذلك الاستعداد لا يخالفه مقدار الذرات
كان كفى في تقريره ان البصيرتين البعد من ذرات عنها الصورة وقيل القسمة في الصورة
يلا الاخر في في الحجة بل ما ادعى ان البصيرتين البعد من ذرات عنها الصورة وقيل القسمة في الصورة
واحد بالقوة وبالفعل وعند الجسم صورة اخرى جعلها جسماء واحدة لا تتغير لكن ما انت في ادم
ان جصقة القوة لا تقوم الفاعل الا بالصورة فلهذا عند التعري الصورة فلهذا عند ما انت في

في المقدمات شارة الى ان التعوي كان فاما يكون على غير الوجه فخالص علم
الحجة المذكورة ثبت سبيلها في ما قبل فبها ليس سفسطي لانها مغالطة صواب اخذ بالدار
ن بالابعض لان تعدد الخاص في الهويلا بقسمته لعدد ما بالعرض والما فيها فواحدة
فيما ذكر كيف في كون البعد بالذات لصا الشخص الواحد شخصين او فرض انزاله الصورة لعدد
فقد زالت الكثرة المحالة بقسمته لان هذه الكثرة بالذات في الصورة وانما بسبب السبا بالكون
فاذا زالت الصورة زالت كثرتها وبقي الهويلا على عرافة وحدتها وليس هذا انما هو السبا بالكون
يكن ان شئ من الهويلا وانما كانت في شئ اخر قد زال فبهيلا في شخصين المنفصلين صارت لعدد
الصورة واحدة احيى بقى على وحدتها بغيره وهويلا المنفصلين طرأ ان انفصالها
والخروج بعيد طرأ بانها افراد بالذات بالوحدة الشخصية وانما سبيلها عنها الوحدة والكثرة العار
بالعرض بر والما بالذات فخالص ويمكن ان يورد وانما ان كان محال انما زالت نفوذ طرأ
زال على الصورة ويجوز ان يكون محال وانما الحاية لغير الهويلا عن الصورة في مبدء الحافظة واما
طرا ان عمل فخر ان يمنع كما ان الزمان يمنع عليه طرأ ان الوجود والعدم ويجوز كل منهما
بدر الاخر فخالص فبها في الشعار بالحدة كل شئ يجوز في وقت من الاوقات ان يصير شئ
هويلا الا فذلك فيها استعداد والاقسام ان يمنع خارج فخالص لا سبيل لاطرافه في
وه قد عمن بانه لا يمكن على التقدير من كل الصورة اما الاول فلدنه ان القسم صحت فبها على كل
الصورة والما يجوز في وسط او خط وكل منها منع في بانه الفصل ان يصير مستعدا بعد فرض الحارة
الما فبها مجردة عن الحارة والما لكونه في قسمته بالذات فبها صحت عليها الا في انما

ان العاقل شرط القسمة وهو المقدر والاعقاب انه ان لم يوجد المقام لم يكن له
القسمة فان مرتبة الذات لا يكون لها قسمة الاقسام المتعددة بل انما هي
لكن للمنع من اوردوا القسام لاجل عارض معين وهو من المقدر وان لم يكن المقام
مرتبة الذات وبانقضاء الذات فلو لم يكن ذلك لم يكن له قسمة بل انما هي مقسمة من المقام
لما لم يكن حاله لها بان يوضع كل منها انما هو من خارج واجاب عن شي كونه ان
بان وجوده هو القسام وجوده في وضع فيكون احيانا او متشعبا والكان وجوده في وضع كونه
جوهرا استقل الوجود في المقادير العينية وقد بين على ان وجوده في الوجود يكون فاعلة لذاته
ومنعولا بالقسمة بل ان القسمة المقام معروض الاقسام وان لا يثبت عليك ان الكلام في
المفارقة عن الاجزاء والاعقاب لا تقبل الاقسام بل منها ما هو قوة واستعداد الجسم في عرض
الجسم والبرهان يعني ما يترجمونه برأيا انما قام على ما ان ما وجوده بنفسه يكون عاقلة ومعقولة
ان يقسمه ان الهوى او اصدارت خودات وضع وتجربيت عن الاجزاء والاعقاب لا يصح القبول
انته مضط وممتد في وضع بالضرورة كما مر عند اثبات الفصل الذي هو المقام
لاورد وهناك كمن يظن ما في تامل وتفصيل من انما قال الشيخ في الجاه ولما كان هذا المحذور
الاشارة بل هو كالجوهر المفارقة لم يخل والما ان يخل فيه المقدر المحصل فهو انما هو المقام
حل فيه المقدر وفحوى ان يثبت المقدر الابد في صاورة المقدر حيث انما يثبت فيه فيكون
لا محالة حاد وهو في الخبر الذي هو فيه فيكون ذلك الخبر هو خبر او لا يجوز ان يكون الخبر في قول
المفارقة المقدر هو فيه في خبر مخصوص ولما كان قبوله المقدر لا وفحوى بل على انها لا يمكن

كل ما من هو شأنه ان يتوسط مغنجهات كل ما جهات فهو وضع ويزيدون ذلك
في وضعه ويزيدون له ولا تتركه في هذا ان ما وضع له ولا اقام لا يمكن ان يقيم
في وضعه وان لم يكن في الوضع اتما يوجد في الخير فكيف يقوم بمسكن فيه ويزيدون في
ويمكن ان يجاب . بناء الشئ ان شاء حاصل الطال الشئ ابراهم المعرض لا يكون
في وضعه بالغير لا يمكن الا على تقدير تحسبها دون لو منها وانما لم يذكر المسند لظهور
وكل واحد منها اى من كون كون السوي له وجه لطله هنا طال ان ما وضع بالدر
الاشارة من كل جهة وله محاذة كل جهة في انفسهم جهة فيفسم خلاصة ان
انما قال خلاصة لانه يمكن ارجاع قول المحاكم باشتغال من كل الجواب اليه الاطراف
ليست الا نهايات لذاتها الصواب لصوابها او ذوى النهايات وحاصلها ان
ليست امور موجودة في النهايات بل هي نفس النهايات وهي عومته لا منها الا لقطع
من الا لقطع الامور الشئ لفاطرا او خطوطا او سطوحا فالتدخل في النهايات من كل
الجسم الذي هو الجسم الممتنع بالذات واما بقوله كما هو المحقق انه في انفسه مشهور لكن المحقق
المشهور فيجيب بان النهايات قائمة في الجسم لو بسط او بحد واسطه فالتدخل فيها
في الجسم اوله وضع للنهايات او وضع الجسم فالتدخل فيها الجسم فيها فانهم
انما في ان عرض عليه الشئ المفعول في حكمه الا ان في بان اعتبارها في مكان خاص لعدم
لانه سبحانه الخواصه ما يلزم من هذه الجهة ان العالم او حصل في السوي له محوده لا يمكن ان يكون
ليس بصورة عدم المحقق لكان واما في الشئ لغيره هو عدم العلة لا بدل على تمامه في

والجواب عنه ظاهر لان الدلائل التي هي لاصح التخصيص والعلية توفيقها في المنه
والا لا يصلح لعلية شئ فهو من المحالات لانه فوجوه البهوت في الخرج حال بالذات فالبهوت
مستدثرة للبح بالذات عند التمسك الممكن فمخرجها بالذات والعبارة اخرى ان البهوت
للبهوت اذ ارجاها محالة بالذات لم يكن قابلا فخرج من عدمه حقيقة التي هي القوة
واللهو اما ما جاب الشك من ان المقصود انها لما كانت حرة قابلا لمخالفتها الي جميع المقادير
وان جاب عنه واحدة فوجوده بعد وجود المحقق المعقولة ولو ارجاها فلو كان لها وجود
قبل مجسم لا يقع تخصيصها بشئ لان ذات البهوت التخصيص معدومته في العالم ونفقوده
لان قبول البهوت اياها قبل ان يخصص بشئ بان عليها شئ اذ القابل شئ مخصوص من
الا شياء لا بد له قبل الاختصاص من اختصاص صار على عليه فكذا الى ان ينسب او يهي الى
يكون وجوده قبل وجود ذلك القائل فيه بان البهوت انتهى قبل لا يندب عليك انتم
ناذا اراوان اراوان قبول البهوت اياها قبل ان يعين لعله مقيمة بنفسها محال فمعلوم
منه شئ بقصد ان البهوت موجود من اجلها ولا يصح عليها عدم وجوده عليه وان اراوان
القبول شئ مخصوص بعدى ان يكون لها اختصاص قبل القبول ثم لا بد له ذلك اختصاص قبل
الاختصاص فكذا لا الى نهايته فاسد لان قبول القابل لا يحتاج الى اختصاص قبل القبول
لان القابل علة قد خصوصه مع مقبوله بغيره ولا يحتاج الى القبول الى الاختصاص
كما لا يحتاج الى اختصاصات غير متناهية وان اراوان القبول للقابل وهو محال لا
لا التسلسل فحاشا ان من احتمال التسلسل امتناع وجود العلة في الاحمال لعقد ان البهوت

العلة فهو ممكن بأدوات محال بالغير فلهذا لم يستخذه الهوي بالموجود حتى اعراض الشئ
 المقبول على حاله واكان مقصوده ان يشي بصح للعلية لا المتغير وهو يكون
 اذن من قبل المستحدث فلهذا يقبده بما قاله من ان القضاء الى شئ لا يقيد
 لا يكون شئ يصح للعلية ولا ان لا يكون هو فالبك ويكفي ما قدمنا وليفهم السطو
 المقصد واجاب العلة منه في شئ جريانه اذ ارشدت ولا تله الحجة على ان الهوي الموجود
 لا يجوز اقترانها بالصورة العاكس اليه ان المقصود لا يجوز خلوها عنها والهوي الحام
 هي المقترنة بالصورة مسجل تجرأ عن الصورة الحجة منه وقبده انه امسكت ولا تله الحجة
 عدم جواز اقترانها بنفاه عليها عن الوجود ولو سلم ولا لهما على عدم امكان اقترانها ففانه
 ما نيزم ان لا يقع اقتران الهوي بالموجود ولا انه لا يمكن لانه فصار لم يكتسب اليه
 باسحالة الهوي بالموجود بالغير فبقية بعد كما لا يخفى نعم اعلم ان الشئ البطل في الشئ اوجه وهو
 الهوي اذ لم يكن ذات فضع ويكون مجزؤه عن المقدر والصورة فيسبها الي جميع اقطار
 احوال ووجهه فلهذا تعين لها قطرون مطر لثرتها فلهذا سبب فلهذا السبب لا يكون
 يكون من قبل الصورة والاعراض القائمة بها سبب من الخارج فاكان من خارج طمان
 بقية ذلك المقدر في وسط امر اخر واستدرة خاص فيكون حكم هذا الشئ حكم الاول فيرجع
 ان السبب هو مختلف احوالها مختلفة مقاديرها وعلى هذا لا بد من سبب للصورة هو اما ان
 من دون ويزنط فيكون الاجسام متفاوتة الاختلاف لكم ومثله الاجسام لان فعل السبب لم
 باستقله فالا فاقته افاضته واحدة ثم اخذت في التقليل والزيادة ان الرجع الى ان السبب

في المقدور لا يختلف احوالها لوجوب التسوية بصورة فذل ان الاحوال المتقابلة لا يكون
الاحوال التي معها انسية المقادير هذه فذلك يكون تلك الاحوال الاحوال التي
من التجزؤ فذلك يكون تلك الاحوال ثانيا في حالات التجزؤ فذلك التسوية التي
اشق لا يفرزوم الرجحان بل مخرج او صدور الجمع المقادير فقط واحدة وضرورتها متساوية
مقدور ان تلك التجزؤ فذلك هو ما وشرح يعني انه بوزن قاص المقدور على التسوية
ايها بصورة تلك المقادير فقط وضرورتها متساوية استحقاق فذلك من الزمان
مخرج فاللام في قوله فذلك يكون التسوية الاستحقاق للعهد اي يكون تلك الاجسام اصلية
بافاضة الصورة على التسوية التجزؤ تسوية الاستحقاق فذلك تسوية الاجسام لان الافاضة
والرجحان من وزن مخرج بطم ولم يفرزوم اي اجام جميع الاجسام هي عليه ان التسوية
يخوذ ان لا يكون التسوية جميع الاجسام هي بل من ادي اجابها ثم بر عليه بل على الجاهل
في المتن من استحقاق التسوية عليها ومن كون التسوية المجزؤ تسوية فذلك على
او احوال الى فذلك مخرج ما دفع به من تلك التجزؤ فذل لان المرجح انما القائل هو
لان المرجح فاعل التجزؤ من فذلك فاذ او احوال فذل في جرد بعض من التجزؤ فذلك
ان يكون خصوص الاستعداد والفاعل انما لفعل لا اذ فذل فذل على وجه حكمه علم
فانه وان كان احاد صحيحة لكن لا يقبل المتفاضل بنفسه واما الخصائص فذلك
مقدمة يدعونها ويدعون بذاتها لكنها فخر ظاهره البديهة ولا تسول عليها وجه او خصيصة
او فاعلت فذلك مقدمة لم يزل عليها بل انما ذكر الشرح في جواب البعض على برهان التسوية

ان قيل يا هؤلاء قلتم يمكن ان يستدل عليها بما ذكر في ذلك البرهان بأنه لو كان
حقيقه الهوى امره بالقوة كانت تلك الحقيقة بالقبول يكون فيها قوة ^{القبول} ^{القبول}
تربطها من مادة وصورة فلا يكون مادة اولي وموجوب اليه بخلافه على برهان القوة في ^{القبول}
كلام بعد تسليم دلائل اثبات الهوى ثم ان الكلام لا يوقف على هذه المقدمة بل يكفي ان يقدر
ان الكلام في الجواب القابل للصورة الجسمته الذي دل عليها البرهان بل مغربي عن الصورة
ان جسمته صوم من حين لغوي فاعلم ان الصورة الجسمته فلا كلام في لغوته فاعلم من
عليه انه سب ان الهوى حقيقه القوة والله مستعد وكن لا يلزم ان يقع عليها ^{الصورة}
بعد التعري بل كونه ليكون استعداء وقبولها بان ليقول جسمته من بدو الامر ^{الصورة}
وميسر يلزم من كون شئ صادقا للقوة على شئ يكون المقبول ممكن له واما في كل حال
بل نالزم للقابل ان يكون المقبول بما يؤده فاعل وهو شئ وطايع وجوده الذي يمكن ^{القبول}
بأنه طاعة الصورة الالهية وجود من بدو الامر ولا يمكن وجوده بعد انقضاءها ^{القبول}
من عدم قبولها بعد انقضاءها سبب عن حصر حقيقه والحق ان كل هذا مكابرة لان البداهة
حائكة بان طرق الصورة تكن وما كان مستعدا لمجرد ذاته لا تنفك ^{القبول}
استدلال العقل بالدلائل يعني استدلال الممكن المصحح او ما كان الممكن محالاً ما يفرق ^{القبول}
الله تعالى استدلال المحال اي بما يمكن منه فلا يستحال له ^{القبول}
فهو المصحح بالذات فاعلم ان كل كلام على الهوى مستحيل ^{القبول}
الدول يلزم المصحح بل كل خط او خارج وهو عند العلية للوجوب فاستدلال المصحح ^{القبول}

لان هذا خالف ما عليه الشرح فانه قد اصر في الاستدلال على ان الممكن يستلزم الجاهل بالامسح
الممكن الوجوب بل محله جاعلا ما لا يوجد من الممكنات والقول بان عدم العقل الاول

انما يستلزم ان هذا العقل لا يجدي لان هذه العلة نفسا ووجهه لان الوجوب يعلم

جاءه واجوب والنفس الزم لاجل هذه العلة ان اريد ان هذه العلة واسطة في الزم
وهو لان قد يضر المظهر وان هذه العلة ممكنة الزوال فذلك سطر وما قالوا لو كان الممكن

مطلوبا للمحال لا يمكن ان يفتاك الزم عن المزموم او يمكن وجود المحال في الزم انما هو في

بالنظر الى القدرين الامكان بالذات فالذي يجب الزم ان يمكن بالنظر الى المزموم بل

بما يتبع ذلك فافتاك ولا يلزم منه امكان وجوده في نفسه هذا او يحقق في هذا المقام

ان الزم في الممكنات انما يكون بعلة العلته كما سيجي فالامكان اذا استلزم المحل فالزم لا

لا يكون الا حيث يكون اه علته للممكن عكسه غير ممكن وذلك المعلول لانه لثالث غير ممكن في

لم يكن بين الممكن والمحله هذه العلة لا يتصور الزم فيها فاذا استلزم مقول المحل من قول به العلة

كما فيما نحن فيه لم استلزم بالذات فمال فيه وفي هذا الوجه ضعف اه لان

الكلام باصل الابداع لا ثبت الزم قطعا بل الذي سيجي ان يدعي ان يستلزم الابداع

فولها عن المحل فوجهه ما اورد الشرح من انه يجوز ان يكون التقرب بعد ليس بل او

الصورة لعدم هذا السعي فذلك يجدي هذا لخصيص لكن يراد من الجواب الذي ارضى انما

كون حقيقة البداهة الاستعداد لا يفي حقه استعدادا بل هو في الصورة فانه بعد لها بعد
التبليس وطلبا في الصورة السحيقة لطلبا استعدادا بعد ذلك ولا يخرج عن حيز حقيقتهما

حصصها فليجرب في ذلك في الصورة المتعلقة كما في المثالين ^{الذين} فيلحق حصصها ^{بها}
 بخروجها من عالمي في انزال الشرح حيث فرض الكلام في الصورة المنورة وقال نسبتها
 الى جميع اجزاء الارض على السواء لان المحصص لجميع خور معن آه يعني ان الخور ^{المخصص}
 لا يكون حاله من احوال الصورة الحاصلة لها بالخور لان تلك الاحوال بنسبتها ^{الى} جميع
 الاجزاء السواء فالمحصص لا يكون الا الاحوال الخارجية كالازدحام الفلكية وغيرها
 وهي غير صالحة للتأثير فيما لا يوضع له انما تؤثر بعد حصول الوضع لها والقدم في نفس حصول
 الوضع وعلى ما قرنا لا يسر ان يكون المحصص ذاته حادثة في الصورة يكون ^{صورته}
 بجانه اخره مما يقع عليها على السبيل الاعداد والاعمال النفاثة فاعمال ^{الصور}
 لا تخصيص لباقي وانما اياه فيه انه نعم لا تخصيص لباقي وانما لئلا يكون لها مقدار ^{المخصص}
 بتمامه با حصص الصورة النوعية ثم خصها ^{المقدر} الا قدر منه بحرية القاسم وقوة كماله
 في الصورة المجسمة فكذا لان الصورة النوعية كما يقضي الخور المعين بعضي ^{المقدر} السبل
 المعين فاعمال ^{المقدر} ولا تستقر المقصود من مغايرة بعض اجابا على الدليل ^{المقدر}
 لانه لم يقع فيه الدليل على بعض المظهر والشر فليس في التخصيص مغايرة
 وتسمى طبيعته ايضا لما يتركه الا اطلق في غرضه قال الشرح في انشاؤها قوة كماله ^{المصدر}
 علمها انما كانت ^{المصدر} فيهم فاعمال غير ارادة قوة كماله مع ارادة وقوة متغيرة كماله ^{المصدر}
 ارادة وقوة متغيرة كماله ^{المصدر} والفعل مع ارادة وكما انهم في انكون فالاول من الام
 كما في ببوط الخور تسمى طبعه والى كماله كماله في دوراتها ليس في كماله والى كماله

[illegible]

ان الطبيعة حرك لا تتحرك عن ذاتها بل عن خارج وعرض الشئ من ان
لا يسمي طبيعة بالنظر الى الحركة النفسية والكان الفاعل فيها طبيعة بالعرض
ثم قال وصوره لا بالعرض بل بالعرض على وجه واحد بالقياس الى الطبيعة والوجود
اي التوكل في وجهه بالقياس الى الطبيعة ان الطبيعة مبدء لما كان خالصة لا
بالعرض والحركة بالعرض مثل حركته ساكن الطبيعة كحركة السطحة والوجه الذي ان الطبيعة
تتأخر في حركتها بل في حركتها بالذات لا في حركتها بالعرض بل في حركتها بالذات
بالطبيعة والذات يكون الطبيعة او عالج نفسه فروع لم يكن في هذه طيب لكنه في حركته
والخاص الى الطبيعة لا يسمي طبيعة بالقياس الى الوجود بالعرض والحركة بالعرض بل في حركته
بالعرض غير المتحرك بالذات في الوجود والذات الى النفس والصفة والذات في النفس
والمتعالي الذي يبرو والمتعالي في حركته الطبيعة بالذات في حركته والذات في حركته
هي الطبيعة والذات يكون طبيعة بالذات في حركته بالذات في حركته بالذات في حركته
باعتبارها سميت طبيعة والذات في حركته بالذات في حركته بالذات في حركته
فما طبيعة شئ من الصورة والذات في حركته بالذات في حركته بالذات في حركته
المتحركة بها بالذات في حركته بالذات في حركته بالذات في حركته بالذات في حركته
الذات في حركته بالذات في حركته بالذات في حركته بالذات في حركته بالذات في حركته

قوله

نفس النطق محرور بالارادة لقوة جسمانية الجبال فيها فالحر كحقيقته النفس النطقية
انه لما كان هو الباطن لان القوة الجسمانية لا يقدر على احداث غرضها سببه عندهم فان كان
يصدق على النفس العقلية لانها مبدء اول الحركات كما هي فيه بالذات لا بالعرض وان السرطاني
الاوليه ان لا يحيل عنه وبين المبدأ انه انما قد يصدق على الطبيعة انما انما انما
بواسطة الميل الى القوة الجسمانية والنفس مبدء بعينه مبدء هذه القوة وبقية
ان علت فاعلم في فاعله بالاجتناب والمخلص عن هذا كمال العلم لان النفس
ما يملك سببها طبعه عن القوة فاعلم بها وسببها بالحر كبالذات في الطبيعة
في الاصل باعتبارها بغيرها في الغير المشهور ان القوة اعم من الصورة النوعية لان القوة
المتشابهة والجوانب فيه ليست صورة حرة لا بالعلم بالضرورة ان النفس النوعية هي الصورة
انما تقتضي ان النفس النوعية انما هي المتشابهة بالحر كمتشابهة بوجود كبقية في الميل الى
فيه انفسا لا ذاتا لذلك فلهذا في الضرورة قطعاً بل يجوز ان يكون فاعله كماله
الارادية المتعلقة بوجود الاجسام على هذا الوجه وهو كمالها كماله في الارادة فاعله للعلم الذي
انزل على الخواص العقلية الحكمية في الدنيا والشيء العقول البشيرة عن اكنة ايها عالم
لهم فانهم لا يسمون انفسهم محضين لان سببها الى الجسم على العمود لعدم كونها متشابهة بالذات
الصورة النوعية البشيرة في موضع بالذات ولم يقولوا ان سببها الى جميع الاجسام على السبب
فان قيل انما فاعله او يكون منها فاعله فقل نعم انما فاعله لكن لم لا يجوز ان يكون فاعله
دون معين كونها غدرات وضع فاعله في المحضين بالحر كبالذات فيكون في الصورة النوعية

في الصورة النوعية انها مختصة ببعض الجواهر مع كونها غرثت فوضعها لثابت فعال
فيه من الثامن وهو لا تسمى في القول بالخاصة المختارة عديم التشافاه ظلال
الادارة صفر مرجع الحدودين على الذوق يمكن ان يكون هذا الترخيص على حسب اعتبار الصورة
التي هي كمن الكلام في ان يكون التدوير سبباً فائقاً باختلاف تمام قدرته على
اختلاف الاشياء على وجود صورة نوعيته مفضية لذلك الادارة لا يعيد فورا ان يشبه
الاجمع الذي لا يمكن ان يقال ان لا بد من مرجع محض فاما ان تلك المحضية هي
و ان ذلك المحض النوعية فذلكم ولم لا يجوز ان يكون للعالم مكان وجوده
هذا النمط فخلق العلم على هذا النمط وخلق الادوية القوية في ان على الادوية
المحض او يكون المحض استعداؤا الحسنة المتقنة سبعين فخلق الادوية
حسب الاستعداد او محض النوعية فامضيت الحكمة في الادوية في الادارة
على هذا الوجه فانهم عند من جعل نفس الادوية البارحة على هذا الحقائق
يوجد احد الادوية البارحة من فدان حكمته انما يكون الحكمة فاعلمه الله
ولادعي معه كذا وسطاً لم نقل اعدان الامور المدارة للنمط الذي لا
الحكمة نعم في العالم واما الامور المدارة للنمط الصحيح فقد جعل عقل فاعلمه الله
من مناعة فاعلمه الله في الانسان ابداعاً برى الشئ وعلى هذا
خلق في الحكمة فاعلمه الله ويجعلون ذلك المعنى غلبه الوهم فاعلمه الله في ذلك
عن انما الاول الذي كيف تطلب شدة العلم الثقابا الكاوية منوار است ادب سيات او كما

سبعون الشتر ولا ينفد منه ولا يجل ذلك نكروا من حسراتها وادبها باليكسنة
وقوعه في سبعين الشتر وزن الأعمال وقوع الروح من انهم باليكسنة وقوعها في
عداها في هذه لاوي على الطويل. حال بعض أهل الحق ان ظهور مثل هذه المذنبات
لا لئلا يبورهم هذا المذنب على وجه بل على وجه لم يريوه هو ذنبهم العدم واما في
الارادة من دون حكمه حكامهم عن ذلك انما ذلك في حرم من انشأ الشتر عليهم على ما
دارهم وانما القطع الحكمة بالاعراض عن اخبار الله لهم ورواه صلعم وما وعلما عن النظائر انما
فوزا انشأ الرضا طاب ثراه على دين الرضا طاب ثراه على الله صلعم
ومن التكاليف في هذا المقام ان الشتر من اللام عليه الرقة نقص اجابا وقورا ان
اختلاف الصورة او وقع منهم لهذا النقص وهم لم يروا بان اختلاف الصورة مانع للموازنة
مع بان هذا يعود على اصل الاليل. ودر عينه آه هذا الجواب من الغير السطحي فضلا
ان الاعراض ومبادئها مختلفان في ان مقتضى الاشارة في الاجسام وان مقتضى هذا المقتضى
لا يجب ان يكون فيه في ان هذه المبادئ من كونها في اجسام دون الاعراض لانها
ان مقتضى في الماء للبرودة ولذا يتوجه اليها عند زوال الكثرة وكذا دليل ضرورة على
مقتضى هذا المقتضى في البرودة والله على خلقه لكن يعوتون ان في غير هذا المقتضى على ما
المادة ثم في الجواب لا يمتنع ولا يعني من جوع لان جاعا كثر الامام من ان لا يكون من
فالواكينة في الجسم ارم ودان فالواكينة خارج واقضاء على حسب اقتضاء المادة فيقول لم يكون
مثل هذا في الاعراض بان مقتضى هذا الاعراض في غير هذا الجسم يكون مقتضاها خارجا وكون من

وكون من بني الان خداف الاستعدادات الخفيفة الحاصلة بالجوارح والاعراض سائل على طريق
السم في التعديت واما الاعراض القديمة فخصت دون الاستعدادات القديمة

فثبت الصورة الجبرية في ما توجه بهذا الجواب رصده فقال الاول من جهة
مبادي الآثار في المبدأ مذكورة المقارنات مذكورة منها انما تستفوت المذكورة

كيف وقد ذكرنا قد طوعنا الاستعداد للمنع ولا يخبر الى اقام الريان عليه
واذا اختلفت نفس المقصود من التوسل الى الفهم والافعى الوجدان فيكون
معرف الرصد بحال او علوا على قوله نعم واما المقصود بالبره

المكانة فلا يقصد المقصد بطور العقل وليس مستبين في ما عني
العقول عشرة في انواع كثيرة لا يلزم ان ما قداه فيه فيع لاجل ان
ترتيب العقول محدثا تركيب الافعال في الفصل الاول كما سيجي في الاصل في
بان في غير ذلك وما يدرك في الآثار فليس كذلك وكل ما عني من الافعال

لغنى المقدمات المذكورة لا يفرها الاحجاب العدم فالمفاسد بالجمع فيها طلبة
وارحب من بين الاسكالين في الجوارح والارباب والطلال شتى المقارنات في المقصود
ان في الاجسام انواع انحاء فلا بد من ان يكون المقضى لها مفادها لاجل ان هذا الذي
والسائل في الآثار خارج بالضرورة فاما ان يكون الوجود في الصور
صورة اخرى الاعراض الثالث آه فالقوت الكلام في مبادي الاعراض في
فان عن حسن الاعراض قلت لم تشهد الضرورة ان مبادي جميع الاعراض في

الاحتجاج

الضرورة ان مبادي جميع الاعراض في الجسم انجو والحوكة والحوارة وانما انما في الجسم
نعم لا يجوز ان يكون تلك المبادي الارض ان الضرورة انما هي بدت بان مبادي هذه
المواد مقارنه للجسام ولا يلزم منه الدخول فيكون المبادي هي الاعراض ليس مبادي الارض
الحادثة كما قالوا في ربط الحادث بالقديم وفيه ان شبهة الضرورة انما هي ان في الام
سماحة للمعنى من الاعراض فلو كانت الاعراض مبادي على طريق التسمية بلزم الجسم
فانهم لا يجوز ان يصدر عنه فعل بالان كذا وضع هذه المقدمة فيقولون بان انما هو
الضرورة بل معنى قولنا ان الطبيعة مبدية تلك الاشياء آه هذا الكلام المشع
تيسر للصور انما منها اعداد وان كمال المادة مسعدة البهية الاعراض كالحوكة
نوعا وعلى هذا لا يصح لولف الطبيعة بانه مبدية اول آه لا يتبع ليس من المبادي ففعله
اول ان المراد بالمبدية الفاعل كما قد صرح الشرح فانهم واما اول قيان الاحتجاج آه خذوه
ان غايته ما ذكرتم فاذكرتم لزوم المحقق الجسم والمادة لا عليها فله يلزم كونها صورا فيكون الجسم
سند يمنع ضرورة الى النقص بان ذلكم يجري في الكل وحقه قديم كونه حورا مع انه عرض لا
ثم ان كون الجسم المظلم انما هو مستند في المنع وحيات يكون نقضا وارا والمجسما
الاعراض التي هي من لوازم الشخص دون الشخصات لانها ليست عارضة بل هي من لوازم الشخص
منشعبة عنها في اتحاد الوجودات كما هو مجاز الموضع الذي هو الشخص المفعول في فعله
وفوقه موجودة في الموضوع آه انما هذا معارضة ولا يخصص لها بحجة دون حجة ولكن ان
نقضا بان ما ذكرتم لو لم كون الصور لا كسبة حاجتها الى العبادات انما لا يمكن لانها موجودة في

لأنها موجودة في موضوع المجموع أو في نظرنا آه ومثله لقادير على الصورة التي هي في
ترتيبها في الغام الممتدة في زمان فذات الغام هي ليست محتاجة إلى الصورة والكمية
فان احتاجت فاما احتياج في هذا العوض ومقوم العوض القائم بالجل عرض في في فورا ومقوم
يكون عرضا من سواب ومقوم العوض يجب أن يكون عرضا لان منهجه الدوام
هذا النوع وهذا الاشكال في الحل بل ليس قاطع على عرضية الصورة النوعية لمركبات في فاعل
بالاحتياج في لولف المادة بالاحتياج بلا مصل فيه اعلم من الاحتياج في الوجود والاحتياج في النوع
فمثل الصورة المركبة وهو الغام الممتدة في زمان فاعتبر في وجودها في تلك الصورة لكنها
في تصنيفها فاعلم هذا العذر فاسد لان المراد الاحتياج في ذلك السبب
وقد اختلف الاشترافون في هذا في جوبية الصورة وهو صياح اتفاق
على انها تغير في النوعي فخلوا في حيز مركب المهيمن من الجوهري والعوض القائم في ذلك
لو كان الجاهل النوعي كافيا في جوهريه واللا يزال عليه مبنية اذ حاصلة مع ان
لا تغير تبدلها جواب ما هو المذكور ففصل عند ذلك الفرق بين المهنات الطبيعية في
ما يتولون ان المهنات الطبيعية اذا تغيرت في جواب ما هو غير شئ فهو لا يكون الا حيزا
المهنات الصناعية والاعتبارية فانها تامة للصناعة والاعتبارية في جميع ذلك
الطبيعية واستند ما ليس منها في جوهريته والعرضية على تبدل الحقيقة جوهريته عند تبدل
ما هو تبدلها لا دخل فيها انما المناط على الموجودة في الموضوع وعددها في
الحال السبب وعدم دفعه في فاعلم الحل لا ما تبدل من غير جواب ما هو ان كان في الحيز

تشبیه

ومن ادعی فیحیدر البیان وان تشبیه باسما و وجود الجسم بدونها فرج الی ملک السائل قد
عرفت بایفه ان من الامور المسمو فی دارک المحققین ان هذا مجرد ادعوی واول الخب
الاشرف فقول بعد من هذا من قبل الامکان فان المدعیین لم یقوموا علیه بلید فکیف یقصد
فطره سلیمته لعم لا یجوز نعوم ما منه من جوبه و عرض تمام ملک المبنی انما یقوم بهینه حیزه من
یقوم به فیه مرکب ثالث ایضا قد وجه لا تشبیه فکرت من ادعی فیحیدر البیان فاما کل
معنی یقول ان قصد هذا ما یبدا قال و سبب منه ما یبدا لان رفع الارباب کلها صحیح لکن
من جهة عدم جواز تقوم المبنی الحقیقیة الجبر والوض بل ان المبنی الحقیقیة لمرکبة عبارة عن
الاشیاء من الکیف و مع ذلک نیرت علیها احکام هی غیر مجموع احکام الذوات و ثانی مجموع
ولیس بل من ان کل شیء ان کهل مرکب ملک و ذواته من اجزاء معان سوا کما کانت خارجة
او بواضا فخط بعضها جوارب بعضها اغرض مرکب ملک صار منه حقیقیة لها و صده فمعه
ادعی استحالة فیحیدر البیان فمال و بهذا حکم و ان مفهومات المستفاد من هذا عظم
احد ذلک لان مفهومات المشتق انواع بالنسبة لاشیاء لها لا بها خارجة عن حقائقها
مرکبة من مقولات شتی ان الوان لا یخط لها فی النعمان النوعی بان یكون موجودة فی الخارج
نعم لکن سبب وجوب مرکبها ما انما جرت مقولات شتی بل ان اجزائها امور اعتدیه فذاتها
فیما لم یحق الدوافع الی ان جماعی المستقامات البیادوی و صده انما النوع منها
فی ذلک الشرح ایضا فکیف حکم بان یقوم حکمها مستفاد من ان البیادوی النوع موجود فی الخارج
وعل الشرحی الکلام علی ما هو المشهور من ان مفهومات المشتقات مرکب من الذات و الصفة و

المعنی

حقیقته الموجودة فی نفس
الامر لعم انها لم یست افراط
بالنسبة الی

هنا

قار

وانشبه في النصف ومقصوده ان هذا من العالمين تركب مفهوم المثلث في الفصل من النصف
 فيقال ^{الحقيقة} وانشئوا عن تجويز كون حقيقة واحدة اه هذا المسافر او ما ادعى من عدم جواز تركب
 من الجوهر والعرض بيانه انه لا يثبت حقيقة من الجوهر والعرض لزوم اندراجها تحت مقولاتها
 لدخول كل خبر في مقوله ^{مستحسني} يعني لانه لا يفيد الا عدم تركب حقيقة من الجوهر في ادراجها
 تحت الجوهر بالذات باليكون جوهر ذاتيا لها وعرض يدخل تحت مقوله آفوي بالذات باليكون
 جوهر ذاتيا لها وعرض فصل تحت مقوله تلك المقولة ^{مستحسني} او رتبة او رتبة اسلم كما انه لا يصح تركب
 جوهرين ودخلين تحت الجوهر بالذات انما الكلام في انه لا يثبت حقيقة من جوهر وعرض
 لا جسد ولا يصدق عليه جوهر اصلا لاحد ذاتيا ولا ^{مستحسني} تركب حقيقة
 وعرض بهذا الوجه لا يلزم اندراجها تحت مقولاتها بالذات نعم ان لزوم اندراجها تحت المقولات
 انما يكون اذا كان تحتها تلك الاقوال ^{مستحسني} وفصل انما لو كان التركيب من جوهر وعرض كيا
 فارها من دون ان يحدوها جسد فصلا فيكون تلك الحقيقة يصدق عليها الجوهر
^{مستحسني} لا يصدق عليها العرض وهي من مقولاته فبذلك نعلم ان المقولات عند السامع المقولات
 عقلية هي امورا لافنية لا تحتها اصلا فلو توجه لهذا الاستدلال عليه في انما يتم اذا لم يكن
 وهو في صوته فيقال ^{مستحسني} لو لم يكن كالحج سجد جات تحت مقوله جوهر آه الجسد لا بد من
 الجوهر فانه لا يخرج حقيقته من الحقيقة باعتبار ^{مستحسني} الفصل لا يصدق عليها الجوهر لا غيره
 المقولات بالذات بل لا يصدق الجوهر عليه صدق التوهم ^{مستحسني} التمثيل بالحج سجد ففصل صدق
 قد علمت في ما ينبغي عليه فغيره في الحج فلا وجه لا عادة والعجب ان تركب حقيقة من الجوهر

مقدم
 تاييد

وآمال المنهج السالك في هذه وان القول بعجزه عن تركيب الهيئة الحقيقية من المحررة والنوعين
 لا يتبدل بتبدله حاربنا ههنا في الهيئات الطبيعية غير متساويين بل متحدان في المال قد علم ذلك
 ممنوع عند ختم فكيف يعلم ما هو متعذر مالا والاخر هو المتعذر انما يكون محفوظا للهيئات لا يعلم ذلك
 كمنه دخل في البقعة الذي قصد الاوضع لوجهم يتوهم ان الاخر هو المحررة في صورة في غير ان يكون
 في الخارج حاربنا في الذين وفيه ما فيه فاذا كان حصول جواهره وهره ان هو اصدق النور
 عجائب بيان الذي يجوز التركيب من الجوهر والعوض لا يكمل كون مفعول جواهره وهره واما من
 في غيري لم يعترفه بربيل قوله فاذا كان في جهات الاجسام مفعول ذاته في هذا المبدأ
 اني انما متعذر او لا يرضى الشخص متعذر نوع لكن هذا لا يمنع بها الاستدلال على وجود الصور كالواحد
 بها كما في الحقيقة والى فعل مفعول من شأنه من هذه الصور لا عرض لوجه في نفس الامر
 فسيدل بها عليها كما يكون في البراهين التي ينبغي ان يعارضها هذه الا عرض موجوده فلا مبادي في
 لا تعلم ضرورة ان هذه الامور انما هي للفصول الواثمة بالبنية لا بالبنية نوع بالبنية في الحقيقة
 فيكون هذه الفصول عارضة لها من خارج وليست بجهة كما يفكر وان لا يفتقر في الخارج الى وجود
 الفصول والفصول جواهر عارضة لها في هذه الا عرض جواهر فيكون هذا الكلام من الشبهة الى تمام
 النجحة الذي في فاعلم وان كان ليعوم للمادة آه اشارة الى دفع البراد الذي اوردته الامام
 النجحة الذي في بانه لو كان لا عرض مبادي في اجسام فليبادي مبادي في اجسام فيكون جواهره في
 كما كانت متعززة لمقايين النوع والى اجسام ولا يكون مبادي لها في اجسام لان هذا لا يكون عارضة
 عن صفات المركبات وما كان كلفهم مستورا بان الصورة انما تلحق للمادة لاجل استبعادها عنها

الاول
 الفصل ليعقد
 عليها

ليصح

لا يصلح استعدادهما وكان الكلام المتداول في مشعره بكونه ذو شدة بان الاستعدادات لا يصلح
لأنه لا يقع في هذا النوع لهذه الصور فيكون بعد ذلك فيكون مباديها على وجه الاستعداد
المتصور لا يختلف في الفعل بالذات على القول بإيجاب الأنواع ثم انظر على قوله
بل الحق في ما هو الحق ان الشبهة للحقائق هو الباري الفعول حل محله على وفق ما علم
من وجود النظام وازدادت الأنواع والعقول الفعالة بل كانت مبادي فمن قبل المبدأ
ولست جهة اختلاف صفات الصور اختلاف الاستعدادات او ذواتها بل هي صفات
لأنها مقدمة بالذات على الابدان واصل ما عليه على نخب كيفية التعداد في هذا القول
صريح في ان لا يصلح الاستعدادات لاهولياتها فافاض الصور لا على وجه الاستعداد
لان المتعارفين لا يكون معه اوجه من العجل وهذا ما ينبغي ان يكون في علمه
القد سئل ان الحقائق لبعض الصور دون بعض الجسيم او المادة مع شرح من ان
ان لفاض على ما ذكره الصورة المنبسطة وقصرها بان الشبهة من الزعم ان كانت
فاضت عليه صورة الحيوان والافان ونعم ما قال الفاضل الجوزي ان مثل الشبهة
في القول مثل من حفظ ما قصر في المدة فالصواب في بقية الجواب ان مقية الصورة
عن الجسم وانما الاستعدادات او ذوات الابدان فاضت من سائر الافاضة بل
الاعداد والقول فاذا تم استعداد المادة في من الصورة كما في العناصر او يكون ذلك
غرفا له والاشكال الصورة افاض للفيض حل محله على ما ينبغي ورحم من العقول المتفكره
ولا يمكن ان في الاعراض لنا علم في الجسام نوعا من الانفساء والبدن وان استعدادات

فقد بدان يكون فيها تصور مقصود لمالك الاعراض فبعض المغض على يد
علي يد العقول هذا الموضع كعلمهم فانهم والصورة الطبيعية مفهومة ^{الاشياء} لها
الجمانية آية هذا الكلام من ان المعبر في الصورة تقوم وجود الجسم ولا يبقى المحصل العيني
ثم كلام الشارح ان محل الصورة النوعية الجسم الهولي ^{الاشياء} مختلفا من حيث كونه الجسم
وهو الصحيح لان الصورة النوعية محصلة للجسم المطلق نوعا محصلا فهي بمنزلة الفصل في الجسم
بالذات الجسم والاشياء متميزة الجسم السعيد فلا تقوم لها ما هو بمنزلة الفصل في
عنا فنعبر به الناظر وان ثبت تقسيم المناظر فاشبع برعا فاما غاي ذلك وهو ان الصورة النوعية
من ^{الاشياء} في الهولي اما ان يحتاج اليها فلا يكون الصورة جوهر او اما ان يحتاج
جميع الصور بما هو جميع فيلزم ان لا يوجد الالجد وجود جميع الصور اما ان يكونا جميعا عا
فيلزم ثور والحل للسفلة على معلول واحد خفي ان كل صورة مع فاعل علته تام لها واما
الفرد المشترك فهذا الفرد المشترك لان تمام هذه الصور فيلزم العاق الصور في الحقيقة والوجود
لمنهية فلا بد لها لانها حايث لسيط ولانها حصول باعتبار الفضول سابط ولا ^{الاشياء} كلف
باطلة وكره كيدا باختلاف الاعتبار واما عرضي للصور وهو معاصر لها في الحقيقة فيلزم ان
يكون الصور جوهرية بل العرضي جوهر انا مستحق كلها باطله فاذن حلول الصور النوعية ^{الاشياء} نعم هو
في الهولي باطل فالحلول انما في الجسم اعني المجموع صيرت الجسم بانه نافذ طبعي واما في الصورة
وهو انما حلول الجسم المناسفة في الحلول في الجسم بانه لا يخلو في الالذات ^{الاشياء} ايضا فانه لا
اكون بعض منها حال في الهولي وبعض في الجسم فكلما كان ^{الاشياء} لبا ووجه وجوده

ووجوده واحد عندهم فقد التحد فيه الجنس والصفات فلا يجد في حلول الصورة واحدة فيه
بما لا يتصور في حيث لا يتصور في الجزء الذين بها المخصوصة والصورة التي هي الصورة
التي ليست انما هي في مجموع العناصر من دون حلول في كل واحد من هذه العناصر كما سمع
لست وقيمة ما لا زال فيه واسطه ان التحد في الجنس بالصورة لوجوده في الصورة الواحدة
الحال في الصورة فكل من الصورتين خشيته لغيره في الشيء اراو بالصفة
الجزء ما بالعلية الخارج للصفة والصورة التي هي خشيته لغيره في الشيء اراو بالصفة
والصورة التي هي خشيته لغيره في الشيء اراو بالصفة
كل فصل بالصفات الى النوع اذ كون الصفات جزءا من النوع فاما كونها جزءا من النوع
الجنس فهي تعاد لان وجود خصه الجنس والصفات ووجوده كيف يكون احد ما عليه عليه
ويعاد اراو كصفة الجنس الى وجوده بشرط لا يتاخره لوجوده في الصفات بشرط لا يكون على
ان لا يصره التحد بالصفات به واحد اللهم الا بالعموم كحيث المخصوص
اهذا على ان يرى الشخص من كل من النوع والشخص صحيح وكل على ان يرى الشخص
نعم ان الشخص هو الوجود المخصوص في الموجود بالذات والمهمة بوجوده بالعرض به
الذي هو شخصها حسب ما بالذات من الى ان الشخص ليس له شخصه في الوجود
الشخص امر موجودا حتى يكون بالشخص فليس للشخص خشيته لغيره في الشيء اراو بالصفة
من النوع ليس الا الشخص نفسه واما الحقيقة بمعنى الكل في المخصوصة بالذات اراو بالصفة
ما يكون التحد واحد عليه موجودا ولا الشخص خشيته لغيره في الشيء اراو بالصفة

بناء الكلام على مذمت غرضه المحمدي فاعلم
الصورة بما هي ورجية من جاعلها لا بما هي مستغدة لها وانما الواجب
لأنها مهتمة امكانية فلا وجب جاعلها الى الصورة بل الى عالمها
الممكنات فاعلم ذلك ان سيد بن الهيثم
في الوجود عاريتة عن الاتصال والانعزال وما تدرج في الحقيقة والتجريد
عارض وقدر سائر ما عليه عند اثبات الممتدة المحمدي ثم يقول الهيثم محل للصورة
الصورة معقولة اليها في شخصها لان الصورة قاضية بان شخص الحال انما يكون بسبب
وان كان الامر على هذا الخط فالصورة المستغنة لا يكون عقله الهيثمي في عالم الكون
الاستغناء عن الاطلاق ثم الصورة لا يكون عقله مطلق ولا واسطة ولا آلة مطلقة
هذه العقل لا يكون محضها بدون من محض المعلوم والمعلوم الهيثمي واحد شخص فلو كان الصورة
عقله فاحده هذه الوجود لكانت عنه بما هي شخصه وقد عرفت انفقار ما لا الهيثمي في الشخص فان
الصورة عنه غرضه للعقل فهي شريكه في العمل الهيثمي ومعبية له فالي عمل محض الصورة وما عاينها
الادة فاذا وجدت ووجدت شخص الصورة على حسب استعدادها لها فان عقله الهيثمي
الجالس مع الصورة بما هي صورة وهي ورجية الوجود لا متاع لحق عدم الفارق والمعلوم
هو الصورة بما هي صورة سواء لقيت في شخص واحد كاني الا ذلك او في شخصين
كما في العنايه فاعلم ذلك ان العقل لم عند الشخص انما لعنصره غير موجبه لفصله انما فالو لا يدرك
من عقله موجبه كونه بنينا وبين معلولها فلا يلزم ان يكون بين معلول تلك القوة الموجبة لعدم
الاعمال

ولم يفتنوا على ذلك وليكذّبوا الذي قالوا في غاية انه لو لم يكن احد المتكذّبين على
مؤنه لاذنوا ولا معلولين لعلته مؤنه نالته لصح انفراد كل من المتكذّبين عن الآخر
ولا هما معلولين لعلته وليس هذا البيان انهم من البرهوي بل هو يرجع الى انهم من البرهوي
فكيف يكون حجة انفرادهم عليهم من انهم متفقون ويقتولون وعوارضه عليه السلام
ويبرعون انما بدلتهم ودعوى البديهة فيما سألنا فيها العلم والادعاء عن كل
من لا يظهر لها وجه ثم صمد هذه الدعوى مؤنه على امرين احدهما انه لا يجوز لدار العلم المنفصلة
على معلول واحد اجتماعا ولا اتفاقا ولا بداهة ولا وجار النور والعدل على عدمه ولا
المعلول عن كل من العلم لا مكان وجوده بالافلاك لانه التوفيق على هذا المقدم لانها
التي الصورة الطبيعية لان الصورة تتألف من الحقائق وليس فيها امر مشترك فيكون الحقائق
متقاربة لان الصور لا يتألف منها فصول باعتبار انهم قد حكموا بان السجادة من الارض
الصورة لا يتألف منها فصول باعتبار انهم قد حكموا بان السجادة من الارض
على الحدس بين الحجة والبرهان فحق يقول بالحجة ثم يرد القول بالعدم الحجة عند
الصورة التوفيقية والحجة من البرهان على انهما مختلفان فيقول بالبرهان فيقول بالعدم
ثم لا يبعد ان يقول كما اوردتم في الحجة عند عدم البرهان فيقول بالبرهان فيقول بالعدم
بأنه لا توجد الصورة في العلم جسم في الحقيقة وانما نجدهم في صورة متفردة في الصورة
فان فرق بينهما وبين المثل في المقدار والدين الذي ينفرد في العلم فيكون
الصورة ولا يقولون بحجة تلك الارض فاشتم
وتدقيقه لا يفضي الصورة الحجة في العلم

[illegible]

فإن قيل لا ينفصل عما قبله من القدر المستلزم لكونه غائبا عن
فهمه المعلوم في كونه فرقا بينا شخص القدر المستلزم بوجوده في نفسه
لا يصح كلف المعلول عن العلة الموجبة التي لا ينفصل عنها المعلول بل على رادفها علم
ثبت بعدد زمانه زعمون انما بان المعلول كسب وجوده عقيدة وجود العقيدة بان كسب
تسببه الوجود والعدم عند وجود العلة لا المعلول على التصور بحال وجود العقيدة وقد
سود في تادى الوجود والعدم فلا يكون العلة عنه وجوده المعلول وحينئذ لا يصح
فانما هو في نفسه عند وجود العلة أو ترشح الموضع بحال فابوجود الراجح وجوب التمسك على
هذا الوجه حسن ما قالوا لم يثبت وجوده العقيدة بخص وجوده في مكان فثبت
انما بان ان يحتاج الى امر اخر لم يكن في وقت العدم وهو خالف الموضع واما ان
قالوا هو في وقت وجوده زمان من دون مرجع وذلك بان يراد عليه ان يقال
انما انت من فرض المعلول في وقت وجوده وقت فعل الوجود على هذا الوجه حسن
ونظام الكلام يعرف في موضعه يقول انما لبيان انما العلة ان المعلول يجب على سببها العلة
بعد امكانه لا عند وجود العلة ويجوز ان يكون الحاصل في كماله فاعلم بالاجابة انما
واجبارة فقد يغفل في الدلائل بان لا يوجد المعلول بل بعد العدم في نفسه بل بعد
في مجوز كلف المعلول عن العلة والفرق والعلة الموجبة عنه او لعل انما بان كسب
لو بعد معلول آخر فلا يتقدم اليه ويجوز ان لا يكون المعلول صالحا للوجود الا في وقت
الوجود مستلزم عليه الا الوجود على وجه خاص في وقت خاص والوجود في ذلك الوقت مستلزم

فقد يكفي وجود العلة قبل ذلك الوقت في الجواب المعلوم في تخفيف المعلوم في العلة

ولا يكون ملازماً لها ويكون المعلوم مما لا يمكن وجوده إلا في وقت

على المعلوم اللازم الوجود في ذلك الوقت قسم انفرادي معلوم على علة واحدة في

ثم قد يكون النقص على ما قالوا بعدم عدم الواجب ووجهه فانها مستلزمة بان

غير معلومين ودعوى استحالة ما مقبوعاً على ذلك لا يفتت إليه لصحة بعض مفاهيم

التي لا عدم العدم واجب شتبعونه للوجوب سواء اخذ عدم العدم اليأس او عدم

لان عروض العدم للوجوب محال بالذات سواء كان ملازماً او مستلزماً فزعموا

في مفارقة مفهومي عدم العدم والوجود واحد وهو ذات الواجب والمصدق

نظروا الصاوتين كالعلة الموجبة الواحدة للوجوب فلهذا معلوم ان كل من

ومقصوده ان عدم العدم والوجود شي واحد انظر الى المصدق والملازم انما

العلمية اذا كان المستلزم ان موجودين لوجودين متغايرين او المصدر من متغايرين

انما تخرج بعض القواعد العلمية لان بعض الوجوب في ذلك السيرة ان

الصادق ليس قبل من نسبة العلة الموجبة بل قوي منها واذ كانت

في القواعد القديمة فالمصدق الوجود في قبائل وبعض انما بالمصالح

بما عدى المتصايعين في بعض القواعد فوردو النقص مع عموم الوجوب

وبعض انما بالمتصايع المتفككة في بعض المسح من مستند انما

فرد في كون المستند بين معلوم على علة واحدة ان يكون تلك العلة

انما هي حقيقة واحدة فان الواجب في العلم ان يكون احد المتكلمين عند حقيقته
التي هي حقيقة واحدة فان الواجب في العلم ان يكون احد المتكلمين عند حقيقته
في حاشي حكمة الله ان ان نحتاج الى سمع وابتداء من الله فمع قولنا في العلم ان
ان في الواقع لان مصاحبة المصاحبين لا يكون الا وجوبية اجتنابها او من قبلها
موجبة لها بوسط او بغير وسط ووجه الدفع ان غائبه ما يلزم ان يكون المصاحبة الوجوبية
موجبة لها لكن هذا القدر لا يكفي لعلنا نثبت بل كسب الارتباط الا فها هي في ثبوتها
في ان الله لا ينفك عن محض ما ذكر ان لا معية بين المتكلمين اصله انه ان كان احدهما
موجبة فاحدهما مقدم وان كانا معوليا عنه فاحدهما في موقعه وارتباطا في الحقيقة في الحقيقة
قال الشيخ المتكلم في حكمة الله ان نحتاج الى سمع وابتداء من الله فمع قولنا في العلم ان
ان من المتكلمين ما ينبغي ان المصاحبة وهذا او ان منع لا يقدر على آفاته عليه
انتهى في ملك الجوهري بيان ذلك ان وجوب العلم سوره كان في الوجود او في العقل
تبعك عن غلبة العينة منها لان كل مستعين لا يكون منها علاقة عينية ومعولية لا
في العقل كاحدهما عن الآخر عند العقل انه الكل منها امكان التماس الى الغير وان لم يكن له
امكان في نفسه او الامكان بالتمسك الى الغير عبارة عن عدم ذلك الغير ولا في العلم
فذلك في اشياء لا يكون بعضها عنه لبعض لا مقوله فاعلم ان من بينها معية في ثبوتها
فكل اثنين منها معية في ثبوتها فلا بد ان يكون منها علاقة باقية حين اما يكون احدهما معية
معوليا او يكونا معوليا عن غيره او ينفك تلك المعية ارتباطا لكلاهما منها بالذات على وجهين

[illegible]

بن انا لفظه كحشد لفظه ثم غرضه فيه اذ كان يصفو اليه فقد خفف بالمعنى المقبول
فانما
ربما لا يكون مذكورا فيقال ثم انما قلنا ان اللفظ الموجبة مع هذا الارتباط اللفظي
كاقته في المثال لم تكن بخلافه بل انما لا يتصور بناء من دون القاع فالت على من
والتابع في كل شيء في التبدل كما شرط القاع فذلك السالف هذا لا يتصور حكمه فيقال
والنقطة التي هي من امر المتفاهين اذ يعني ان النقص المتفاهين غرور ولا لها معنوية
موجبة تامة وهي القول وكل منها منقول لا موقوف الاخر كما في المحققين او بعض من كل
منها وهو الاضافة لا بعض الاخر وهو الذات الموقوفة للضافة والى حدتها منها
الخاص الاضافتي اي موقوف الاخر لكن لما كان المتفاهان المتفاهان عاينين
الاضافتين بغيره بالافتقار الى موقوفيهما المشهور بان عن المفهومين المكنين من الاضافتين
للمفهومين الموقوفين صارت حاجتهما فيهما حاجتهما اخرا فربما كل منهما الى جزء الاخر في قولهم
القدر وان عمل عليه البصر الطوسي في شرح الكليات لكنه ليس على او لا يقدرة لا يرى
المتقدمين وجودها في الحقيقة في شرح المقبول او النقص في المتفاهين باعتبار وجودها
والمعنى وجوب بعضها دائما دائما عندنا فانه كل من الاضافتين لا موقوف الاخر
قافة الى الواجب عن المتقدمين وليس فيهما ارتباط افتقار احد في فقد كلف المتفاهين التامة
من دون ارتباط افتقاري بين المتفاهين واما الاضافات الى الاضافتين فالت في المثال
ومن هذا القبيل ثم العقود حواه فلو فرض في الكلمات بان عكس السالف الدارمية ان الله
الدارمية فالحسن في ذلك من تقدمه ان مع فقد صفة العبدية فاجابته ان العبدية

معتدلة واحدة وتحتاج كل منهما الى اطراف الاخر فلهذا اجماعا محتملا على ان كل واحد من
 وزعم يمكن ان يكون له البروز في البروزة على الوجه الذي كان في قوله في وجه البروزة من جهة
 بالبروزة على وجه ليس واجب الوجود وها قد بينا في مستند ان مع انها مبروزة بان لا
 اصل وقد نفى ليس السليم من بعض العقيدتين انما السليم من بعضها معلول لمغايرة
 بالموضوع والمحمول في الوجودات لان يصدق البعض من مستند ان كقفا في الموضوع
 في زمان لان السليم لان مصدر الوجود كون الموضوع بحيث لا يصح ان يصدق
 عليه في موضوع العكس كون البروزة المحمول لا يصح ان يصدق عليها لان البروزة المحمول عن موضوع
 والاعمال في فعل بالذات فعدم البروزة في وجه بالذات كما في المثال المبروز في مثال
 في تمام الصبيح من باب السليم انه قد نقص بالنسبة اليه من فيها مستند ان مع علم
 العقيدة على الوجه الذي يكون في اجابته عن ذلك بان السليم غير مستند من كان وجوده في
 في ذلك في وجه تراضع الا يقال للمختصة السليم فيحصل كل منها في موضوع على الاضطرار
 منها بالذات فيحصل كل منها فيحصل كل منها او بغيره من كل منها بمغايرة البروزة في كل
 في ذلك ان حوزة الارض كانت يقتضي الوصول الى المركز وقد عاقبت كل منها بالذات
 في البروزة بحيث يكون نسبة المركز الى الحوزة على السواء ثم قال في وجهه في المثال
 السليم فالسليم انما هو في حفظ الوضع وهو في كل وجه معلول في ذلك لفارغ خارجة تمام
 كل في ذات الاخر فيحصل ما عرفت في المثالين ان البراة القفا في الامر
 المستند من انما المثال في وجه البروزة في ذلك ان يصدق على البروزة في المثالين

المعلولين بعينه ووجهه انه كلما وجد احد معلول عند ثابته وحيزت بكان العلة كلما وجد
بالمعلولين ووجهه الاول فاعلموا ان معلول ثابته معتد بان بالمثل الاول مطبقا فلما
متبقى لا شئ اط الا ارتباطه ان يفارحي وتكون الثابت هو قوله فاجاب عنه انه لا يجوز
ان يكون اما ان معلولين شئ واحد بالثابت والآخر غير بل لا بد في العلة عند صدور معلولين
والميلار غير بل لا بد في العلة عند صدور معلولين من الثغاية فلو ما باعتبارها بالمعقول اما سلم
عنه من جهة صدور علة ملك الية والعلته انما سلم بالمعقول الاخر من جهة اخرى فلم
يكبر الوسط فلذلك لم ينجح وهذا ليس بشئ فان الكلام في العلة الموجبة دون العلة الثابته
والعلة الموجبة قد يكون جزوا اخر من العلة الثابته فاذا كانت العلة الموجبة التي هي
الاخرين الثابته كبرت وجب عنها معلولان وجب الثلث من بينهما وان لم يكن فيها ارتباطا بال
بالمثل الاول ايضا اذا كان احد المعلولين معلولا من علة مع ثابته المعلول الاخر منها ^{حاشية}
فالقدر المشترك بين المجتئين هو الذي صدر عنه معلولان فهذا القدر المشترك ما علة موجبة
فقد عرفت وجوب الثلث من بينهما بالمثل الاول فلم تكرر الا وسطا وانما ليس علة موجبة واحدة
فانهم لانها افعال المحض لا يعنى ان الهوى يخصصها القوة ولا يستغنى وبانها لا يكون
الفعلة فلذلك يكون لها دخل في الاحكام وهذا حسن ما يستدل به ان الهوى قاتله فلا يكون فاعلية
يزيد عليه ان كون افعال فاعلة انما مع ازالم يكن هناك جهات ويجوز ان يكون الهوى لها
مكشورة ولا يراد بها على اقر لا فاعلة زائدة لغو في اعيان المظهر لان الصورة ^{سواء}
الهوى فيه ان سببية الصورة انما ثبت بالثبوت مع عدم كون كل منها علة موجبة واجبا ^{للعلة}

[illegible]

قول مقدم لان الشكل من جملة شخصيات الامكن اذ لم يتخصصه ومساوية فانه فيكون شخص الصورة
مع الشكل والامكن شخصيات العقل انما علية شخصها فيكون شخصه الصورة بالشكل فالصورة اما
وجوده شخص الشكل وبشكل قوله واجل لا يوجد بل هو في مادة الذي هو موطن الشكل
لا يوجد للصورة الابلع عن الكلية والجزئية المتوقف والاعتماد للهوى الا الشكل المطلق والذي
شخصات الصورة الشكل المطلق وانما لا يلزم مادركه انك لا لزوم الهوى للشكل وهو يكون
اللزوم المتأخرة فالاولى ان يستدل بان الشكل والهوى متساويان فلا بد من علاقة العلية والشكل
لا يمكن ان يكون علة واللازم كونه جوباً فهو المعلوم للهوى او المعلوم معها فله واردة في كل لا يوجد
فيل الهوى فهو اما معها او متأخرة عنها فاعل قوله فلو كانت الصورة علة للهوى يعني لو كانت
الصورة باسها او شخصها علة مطلقة او لالة مطلقة او واسطة مطلقة لا بد من ان يكون شخصها علة
الهوى اما على الثاني فطره اما على الاول فذلك يحصل العلة المطلقة والالة المطلقة والواسطة لا يكون
انقص من كسب المعلوم للهوى واحدة بالشخص فلو كانت الصورة علة واحدة الوجه كان واقعة
بالشخص لم يلزم من تقدمها على الهوى تقدمها على الشكل الذي هو متأخرة عنها او معاً وقد كانت
عن الشكل ومعها القدير يعلم على طعن مراهم قوله وهذا اذ قد التزم من كل ذي الكلام ان
انهم فالواني تبان بطلان كون الفلك المادي علة المحوي ان وجود المحوي مع عدم المحدث فلو كان
المحوي علة للمحوي لكان مقدماً عليه فيكون مقدماً على عدم المحدث فيكون المحدث ممكناً فيلزم
بذه الاستحالة مطلق لان المحوي فعول لعله التبعه في مقدّمه على وجود المحوي الذي هو مع عدم المحدث فيكون
مقدّمه على عدم المحدث فيلزم بطلان وجوده ان عدم المحدث فيكون مقدّمه على عدم المحدث فيلزم بطلان

[illegible]

في الشئ ان لا يكون احدهما زائدا في الفقد ولا ناقصا في الكمال المعينة
هذا الذي في قوله ما قد جرت في المعين او التقدم لحدسها بالعبث على ثالث اصحاب
منه ان تقدم او خرج على ذلك الثالث او ما خرجت في وليس كما لا يكون معلولا
لا علة الشئ فيكون علة لما يكون ذلك الشئ علة له بل تمتنع ذلك في الاجتماع
عليان على معلول واحد وكذا ليس كلما لا يكون معلولا وعلة شئ يكون معلولا
لعلة ذلك الشئ وذلك لا يجب للمعين او ما خرجت بها عن ثالث ما يطعن
بما خرجت عن ثالث او تقدم على ثالث لا تناقض عن هذا الثالث لانه لا بد من
ما ليس بثبوت ومن شئ اخصا جازا الى ما يحتاج اليه هذا الشئ او محتاجا اليه كما يحتاج
الي هذا الشئ وهذا يحتاج للمعين بالزمان لان احد المعين بالزمان اذا كان مع
تقدم بالزمان على ثالث يجب تقدمه عليه وكذا اذا ما خرجت كسب ما خرجت عنه انتهى
وقد فرق المحاكم بين مانع التقدم بالعبث وبين مانع التنازع بالعبث حكم في الاول امتناع
لتقدمه وجوز ما مانع التنازع مع انه كما لا يجوز اجتماع عليين ما شئ على معلول واحد
تمنع صدور المعلولين عن علة واحدة تامة عندهم ولعل في بيان التقييم بالعبث عند المحاكم
النافع على المعلول سواء كان تاما او ناقصا وجب بطلان الفرق لان تعدد الفاعل لا يجوز
في الشئ واحد وتعدو المعلول لفاعل واحد يجوز ان كانت شئ واحد مختلفة فاعل الشئ
وقصد تعبير كلهم بحيث ينزع ايراد الامام وارباد المحاكم فقال ان المعينة بالذات هي الشئ
باطن وبالعينة عبارة عن كون الشئ من معلول علة واحدة وهذا ظاهر جدا لان المعينة

ليست سلب البعده والاقبال اجتماع فيما باعتبار البعده والاقبال في المعية بالزمان
 الممكن في الوجود الزماني بحيث لا يملك احدهما عن الآخر ^{باعتبار} لا يكونا
 في زمان واحد اذ كانا زمانين او كون احدهما في الزمان او المكان اخصهما زمانا والآخر
 زمانيا وكذا المعية في الشرط هو كون المعين ناسبا وبين في العقب ^{على هذا المعية}
 بالذات كونها معلولة بعلة واحدة بحيث لا يكون منها علة الاجتماع والاقبال في الشرط
 في المعية بالعلية لان نشاط العلية والبعثة بالمعية على كون احدهما علة تامة فالمعية
 بالبعثة كونها معلولة بعلة واحدة تامة ولا يمكن ذلك على رابعهم وزاد علمت معنى المعية بالذات
 فاذا كان المعين معلولا بعلة واحدة كان الآخر ايضا معلولا له يكونها معلولا ^{واحدة}
 فقد لم ان مانع المتأخر بالذات متاخر ولما اذا كان المعين علة لمعلول فلا يجب ان يكون
 الجمع الاخر علة لهذا المعول لعدم كونها علة من معلول واحد فلهذا لم يقدم مانع المتقدم ووضح
 الفرق فاندفع ايراد الدمام والحاكم جميعا هذا في حقيقة كلام الله لكن في بعضه كلاما اولا
 فلهذا المعية الذاتية بالمعنى الذي حقق الله لا يمكن ان يوجد ان المجوز وعدم الخلق
 وجود الخلق متحقق بالذات عندهم لعدم وجوب بالذات فليس له علة فلهذا يمكن
 بعلة المجوز ولما نيا فلذلك ما اذا اراد بالبعثة في معنى المعية ان اراد العلة التامة فاعلم
 بالذات كون الشيء معلولا بعلة واحدة تامة فالمعية بهذا المعنى عسي ان لا يوجد ^{لأن} متاخر
 مسبقين معلولين بعلة واحدة وان ارادهم من التامة والناقصة فربما لم تمل المعية
 بالبعثة فانهم لم يوافقوا مع المتأخر وهو ما يظهر لان المعلولين بعلة ناقصة واحد فيكون

يجوز ان يكون بينهما محل للمرفوع او كل من يكون من هذه النوازل عنه لا يصح ما لا يكون
لذلك محال فافهم المعلومين الذين هما معان بالذات عن هذه العلل ولا يكون
مع الاخر منها فافهم لعدم كونها علة للمعلوم الا ان يحل كلامه بان مع المتأخر
ان يتأخر عنه في التأخر ويكون المعقولة منها من جهة فهو كما ترى فاعلم ان كل ان يقرب
الكلام منها بحيث يتوقف على البطلان في القول فاعلم ان الهوى والكل يتوقفان على كل
الهوى والذات كان خيرا ولا الهوى عنه لم يكن كفى للمعقولة او لا رجا من المعقولة
فلو كانت الصورة علة باحد الوجوه المذكورة علة موجبة ولو كانت علة موجبة للهوى
عنه موجبة للكل ايضا لاشتهر انها في العلة الموجبة كما علمت مع ان الكل مقدم على الصورة او
معها فندبرج لا يحتاج الى المعقولة التي وقع فيها البطلان في القول لا يحل المعقولة
عقده المتأخرين آه قال انظر لطوسي في شرح ابي ابيث في جواب اعراض الامام ان
المعقولة قد تطلق على المتأخرين الذين معين اقدمها بالذات من حيث المقصود او من
الوجود كالمجتمعة المتماثلة في الشكل في الوجود كالحجج المستقيم كونه وحيث في الوجود والعدم
المعقولة وفي المعقولة في التصور على تقدير كون في المعقولة او متعارفة لا فرق في التعلق على المعقولة
كمعقولين انفق انهما صدر عن علة واحدة كسب اعتبار ان لا يكون لاحدهما بالذات علة
كأنفلك والتعلق المذكورين في ذلك ان وقوع اسم المعقولة في المعقولين ليس بمعنى ان
الفرق هو تلك المباشرة المعقولة انتهى وفيه كلام فانه اما اوله فذلك كلامه على ان
المعقولة الذين بينهما علة قد يتأخران احدهما متوقفاً على تقدم الآخر على ثالث وتكونا فافهم

الاخر عن ثالث فهذا لا يحرر لانه لا يثبت من عبادة المعتقد من عبادة الاخر فغير ظاهر
واما ثانياً فلهذا ما ذكره من ان العبادة بالادب والادب بالعبادة لا يثبت من عبادة
عن المعتقد البتة فلهذا معناه ان الادب والادب بالادب لا يثبت من عبادة المعتقد
انما يكون على رتبة يكون احدهما عبادة موجه اوها معلولان ثلث موجب لا رتبة
واما ثانياً فلهذا قد حكم بان الملة وعدم الملة معان معتد وان يكون عدم الملة متاخر
عنه الملة وهذا فاسد لان عدم الملة ضروري لا علة له وان كان خفاه فكلنا قد علمنا
اقبال لان في الاغراض الامام كان بمطالبة العرف من القولين في عبادة المحوي ولا يمنع
نورا بارادة وجود المحوي مع وجود محايي تلفظ الملة في الاستعانة بانقلنا سائلا لان
ممكن معلول مطلقا سواء كان مع وجود محايي او لا مع وجوده ولو كان وجود المحوي
مع عبادة محايي غير معلول كان واجبا فاقبل فيه واما رابعا فلهذا من شرط في العبادة كونها معلولة
لعلها او لا بشرط فاعلى الدول بالعباد القول بعبادة عدم خفاء الوجود الملة وعلى ان لا فاعبده
المعتقد مية كون مع عدم المعلولة لثالث وظاهر لانه لا عينيه ولا معلوليه منها فغير ظاهر
عينة فمن ان لا يكون السند الاما بعد الوجهين وايضا فامعته ح يكون بن السبعين كمن
السند الاما بعد الوجهين وايضا فامعته ح يكون بن السبعين كمن لا يكون واهمها
مع وجود السند وان لم يكونا معلولين ثلث ومع لا وجه تناقضها مع عبادة الملة لانه لا يكون
ايكون غير معلول واما ابرار الحكم بان معلول المعلول واقعة العبادة مستندان مع اية متاخر
التي هي معلول العبادة وبسبب العبادة متاخره غير ضروري لان مطلق السند غير كاف في

[illegible]

غلبت موجباتها معلولاً عنه موجبة مفعلة للارتباط الافتقاري منها لا يكونان متساويين
فإن بعض الحكم الشكل الدل على المراد هناك أن التلذذ المتعدد من الأيدي ^{تفاه}
لا عنه موجبة فح لا يلزم من البيان المذكور كون البهية والصورة يعقبين ^{منفصلة}
أن يكونا معلولين بسننهما معلولان عنه ورحمة بالوجه المذكور لعل المراد أن وجود
سني بالافرة التي سبب ورحمة مفصل فذلك السبب نعم البهية بأغاية الصورة وتوحيدها ^{وإذا}
فإن قيل هو انقطاع من التلذذ في السواء لكن لا يحتاج على نفي الالفاء على إرضاء التلذذ
سنة عن سبب قوله ذلك سبب آه يريد من هذه الكلام اثبات أن البهية ^{منفصلة}
الصورة من حيث هي وإن العلة الثامنة للبهيبة مجموع المفارقات والصورة فذلك ^{السبب}
البهية لا يقيم مع حاجة كل منها إلى الآخر في وجودها مع بعضها فذلك ^{في}
التي موعودتها وأعدادها من فزون حاجتها أصل من جانب الإدول باطل لأن البهية ^{الصورة}
متساوية من موعودتين مختلفتين وكذا الفاء والدلائل أن الافتقاري في وجهها ^{عاصمها}
مختلف التلذذ من ذلك منها لا التلذذ من التلذذين هما لأن التلذذ لا يكون هذه من الافتقار
وإن فرض سبب ذلك وكذا الثالث والأصل التلذذ فإذ أنه كسب الارتباط الافتقاري
في التلذذ ولا يلحق العلة الثامنة فقط فإذن لم يبق إلا أن يكون الافتقار من جانب واحد ^{البهية}
فوقه لأن بعض البهية الصورة فالصورة هي المنصورة إليها البهية فبذلك لأن الارتباط ^{الافتقار}
قد شرع في التلذذ فإن اردتم به الارتباط الافتقاري من بعض فإني التلذذ من جهة البهية
لا يكون من المنصورة البهية فإذن أول الافتقار من وجهها فإذن أن افتقارها إلى الآخر ^{لعدم}
فإنه وإن لم يفتقر إليها البهية فذلك لا يفتقر إلى الآخر فذلك لا يفتقر إلى الآخر
فإنه وإن لم يفتقر إليها البهية فذلك لا يفتقر إلى الآخر فذلك لا يفتقر إلى الآخر

انفسها او يكون لاحدهما لا يتعلق الاخر كما يستدل به في المقدم من انفسها
 عن فصوله في القسم والاعيان والافعال في العنونة والصورة كل منها الى غير ذلك
 وذلك ليس بالمتقدم والفرق صحيح الا في بعض المواضع التي لا يجوز فيها
 احتمال الشك في ثبوتها في المطلوب الا لا يكون العلة من العنونة والصورة عند
 مقتضى العقل كل منها بدو في الاخر ثم قال واما ان يكون العلة منها علة اخرى
 فليس احدهما علة ومعلول لكن لا يوجد احدهما الا والاخر فيكون كل واحد منهما علة
 ومعلول في نفسه ولا معلول في نفسه ثم منها بانه العلة في نفسه يكون راجع
 حيث هو ذات بل يكون ازا ومعه ان يكون راجعا عن ان يكون مع راجع لا راجع
 راجع فاما ان ليس راجع عن العنونة المكونين غير راجع الا فيكون راجع
 الا فيكون راجع اما ان يكون راجع المكونين راجع شي ثالث غير راجع شي ثالث
 فحيث هو راجع عن شي ثالث لم يكن راجع ازا ولا يكون شي ثالث راجع
 لكن كان ليس راجع عنه الا فيكون راجع الا فيكون راجع شي ثالث
 غير راجع عنها وطبقه كل واحد منهما مستلزم في الوجود بالافعال
 فيكون راجع في ثبوتها انها ليست مفارقة واما ان يكون راجع راجع
 راجع الوجود فيكون في نفسه ممكن الوجود لكنه يصير مقولة راجع
 يصير راجع الوجود بتلك الا فيكون راجع الوجود وهو راجع في راجع
 ازا راجع في الوجود فيكون راجع في راجع في راجع في راجع في راجع

الابن وضع كونه علة بانفعال موجب وجودها فيكون هذا ان انما يراد بها سبب رفع شيء
وقد قلنا ليس كذلك بحيث يظن هذا وعلى الحق العسرين لا يمكن ان يكون
سبب رفع شيء ثالث حتى يكون معلولها عليه فليظن كيف يمكن ان يكون ذات كل منهما على مقادير
ذات الدفوفانه لانها انما تكون كل واحد منهما هو العلة القريبة لموجب وجودها جهة من جهة
ان يكون احدهما العلة اقرب الى الثالث فيصير هو الواسطة والاول هو المعلول ويكون في القسم
العام الذي قلنا ان العلة منها علة يكون هما احدهما علة والآخر معلول وانما كان
رفع احدهما موجب رفع الثالث يجب ان يرفع رفع الثالث منها فقد صار احدهما علة العلة
العلة علة والآخر مفعول في فو وعلى ان يكون احدهما معلول والآخر علة فليظن الان ان
ان يكون العلة منها ثم يستعمل بابطال عليه الهبوط والعيان عينية الصورة فمما لم في الكلام
ان الشئ البطل المندرج المحرور عن علة العلة منها بان جمعه في العلة كالمشبه وكما هو الوجود
وابطل الشئ الاول بكونها بنفسها فيكون وابطل الثالث بان ما ندرسته لا يكون واجب الوجود
ويمكن معلول لا انما قال فقولنا ونحن ان مثل هذا لا يكون واجب الوجود وانما الا
بلا ما بين من قبل في العلة السادس من المقادير الاولى ان وجود الوجود العارضا اليه
لا يكونان متكافئين بان يستلزم كل منهما الآخر وبيان ذلك متوقف على ان الكلام لا يكون
من دون علة موجهة على ما قرأنا في السنة في تلك المستلزم في كلام الشيخ رحمه الله في ان
المتكافئين يكون من دون علة العلة الا فيكون البطلان المتكافئين بين الهبوط والصعود
ويمكن تطويعه ليس فيه من دون طائل وانما الله اراده التي ان واجب الوجود في شئ
والهوية بالقوة والصورة فانه في الهبوط لا يوقف الدليل على شيء عليه الشئ في التطوير

نفس الطرسى بل خففت الدليل ان الهوى والصورة نشأ بمقتضى الفهم بل سلكا
 في الوجوه والخطا ان ^{الوجه} تحت بحيث لا يتصور احدهما والاخرى متصور في معناها
 بما تحته لا ترى الا في الخارج لا يتصور الا ان يكونا معلولين لثالث او احدهما علته
 اما اولاهما علته لا تسبيل على الثالث لان متصل فهو لا يكون وجوب الوجود
 ممكنا بل هو منهنهما من علته ويزل في سببه العلة لا البارى الفعل بعد مجده فقد صار
 معلولين لثالث وقد فرض انهما ليستا معلولين لثالث اصالا فاما الكائنات فمعلولين
 لثالث فقد صدر ان عنه في مرتبة واحدة بل لا بد ان يكون احدهما واسطة للآخر
 فاما ان كلا منهما واسطة فهو ورجال بل احدهما فقط فقد لم عليه احدهما واما
 احدهما عليه الثالث فهو الثالث بحسب مع وجوب الآخر الا انهم فهو واسطة في
 وجوبه واما الفاعل والشئ الذي مر من قبل هو احدهما متبدا من دون علة العلوية
 فاذن ما احدهما علته للآخر في لثالث جانب العلوية فاعل انصف فان لثالث
 متب من باكم انهما في علته ماله اعم فثبت اسكونا معلولين لثالث ماله فثبت اولاهما
 معلولين لثالث لان الثالث في اخر الامر فليكن اسكون الوجود السن الاخر فليكن اسكون
 في وجوبه واحدة فاولاهما فليكن فثبت علته الهوى والصورة لا يكون
 الا من المفارقات وهو ظاهر فيقول انهما كائنا معلولين لثالث فليكن علته الهوى
 او علته الصورة وبها معلولان الواحد كمن يقول لا يبعد ان معاني وجوبه
 بل يكون احدهما واسطة في صدور الآخر لا يبعد الصورة لورسطية فقط ولا يلزم ان يكون

لأن
لورسطه بوجه سبب ان الصورة دال لا بد من وسطه اقله صار ما مع
لابد وان كان اعلم غفلة في القول فقد صدق لورسطه بوجه واحد الصور
فلا يصدر عنه بوجهين انهما في الازم صدور الهيولى والصورة في مرتبة عن علامته
واحدة بل يجب وسطه احدهما في صدور الاخرى ثم المظلم وتس عليه ما يكون في
اكثر فاعلم قال الشيخ في الاشارات واعلم ان الهيولى متفوقة في ان يقوم
مفارقة الصورة فاما ان يكون الصورة هي الاله المطلقة الاولى لانه يقدم الهيولى بها
واوكن الصورة المظلمة وورسطه لم يقدم الهيولى بها مطلقا او يكون سببه فيهم
اخر باقها جميعا يقوم الهيولى او لا يكون الهيولى يخرج عن الصورة ولا الصورة يخرج
عن الهيولى وليس احدهما بان يكون مقابله الاخرى اولى من الاخرى كما ينبغي
سببا ما اخرجها عنها لقيم كل واحد منها مع الاخر بالخرق ان يكون في كل ان
مقيم كل واحد منها مع الاخر معناه ان ليس بينهما علة الاتقان فهو غير راض في المقسم
المقسم ان الهيولى متفوقة الى الصورة واقصر الامام مع على الاخرى ولم يكن سببا
في وجهه وانما لا يطوسي قال ليس مقصود الشرح من هذا القول فما استبعد كل منهما
عن الاخر لان هذا الاستغناء ينافي المندرج لم ين ان اولا لم يكن مراد الشرح والتمني
تولد هذا المبرر ان سببا فانه ليس سببا بل يحتاج الى الله عليه بالاسدلال فلا بد من ذكر
والابطال حتى بين المطلوب قال المحاكم ان هذا ليس بحال الفضالة وتزويد في الحقائق
بل انشر الرايين بنسبته على ذلك ولا يخفى ما فيه وان الذي عدي في قوله كلامه ان الفارسي
قوله فاما ان يكون الصورة فاعلم السبب لافاق النفع فاشرح ادعي اول ان الهيولى متفوقة

ان الهوى مفسوخة الى الصورة ثم اقام الربان فقال فاما انى الماده فمفسوخة
المحمدة منها انى كون الصورة عند مطلقه او اذ لمطلقه او وسطه او شريكه بمفهومه في فاقه
المفهوم مع انفسار كل منها الى الاقواس مع استغناء كل عن الاخر ونفى احتمال ان احدهما يكون الهوى
عنه للصورة ثم لم يذكره لان القابل لا يمكن ان اقامته لمقبوله لا وحدة لا مع غيره ونشأ
الكلام في المظلة واما انها ان يكونا معلولين لمفهوم واحد مع عدم الحاجة بينهما حيث لا يمتنع
بوجهين فبيان ان الهوى مفهوم واحد قد نفى النور الطوسي على ان العلة لا بد فيه من حارة
ثم ابطال الشرح كون الصورة عند مطلقه او اذ لمطلقه فما يصح تبدل الصورة على الهوى وقال
واما الصورة التي تشارك الهوى في البديل فليس يمكن ان يبقوا انها عند مطلقه للوجود والوجود
لهوى لها ولا الالات ولا متوسطات مطلقة بل لا بد في مثال هذه من ان يكون على احد
البيانين فافاض ان العلة باحد هذا الوجود لا يكون الا خاصة بعد علم كون كسبيل العلة
اضغف في كسبيل المعلول وهذه الاشخاص فيبذل مع تقابل الهوى بشخصها فانهم عند ذلك
البديل مع تقابل الهوى انما يفيد بطلان علة الصور سمحته دون طبيعة الصورة والاهم
ثم بعد ذلك اطلق ثانيا كون علة مباحة للوجود المذكورة مطلقا فيما يصح تبدل الصورة فقال يصح
بالبيان المذكور في المنش وقد سبق لقرره ثم قال انبت تعلم ان الصورة انجمرت اذا حارت
المادة فان لم يعقب بطلان من الماده موجودة مع عيب البديل بمفهوم الماده لا محالة بالبديل
وليس يجب ان نقول ولعم البديل انما بالهوى على ان يكون الهوى قاسم ثم اقامت ان
بفهم فمع مقدم مفقوده اياها لربان او باقادات والجملة لا تخلو عن ان مدر الا قاسم الهوى
في حله لئن شرح مفقود هذا الكلام البطلان كون الثالث ميقنا كمال منها مع الاقواس

ان الصورة التي يحوز ان يعارضها الصورة كما في العناصر ان لم يعقب بدلا من الصورة
 لم يكن للوجود بالفعال حقيقة الهيولى فوجه لا يقوم وجودها الا بطريق حقيقة كونها
 بالفعال كما حقق الشيخ في السقاء فلا يمكن ان يعم بالذم بحسن من انفقها من جانب
 الى الصورة اما البيان الذي قرنا به فقدم الشيخ في السقاء او بما عموما ان حقيقة الصورة
 لا يكون حقيقة الطارئة عليه كذا في صدور الفاعل من حيث لا يمكن ان يعقل ان المقيم
 بعم الصورة ما هو لانه ان فلم بها الصورة فلا بد من ان يقوم الهيولى او لا بد ان يكون
 ثم يكون سببا لوجود الصورة لا يصح فاعلم بالفعال كون حقيقة ما هو محضة الابدانية الصورة
 فيلزم الدور و هذا معنى قوله لا يمكن ان يدور الالف من هنا ظهر لطيف النفس ان دور
 اسبق هو كون غلبة الصورة المطلقة وعلى ما قرنا لا متوجها الى الالف بل بان قوله في غلبة
 مضمون لانه بالبدل ليس محسوسا على الاطلاق فان الجسم لا يمكن ان يكون في كل واحد من
 برفل فزود منها يقوم بدلا فزود اخر لا يلزم ان يكون فيه الا عرض صوراً مفقودة فعلها ان
 لا يجب ان يكون مضافا لاداة بذلك البدل بل لوصف ذلك انما يصح في بعض الاشياء لا
 واما السفسطوسي فقد حمل كلامه على ما بان كقضية الصورة واما عليه الصورة
 ان من بعض السفسطائيين في غاية الى ليس زائدا كما كان عرض الامام مع راجع الى
 والنقص وكان اقامته المقيم الصورة فانها عند حكم السفسطائي لان السفسطائي اذا كان
 معلوما عليه بالثبوت حسب الشايط انتقاري فيها طورا الهيولى قابل محقق فذلك في القلوع
 فيكون الصورة فلم يكن للشيخ على زعمه اجاب عن النقص بان عدم الفاعل كذا
 انما انقص افعال الجسم الذي كونه جسم لا وجوده وتخصه الى الالف من حيث ان يكون

ابن ماذ هو كذا لا العبد من حيث هو ابن معبده والابن من حيث هو ابن مباح
الى الجسم من حيث هو جسم ماذ من حيث هو ابن معين مباح الى الجسم من حيث هو
العبد من ان يكون هذا الاعراض صوراً قد يدل على انه نطق ان الشئ اتجبت بوجود الصور
بانه منقسم للمادة فقط فهذا السبب من باب ربهام العاكس فان كل صورة له قيمة
كل مقام صورة بل المقسم الذي هو الصورة انما هو غير ماحول واما قوله اعراض فاقاب
لانها افاضت اجساماً كصفة لاني جسمها بل في شخصتها بها العارضة شخصتها
سبب شخصات جسم فاذن العفيض بها غير متغير واما قوله فاعلمنا ان
ان فليس نحمه لما ذكره لان الذي ذكره انما يفيد كون معقب معقباً للجسم لا يكون
وذلك لاننا في افاضته المادة بالصورة اعني ونقد اطال ولا نول لما طال لان
حاصل بعض الامام ان عدم الالفاظ كايدي على ان معقب البدل نعم بالبدل فزعم
الاعراض اللدنية من معقبها نعم الجسم معقب ابدالها فيدم فاعلم الجسم لا يكون
فيكون كون الاعراض صور لان الفرق بين الاعراض والصور لم يكن الا باقتفاء
فاذا افترق حال هذه الاعراض انبها صارت صوراً ليس في هذا الهمام العاكس لا نطق ان
تبنت الصور بالمقوم فليبدل ان يكون معقبه هذه المباديل لا تقم بها الجسم
ان تعقب البدل لا يكون كون المعقب معقباً بها فليبدل عليه حيث بدعي من بيان
فما قال انه ليس نحمه لما قال يدل عليه من التامل في كلام الامام مع الامام واما جواربه عن
بانه انما يلزم من عدم الالفاظ كايدي كونه جسماً بل في وجوده وشخصه فاعلم انما

فلانه منقلب لا يصل اليه منقول بخزان يحتاج اليه الصورة في شخصها مقتضى
نور منها واما ما بناه فليكن الشك في ليس الا من الجسم المعينه والسكل المطابق اي منه
فقد بدت اجزاء معينه جسم السكل فليكن كونه صورة وكذا في الدين والوضع فليكن
بل الصور في الجواب ان يقال ان الدين من عدم العفاك فيه الا عرض ان المعين
و از حد مع ارتباط افقاري منهما و ههنا الا فقا من طاب هذه الاعراض بل هي
فمنه جسم لفيض هذه الاعراض و هذا لا يمكن في الهوى بل انها قابلة لخفضه لا يصلح ان
يقتضي الصورة فليكن واما على ما ذكرنا فليكن شرح فليس يرد ايراد الامام عن صفة كمال
يخفى ثم قال الشرح ليس يمكن ان يكون نشان كل واحد منها لتمام بالذوق حتى يكون كل واحد منها
مقبولاً مبقداً كوجود على الاخر وعلى نفسه انتهى الظاهر ان الشرح قصد بغير الطال و ان
مقبولاً لكل واحد منها بالذوق و نظيره و وضع في كماله ان الطال كونه مقبلاً بالذوق
من دون افقاري من جانب احد فليكن سائفاً شاملاً قاطعاً كل واحد
فليكن يمكن مقصوداً بالذوق بل المقصود من قوله ليس يجب الطال كون المعين مقبلاً للصورة
بالذوق كما قد تنبأك و ههنا الطال كماله في اتمامه المعين مع عدم حاجته او مع حاجته كل
مقصور و مقتضى السبل الشرح للطلال و اما مع عدم الحاجة و قوله ليس يجب ذلك لكن
لما ذكرنا هناك فما يصح تبدل الصورة قد كررنا ما يعقد العيين ثم قال وللصورة الكتابة
انها قد تقدم ما يجب ان يطيب كيف انتهى يعني انه قد ثبت و يخفى ان الصورة
بالذوق في الحق انما يشبه كماله لفاعل فليكن ان يطلب كنهه ذلك ثم قال انما يمكن ان يكون

ثانياً ان يكون ذلك على احد الالهام الباطني وهو ان يكون الالهوت بوجوده عن
 اصل وعن عين معقب الصورة او اجمع عدم وجود الالهوت انتهى المراد بيان الكيفية
 ومقتضاه ان العلة الباتية لوجود الالهوت الفاعل الاصل هي الصورة المخفية في وجوده
 ثم فاعلته الفاعل وهذه العلة باقية مقدار الفاعل الشخص وفيها الصورة بتورروها
 بتورروها لا فرق بينه في الصورة الفاعلة وانما في الصورة الازمنة فتمت الصورة الباتية
 مبني على شخص نفسه ثم قال الشرح وخص بها الصورة لا يحجب بها الالهوت بالصورة على وجه
 كنهها بل كظم غدا المحل انتهى لا بد ان الالهوت مفتوح على الصورة في وجهها
 اراد ان بين ان الشخص الصورة انما استفاد من الالهوت فلهذا لان هذه الحال
 بدون هذه المحل وخص بها الالهوت من الصورة لا من شخصها بل من منها لانها من
 العلة الفاعلية للالهوت وسيجي ما رواه عليه ان العلم والقد اطينا الكلام في هذا المقام
 لمحو الناطا اطراف الكلام ويعلم من له سلة الفرحة ان كلامه ليس خفا
 شريح به الغير الحوسي وبعده من خلفه ومارا في كلامه شريح ساء الكلام على شريح
 الارتباط الاضغاري في نلزم معلوماً علة واحدة خالها بتات على وجه العلم
 اه فتمت شي لان في معلوماً على وجهه بل شبه اط العلم الارتباط الاضغاري يكون اقلاً
 علة موجبة فقد اتى العلة الموجبة واخص النلزم فيما بين علة موجبة ومعلوماً وقد لقم لهما
 كون احدهما علة موجبة اور ارتباط الاضغاري مطلقاً ثم لم لا يكفي العلة القابلية وراى ان
 ومن الشرط الغير الموجب فالله ان يتم النلزم انما هو بين الالهوت وطبيعة الصورة والالهوت

لا يصح ان يكون متخاذا البه الطبعية الصورة والالتفات عليها بالفعليته فلا يكون فائده
بل مركبة من قابل وصورة قابل قوله والى هذا ان الصورة قد يكون له وجود على المصداق بان
قام الوجود بالاعتبار من الصورة لا بالوجود عدم اعتبارها فاشارة الشيخ الى وقوعه بان
مبنى على ان التلذذ لا يكون له اعتبارا حقيقيا الا في صورة الوصفية لا في صورة كماله فلو
نابت وادام الوجود له لانه سبب لوجود الوجود والصورة فلا يكون من اقسام ما ليس من
جانب من ان يكون مفارق الذات والمفارق لتصل عليه لعدم على رابع قوله فما جاءها
انقضاء الثامنة اهـ انت لا يدعي عليك ان الصورة المطلقة لما كانت شبيهة على اهل الوجود كما
مقدمة عليها فتكون جعلتها مقدما على جعل الوجود ثم الوجود على بعض الصورة فهي مقبولة على
بعض الصورة فتجعل بعض الصورة بعد جعل الوجود فافرن فعل الطبيعة غير جعل في بعض
الاشياء مثل الفاضل في جو فغوري وغيره فمن تقدمه ان جعل الطبيعة في جعل الوجود وانما
الاختلاف في سببه ولا يلحق رابعه وحقق ذلك ان الطبيعة المطلقة في نفسها موجودة
صاحبة لان تعدد وتكبيرها بحيث يكون في كل نحو من انواع الوجودات كخص بن
انت التي لوعد بها المهنة حين هي مسكورة مسكورة وانما انب الوجود في المهنة لفهمه وحده
فالطبيعة هي جعلها لوجود المطلق لوجوده ووجوده وادام الوجود في المهنة
في صلوته لان يكون كنهه فالماهية المطلقة موجودة لوجود المطلق والمهنة على كنهه موجودة
كنهه وهي الاشخاص فالوجود المطلق الذي به موجودة المهنة نفسها سمي وجودها الوجود
انما جيت التي بها وجدت المهنة عند التكبير سمي وجودا طبعيا والوجود في ذلك الوجود

فمن نورزم الوجود الالهي لكن لا وجود الالهي لعدم علمية بالذات بل لعدم ^{الاشياء} ^{الصور}
 واصل الوجود الطبيعي لا يضر في البقاء الوجود الالهي وان استلزم انفاؤه ^{الصور} ^{الصور}
 المتأخر وهذا المتروك طورا لا يقبله العقل المتوسط في ظاهر الامر فاذا تحققت ^{الصور} ^{الصور}
 الصورة المطلقة بما هي موجودة بالوجود الالهي عليه لوجود الهيولى فالمقيم للهيولى او صورة ^{الصور} ^{الصور}
 من حيث هي صاعداها ثم فاعلية للهيولى فاذا وجد الهيولى ثم شخصها على حسب علمية الهيولى
 فحصلت فيها بل لكن ان المخالف اصيل منطوق الالهي هو من قبل فخذ على الصورة ^{المطلقة} ^{المطلقة}
 فوجدت ثم باعائها اصيل فحصلت على الهيولى فوجدت ثم اصيل فحصلت على الصورة
 فحصلت على حسب عالمية المحل فصور بالصورة الشخصية في شخص كل اصيل على طبق ^{الصور} ^{الصور}
 والدعالم تحقيقه احوال ثم قد ورد في الشك بان النصف الهيولى بالصورة النصف ^{الصور} ^{الصور}
 فيكون متأخر عن وجود الهيولى فلا يصح لهما عليها اوجاب عنه المحقق ^{الصور} ^{الصور}
 نفس الصورة منقذته على وجود الهيولى واما انصافها بالصورة فتأخر وجودها ثم قال في رتبة
 نظر علمي وقد علمت في رتبة ان الهيولى مبهمه مثل الجنس فوجدت قبل ان انصاف
 بالصورة لزم ثبات المتخصص في المتصل وهذا الكلام غير مفهوم لان ايمانها بلت بمعنى انها لا ^{الصور} ^{الصور}
 ولا كنهه ولا عامته ولا خاصه بل مغباه انها معيثة الذات مبهمه الصور فهذا الالهام لا يتأخر
 قيام بالخصب وكذا ان يقول في ذلك النظم ان الصورة لوجدت بدون انصاف الهيولى
 لها كانت فابنه بغير تمام بعد ذلك نصير حاله في رتبة ثامه ونحوه ما لم يجز ^{الصور} ^{الصور}
 ايضا لظاهر ما قال الشيخ في الاشارات وعلم ان الهيولى مبهمه في عين القوم بانصاف ^{الصور} ^{الصور}

الصورة لكن وجه الامام عليه السلام بان الهوى منفقوه الى نفس الصورة اقصاها حتى لا يقر
ايكون مقارنته للصورة والنظر الطوبى خورا يكون فرا والشح هذا قال وتعمل ايكون
مقصود الشح ان الهوى منفقوه في وجودها بالقبول اي شخصها لا مقارنته للصورة فورا
الهوى منفقوه الى نفس الصورة وشخصها لا مقارنته للصورة فورا قال النظر الطوبى اي الطوبى
ان يوجد ذات الصورة مرتب في مقارنته للهوى فيوجد ثم يصير مقارنتا شخص فورا هذا
انصاف الهوى المطلق بالصورة المطلقة ليس بحاجة الصورة اليها وهذا انما في ما علوه
ان الحلول لا يكون الا الحاجة ثم بعد السداد التي قد ظهر من كلام الامام مع وقول النظر الطوبى
ان الصورة وجدت غير مقارنته ثم فارت بعد وجود الهوى بحقق ذلك ان الصورة وجدت
لوجود الالهى ثم شخصت في الهوى فالا انصاف بالذات بالصورة الشخصية وهو معنى انصافها
بالصورة المطلقة وليست هناك انصافان ومن ثم اسود الفاضل الخوفا في بقوله ان
كنا نجزم بان حلول الفرد يستلزم حلول الطبيعة لان حلول شي في شي من دون حلول الهوى فورا
لكن لا نفى يستلزم حاجة الفرد خاصة الطبيعة فالحلول ههنا للصورة المطلقة باعتبار الحاجة
في اللزوم لها وهو شرح الفرد في هذا عاينه الكلام في هذا المقام وهذا القدر لا يعني لان انصاف
الانصاف في بعض القدم المحل على الوصف في يلزم ايكون الهوى مقدته على طبيعة الصورة
ايكون طبيعة الصورة حاله فيها والقبول بان انصاف الهوى انصافا لا يصح الذية ان
ممن يرجع سماه التثوق لان الغيبة في الالهية لا تستلزم ان يكون موجودة في الخارج والصورة
من الموجودات خارجية لا سبيل الا بانكار استعداء الانصاف الانصاف في القدم للصورة

نقدم الموصوف على الصفه بل انما نوصي بخصوص المحقق الوصفه ولا بعينه لان الانصاف
بالصور انما يخص لحدوده وصوره مرتبه الشخص فلا يستدعي بالذات الاتقدم الموصوف
على شخص الصفه فخال فيه واجاب ذلك المحقق تائيدا بان انصاف الهوى بالصوره
انصاف فتمتني فلا يستدعي تقدم الهوى عليها الا في الترتيب وادعى عليه بان الانصاف الهوى
بالصوره منها لوجود الصوره في الخارج فلا يكون فيها دليل في تقرير الكلام المحقق ان الانصاف
على نحوين انصاف تحت ترتيب انما الانصاف عليه كافي انصاف الجسم السواء في الخارج فانه
الجسم السواء في الخارج ومرتبه عليه اما الانصاف في الخارج وانصاف تحت لا يبرهن عليه بالانصاف
كما اذا امكننا الجسم عارضا له السواء في الخارج العارض له موجود في الحيزه مشابهة في النحوس الانصاف انصاف
فتمتني مستحق من وجه الهوى في الخارج فانصاف الهوى بهذا النحوس الانصاف عليه لوجود الهوى
قد استحال وان لم لا يدرى عليك فيه من الخط لان علة الصوره للهوى كسب الوجود كما
كما يقطعه اولهم لو كانت واما عليه الانصاف على هذا النحوس قبل العلة العائنه ونحن لا نذكر ان
انصاف الهوى بالصوره عامه للحدود بل ذلك هو الحق لان ايجاد الهوى ليس الا بالانصاف
لكن سوي هذا النحو العلة الصوره علة اخرى وهي التي يعبرون عنها بانشره كماله على فقول
كانت علة كانت مستفاده على الهوى مع ان الانصاف الانصاف يستدعي باخرا فلا نفى في الكوا
بل تحتاج الى انما فافهم قوله والصوره العائنه شريكه سبب الالهه الصوره جسمه فلو عليه فافهمه
او روى مثاله لافهمه منها في النوعه صور مختلفه انصاف فالصوره العائنه من جسمه فانما لا يلائم
منها في تمام حقيقة العائنه من الصوره النوعه مخالفه لا يلائم منها في الحقيقة فالعائنه من جسمه

عائنه نراينه شريكه سبب الوجود في وجود الوجود موجوده في الوجود في الوجود
العائنه شريكه سبب الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
فقد دخل الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
فقد ميرك فلو كانت عينه كانت بمفوض حقيقته في عدم الوجود بالعدم في الوجود في الوجود
عائنه دخل في حقيقته نوعا بالعدم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
غير الذي كان بالعدم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لا نرى في وجودها وجودها لولم يحلها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بنور و العلل على معلول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
عائنه الصور النوعية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الاخرى في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
قد مر مراراً وازوج عليه ان جسم في شخصه بالعدم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
اضاع في كون مجال جبراً وصوره فلم لا يكون الا عرض الشخص في الوجود في الوجود في الوجود
الطبيعة المحل في وجوده بحيث لا يخفى في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الهم الا ان يكون قدر شريكه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
من الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
ومن الجسم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لانها بطريقها و خارجاً و الا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

فلا يمتنع بخلافه لما كانت تلك الصورة في قولها ما كان عين هذا القدر المشترك للذات
من عليه وجبة وليست الهويلا لمكونها قوة مختصة فاما اذا كان القدر المشترك عليه وجبة
عنه وجبة موقوفة للافتقار عنها ولا يكون عليه من جانب الهويلا من جانب المشترك
مفهوم الصورة جسمته فعلى التقديرين كيف هو الهويلا المشترك ويقوم الجسم الهويلا
المفهوم اخبره مفهوم لكل فليس هو ذاته هذا المشترك الذي هو حقيقة غير حقيقة الصورة بل حقيقة
جسمته ويزن موجوده هذا المشترك بالذات ولا يكفي وجوده بالعرض لوجوده خصوصاً الصور
لان هذا الوجود متساو عن وجود الهويلا فاذن القدر الذي اخباره مشترقا لنظير الطو
شقوقا واما الذي افواني بقوله كلام الشرح فلا يدور عليه هذا المقصود ونحن نسل من دفع
بالنكار وجوب الارتباط المتقاربي بعد كون المتلازمة من محلولين لما ثبت في قوله
على ان ذلك لما خرج العلة الناقصة آه النظم على ان نيانه والمقصود ان ذلك غير مستلزم
الشروط والردابط بنا على ان ذلك لما خرج اخذ عن الوحدة العددية واما اذا كانت
فانظم انه لا يتصور ان جاهد العرض ان الواحد بالعموم لا يكون من مساوي الواحد مفهوم
من مساوي الواحد بالعدد بالعموم لا يكون من الواحد فلا يكون هذه الصورة عليه وجود
الهويلا فان سلم في هذه العلة ان الواحد بالعموم مطلقا لا يكون مبدء الواحد بالعدد
الا عرض ولا يقع عدم خروج العلة الناقصة عن الوحدة العددية وان لم يسلم على ما في الكفاية
وذا سلم ذلك في العلة الناقصة دون الشرط والردابط فوهدة العلة الناقصة كانت الوحدة
جميع العلل فلا يدور اذ بان واما وجودها لوجودها في العلل فلا يدور اذ بان كونها على الواحد بالعموم

منه وحده الشرط بالبعد وحقها فالذي يرد بالوحدة العقلية القائمة بالوحدة بالصوره
العدد بالحوار الاول ثم بعد ان يقول ذلك ان مجموع الافعال الواحد شخص
غير مجموع ذلك مع الفاعل شخص اخر ونصدق على كذا في مجموع الافعال
الصوره كقوله في قول الشر ان ذلك لا يخرج العقل القائمة عن الوحدة العددية
وبالعقل القائمة على العمل الذي لم يشترط فيه من شروط افعال المانع وتوابعها
في مجموع العقل القائمة بالعقل القائمة على العمل ليس فيها زيادة العقل بل الافادة
من شرطها الذي هو الفاعل لا يسكن العقل القائمة بالمتن الذي هو مجموع يكون العقل
وذلك بالبعد والعقل القائمة بالمعنى الاول منها للافادة ولا يصح ان يكون كقوله في العقل
وذلك في الشر القائمة في هذا القول المعنى الاول هو حاصل جوابي ان ذلك غير
في الشرط والاولى لان العقل وان استحسن عن ان يكون كقوله في العقل
على ان ذلك لا يخرج العمل القائم الذي منه الافادة عن الوحدة العددية في قوله
فان الصورة المذكورة هي في الصورة كقوله في الصورة العددية في قوله
عقله للمعنى بالكلية بل كقوله في العقل من مبادئ دون شخصها لا حسابها في شخصها
الاولى لان شخصها بالافادة في قوله لكن اعتبار الشخص في قوله ان ذلك
ليس بالاولى في الصورة المطلقة الشخصية في صورة الشخصية بالصوره لا في قوله
من العقلين فالعقل الفرد في قوله ان ذلك ليس بالاولى في العقلين في قوله ان ذلك
فقد في قوله ان ذلك ليس بالاولى في قوله ان ذلك ليس بالاولى في قوله ان ذلك

فلم يزم كمال العقل بل ح الالهوت ملازمة لبيان الطبيعة للصورة ونسخ الفردية ^{باعتبار}
يكبر بين الالهوت وطبيعة الصورة ولا عنها وبين نسخ الفردية للصورة والكلام في كلامه
الصورة ونسخ الفردية باق فمال قوله باليهوت شخص الالهوت بنفس ذات الصورة ^{الالهوت}
اللام مع شخص كل واحد منهما ذات الالهوت باليهوت ذات كل منهما عنه شخص ^{فقال}
الالهوت شخص الالهوت ذات الصورة معقول واما شخص ذات الصورة الالهوت بنفس ^{عنه}
الالهوت غير معقول لان الصورة لم يضره الصورة بالالهوت بنفس عن ذات الالهوت ^{المطلقة}
بذرة الصورة لم يغيب مفارقة لها لئلا يهوت وهو الذي قال الله لا يلد الالهوت بجاني ^{الالهوت}
بذرة الجال لا يفعل بدون بذرة الجال لاخر فمال لان ذات الالهوت حقيقة لها ^{الالهوت}
فقد يكون عنه فاعلية للشخص لما قد قيل كل نوع منكم الله تعالى فليس ^{فقال}
لانها باسماي فاعلية للشخص فيكون النوع لانها كثيرة ^{الالهوت}
عروض المكسفة السمات بالسمات انبت العلم ان ما ذكره اوله صحيح لكن لا يلزم منه ^{الالهوت}
يكون ذات الالهوت على الشخص للصورة فيكون ^{الالهوت}
الشخصه وارجاع الى الشخص من دون الجانية اي الهوت ذات الشخص غير معقول ^{الالهوت}
فانما لا يفيد الا ان ليس الالهوت لا شخصه فاعلية للشخص الصورة ولا يلزم منه ^{الالهوت}
العهدة مطلقا بل قدره بولفسه بان شخص الالهوت قابل فيكون مطلقا ^{الالهوت}
ان ما قال لا ليس العلم الالهوت في قوله في ثم قال الالهوت ومع من هذا القول ^{الالهوت}
الالهوت ناوود على قوله ان كل شيء ممكن الا فزولا يكون شخصها ^{الالهوت}

[illegible]

اعلم انه لما كان للمكان امارات آه فبين اولها وقوع النزاع فيما يطلع عليه المكان
 ولما كان ذلك للجور في فيه بل لا يتقيد بالمعلوم العقلي ان محبت وبقاؤه
 المعادون اطلقات اللفظ اذ وان بين ان النزاع المعنوي انما يصح من
 مكانة السطح والبعد الوجود والمعلوم وكيفية ان المكان يطلع في الزمان
 بالعمد عليه كشيء سطح الارض وعلى هذا لا يكون بينهم التماثل في الهواء امكن
 ثم وقد يطلع على ما يوجد فيه الجسم اعلم من ان سعة مظهر او يسوع غره كما يفر
 بلبت انه مكان زده بدل كل العالم وقد يطلع على الجسم ولام غره ونحو
 الذي يخص حقيقة وهذا المعنى امارات بصلاح عليه المتدبر عن فائس ان
 ما وجد فيه هذه الامارات حقيقة والنزاع لهذا الوجه معقول وانه ليس هذا النزاع
 في العوارض الواسية للمكان حتى يزداد اليقين عن عوارض التي يوجد مع حقيقة
 مع ان ذلك الفاعل منقوع فاتهم قوله وحده انفعال الجسم لانه اري بالسطح لا بد
 الجسم مع الاسف ان انفعال خارج فلهذا في مكانة تبعد بالانفصال
 الانعدام لآخر لا لا انفعال نفس حركته جسم التمكن قوله انفعال الجسم من سطح
 مع بقائه يعني عدم صحة الاسف بالسطح الحاصل من محل الى حال ساكن بل هو من
 عارض كالا لافصال ونحو قوله اما الاول فمذهب اخلاطون انه قال الشئ في السماء
 ان شاء حد اسان المذاهب في المثل اولا ما اقبلوا عن المحسوس كما كانت من في
 الان انه ان فانه محسوس ان ان معقول فلهذا في ان يجرى لا متور وخلقها

على ان هذا النزاع قد كان في كلامهم انما هو في حق الاشياء كسطح المكان

ان في
 فليس
 من
 من
 من

وجوده هو الوجود المفارق وجودها وجعلها المكافئ لوجودها ^{الطبيعية صورة} الوجود
مفارقة هي العقول واما جعلها القياس اذا كان المعقول امر لا يقيد كل محسوس
من هذه فهو فاسد وكان المردود بالظنون ومعها سعة طبعها في هذا الرأي ^{الطبيعية} القول
ان الذات نسبة متخي وادرك الموجودات كغيره الاشخاص ومعنى مع اطلاقها ليس هو
المحسوس المبكر انفسه فهو ان المعنى المعقول المفارق يقوم لفرد من ^{الصورة} ذم وادراك الصورة
مفارقة بل بها وجعلها الامور العلمانية التي يفارق بالحدود مسخفة بالمفارقة بالوجود
ما لا يفارق بالحدود ^{الصورة} الطبيعية لا يفارق بالذات وجعلها الصور الطبيعية كما يتولد بمفارقة
بذلك الصورة العلمانية بمادته كالتعبير فانه معنى علمي فاذا فارق المادّة وصار ^{الصورة} مفارقة
فصار معنى طبيعياً فانه كان للتعبير حيث هو علمي ان يفارق وان لم يكن له حيث هو
طبيعي ان يفارق واما فدلّون فاكّر سبيل الى ان الصورة هي المفارقة والاعمال
فانها عنده معان ثلث الصور بين الماديات فانها وان فارق في الحد ^{الصورة} عنده
ايكون بعد تمام لاني المادّة انتهى خصبها في الصفات من قوله فليس عند ايكون ^{الصورة} نظام
بمعنى المادّة ان سببه القول بالبعد المحرر اليه في المادّة كل النظام ان ^{الصورة} الشرح اراو
بالبعد القائم لاني مادّة فاعلمت فذكر الشرح وبعده على ان لا بعد تمام عنده ^{الصورة} لاني
مادة بل هذا الكلام لانه لا يكون متساوياً او عنده ^{الصورة} مودود غير المتساوي لظن وان كان
فانحصارة في حد محدود وسجل ومقدر ليس الا لافعال عرض له من خارج ^{الصورة} لا نفس ^{الصورة} ان
نفس الصورة الابدانها فيكون مفارقة ومفارقة في حال فيكون مشروط ^{الصورة} فدلّ

ايكون متوسطه فكل هذا الوجه حسن من اجل الشرح لكن يوجد هناك من الغيب
انكار الشرح المقبول البعيد المجرى الكما في فاته لم ينكر ما ثبت عن افلاطون والله اعلم
ثم ما بين الشرح لا يدل على ان شراحه يوجبون مخالفة الحقيقة للبعد المادي القديم له الشكل
فيه وارتقب كلاما يتعلق به اعلم انه يفهم من ظاهر كلام الشرح ان افلاطون ينكر وجود النعمات
في غير هذا العالم وليس كذلك لان افلاطون قابل بان السعداء والرايين المميزين
يصلحون الى عالم المسال المتعلقة بها الاحياء والنفس والقوة على ذلك وسخر الله
والصور المحل والسماع الطيب وغير ذلك من الاشياء المطلقة والممكنة الشريفة
ما ينبغي تلك الصور ثم ما عندنا فان منطابها وصورها ما قصد ومنطابها تلك الصور
ثم ونخلون فيها بفار علة فهم مع البرازح واما احباب السقاوة اذ تخلصوا عن الطبايع
البراسة يكون لها تطلد من الصور العلة على حسب اخذهم وهذه مثل مقلد ظلماته بعد
الاشفاق وهي صور شعبة كروية تامل حسن منها انها تروق كما ان الصور المزايا
لها كل تلك هذه الصور وهذه العالم المذكور سبعة اشياء فيكون عالم الاشياء المحررة فالاول
كشف الحشر والاشباح الربانية وجمع مورعة القوة وتقبل ذلك في علمه الاشراق في
الشرح المقبول في سائر مقوده له سماء بكلمة المنصوف وصرح بوجوده في العالم فاشح الما
في نسخة انكاره عالم المثال الى حفظ بعض كلامه بالشرح حقة من شاعرة الفت بين اوانه
ارادوا ان افلاطون لا نرى عالم المثال محجوب بالكلمة المادية لانه يقع فيها الافعال التي
المادية عليه وعن ذلك وجودها في العالم هو الظاهر فالحق قوله انه يكون خلافا من خلافا

انه هذا ليس شئ لان الصاف الشئ بالاعتدال والكثره كى نفس لا امر لا يوجب كونه
موصوف بها موجودا في الخارج الا ترى ان دوابة الارض كذلك بعضها اكثر من بعض والحكم
عليها بالصغر والكبر كى نفس الامر نعم يجب ان يكون له منشأ صحيح في الخارج بحيث ينتزع منه
مبتغونه اليوم هذا البعد والمنشأ الصحيح عنها السطحان الغير المتساويين فهذه ان السطح
ينزع ببلده عدم تلافها بعد يمكن عليه تفاوت الاجسام وحملوه عنها بحيث يذهب اليهم
الى ان هذا البعد موجود ومن اكثر توهم البعد من سطوحين غير متساويين فكل من سبعة العقول
نصافه وغلت عليه لثاثة فيكون والاعرف بالحدود فيكون البعد هذا النوا من روى
مكافئة ثم مفارقة كسبين المتساويين وقوة من جميع الجوانب وفارقاتها خالبا فاصل ان
حسب الاطراف مما كانت المسكن من هذا البعد وعندهم بان المفارقة تراه في
المفارقة يتركهم من الطرف بل هو متوسط ضعيف لان المفارقة والكانت تراه في
ليست تراه في بل فيفارق في جميع جهات جسمهم سواء في وصول الجسم من خارج انما يكون
فالزمان الذي يصل الجسم من الطرف الى الوسط فيه قد وجدت المفارقة بين الجسمين في نصف
نقطه فيكون في اقل من ذلك الزمان والجسم الجسم السطحين المتساويين بحيث يلا
جسم الجسم الصحيح النور في حركته الا فانه قوله وهذا انما يتم ان تعلم ان الجسم
في فضاء ان الجسم تراه في وقتها ان الابداء كلها متوزعة بالحقيقة في الوسط فانه
بما ذكره الشيخ في الفصل لو كان البعد موجودا في مكان متساويا له هذا هو السطح الذي
الا فلو كان لا ثابت في نفس البعد فانه لا في ما ذكره كانه قد تراه من قبل قوله وقد تراه

[illegible]

باطل او منعذ ان وهو القابل اما اولاً فلهذا يلزم ان يوجد في مادة واحدة بجزان منها
علان مع فقد الاعتبار في المهنة والانتشار فليس احدهما اولى بكونه عارضاً واول الباقين واما ثانياً
فقد نه لا معنى للبعد الشخص الان في اطراف الاما فلو جوز ان يكون بدين فبجوزي ان
ايكون ان ليس بل انما شي واما ثالثاً فلهذا يلزم مداخل الالجا و ليس استحالته اصل للمادة
ولا للصورة الحسنة ولا لمساير الاعراض سوى الكثرة اما الاول فخلان الهوى غير متحركة بالبدن
فقد تنفع من اتحاد واما للصورة الحسنة فلهذا يلزم حين اكمل مع تغير النور فالنور بالبدن ^{المشقة} ^{المشقة}
وكذا ساير الاعراض لا دخل لاني النور فاذل استحالته القدر اقل للبعد في جعل مداخل البعد في
الاجام والاعراض على الاول بانه ان ارد بعد الاعتبار كغير الاعراض فلكس ممنوع وان ارد
نفذ الاعتبار في الوضع فليس يمكن الاستحالة فيه وبان ذلك موقوف على تامل الالجا وفي المهنة
وهو ممنوع وجوزب امر او بعد الاعتبار كمن لا يمكن ان يحكم بانها ووضوحها وتروم اذ وضع
وقاده بين لان هذا الوجه صحيح ان في قسم كل واحد من مقدمه هو انقضي في تلك البان والاول
ان لا يلزم الحكم بكون احدهما عارضاً دون الاخر بل اذا فاما بالامادة فيصعب بها والكل انما
مكاثرة واما لوقفه على تامل الالجا فلهذا يمكن التامل لعدم وقوع غرض البعد و غرض على
بان الدليل اذ اول على ان هناك ان بنق فلهذا لا يلزم الحكم بالوجود وجوابه ظه بان
ان القول بان ما بين اطراف الاما بعد ان نزع الامان عن الضرورات فيجوز ان يكون
شخص شخصان بل ليس بل فالدليل الدال على ذلك منقطع لغرضه ضرورة الفصل و غرض على
بان المنخر بالذات بصورة الحسنة الى المذهب لا يلزم ما ذكر في سائر عايات وجوبه انما ذكره ذلك على

ذلك راد على الشبهة والافهم من مطالبنا فيجعل مقصوده ان يقال البعد لعل الكمية فالكلام
المقصود بحسبته مقصوده فبعد عنها والافهم من مطالبنا فيجعل مقصوده ان يقال البعد لعل الكمية فالكلام
البعد اه فاما لان المادة بالمعنى الاول غير ممكن فالبعد بحسب ما يري والبعد المطلق غير مادي عندهم
واما الكبريم المادة بالمعنى الثاني فلا يجدك منها اعلم انه قال الشيخ المفسر في تفسيره ان البعد
اذا علمت ان الجسم فيه ما يرد على المقدور فلا يمكن ان يكون ما بين الجسمين خاليا او لا
شأن ما بين الجسمين له مقدور فلا يمكن ان يكون ما بين الجسمين خاليا بل في جميع الاقسام
مع جسم لغيره من ذلك فله طول وعرض وعمق وهو مقصود بالثبوت فيكون جسم
حادث في هذا جسم فغيره لا يعلم بعدا او حولا وقد راعى حيث يقع كل واحد على الآخر في حال
ان جميع مقدراته ولا يكون مجموع الاثنتين اكثر من احد ما انتهى ونذر الكلام ان كان فاصلا
من ابطال البعد الموعود لان قوله اذا عدم الذي يعرض بين الجسمين لم يقدر ان اراد ان
موجودا فمستبعد وان اراد ان لم يقدر او هو موجودا لم يصح ان لا ينفك لان وجود جسم
المقدر التوهم على سبيل التوهم لا ينفك عنه لكن ما ذكره نام في نفى البعد المقصود لان البعد
مقدر فام فيه وادراك الجسم هو المقدر فاما بعد ان حصل ما بين البعدين جسمان
فما بينهما البعد لغيره كما مضى فلو راعى في البعد لزم تراخي الاجسام ولفظ اطلاق اسم
المجرد عليه سببا لعل مقصود البعض ان العلم هو غير ذلك لوجه لوجه التوهم ان قوله وكيف لا
يتمتع مقدراته ولا يكون مجموع الاثنتين اكثر من احد ما انتهى ونذر الكلام ان كان فاصلا
كون الجسم هو المقدر لانه فاما عند النقص من عليه الكلام فيحقق ذلك ان البعد لعل

ان مسج و اعلم در مسجته بمقاسه بل بعد از خبري فتم اعتد ما بين اطراف الانا و
اعتد ما بين اطراف ذلك الانا و از اعتد كذا مسج و اعلم مقدر بمقاسه مسج و اعلم
بجسم مسجته البعد مسجته فاذ كان كذا مسجته بعد ما بين الانا و مثل مسجته البعد و اعلم
بمسجته بانها انقضت من مسجته فاذ حصل الجسم في البعد فقد رجع مسجته مسجته البعد
بجسم و اعلم الجسمين فمجموع المسجته فاذ بد من ان يكون مجموعها اعظم من احد جسمي
فقال قوله لان الجسمين المتفاضلين آه تم بهما و ما بينهما و اعلم ان قوله في البعد
و اعلم بان كان يجوز فليس في مسجته البعد بل قوله فقد علم ان طالع الانا ما في آه فاذ رجع
لان البعد المسجته في مخالفت البعد كذا في المساوي ما في عن البعد لاجل البعد
و اعلم بان البعد المسجته عن البعد المسجته في مسجته فاذ رجع قوله و اعلم بان في البعد
المساوي فاذ رجع قوله ان هذا لا يلزم على تقدير كون المسجته لان السطح متساو في البعد
فقد رجع قوله ان هذا لا يلزم على تقدير كون المسجته لان السطح متساو في البعد
طبعاً للمساو لما عليه سطح جسم كروي ان يكون متقوساً و ما به ثم ان راجع البعد لا يقولون
لان المسجته بل القرب و البعد كذا في مسجته فاذ رجع قوله و اعلم بان في المسجته انما هو
المساو و لان المسجته الحسب بالمره لان المسجته الحسب بالمره لان المسجته الحسب بالمره
المساو و يمكن عليه حركة بالنظر لا النفس كذا في قوله انما هو بالنظر الى طبعه فخاصه و اما البعد
فليس عليه حركة بنفسه فاذ رجع قوله و اعلم بان في المسجته فاذ رجع قوله فاذ رجع قوله
انها يكونه متحركاً في الاوضاع التي هي عليه بالنظر لا في البعد و اعلم بان في قوله انما هو بالنظر الى طبعه فخاصه و اما البعد

وجوابه ان حركته ليست حركته بتبدل الالكنة بل بتبدلها مع وجود سببها للتبدل فيها ^{في السطح} ^{المتحرك}
 لا يتبدل عليه الالكنة لمبدأها فيه فلو لم يكن متحركا فهو ممكن لان السكون عدم الحركة ^{عنه} ^{عنه}
 حركته او كونه بحيث لو ترك على حاله فترك عليه مكانه حفظه او عدم تغيره ^{في السطح} ^{المتحرك}
 فلو السكون بالاسقرار في مكان واحد في زمان فالحال المذكور ليس كالحال المذكور ^{في السطح} ^{المتحرك}
 كما انه ليس متحركا وان ريد الحركة مطلقا بتبدل الالكنة او يكون بالما قبله فعدم ^{في السطح} ^{المتحرك}
 ساكن بهذا النوع بل متحرك وسبب اهل الفرق يفهمون الحركة المعنى الاول لا يعلم ^{في السطح} ^{المتحرك}
 الالكنة وان سبب عدم تبدل الالكنة فلهي حقيقة الامر على الفرق فبالقول فلو كان ^{في السطح} ^{المتحرك}
 المحفوظ بالتركيب آه وجوابه ان المحفوظ والتحول متحركان في الوضع وفي المكان ^{في السطح} ^{المتحرك}
 العرفي فليعلم كونها مطلقا وسكانان في المكان الحقيقي وبطلانه هو انما الباطل للسكون ^{في السطح} ^{المتحرك}
 مطلقا من كل وجه فبالقول فلو كان الحركي المتحرك وجوابه ان السكون في الالكنة ^{في السطح} ^{المتحرك}
 بحركته في الوضع وفي المكان العرفي فبالقول فلو كان منها ما اوردوه الحكيم ^{في السطح} ^{المتحرك}
 ان الذي كب للمكان مساواة للسطح الظاهر من الممكن ليصح نفسه ^{في السطح} ^{المتحرك}
 انما مع عدم سعة الاخر ولا يخل في الصورة المذكورة هذه المساواة كما لا يخفى فلو كان ^{في السطح} ^{المتحرك}
 في الجسم المسقوف او بالقياس يخرج بعض اجزاء الجسم في مكان اخر منخفض ^{في السطح} ^{المتحرك}
 جسم المسقوف قد رخص ما كان من قبل ذراوا المكان وان فرض لفصل الجسم ^{في السطح} ^{المتحرك}
 برسطح الباني على ما كان فلا يخل فلو كان منها عدم العموم الالكنة آه وجوابه ان ^{في السطح} ^{المتحرك}
 لكل جسم طوله عدم غايي الجسم لا يخل في السكون ^{في السطح} ^{المتحرك}

مفاداً فوضع العلق بعمق فوق بين المكان والخير فيصح ان كفا حسم خرفانهم قوله وشبههم
 وجود ما هو المطلوب آه وجوابه انه لا يلزم وجود المطلوب الطبعي بالقبض حين التوجه والقدر القدر
 وجود حين الوصول اليه واما حين التوجه فيكون موجوداً بالقوة وقد يكون بالقوة قوله
 من الاجابة كما ذكرنا قوله ذهب بعض الاعلام الى ان المكان آه لا يحق على المستنطق ان
 يحاذي لغوي الاضافة والسنة فلا يكون الجسم ما هو جسم مكاناً بل سطحه قوله وعن كذا
 على القول بالصالح به وعليه كدوم لصاد الاحكام في ايراد ان الجسم وادى عدم عموم الالكنة
 في الجز قوله كما جسم انما كان او طبقاً اه اعلم ان الاغراض في الجسم القدرية المطلق على
 كما انشكلى في الجزء والمقدور والنتائج او على التقابل فيقول انك كسرويه او عدم قوله
 بخصوصها كذا نوع نوع يجب ان يكون طبعياً وكذا الاغراض الازمنة لبعض الابام كالكميات
 المملوكة للنفوس او الكميات النالعة للمراح كالطعوم والروائح كبريات مخصوصات
 نوع نوع مبدئية بعض طبعي لان تلك الاغراض ما كانت لازمة للجسم المطلق
 نوع عامة الاو بلحفة خصوص من تلك الاغراض واو جده لانواع وكذا الاغراض الازمنة
 لا يوجد من ذلك البعض الاو لوجوده في من تلك الاغراض فاذا وجد نوع من الجسم من
 الغاير او نوع من ذلك البعض فتوجد له خصوصيات تلك الاغراض فيكون تلك
 مقتضى ذلك النوع وليس عليه جهة ولا التبع في فاقين لاجل فوجه اخرى في الطبع
 جودت العادة بالحيث عن خصوص الشكل حيثما هي بالحيث بالوجه وشبهها
 غير ما قوله في وجهه غير ما قوله في وجهه غير ما قوله في وجهه غير ما قوله في وجهه

[illegible]

في اليهودية فان الاقوة مشقة مع ان اسفل شده هرب الهوا لا يحسن محيطه هرب
فوق اخذت فيه ووجب تلذذ الضحك فخلق الماع في سام الاقوة متصلا فيها هرب
الهواء وان كان الترتيب البعد والضرب قريبا من الوجب كهرب الماع عن الهوا
المكان طبعيا انتهى قوله بالملطوب بالطلع آه قد عرفت ان الجهة نفسها مقصود
باندات بل المقصود هو المكان فماله مكان مع ترب مخصوص مبنه وبين المجرى والماء
مسلة لبعضى احاطه بالارض بشرط كون الارض في عابنه البعثة المحرود وكونه محاطا
انظر بمقتضاها بالجملة نفى هذا لبعض كون المكان طبعيا لا يلزم من بيانه ولا كون
بالذات ولا يوافق كلام الشيخ انظر فافهم قوله اسحق التوتري في الجسم لا على وفق بالقبضة طبعية
عدل عن ما يطلق عليه التوتري في التبادر وهو التوتري خلاف مقتضى الطبع لان الكلام
نفى ان للطبع مقتضى ففسر ما توتر را عما مقتضى الطبع ونحوه اعم من التوتري على حذف مقتضى
الطبع لانه قد يصدق بان لا يكون للطبع اصله قوله والدولي ان ايضا آه الاقوة في هذا
لوجبه من احدها باقائه قطع النظر بدل فرض العدم نظره وجه الدورية لعدم ورود الاشكال
وامنها تركب لفظ الفاسر واثامته لفظ الامور انما جرت لانه يلزم حال العسر على التبادر
هو تما قال والدولي دون الصواب لانه يمكن حمل عبارة المصم على ما رآه فرض عدم
الخارج في الملاحظة قوله لتلا رآه وجه عدم الورد وان ملاحظه حسب قطع النظر عن تفرع
ممكن التمه وحيث يكون في خبر طبعي ذلك فخر لا يخرج ونحوه عرفت ان التمه والنفق
والنفق فلان ملاحظه حسب قطع النظر عن الطبيعة مركبة فيكون في خبر لان وجه التمه

ووجود الجسم بدون الجوهر معقول مبذوم ان لا يكون الجوهر طبقا لصلته بما هو موجودا
واما المنع فذلك ان الشئ لا يكون لازما لوجود الجسم وهو المقضي للغير فاذ قطع النظر عنه
لا يكون في خبر بل لا يكون لوجوده الا في الملاحظة ان قطع النظر عن الطبيعة لا يكون
ولا في الاثر الا في الملاحظة فاعلم قوله لا يمتنع المستكره وان كانت الخاب من حجة في خبر
واحد وثاني سببها الى جميع الاحتمالات فالتخصيص ببعض الاحتمالات مع وجود مرجح
توكل ان يقول ان مطلق الحسن لا يلزم الجملة فهي البقية منها مع قطع النظر عن الطبيعة
في يجوز ان يكون خصوصها من خصوص الجسم فيسببها الى جميع الاحتمالات على التسوية لا
الجملة المحصورة بمقدرة بمقدرة مخصوص بل المقدرة يجوز ان يكون الجسم لا يلزم من سواها
شأن معايرة المقدرة بالابل هو انهم عند قبي العقاب الموقوفة مخصوص الجسم
المقدرة ولا يصح وجوده الا في خبره وكان سببها فبعضها لا يمكن سببها وحوار ان لا يمكن
التي سببها ليست في معدة بل معدة فيكون عند ارتفاعها في سببها فبعضها لا يمكن
تتادى نسبتها الى جميعها فلا تضل مثله سببها ط الماع او سطح النور ولا هي
شبهه فلهذا من محض في فعال قوله فكيف قد علمت في سببها ان في كل جسم
قد شئ آه لك ان تمنع قادي شئ في جوهر القديسي الى الاحكام سند القبول كما
من ارباب الانوار ثم بعد ذلك فكيف ان تمنع نسبة الاجزاء المختلفة الى انوارها فذلك
يكون ان يكون في حصة الاحكام في القديسي على باب زجلا في المور في القديسي
استعدادها كما قد في كتب الصلوة النوحية وحق ذلك كلامه في ان الدم العنصر

[illegible]

ونقد النجوم الاضواء كما في التلذذ كما يقولون ان الصورة المطلقة عليه
 والهيولى المستحقة للصورة فمادام ان نور اصل الدليل باننا نعلم ضرورة ان في الالام
 نحو من الاضواء بطر المعين كما شهد التجربة في اخرا الارض انه اذا اتبع الشهاب
 الغير لا تسفل فله فيها من الاضواء فله يكون للفاعول والاعنفة انضواء من وجه
 امدخل في الجسم كذا الالهوى ولا الصورة بل اذ هو الطبقه في لا توجه الالهوى بالها
 كما قدم في اثبات الصورة النوعية مع ما اعلته ولم تذكر قوله لم بسيط فله بسيط لان
 المكبسي حله قوله لانه ووطبعة احد الاجزاء لا على السبعين مرجع من الوجه ونحوه في فاضا
 حصل دخل آه مدسفل فاضا جسم بسيط لان حركه كل من الاجزاء التي في الكل
 لا تقع كخصيص الدعوى بالجسم الكلي فله كوني الدليل في الاضواء كذا كوني في الجسم
 اين عدم طلب خرافة عند الوقوع في احد ما لا يوجب كونه غرضي ودرنا يلزم ان كل ما في طبعا
 وكذا مبس عند تخرج عنها الى ما هو ارب منه فلا يلزم ان لا يكون الاضواء اذ في طبعا
 ان يكون الجسم بسيط اجزاء طبقته مرجع احد ما لا يوجب او الوقوع فيه كافي فاضا الجسم بسيط
 يمكن ان يقال لو كان الجسم بسيط فرفوف ووجهه فرفوف ذلك السطح بحيث يكون بسيط
 الاجزاء جميعها على السور فاما ان مبس في الكل فلزم التوجه في اجزاء مختلفة فاضا السور
 لم يكن شئ منها طبعا وان ثل الالهوى لم يكن الاضواء طبعة ونقد كذا في اجزاء الجسم لان
 افرز الكل نسبة مختلفة فيكون بعضها اثير من بعض فبمب عند التجربة في ما هو ارب ما لها
 لما نقول ان عرض ذلك السطح فاضا ولا يكون الاجزاء محدودة فاما ان السور عليه مبس

كل خبر منه الى ما هو اقرب منه وان لم يكن المحرجي امون او كانت الاخبار محدودة
حينئذ يقع بالقدر لان الميل الى الكمال على السواء كما قال الشيخ فيما اذا فرض خبر من الكبار
المذكور كما ينبغي في الشرح وادعائه انما هو في الصورة في السمتين البارزتين بان الكلام في
الابرار فلو كان للبيسطة خبر فوفد واحد وليس في اصل الابرار كما في فديله من التوجه الى
اخرها ويطرح خلفه كحذف الجزء او لا وجود له في اصل الابرار انما هو الوجود وادعائه ابرار الكل
خبره لثبته فاسم هو القدر للطبيعة المقضية لا يقال الا خبره وهو المعين للثبوت وادعائه
لا يذهب عليك ان تقدم الباطن الغيرة لا يتصور لثبوتها الا لثباتها والاعمال المعدن
بها هو التقدم لا يقبل طر بان العدم فلو يوجد بسيط غير محرجي الا وقد كان في ما ذكره بسيط فليد
الى غايتها تقدم نوع البسيط على ابرارهم فيكون الوضع السابق مرجحاً للصدق فالحال هو ان
انما يوردونهما كره النار كلها او خبر من ابرارها المنقصه فلو ادعائه في الشرح في النفاذ
بانه يبرض لها سكون آه وهذا لان الوصول الى خبرها انما يكون بانخرجي فليكن كل خبرها هو
اخرها واما بانها في خبر المقدور وبعدها في انظارها لا تحت بدني معك تلك التوجه الى ما ذكره
على جهة من الجهات واما بانها في سلسله الدون لان اقصاها كل خبرها على السواء وادعائه
الا بانها في خبره دون خبره ولا الى التماس لان النجاشي على هذا النحو يستلزم ان المقدور
على ما هو طبيعي لا يقدركم النجاشي فليكن النجاشي في المكان الطبيعي الا يمكنه ان يكون في المكان الطبيعي
الطبيعي من تفرقه المكان ثم ان هذا النجاشي انما يكون في جميع احواله فالحال انما هو ما ذكره
عن هذا النجاشي في المكان يكون فيه تلك الاحكام فليكن ان تعمد بالكلية ولا الى التماس في

[illegible]

يمكن ان الغالب المطلق من الاغزواء وان وضع الخائف فما ليس فيه غلب مطلق كما يلوح
من فطرني كتاب الشفاء والنجاة والارشادات لكن معنى ان يحصل ان الاقهار للغير
الغالب لمكانه فطليبه والبلد جوارها الباقية يكون شرا كما ايسر اليه الكلام في الشرح في النجاة وان
المكان باقضاء طبيعته للمركب لكن اقضاه يكون نائبا للغالب ولم نعم الي تعين
الاسبقين وعلقت وايضا التمس الاول والى الاسباب الذي اقيم على كون الجوز طسعا
للجوز لا يدل على كونه طبيعيا للمركب باقضاء قوة المركب غير قوي والى الباطلان
المركب لا يقو بالانفس طامع ونحوه انفس شبيهة بالجميع الاجزاء على السواء كما في
البايط فان قطع النظر عن هذا الفسر فلا وجود للمركب فضلا عن ان يكون في مكان
وان لم يقطع النظر عن هذا الفسر فيكون في مكان هذا الفسر ثم انه يجوز ان يكون
عند ارتفاع الفسر في مكان بقوه البسط الغالب لا بقوه المركب وان شئت الاطلاع
على بفضل القول في تعين خبر المركب فكلما بمطالعة شمس السائر في القاضية نحو قوله
فانه فضل نقصه لا امر عليه واشارت برفه ان الاكسنة مانعة للتحفة والنقل الى هاتين ما كتب
وهذه بعض الاخراج في البعض فالجركب بحسب تلك الحفة والنقل لا مكان الشئ مطلقا
فان حفة المركب او نقله لا يكون مثل حفة البسيط فيقله بل انقص منه الشيء لا شأنا على
والنقل فانهم قوله فان شئنا كان مكان الشئ فيكون ذلك امكنه اجزاء في غير موضع
قوله هذا المورد حدة كالمورد غزوات للقطعة اه وتوفا في مثل قول في الشفاء في هذا المورد
كانت حبة شمس من اجزاء في حدة لم يرد عليه شئ فذكره مطلق المركب وال فان قدما في ان

اه نقى ان القبط يحقيقها مقدم على المركب يحقيقها واما صحتها على الاشياء فمما على
الادوار الباطنة يحقيقها متحققه وليس في مرتبه وجود المركب لانه لا يحقيقه فلو كان
جرا المركب في مرتبه الادوار ثم انحدرت تلك المرتبه فبقيت فانه يجوز ان يكون مكان
المركب خارجا عن مكان الباطنة ويكون متاخرا بالذات عن وجود الباطنة
فلا يحقق المكان فلا يتم انحدره في تلك المرتبه واما بعد وجود المكان فيوجد المركب
لما في المرتبه ولذا في الواقع فاصل فيه قوله لما كان القدر المحقق الباطن اذ هو لا يصح
قولهم بان القدر يكون ضروريه عندهم المحذور فلو كان مرتبه القدر متاخره عن مرتبه
غيره امكان المحذور عند كون التاخر باخرا باطباع اذ وجوده عند اذاه التاخر بالزمان
ثم مع ذلك انما يتم ما ذكره القدر من عود المحذور لو كان يحقق القدر الباطن باخرا
تحقق الباطن فيهم ان لا يكون بسيط في مكان المركب في مرتبه الباطن لكن ذلك لم
يلحق القدر في بسيط بعد تحقق الباطن فيه وعندهم تحقق الباطن عند البسيط يجوز ان
البسيط الاخر بالقدر فاصل قوله كما ان فعل القدر بسيط باخرا الباطن البسيط
اه قال الفاضل بجواز تجري في التمسك بالبارحة بل بفعل القدر بسيط المحذور الباطن
والمانه المنعجه فيها انه ما عاشه مرد او عسى ان يكون هذه الذخيره من هذه على ما هو
المساويه له حجما لان في الدرجه تباعد اخر ازدهاد وعلو وعلو في الباطن بجواز ان يكون
المحسوس في الساعات المعده بنوع على الباطن الناري واليه هو التي في التمسك بالبارحة
فيها مفضل من الباطن الارضيه التي في الباطن وارتفع يعلم ان هذا الكلام لا يمتثل الا في

ينبغي المنع منه خارج عن الفاعل لان المذكور سنة المنع وان يزعم على طريقه الالزام
فجميعه لا يندرج منه الفاعل المتفاجات المذكورة لا يمنع التوجيه فهو كلام على السنة الذين
بطلان فبالقول ان ما ذكره مع كونه مجردا خال لبعده لا يظهر للبعد وجه الا في دور ان
ليس في الصورة اتركه اقصاها المكان انما لا يقصد من الخوا الغالب وقوعه في مكانه
فيكون الاجزاء مقسمة واما اذا كان بصورة اتركه اقصاها في ذاتها عند الاحمال فو
لا يمنع هذه الدعوى قوله لا يقع في اصل المصطاحه نراغب فان الكلام النقطي
الذي قلناه ان كان قد وقع في شرع قول الشيخ بسبب مكان واحد يقتضيه طبيعة ذلك
بالقبضه الغالب فيه انا مطلقا او كسب المكان واما ان في وجوده اذ كانت الحاديات
جسم له مكان ورض من ان صار اصل المصطاحه كبريل اصل المصطاحين المكان للشيخ المالك قوله
ولا يخفى ان نقل الترتيب آه ويظهر من هذا ان الترتيب لم يكن في الترتيب بل في
الارض وفعال الصورة لكن فعلا بسبب طبيعة الاجزاء المادوية فاذن الفصل هناك بعينه
الاجزاء الارضية ويرى على هذا ان يكون مكان الترتيب تحت مكان الارض فخلل الدار
والصورة فاصبه بان المكان لا يعتمد للتحقق والنقل فعدن لم يتركب مكان خارج
عن اركانه ايب وفعال في فصل في الشكل قوله لا نأخذ من ارتفاع ان الصورة آه قد علمت
في التوجيه ما روي عليه وما قبل له قوله وعندهم لا يخفى وضعا معينا نراغب فاما عند نقلنا من ح
ان الترتيب والوضع ثابتين في المجد للجهات لطريق فبما بين النفاض منها انما يقال ان الهواء
المتنفس في الهواء يتركب بعين المكان مع ان الترتيب على ما هو الورد فقد ظهر ان الترتيب على

بين العناصر انفسها وبين الافلاك باعتبار وقوعها فيما بين الجسم المحرور
فما لم يتولد او الوضع الذي هو عام المقوله فمعد ذلك لان الوضع الذي هو محذور
هو النسبة حاصله فيما بين الافلاك طبيعته ثم فيه نظر لان حصول الوضع بالنسبة لا يتولد
لأنه لا يكون طبيعيا بل محذورا ان مقتضى الطبيعة حاله النسبة لا يتحقق الا بتحقق الافلاك والادراك
لا الا من من مقتضيات الطبيعة مع انه انما يكون بالاعتصام بالجسم المحيط وطمع لا يمكن ان
يكون الوضع بما هي النسبة الى الجسم التي اعلا رتبة لوجود هذا الجسم طبيعيا لانه لو لم يكن
لا يلزم ان يكون له وضع فمدير قوله او الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا يفصل
منها لا يظهر بذلك وغيره ان الواحدة لا يصعد عنه الا الواحدة ولا يلزم ذلك لان المادة
الواحدة قد يكون ذرات مستعدرات مختلفة فيما ينظر لا كما يستعدرات الطبيعة فعددهم
الشرح قد بين على ما قلنا في كتب الصورة النوعية ان الطبيعة ليست فاعلة لان جعلها بل انما
هي من الشرائط والمعدرات بمعنى انها بعد المادة تفعل في المادة فاعلة وان كان الادراك
فليجوز ان يكون شرطها للذات بل للخلق والشرط الواحد يكون شرطها لمقتضى انهم محذوران
الطبيعة محذوران السكل والمقدور والحرارة والبرودة فغيرها كلها افعال مختلفة لكنهم ان
يقولون ان هذه الافعال يوافق تمام الجسم كل ابرز الاكبر في افعال بعضها في جنسها وفيها في
بعضها اخر وهذا لا يجوز مع وحدة المادة ولا يلزم الرجاء في كونها مبرح وهذا هو الوجه
الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا يفصل بينها وبينها على عدم وجود عدد الكثرة في الواحدة
كثرة استعداد كل جزء من المادة لا يختلف لان المادة متناهية في تقاضى ثم في هذا شيء هو ان

يقتضي صورة جسمته شخصية متغيرة بمقدار شخصي مقتضى علمها على المادة ثم لما كانت هذه
الجسمته حلت للهوى والارادة بالعرض فقد تعدت فيها الاعتبار مخزان يكون ^{للعرض} بعض
مستبعد عرض الارادة وبعضها البعض المقتضى بواسطة الطبيعة المدبرة على ^{قوة} ارادة
المقتضى ككل يكون فيه رادته ونهايات بالقبول كاستبعاد الهوى بمقدار محض ^{بمقتضى}
شكله للمتناه في سطح محصورته مقتضىه لا يتناهي كخطوط مخصوصته فمال فيه ثم ان الكثرة
المجودة قد فلت طابعها افعال مختلفة من السطح المحرّب والمقدور ما قال الشري في ^{الطبيعة} الكليات
في الجواب ان حصول التحول ليس بمقتضى الطبيعة بالذات بل بالعرض ^{في} ارتفاع طابع
من كليات العناصر وان ذلك لا يمكنه بعضها في بعض ومقدور محض م امتضاء ^{بشكله}
مخصوصاً فلم التحول بالضرورة فيكون نافع من الطبع المقدر ان كان فعل الطبيعة كالمقدور
فما الطبيعة اني ماؤه افعال مختلفة ^{في} افعالها كانت فعدواهم من اس ما هو عليه وان لم يكن
هناك فاعاد عشرة الطبيعة على نحو ما لا يقتضيه الطبع وهو المقتضى في اصل الازواج فمال فيه قوله
والنفاق الباطني السجل المستدير اياه ارجعه الى جوابي غرضي السلام مع بوان النفاق
الاسكال موجب النفاق الطباع وذلك لان النفاق للعلول في الحقيقة لا موجب النفاق
في الحقيقة ^{في} الزوج البور قد يخص ^{الذات} لا يكون له الا علة واحدة ^{في} الشخص ما بالاور المتحد في ^{الذات}
متجوزا يكون ^{في} على مقتضى الهيئة فمال قوله ولا يجوز مع ذلك تناوياً الى جسمته ^{في} البشري
فما حيث هي اذ ^{في} غرضه لا ^{في} جسمته ^{في} الغيبة ^{في} ما يحتاج ^{في} لا ينبغي ^{في} المقدور ^{في} لكل ^{في} فاعاد
لا عن خصوصياتها ^{في} سواها كانت ^{في} خصوصيات ^{في} افعالها ^{في} لكل ^{في} اذ ^{في} نورها ^{في} السبيل ^{في} لكل ^{في} مع ^{في} الجسمته

مع انحاء سبعة شخصها كما قد عرفنا في ما قبل ان شئنا المبتدئ الاحكام لا تغيرها
 ومفردا بل انما يفردها كما لم يفردها في ان شخص الحال انما يكون شخص الحال
 فلو لم يكن كل من المقدور الشكل شخصها ساخر عن حصة مخصوصها معقبة بحصة
 دون مفردها للطبقة فمال فيه قوله اقول وبنهاية اخر هو ان ثبت باخذ الاحكام
 الطالع وذلك لان الاستدراك كل سيطر في مرتبة مرتبة فاستدراك كل منه مخالف للاستدراك
 بانواع لان ترتيب الاستدراكات مختلفة حقيقة فيكون عليها ايضا مخالفة بالحقيقة في الكلام
 مبني على ان ترتيب الاستدراكات مخالفي مختلفة وان على الجهات المختلفة هيئات مختلفة في
 نظر اناني الثاني فعدان العدة الورقة يجوز ان يحلف فعلها في امور مختلفة على حسب استعدادها
 خلة فعلها البيان الاثر في حوز ذلك هو ان يحلف في جميعها على المطلق لانه قد اختلفت
 امور مختلفة على حسب استعدادها في المنة فعدان يجوز ذلك في الروابط وان الشاؤون في
 المعنى طرقة والمعلومات لوزم وزخلف السورم وخصه في المفردات قلت كون هذا
 المعلومات لوزم للطبقة ممنوع وانما يكون فذلك لو كانت الطبقة عليه مرتبة بها وممنوع لا كان
 مختلف باقائه والتوقيت ناهية على استعدادها وخر ذلك وان لم يفردها في المنة
 المعلومات بالحقيقة ومن اجل ذلك عليها بالحقيقة وجبتم بقوى مقتضى الطبقة انما هو المطلق الاستدراك
 كما هو متخير اولها وانما في ترتيب الاستدراكات فعدان استعداد في الفاعل فمقتضى الاستدراك
 غرضها في المنة مخفية من جزئها في مقتضى الطبقة في تلك المنة وكذا في كل مرتبة فعدان
 الاستدراكات لا قبل في اختلاف الطالع لان الطبقة غير مقتضية لها فغير واما المقدرة الاخر

ان در تب الاستدارات مختلفه بالجانبين هي والافاضة شهيرة بين الفين لكن
لم يعمها عليها وليكن شافيا فاصل قوله واعلم ان طبيعة الارض آه جواب عن ايراد
الارض بسط فكلها الطبيعي كرمي فاذا زال الكروية بالافاضة فسيكون يعود بعد زوال
بالا الكروية فكلها الطبيعي فانه للعود الى الكروية فادوان الطبقة كيف يقضي شافيا
بالعود عنه وارجاب الشرفا كما في شرح الاشارات بما حاشته ان السبب حفظ الشكل الموجود
اي شكل كان فلو وجدت كروية فحفظها لكن لما ازالها الفاضل ولم ينزل السبب عادت حاشية
للكل بقية في ما صار هذا الشكل موجودا ونظر التعريف وادى وقوله ما زالت في كل
اه يقيد ان كان في استدار الكون على الكروية وقد ازالها عنها نحو السؤل والاطار والعبارة
لان الارض الموقوفة فادى على ابراهيم مخز الكان حاشية مع الكروية ثم ازلت عنها بالافاضة
الارض البقية حتى يرد ان الكروية لو كانت مبنية في الخلق لكانت ازلت والافاضة لا تحفظ الوجود
الشيخ قد فرج جواب كذا قال ان السبب انما يقضي لحفظ عين ما يقضي طبقة فحفظا فوا فادى
فاذا حفظ شكله لم يزل ذلك ان يحفظ كل جزء بالوجبة طبقة اياها او يباين منها الكروية
شكله فاذا لم يكون شي من شكل بقية الفاضل لم يكون للبقية منه فحينئذ بما حاشية بل كان
سقط ما اوجبه الطبقة فان عادت الطبقة وادى حاشية منها فادى كانت هي انما فاضل لم يوجد
ثم قال ولا يعود الكون الطبقة لبعض في حال عارض امرها فاضل لا يقضي حال كونه
شافيا فليس اذ المقتضيان متفادين متفادين عاودين عن قوله در حاشية كمال در حاشية حتى يكون
محال بل بعد اعمها عن القوة في على فانها الطبقة والافاضة في السبب عنها في كمال في طبقة
فما في قوله فكلها شكل اخلاص بالعرض آه لا يدري ما ذرا او فان ازلت منها موجودا فادى

فهم الاختلاف ان قد يخرج طبيعة الفلك الكلي فعدلهم صدورها كغيره طبعه
 ودرجة او عن طبعه اخرج مثلا قطعة الفلك الكلي ليعني ان لا يكون فيه اختلاف
 ويكون المجموع كره ودرجة لكن صورة اخرج مثلا فاعلمت عن مقتضاها فهي الكثرة
 فاعلم فيه قوله تعدد الصورة ليس مقصورا على آه لما كان توجه على ما قال الحق
 الشبهة بآه الفلك ان ذلك لا يلزم الا اذا كان فيها استعدادات فلكية لا يكون
 الا ذلك والايح انقلب المادة من صور الى اخرى اهيا بان الحق الصور مقصور
 على الاختلاف في الفاعل بل هو يكون لا اختلاف في الفاعل كما شئت حاشا فال الفاعل
 لم يدركه القابل ان انصوره صور من مائة من عليه على التماثل في موضع ذاك كقصة
 صورة على تدويره عادة شانه دون سائر ما ليس هناك استعداده من رجوع
 الى الفاعل فقد بني قصر ادعوا ولو جاز ذلك طلب اصل الدليل وان سلم حصول
 موكب على اقتناع ذلك ودرجها هو نفس الشيء وقوع الاختلاف في الفلكيات
 لوقوع اسود ودرجها في التعميم منه وعلقت ان الفلكيات كراهة كثيرة في مورد
 اقتضت عنانه لمصلحة لا يكون احيا في بعض في اجزاف بعض او اختبار بعض في مكان
 بعض فذكر ان ما خرجته عن بابي سمعة سائلة كالجوارح او عن سائلة كالتدوير فليدرك
 فيما هي من تحتها اوجوها لصوره واختلاف بالزفة والخططة ولو اقتضاهما العقلاء ان يكون
 في جوف الفلك وقطع الغمام فلك او غير ذلك معهما كالارض فكلما من الجوف في
 اصل البداع لمكان او يندفع متخثرة في جوفها لا لوجب كثر في قعر النفوس كلك حصول

يعرف او يعرف في السمن او خلد رقة و غلط او اكانت السطح كرتة نهني ان
 عليك ان الخوف الورع في الكرات اذ بقة و رقة تكون سكن كلب او ندر او
 الممتحن المصليان رقة و غلط افعال مختلفة موعودة فهي افعال الطيبة و يكون غايته
 مكان الاجام او اوقد الجسم الذي اذ مكانه او صار اجناته انتمه فالكمان الاول
 صدر عن طبعته في ماوه اذ هو خولفا و لغو رقة و جديتها تعدل و ان كان العالي فقد
 عان مطعنه بد الجسم الذي مكانه في خور عن اضا و طبعته تكون كره غطمة منه فالكمان
 نبي الدالت و ان كان هو الحق لكن يظل منه اهل الدليل بل اهل الكلام و لم لا يتقون
 الا بيار من بدو الامر لا الغناية بتم الكلام و لا تتجاع لا بد من المخلت فو دل
 مجموع جسم اذ فيه ان هذه النفس لما سئل جميع اوزو الفاك فيكون معلقا بالخارج
 لفي معلق او فيلزم ان يكون فيه يقا بل بربان فيكون الخارج و الفين شعاعين
 و اما لا معلق جميع اوزو الفاك فيكون بعض اذ في روع في كجوة الكطل فافهم قوله
 و صور لا يقوم موزو الاجام آه بد اسم لكن البصور الغير الفاتمة موزو الاجام هي السهل
 الموزو لا يصح معلقها جسم حال عن الطيبة طالسفة من كلام الشرح فباير ان الطيبة
 القوة المدركة غناية في جميع الاجام و انما خدو الف الشرح في كتاب النجاة فاذ الجسم
 مكانا من الدالة فليس ذلك بما هو جسم او اجسام ميقن في الجسمية و كسفة
 استوفان الدالة فاذن انما سئل على القوة فيها و القوة التي فيها اذ اذت اجزاء
 لم يطل الوجود الجسم لا يطل اسند علم المكان و اما قوه طبعه فاذن اسند علم المكان

[illegible]

هو ان لكل تلك نفس مجردة واحدة لبعض عنها صورة جسمانية آه لا ادري ما اذا اراد
ان اراد في الفلك نفس مجردة واحدة لا بعض مجرد بل ان اراد بالصورة الجسمانية القوة
المنطقية والكان متجها لكن لا غير الامام مع ولم نقل الامام بوجود بعض مجرد بل
بغير بعضه قال الامام مع ان اراد ان في الفلك نفس مجردة وليس فيه قوة منطعية
اخذت بعض عنها صورة امتدادية في مادة الفلك فهذا باطل لا شبهة بطلانية
ان الشرح قابل بالقوة المنطعية صرح به في السقاء وغيره من قوله وقدر صرح بذلك
في الشرح لا يعني ان لا يكون في الفلك صورة نوعية لان الصورة المنطقية كالجبال
فيها ما يعبر للنفس بعد ذلك هي الشيء بلا دراك كالجبال فيها والصورة النوعية قوة
افرى متقدمة على لعل النفس هي الطبيعة التي نقطة للحياة والاسكال فلا شبهة
وفاهم قوله اقول بل ان يكون شيء واحد حقيقيا آه فيه انه لا يلزم لان الحقيقة
النارية مثلا انما نرى بالجمع وصورة نارية بالحقيقة الباقية هي الجسم المتصور بالصورة
مع الصورة الباقية فالباقية الصورة الباقية هي الصورة الباقية والصورة الباقية
فانهم قوله والصورة الباقية آه الكلام الحامل للصفة المراجعة للجمع العناصر لا اعدادا فالصورة
التي فيها انما يقوم بالجمع من حيث هو مجموع ولا يرى الا اعدادا الباقية قد وقعوا في الفلك
انما يكون باهر وجود في الموصوف بعد صرح في ايام امرنا بما لا يتعد ولا يقوم شيء شاف
وهذا ادري فالحق ان الكيفية المراجعة هي الكيفية المتوسطة للثابتة فالجبر الكبار
بعد ذلك صورة جارية وبسبب كبريت فيه كصفة متوسطة في الحس كصفة متوسطة

مقتضى سطره فان في الجزء المادي فهو كقوله برودس واطولية في اللغز والخصم في النجاش
والعلم وان لم يكن كقوله مرتبة وقت الالف وكون في هذا المقام (انتهى) في الجمع
فالصورة التي كلفه كالنار في النار كقوله اذن سارني في الاخر اكلها ويون الاخر في الصورة
السيطة حاط لها حال الاجتماع في حاضرت في قولهم في ما فرناك انه قد رار
ليس هناك صورة فاجبه بالاجسام العقلية بل في صورها المجردة متعلقة بها فلم يترك
ان فلاك من جسام سحابة الطالع وانت لا يرب عليك ان الاقل ذلك الكثرة
النوع فلهذا من شوع ورفاه في حقيقها يكون حصول الاثار من الجود والكل في الصورة
فذلك النوع النفس المجردة وكذا انما اورد في الخوازم التي هي اجزاء النوع فلهذا من شوع
وجعله اشرف مجزئة هي ورفاه في حقيقها بالاعمال والكل في اذن تركب في حاض
سحابة النفوي والكانت النفوي لف مجزئة فمهم السؤال ولا فرق بين ان
فهم الحاكم الا بالقيام وعنده فمائل فورد من ان معنى تركب الصورة اه لغير اربون
معنى تركب النفوي ان يكون ككاتب فربها منها فوه عليه كمن سحره في سحرها
بالذوق في النواع وبنها ليس في صورته عطفه بل في صورة الكلي في المكان
والا فلاك صارت في صورته فخرج مما كان ان النوع من تركب النفوي كقوله في
من رتبة فلهذا من ان الكلي صورة والذوق في صورته نفوي فبما رار في من صور
فهم باسم اسخائه قوله وقد مر في الوجوب انصار المبدع في شخصه فلهذا يعلم ان اربون في
ما رار في هذا الكلي المادي قد اسخائه في صورة الاذوق في سائر من الحقايق والافلاك

اور در منصفه الحقیقه بخانه قبوله الالهی بالبدل اندی فی قلبه البطل الخیر المصنوع
 و قد مرّ فی الشرح بان العاقب عن الالفعل ان کان لازماً یلزم انحصاره فی محض منها الی
 الطبقة العکسۃ الا ان فوق من الالفعل الطاریعی یمنع فی ازادک و من الالفعل
 الخلفی فلا یمنع و سیمد الی الالفعل بنحو الالفعل مطلقاً فطریاً کان او طریاً و کل قول
 علی ان یاقیه عانی عن الالفعل الفطری او الطاریعی جمیعاً یلزم انحصاره فی محض منها لکن
 سطر من طور کما یلزم انهم یمنعون فی ازادک الالفعل مطلقاً و التقانی و سلم یلزم انهم
 الاستماع الطاریعی منه فمال قولہ اقول و جویہ ان کما اوردہ آیه ظاهره فی غیر مفسر لان
 الالفعل من حیثان موجود ان الله متعالی فی الخیر و ان یسبی عن شغل لعموم الفطن بها
 و لکنها من تلک الالفعلی ظنم و و درین موضع و اوردہ و الذی منعی ان یسبی
 احد الشرائع صوره الفک الالفعلی مبتدأ رتبه فی اوردہ فلو کان درین موضع
 علیه کلام اشترک و بارکاب تکلف و الاراده بحکم غیر مستعمل لایکون له صوره
 نفس و لا صوره کلمه فالشئان انهم یقیم بها صوره لایکون من اوردہ الفک الالفعلی و الخارج
 مستعمل الی نفس و الخان حیثاً مستعمله الحقیقه سبانه الحقیقه الکتاب و ما به و سبانه
 الالفعلی لکن فی قولہ منه فلو کس به و عالم التوجیهات بخوره فمال قولہ و لو کان
 آه قد قالوا ان لا تعطل فی الالفعلات فوجود الفک مع صوره فلو کس و سبانه الحقیقه
 ذلک و لیس بنا فاما و لا یخبر فی فلو یقول علیه علی قولہ و علم ان فاما استحال الالفعل
 الخیر آه فلو کان اوردہ و علم الالفعل علیه الرضه بان القوه المصوره الکانت فوه و رصفه فی حرم المصور

[illegible]

[illegible]

[illegible]

التي ذواته تسمى القوة وان اشيع فخرج في البعض في بعض الصفات وانما ان المراجعة
لا تسعدو ويمكن جعلها على الامكان الذي في قوله فظن المعلم الاول في التعريف ان
انما يوجب لو كان التعريف ثوباً حقيقاً والظاهر ان في تعريفه على ان الحركة معلومة
فليس يذهب في تصور ذلك للمقصود انما الكفاء الذي وقع اطلاقه لفظ الحركة على محل هو كما
وقد لفظ ليس مقصود العلم الاول في التعريف انما مقصوده ان الاول ان يعرف
حال عن الدور مرتباً للمتعلم لفاعله التعريف قوله بل لانه لا بد ان الغير في تلك الامور
اه يعني ان التدرج ويكون كسب محال في دفعه ثم بعد زمان اخر ثم اخر ثم فقد صدق على
هذا الخروج انه خروج تدريجاً فلو انفي هذا القدر لم يلزم وجوب ولغيبه يكون الخروج تدريجاً
سجل على الممتد الذات فليس هو الزمان في الدورات فيه ان صاحب المطالعات يقول
لصور التدرج المنطوق على المبتدئ في واما كونه نفس الزمان فنعلم بعد الدليل وهو غير موقوف
على الزمان وريفه لا يرد بالانطباق على الممتد ليكون متصلاً لانه خالف فيه جمع ودرجات
بإدخال المقام على انفعال الجسم المنخفض في التعريف الخرج التدريجي بحيث لا يقع ضرورة الخروج
هو واما كان هذا الخروج متصلاً كما هو مرسوم القدر او موقوفاً من دفعات كما هو مرسوم على الكلام
على هذا الوجه غير موقوف على الزمان المتصل انما في قوله يستند في التعريف بالامكان
الكلية في هذا الكلام من غير شك بل ان العكس هو كحقيقة بل مجموع انما لا بد من ذلك
تخل من كل تعالين منها زمان ودرجات لان الحركة لا تستعمل لا بد منها من ان يكون على
منها زمان هذا هو الحق لان الحركة ان خرجت فانه الحركة لا يكون الا في ان سابق ولذا في ذلك

و يجب ان يكون ملك الافز و غرضنا منه و غير موجودة بالافعال كما نعلم و هي ليست
العلوم المتماثلة و موجودة بالافعال بقدر تصور الحركة و بها الفؤ الزماني ما فيه الحركة فبذلك يتصور
انهم لان الافز و الازمنة لا يكون في الفؤ الزمان بالافعال و منها العلوم متماثلة و هو ان
يمكن ان يكون ما فيه الحركة كصفة الانفات قابل للشد و الضعف فحيز ان يكون في مجموع الحركة
فرونها و يكون في كل آن من الازمان انفات لا يكون في ان سابق او لاحق فيقول
في هذه الانفات المعلوم و بعد او معلومات متعدي على الاول يكون في الفكر و الحركات
ما ينطبق على المعلومات فيكون حركته في الانفات لا معلوم و حركات كره في الانفات لا معلوم
بلزم ان يكون في كل ان انفات لا يكون في ان سابق و لاحق في المعلوم و احد و الوجود
شبه كذا في ذلك و على ان لا يحد من معلومات غرضنا منه و ليس في الفكر العلوم متماثلة
و انهم في كل ان انفات غرضنا منه الذي في ان آخر و العود في الانفات لا يتصور الا بتعدد
الملفات اليه و كل ان بحيث المدرك صورة و الازمهال على الوضو حال فيكون الصور غرضنا منه
مجموع الازمان مع انها محصورة بين الحاضر و في الماضي يمكن ان يورد بان وجود الصورة للانفات مجموع
و يجوز ان يكون فؤ زماني من الصورة يكون تفرع في كل ان صورة الوجود و كذا الانفات فؤ زماني
لكن ندر انما يصح اذا كان الملفت اليه معلوما و احد و يكون في الفكر حركات و يكون الانفات غرضنا منه
متعدي بمعلومات متعده على حسب تعدد المعلومات فمات ثم كون الفكر حركته لم يقيد اليه و ليس قد حاز
لسقون فاصل قوله و قد علم فؤم احد الانطباق اه تقابل ان لم يتبع فؤم احد الانطباق على الحقيقة
انما انهم عدم غرضنا منه من فؤم الازمان فلو كانت اوزما متعديا لكانت حركته كذا في

فهم صواب العطف وإنما الاتصال فنوف بالمثل النزال على الاتصال المسافة فاعلم قوله
فقالوا له ان بقدر ان لا توجد قسمة انما كان موجودا لبعض البعض فبعضها
قوله وهو موضوع مستبعد عنه اهـ لما كان حسي ان يوهب من قوله توسط العطف هو ان الحركة
كون مطلق يتحقق الاكوان الحاصلة في الكثرة المختلفة بل في بعض الكثرة على
صفة وزنها بالشيء والتوهم المذكور باطل لان الاكوان الحاصلة بالصفات كحقيقة
لك فالبقاء في الوجود لا يوجد للمطلق الذي ضمن الخصوصيات فيعلم ان لا يكون حركة
التوسط موجودة وهو موضوع تدرجهم والقدر الاكوان الحاصلة اما سالية فيعلم مع الاشياء
واما منقصة حيث يحل من كل كونين منها فان قطع الحركة في الحركة فبعضها يكون على المسافة
وهو يكون في احد فاهم موضوع واحد الجسم متعلق بمسافة واحدة لا تميزه فبعضها ليس في الحركة
بل انه كائنه في حدوده جليل لانه كائنه على المسافة وبما ليس في العبد والمشي في هو موجود في زمان
الحركة وفي كل موضع منه في كل آن بل هو في ذلك الزمان لانه يصدق ان المتحرك كان في زمان
المسافة والمشي في ذلك الزمان المعنى بالبعثات الواقعة في اجزاء المسافة وحدها فبعضها متصل
المسافة في كل الزمان لان كون الجسم على المسافة ليس الذي مجموع الزمان ولم يبق الا اجزاء
المسافة في اجزاء الزمان فبصدق الجسم على نصف المسافة في نصف الزمان وعلى النصف
في زمني ولا نسبة الى الكثرة المسافة في الاثبات المفروضة في الزمان فصدق ان انه كائنه في
لم يكن كائنه في كل الزمان كائنه في العبد في نفس الزمان مع غيره فبأنه في الاجزاء كلها
سكن في كلامهم على وفق مرادهم انهم ادعوا وجه هذا المعنى في الامكان في وجوده في كل مكان

فقطري لا تحتاج الى التوسيل ومنه يتبين ان تلك التي انما هي المتحرك غير متحرك حاله في الزمان
المتحرك في كل ان سته لم يكن تلك الحادثة نفس حال السكون بل حال منافيه لسكون ذلك الحادثة
الحركة الممتدة المقطعية لانها لا توجد في المكان وهذه الحادثة متحققة في ثبات زمان الحركة فاذن هذه الحادثة
حقة سميتها كما فينا ونقول ان يقول القدر المسلم والنظر في ان المتحرك لا يصدق عليه انه كان على
المسافة في الزمان بحيث يكون في كل حدها في ان في كل جزء منها في كل جزء منها لم يكن في كل
ولا يكون بعد فالحركة حقة للمتحرك لكن لا يلزم منه ان يكون هذا السكون اذ اعتبار في كل
ان يكون حقة استمرارية متحرك من المتحرك حين هو في الحركة الساكنة ويكون تلك السكون معنى حقيقيا
عارضا بغير حقيقيا وهي السكون على نه الجزء او الحركة او ذلك الجزء والحركة ما قالوا في الهمزة
معن لو يجوز ان يكون تلك الحادثة الحركة المقطعية او الفرد التدريجي الموجود في الزمان
وكل جزء منها جزء منه والادوار ان الحادثة المتوهمه حدود الحركة المقطعية او الفرد التدريجي المقطعية
في كل ان على سبيل التوهم فالحالة المتحققة في الزمان احدها والحالة المتحققة في الزمان حدودها
المتوهمه فيها وقولهم تلك الحادثة ثابتة الحركة المقطعية لوجودها في الزمان لم يكن تلك الحدود الحركة
المقطعية الموجودة في الزمان وبالجملة ان ادوا لوجودهم لا ريب ان تلك الحركة هي الحركة
المتحققة في الزمان والادان متوهم لاه الحكم الذي به وادوا وادع من الحادثة الواردة
او المتعددة ثم لم يكن بحالة المتحققة في الزمان الحركة المقطعية او الفرد التدريجي من المقطعية
الادان حدودها المتوهمه لا غير لو سلمت الحالة الواردة المتوهمه ولا يلزم وجودها في الخارج
فما لم قولها اوله حدودها بالقوله فاما لان الحركة التوسيطية كانت درجته بالتحقق في

متحدة بها مع بعثتها الدار في لغتين ما عتبار المسافة فهدد ارجحة لها عدد والفرص ^{المع} حركتها
من الحركة من حرز القوة ^{بالفضل} آه يعني ليس لها فبسته من جميع الوجوه بل هي من حيث الذات
ومن حيث الشبهة الى المدفوع بالقوة لكون وحدتها الذاتية صبيحة فليكون تحصيلها باعتبارها
عليها ففهم كل حد لها كفضل مغاير للتحقق في حد اخر فبالنظر في ذاتها بالقوة والنظر الى ^{الشيء} الشبهة
بالقوة وهو المعنى يكونها من حرز القوة وموضوعه القوة قوله فذلك وهو بانها
اول لما بالقوة آه قد عرفت المعلم الاول بهذا التوفيق بعد تبيينه التوفيق المذكور في المتن
وبحقيقته ان الكمال ما يكون الشيء بالقوة والحركة ايضا موجودا بالقوة ليعتقياها اسم
شوكا بالقوة بعد ما كان له الحركة بالقوة ثم الحركة لا يد لها من مطلوب يتوجه اليه في ذلك الموضع
ايضا كمال والحركة اول ما يبعد اليه فالمراد كمال اول فخرج الكمال الذي لا يتوقع عنها كمال اخر
ثم الحركة انما تعرض بها بالقوة فيما يتوجه اليه الحركة وموضوعه ايضا يتوجه اليه بالقوة في
الكمال الذي الحركة بل ان كل ان كمال لا يكون في ان سابق ولذا من هو ليعتق في
الكمال بالقوة واليد ان اشترى واليقع هو يتوقع في الحركة المتخذة القطعية لانها لا يوجدتها بها
قبل الوصول لا السببي ليعتق بقطع فخرج من زمان الحركة هو بالقوة في الحركة وانما
موجوده فيما ياتي زمان الحركة وخرج هذا القيد الكمال العارضة لما بالقوة صرح الوجه بالحركة
للاعرض لما بالقوة لان جهة زه بالقوة باخذ الوجه المذكور كخبر سائر الكمالات ^{الافرا} الاخر
وبليس عرضها وهو بالقوة فخرج هذا القيد الكمالات العارضة لما بالقوة لكن ^{القوة} لا من جهة
فان الكمالات قد تعرض لما بالقوة لا من جهة القوة بسبب غائبة ما يكون انما عرضها

ما يكون انها غرض فيه للقول هذا كحق هذا التوليف ولا يخفى ان هذا التوليف اخص من التوليف
جدا فليت شئ لم حار التوليف الاول مرودا عند العلم الاول بهذا التوليف مقبولا قوله
هو امر مفاد مطلق على المسألة قد كان موعوم اكثر المتأخرين ان الحركة المقطعية عبارة عن
الزوال حاصل في الخيال من سبب الحركة التوسطية بان محال في الخيال كون على عدم ^{تخصيص}
قبل زواله كون على حد او فصيل متدلس على المسافة كما في القطرات الباردة في السعة
الحواله يري خطا وهذا لان الاكوان اثبات فيكون المتدلس الحاصل في الخيال ^{لغا}
من اجزاء غير مستقيمة فكيف يكون متدلسا منطقيا على المسافة بل يكون امور متداصلة
لا ينطق الداعي الحد ودل كان ينبغي ان يقولوا ان يحصل في الخيال امر مفاد على التدرج
منطق على المسافة ويكون حصوله في الخيال تدريجا ونفي كل سبب مع لاف في مكان في حدود ^{الزوال}
على التدرج في الخارج ومعنى كونها غفارة على ما هم انما امر لوجهات في الخارج كان متدلسا
الحصول مدرسه ار الى الرد عليهم وقال الحركة هي القطع امر مفاد غير فار في نفس المنطق
على المسافة نفق بها قال الفاصل هو لغوي انما المتحرك بها في الاعيان ^{فقط}
لكن قد انه يعلم ان الفاعل المتحرك بها في الاعيان فطوي ورس جهاها متضاكن كون وجودا
في الاعيان فطرا متنوع ويجوز ان يكون انما الفاعل المتحرك بها كالفاعل الموجودات العلية
بالمقتضى الانزاعية انما سبب عن وجودها في الاعيان عن فربس بالنظر في الوجود والوجوديات
فانما المقطعية فسمرة لا ان لا فاعلية منها حقيقة انما الحكم بالفا على سبيل السبل والتوهم
قوله وفي الزمان الفاعل ^{الزمان} اسم آه قالوا ان في الزمان زمان متعدي منطق على الحركة المقطعية

على الحركة الفعلة والزمان منطلق على التوسيطه هو امر غير متيسر كما وسيله ترسم زمان ممتد
الجبال وسيمونه بالان السبيل ومنه الزمان الفعلة كالمحدود وهو كانه فاعل للمركب
ولم يبق على وجوده وليدة اصله وليس يلزم ان يطابق الحركة التوسيطيه فاعلم من يوت
الحركة التوسيطيه ثونه فاعلم قوله واعلم ان الميكوك حيث انه ميكوك عالم بعينها لا يعقده
ان الميكوك اذ قطع مسافته في زمان بصير طيفا عليها في مجموع الزمان مكانه الميكوك
امتداد المسافه والزمان في نصف تركب الزمان منطلق على نصف المسافه وفي نصف الزمان
على النصف الاخر منها وفي الميكوك من الزمان بين على الميكوك من نصف المسافه فاعلم
بما انه قطع المسافه في الزمان سمي ممتد من الحركة الفعلة وبما انه على المحدود في الذات الممتد
كانه محدود في الممتد وبما انه متوسط بين الممتد والميكوك سمي مثل الحركة التوسيطيه وهو ما انه متوسط
بين الممتد والميكوك سمي كانه فاعلم ان الميكوك الممتد منه الميكوك بالذات والميكوك بالذات
فقال قوله وهو ما يكون فهو عديم الحركة بانه ان حركته من حيث ان حركته ان يكون
ما يتعلق به الحركة موجودا او هو ان يكون موجودا بانه الحركة وان يكون في الزمان كذا في السقا
قوله فاعلم ان الميكوك الممتد والميكوك حال الشئ في بغيره من الزمن انه لا يكون ان
منها متقابل للآخر في ما بين المتقابلين انتهى الصدق والصدق فاعلم ان الزمان ان يكون
السكون وحده الحركة وحده لان يكون فاعلم ان الميكوك اما الحركة من حد الكون او بان
فان سمي ان الميكوك من حد الحركة هو السكون على ان السكون من حد الكون هو الميكوك
يقول انه كمال قول كماله فاعلم ان الميكوك هو الميكوك فاعلم ان الميكوك كماله فاعلم ان الميكوك

لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة فيكون الاول من بين ليس محذورا
للكون فان السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج ان يكون طالوا
حتى يكون للشي كمال ثمان فانه يجوز ان يعقب القوة الى الكمال فيه غير
ما فيه اما الحمد الثاني فانه يحصل من شرط هبة كون الشيء سكونا ان توجد الحركة
فيها ليس لوجب فان حذفت لفظ الاول والاعلام يمكن تحفظا بشرط التقابل
الحمد وان غير ما بعد اخره يمكن ان يفهم صاوق احد وان اردنا ان ما في التقابل الكمال
لان القوة بالشي السكون بالبعد عن حاشتها وانت تعلم ان هذا اسماء تسمى
توهم كمال اول لما هو بالقوة اه حذفت الحركة واما اذا كان اسما فليس هو اضافة السكون
منه بل الوجب كون احد الطرفين متساويا والآخر لا يكون الراس متساويين او حذفت
متساوي الراس الاخر ثم المكان المقصود ان السكون في الاصطلاح ما هو بالمقدمات المذكورة
صايقة لان الاصطلاح ليس فيه ولا موضع اتجاع الاصطلاح باريان وان كان المقصود
ليس في نفس الامر مفهوم متساوي للحركة حتى يحوي ذلك حقيقة السكون فالمقابل لا يكون
الا عدم الملك فانتا به بالوجه المذكور صعب فحوز ان يكون منها حصصان متساويان لغير
عن احد ما يخرج ما بالقوة على التدرج من القوة الى الغيبة وبعيد عن الاخرى ما يستلزم
بالفعل كمال لعدم الخروج ويكون احد المتعقبين حركة والاخرى سكونا واما ثبوت هذا
الشيء ان الحركة نفس المقولة ان متفعل لان الحس لا يصادف شي فان ثبت هذا
لكن ثبوت ذلك عظيم كما سلف عليه في القوة ويزعم بانه خبر غير متجوزة فانه ممنوع من ان يزم

منقسم في المسافر ويجوز ان يكون ذلك في الحركة ومنها قوله وقد وضع الله تعالى الحركتين
اه يعني ان الموضوع اتصال الحركة وعدم انفصالها عن النفسات وقوله ومنها انه مضاف
بقوله متقد وليس المقصود انها غير متناهية الاخر انه لا يفر المحرنة بل اتصالها بالزمان والكم
المضافة منها حتى يرد ان اجزاء الحركة بعضها متجزئة في اجزاء المسافة والآخر غير متجزئة في اجزاء الزمان
يوجب عليك انه لا يلزم من وجود السكون في المكان عدم اتصال الحركة لان الوصول لا في مدار
سكونا وهو غير متناهية بل اتصال الحركة بكونها السكون الذي فاقطعت السكون بقضيتها ليست
على حال في الزمان فيقطع الحركة عنده فثبت ان اتصال السكون ذلك انما يكون لو كان السكون
زمانيا واما اذا كان انيا فالاجابة في قوله السؤال ان اتصال السكون بالموضوع في زمان الحركة
حركة فيه ولا يكون فيها لانها زمانيان عندكم فليس الموضوع الصالح عنها وخلف عنكم فافهم
قوله لا نقول في الجواب الاول اه الصواب الجواب الجسم ان صاحب الحركة عنه في
لكن لا يلزم منه غرض السكون ان قابلية الموضوع متجزئة في السكون بل يمكن وقد عرفت ان المعنى
ان تليس زمانيا وبما فيه الحركة فاجب ثم قال في ان الحركة خديزم الانفصال في سبب الحركة
من شأنه هي ولا يلزم ايضا ان يكون الجسم في الان سكونا ولا غير سكون بل هو في الان في المكان
اشتمل على ثلاث فاعلم انما لا يبعد لان فيه الحركة حتى يكون انقصه سبب القيدان الحركة اوله
في الان يحقق فيه عدم الحركة ومن شأن الجسم الحركي ولذا عدها مقدرا في الجسم السكوني ايضا
وهم يحققون في الان الحركة ولا عدها زما فيحتاج انقباضا في الان ولا منع فاما ان الحركة في الان
دخل من السكون اوله فاعلم في الحركة المفيدة كونها في الان انما الكلام في الحركة نفسها وعدم فاعلم

في الحركة نفسها وعدمها فلو لم يحق في الآن لزوم ارتفاع النفس من الآن ^{وما قال}
والحاصل في الآن ان اضطرنا ان نقول انه غير محقق ان اختيار النفس ^{في}
والقول في ان محقق الحركة في الآن وعدم الحركة فيه مقدم ارتفاع النفس من الآن
وهو حال الضرورة وما عدم ضلوا الموضوع عنها فكم يدعي في وقوع الحال في المكان بل الجواب
المختصر لا يشترط ائنه ان عدم الحركة محقق في الآن لكن الثابتة غير محققة فيه فلم يلزم
ارتفاع السكون فيه فمقدرة قوله وما التقابل بها فليدبر ان يكون امرنا اننا انما نحقق
الحركة عرض قد نقوم الا يجب بان الشخص لا يفسد الحال انما يكون شخص المبدأ قوله
فب ان يكون الحركة موجودة في شيء مركب اه فيه استدل بان القوة الضرورية ان
الحركة لا بد لها من فعلية وجوده وشخصه وقوع ما يجر عليه او وقوع التحرك في الحركة او كذا
او ان يكون وما اكره في قوله لا يلزم الا ترى ان النفس الناطقة يجوز ان يكون في موضع
من الفرج لا العقاب فغيرها وكذا يمكن ان يكون الهوى في حال غلبها بالصور ^{منها}
كما لا ينفك الاحتاديه في حال قوله اما بجر بسباب من فاج آه لا بل ان قوله عظام
لان الاسباب الخارجية يجوز ان يكون منها الاعداد لا الثاق عليه وان يكون الفعل الحسية
فقد يلزم متعارفه الفاعل محتم كما دعي الا ان يرد بان الفاعل الفاعل انما قاله لا
كتفاهل كما قال قوله وعليه براسه كبره الم البرهان الا في المقيد للمعظم ان الحركة
برب عن شيء وطبيعتي افر ونسمة الجسمته لا افر وراسي فيه وانتهى على السواء ^{فيها}
بعضها له ومانعه لها وبعضها مطلوب فله ان يكون المقصود لله رب عن فرد وروح لا

امرا غير الحسنة فانهم اذ لو ترك الجسم بحسنة فيه ان هذا البيان لا يفيد في الامور
من الحسنة المحركة يجوز ان يكون مشروط بشرط تحقيق في البعض فترك زيارتي البعض
احيانا فترك احيانا وفي البعض بعضه واما فترك احد وزيارتي في الاصله السلام
دون اشتراط شرط زيارته فان كان المشروط كما يدل عليه قوله لا لعبه فتركه فتركه
البيان لكن انهم معصوا وافتقدوا من هذا من جهة المقتضى الطبيعية او نفس كما يدعون
عند ترك الحركة في الارادة والطبيعة والقسمه ونذر قال الله اولاما بالاعمال المحركة
يكون امرا غير الحسنة والدين المصير لا تقتضيت في نشئة الحسنة فترك قوله في العلم
ما علمت انه عام في البعض ان الطبيعة العقلية من خواص الطبيعة الحسنة فيقول لو تركت
الحسنة كاللوثية مثلا الموجوده لكونها باضا فترك ان يكون كل فرد من افراد النوع
قد بد من غيره فترك كمال الكون الموجود باضات ما لا يتوقف الموجود هو البياض قوله
لكن نقول فرق بين الحسنة في المركبات اجماعا لبعض الجواب ان الحسنة في المركبات الخارجية
وجود متعلق في نفسه بان يصبر ما قد موجوده بوجود متغير للصفات التي موجودة عارضة بها
لا بد منها العوض والعوض جميع ما يرضى له من علة فاما ان يكون نفسه او غيره فالحكم كونه
عارضا لا بد من علة يرضى العوض له في الحسنة في الباطن الخارجية فتشتمل الصفات النوعية
وجودها هناك بذات ودرجتها هي عينها الحسنة وهو عينه الصفات النوعية في النوعية
في ما عارضة عن العالم وهو موجود في الحسنة في الطلبية يرضى الصفات له علة
الحسنة واما غير العالم العرف فالحكم قوله وذلك لان الحسنة في العالم الحسنة في العالم

[illegible]

فلا بد من العسدية والبيد على انهما يكونان الحسنة على فاعلية دركان ما يترتب
بشرط فيمكن توهم ان يكون عدمه طائفي الفاعلية لوجوب بطلان الحركة على كون وجود
هذا المفعول قولنا اما لا وجود لخاصية هذا الوجه اه الاكان المقصود من هذا الكلام
اما بطبيعة يكون الجاهل انه لو لم يكن على ان الطبيعة ليست فاعله للحركة فهو مفقود
منهم فلهذا لا افاد كان المبدعي على انها عليه مطلقا سواء كان الفاعل موجبا او موقفا
التلخيص على انه وطرز اربعة وجوبه البعض على توهم التغير الذي احاطه الفاعل فان الطبيعة
لو كانت مقصية للحركة لما وجب توهم بطلان الحركة بل ثوبه على الدليل الاول انما لانه لو
كانت مقصية للحركة ومنتزعة الطبيعة الحركة لكان كل فرد من افراد النوع للبطون كما واما قوله
بغيره البعض منها دون ثباته واما كان المبدعي من الدليل في العلة الا كما عليه
احصل لان الطبيعة ليست فاعلية موجبة عندهم في الكلام بانه لا يصح على هذا ترجيح الحكم من الحركة
المنته على عدم فاعلية الحسنة من الحركة والورد واما كان المقصود ان هذا الوجه رخصا
شبه المطلوب على كون الطبيعة فاعله موجبة الفاعل فلا يارب كخصيص هذا المصطلح هذا لا
بل استدلال به متى اعدم كون الحركة ملائمة للطبيعة اي الهنة من حيث هي سواء كانت
وجوبية فعدم الكلام فاعله المبدعي لان الدليل اذ تم في السمات المطلوب لا يشرح
في ثباته وليست مطلوب اخر موجبي عند استدلال والمفوض لان لعن الطين عودا
السمات فانهم قوله واما ما نبهتة فخران كون مطلوب الجسم اه فيه برانه او كان
بشيء فلهذا يمكن تحصيل الحركة واما كون ثوبه الحركة اليه فالحركة لا يلا جميع الجهات والوجه فلهذا

ولو بعينها وظاهرنا ما ظاهرا انما ذكر المستدل لان الحال لا يصلح حرفي من استحالته
نفاذ له فورا فنقول كمن له في حركة مطلوب قد ابرر وفاضل قوله وعلى تقدير ان يكون
ممكن الحصول له وجوبه ان الجسمنة عدمية الشعور فلا يكون لها عايات مختلفة كما ان
الطبقة
ليست لها عايات متعددة لا يوجب الحركة الصادقة عنها وجود ورعدها ثم قوله ويجوز
سقوط بعد ثبوت حبط لان الكلام في مركب الجسمنة العدمية الشعور والارادة فابن الشوق
يقضيان لك ان هذا التقرير لا دور و عليه احد الايمان انه لا يدل الا على عدم كون
الجسمنة فاعبته بوجه واما الفاعلية مطلقا ونحو شرط زائد فيلزم به ويزيد في
فما في قوله الاول باطل لان الحركة اه اسكان المقصود من هذا الدليل في فاعلية الجسمنة
ووضع شرط زائد فليس يجوز ان يكون قبولها واستقبالها من جهة كونها ماوية فاعلمها الحركة
من جهة نفس ذات الجسمنة كما قالوا في الطبقة والكان المقصود منه معنى كون الجسمنة فاعلية
ما تاتى من كون غير مضماني عزم ان الحركة المطلقة في محذوم الجسمنة والكانت خصوصياتها
او زيتها منفكة شاردة فاعلمت ثبت قابلية مطلق الحركة الداعية مطلق الالف فلذلك
في كون الجسمنة مسفيدة مفيدة لها واما الخصوصيات فنحو زوايا عليها مسفيدة من جهة الكاوية
ومفيدة من جهة نفس ذاتها فاستحال فقال فهو نوع التاثير وانما يختلف لمعنى
بأدعياء والكان ذاتا واحدة هي النفس قوله في لغة نوعية او صفة ولم يذكر الفاعلية
بظهورها اولادها في الضيق ثم القول بالخالفة النوعية من الاول ولا يصلح على الجا
حيث ذهب لا وجود فزاد في منفك كانه الحركة والاقبال للكون الذين اشياء لا تتورع

قوله وقد عرفت انما عبارة من غير حال المفقود وعلى هذا الموضوع الحركة المفقود من هذا الموضع
الحركة الثانية وانما كان محل النوم الحركة الكيفية ونحو تعوض في السنان الحركة الكيفية قوله
الاولى في نفسها يعني ان ذواتها والادل مغايرة لذات السور والاشارة لان السور
بأنه وانصف لغات في الراءات شمس قطعها في الحقيقة النوعية الفاعل عند التماس
عليس هناك سور واحد يكون موضوع السور لا يطعن ان من الجائز ان يكون موضوع السور
المطلبي والمعتبر في خصوص الحرث لان هذا السور والمطلبي حقيقة كلية فقد يكون موضوع الحركة
الورقة بالسخص ونحو شرط في الحركة وحدة الموضوع بالسخص الموقوف عليها انما هو المفقود قوله
والكان الذي يضم اليه سور اخر او يعني ان كان يضم اليه اول السور انما قص سور اخر
المجموع شديد الاجتماع في الموضوع هو عن شادان وبها فدان من حقيقة ورقة وبها رجم
المثلين من دون اقباض في الموضوع كالتفت بخير ان يضم اليه الاول او اضعفت منه هو
مخالفت للادول الحقيقة عند التماسين فقد رجم التماسين في السور الاول كمن
الاول سور اخر وهذا كان اضعفت من ذلك القدر فذلك القدر مركب قدر
الاول سور اخر ومنه ناسل فان عثي لا المركب سور ومنه يلزم التمس على التماسين
لقل لوزك السور اشد من قدر الضعيف وسور وزيد يلزم اما اجتماع التماسين في الحقيقة
فان السور اشد من قدر الضعيف على القدر المخالف النوعية النظم انما وجد ان لكن مستور بان
فانهم قوله ويجاب عنه العلة من السور بان المتك انما يصفه آه قال فافاض به قوله
في نفس وحدة الحركة من التماسين ان السور فيهم شخص ما فيه الحركة كالم والكيفية

يُنفذ في زمان الحركة نحو ك فبه المتحرك ان لم يكن فزوجه كحاصل منه وهو اصل قول
الشيخ في ذلك العقدة من انفاذوا ما لم يركبوا ذلك فزوجه كحاصل منه وهو اصل قول
أو كما إذا جازع بالبعد ويحرك فيه متحركون عدة في زمان بعد زمان لان اللفظة التي لم يركب
من حيث هي واحدة فالفرد لا يركب فيه متحرك أو يوجه انتهى وكذا ان يكون مراد
لك المحقق في الوسط بين الافراد فزوجه كحاصل منه لان هذا الفرد المسمى واحد
سحقى بوقفي فاجب شي جبرني الزك في السور فحين المتغير كان حاد من صلات السور
فالمستقيم هو السور وانه الحركة هذه الاحوال والكلام في هذه الاحوال كما تكلم في هذا
بالسور ففيناك ايضا حال كحفي بهم بغير عليه احوال في مكان سور وانفس السور ايضا
ولا يلى ان السور المسمى لم يركب في كل ان مخصوصه كورد كورد لانه لو كان كذلك فان
بقي هذا المسمى مع البقاء جميع افراده فزوجه كحاصل منه لان هذا الفرد المسمى واحد
ليس هذا معنى هذا الوسط كحاصل حتى يكون كافيا لوضع الاكسالي وعلل س احوال
العارضة المتحرك الفرد المتدرج الذي عليه السور فزوجه كحاصل منه لان هذا الفرد المسمى واحد
اشفاذ في الفصل الاول من المقالة الرابعة وقد قبل ان الجسم المتحرك لا يوضع زمان في افعال
بذلك انه لا يوضع في الوضع الذي هو من المقوله زمانا او هم ذلك حد ما وليس لك فانه
وقت من ان لا يكون الشيء روض ومن ان لا يكون له وضع فانه كما انه فرق بين ان
يكون الشيء روض وبين ان لا يكون الجسم من ومن ان لا يكون له من فانه كما ان الحركة
عند المحقق لا يخرج الجسم عن ان يكون ذرا من وان روضه عن ان يكون ذرا من فانه

حالی الحکمه بالاعتسالى الی الوضوح فانها لا تخرج الجسم عن ان يكون ذرا وضع وان اخرجته
عن ان يكون ذرا وضع فانه يقتضى وجوب ان يكون ذرا وضع بل يتوسط ويكون
مقصوده ان الی الی الجسم اما لا يعادى لغرض من افرد الکلم وبنوه واما الحکمة فی الا
ابى التوسط بين المبدأ والمستقى بحيث يكون صالحا فی کل ان یرضى قرونها
وعلى هذا یس حال الحکمة ذرا صافیه الحکمة ~~لغرض~~ صافیه الحکمة اصلا لا یغنیه واما ان
نشد هذا الا فزاد الاعتسالى التوسط فهو متحقق فی کل آن وزمان فکونه متنا ولا تخرج
فی آن دون آن یرجحان من دون مرجع بل لو کان الاعتسالى نفس التوسط
یصح انصراف الا فزاد ما دام موجودا معا یفید واما نشئه الی صدور الکلمه والى ههنا
فالتکلم فی تلك الشئ فاکان البسب موجوده فاما بعضها ویرجحان من
مرجع او کلها فیلزم تخارفا لا یجابى بین الحاضر وآن لم یکن موجوده فلیدبر لها من
یصح فالتکلم فیه کالتکلم فی مثله وافزاد المحققة فاذن قد بان لک ان بسب لا فزاد
لا یفسدها ولا یثبتها واما هذا مما حکمه الضرورة اذ تری ان الی الی المستحق افزاد
الینذ فی حال سخر بحس البرائة ویکثر قنوم یکن عالی الشئ من بسب فای شئ یکن
لوم یکن ذرا صافیه الحکمة لانی الزمان ولانی آلا ان فای شئ لیس علیه الحکمة التوسطية واما
فی الیکتف اذ بسب یناک سافه بسب علیها لا کفیه واما جملة القول بعد ان یثبت
یغرض من افزاد المقنونه وعدم وجوده اصلا لا یغنیه ولا یثبت به قول لا یفهم اصلا فاقوله
فان المتوکل سة الاین ما اطاق به جسم اه یقصد ان المتوکل اذا توکل فی الکفان یقول

فاما مكان خروج ما انا منه من الهواء وتحت سطح الطنج التي اوتيت بالخروج كما
سقطت في ان الحركة معلوم بانها لم تنزل من سطح الارض والارض المماسية مع سطح الارض
سبيل لا تشاركنا فاذ وقع السطح فقد حصل في السطح ثمة حاصله باعاطة سطح السطح
عند رتبة في مجموع زمان الحركة قد نزل انما في السطح فيكون في الزمان فاعلمت
لانهم علي ما اخبره اسم القياس ان السطح بالقدرة فيكون لان في القود وجوده في
الزمان واما في الامات المفروضة في القود فليس في السطح في تلك الامات
لا بد لا ينفاء القود اما من وجود الاربعة السطح الجسم به واما من وجوده في السطح
يكون من القود فيكون في السطح واما في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح
كل ان في كل بعض من الزمان الجسم في المكان بحيث لا يتغير السطح في السطح
في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح
بالصفة في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح
قوله بل بها افراد آية هي معيار السكون آية قبل بل وحيث فان الافراد لا يشبهها
بالمتحرك بل سرعا العقاب من حيث هو وحيث في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح
معيار السكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح
ان يقال ان السطح في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح
في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح
فاما في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح فيكون في السطح

اسكنه بعد شي جنبه الزموس يقول لا سلك ان المحرك في الكيفية مشاعلا عالم الحركة بصيرة
انما تلك الكيفية التي فيه الحركة كما يصدر عنه ملك الامار حال السكون وكيف تك عاقل ان يما
حال نسخة حرق ولو لم يحرقه كما يحرق ولو لم حال السكونه وتلقاه على حسن المرونة فاذن
موجودة في الجسم المحرك وفي الكيفية ما بقية واحدة مستمرة موعليها بالخصوصيات فهي ما كليتة او شخصية
والاول باطل واللازم للمنزل الاقل طونه فغيره موجودا لا يتباين من الخارج من اعني الكيفية التي ابتدأ عنها
الحركة والكيفية التي انقطعت ايها الحركة والبالا انما باطل لان الكيفية الواحدة بالشيء ان
وتبعها الاحوال الزائدة سواء كانت من نوع تلك الكيفية او لم يكن موجب ان يكون تلك الكيفية
متحركة في عودها واما فيها الحركة هذه العورض الزائدة وقد كان وضع ان الجسم متحرك في الكيفية ^{الكلية}
عايد في هذه العورض التي تحرك فيها تلك الكيفية او ما كيفة غير سمة بدت في كل جزء من الزمان كل
صدمته كبقية متغيرة ككيفية في الكيفية في فراغ وصادا في هناك كصفات غير سمة متغيرة في الزمان
يكون بعينها وقد عرفت استحالة من لزوم الكيفية ما لا يتباين بين جاحدين في نفسها ^{منطقا على الزمان}
بان يكون تمامه منطبقا على تمام الزمان في السبق الزمان فاذن المتحرك في الكيفية متغير في
فرد زمني من الكيفية مستند منطقيا الزمان تمامه في كل جزء من اجزاء الزمان جزءا لجزء
وفي كل ان موضوع في الزمان محدودا فيها بين اجزائه فردا في منه بميزة صد مفرد من من فريدة ^{فالموجود}
حقيقته في زمان الحركة هذا المفرد الزماني ووجود الاجزاء الموجودة في ان ذلك الزمان كوجود الاعيان
للتفصيل في العارض المكان ووجهه والافراد لانيه كوجود التفصيل في الخطا فاذن المتحرك ^{الحرك}
منصف يفرد من المفرد في تمام زمان الحركة وفي كل جزء منه وفي كل ان مفرد من فريدة ^{الان} التفصيل في تمام

الا ان الصانع في تمام الزمان نفسه موجود عارض في العارض ذلك الزمان للخاصة بالوجود
خبر عنه في الامات باذنه فهو منسوخ عنه ربح واما ما قال المحض الدواني نعم في البطلان وجود
لا فرد الزمانية اما قد بنا ان ليس فردا من فرد المقوله ^{بالفعل} بالعدم مما يشهد بفساد
الافراد الزمانية فبما انما يبطل وجود الافراد الزمانية في الوجود في العارض زمان الحركة على سبيل
التفرد وتمايز والاتصال ولا يلزم منه بطلان وجوده بل ياتي بمنطق على الزمان ووجود الافراد
الموجود في العارض ذلك ضمن وجوده مثل وجود العارض المنفصل كذا لا يلزم منه بطلان وجود
الافراد الالهية لوجوده بل لا بد من وجود الزمان في حيث منعه عنه ذلك الافراد ^{فانهم}
واما ما قال بان ما سطل وجود الحركة يعني القطع من عدم وجوده قبل الوصول الى المسبب والقطعا
عند الوصول بطلان وجوده الفرد الزمان في نسجه في الشرح ما يدعوه فاصوله قوله بل هي عنها
على مذنب الاول العظيم اعلم ان شرح في السواء بين في الحركة منه خراب الاول احتار
وهو ان الحركة نفس مقوله ان يغفل وانما ان الحركة في كل مقوله من تلك المقوله واطلاق
الحركة على اضافها بالاشارة الى العلوي او بالسلك فيقال في بيان هذه العبارة لكن الزمان
الذاتية يجب الوجود والعرض اتمام المقولات واما الاضافات الاخرى فمكت لفظ الحركة في
النوع او اضافات من المقولات فالابن منه قار ومنه طلبان هو الحركة في المكان احي
الذاتية والكيف منه قار ومنه سبيل هو الحركة في الكيف احي الاستحالة والكم منه قار ومنه
هو الحركة في الكم احي النمود والذاتية درهما دوي بعضهم في مذنبه حتى قال يجوز منه قار ومنه
هو الحركة في اعظم الحزم احي الكون والفساد وقالوا ان هذا الكون سبيل نوع من انواع

الحكم المتعلق بالمكان، وجود الحركة المشتركة فيه إلا أنه بقاؤه ثابتاً لا يتغير ولا يتحول في نفسه
وقالوا المتوحد والسيور من جنس واحد إلا أن السور وقلد واستوعد عار بالجملة كمال السبيل
من كل جنس هو الحركة انتهى الثالث أن الحركة ليست مقولة بل مفهومة بها العام لمكانات
بالفكر على ما يختص من الإضافات وليست الإضافات درجته تحت مقولة نفع فيها الحركة
فقد المتوحد نوع من الكيف ولا النفع نوع من الآلات لأن وقوع الحركة في الكيف غير ممكن
أن الكيف حبس لها ولا النفع موضوع لها بالجملة المكان مأمونة وناسية كيفاً فالحركة في
الكيف والمكان كما فالحركة في الحكم وهكذا ثم البطل بعد ذكر المذهب المذهب الثاني فقال
أن لا تكون السور والسور لا يتبدل اشتداد الموضوع في سوره فذلك لأنه لا يتحولوا في
سوره اشتداداً أن يكون فذلك السور موجود العنة وقد عرفت عند الاشتداد باله
أذن سبيل بل ثابت الدرر عرض له زيادة لا مثبت بميلها بل يكون في كل
أن يبلغ أو فيكون هذه الزيادة المتعدية الحركة فاستد السور وسيله فيه الحركة
لا السور المستد أن لم يكن موجوداً في حال ان نفا ان ما قد عدم وطلبت لشدن الموضوع
بقية موجودة حيث أن يكون أو موجوداً ثابت الدرر فقد الطاب المذهب الثالث
بين إضافات الحركة على غيرها لا في غير درجته تحت مقولة فبطل انحصار الموجودات الممكنة في المقولة
العشرة ثم بين أن المذهب الأول هو الحق لأن الحركة لا يصلح أن يقع تحت مقولة غير مقولة
معين فالحركة المفسر أن متعين أو يكون منته الحركة لا الموضوع وقوله أن معقل ذلك لا يظن
يزنم أن يكون الحركة زائدة على المقولات العشرة وغيرهم أن لم يكونوا ليعدون بعض الحركة مقولة

من الحركة من مقوته ولعل يدسه الحركة إلى الموضوع مقوله وعلى ذلك قوله ان
 اما عين نصف منها الفضل مقوله ان بعض فالبواقي اي مقوله واما عين الحركة لم يطبقه
 المطم فانظر في الكلام شديد النظم ان هذا النزاع لا يمكن ان يكون في الحركة المعنى المتوسط
 النقص لانها امر فارستمر فله يجوز ان يكون مقوله ان مفعول لانها مقوله مدرجة في الحركة
 المتوسط امر غرضه وانها بل لا يعلم الحركة الذرية بل وقوع تحت مقوله الاكث مقوله الكيف
 اعني بعم هذا الرام الم بلا خطه الرام قول الشيخ في بيان المذهب انما كيف قابل السال
 القارظ ان المراد بالسال غير القار وكيف عطف عن قول الشيخ ان هذا يكون السال بوضع
 الكيف المقصود ولا يصح كون المتوسطية نوعا من انواع الكيف لان محقق ذلك من مطلق وكيف
 عن قول الشيخ وقالوا السور والسوا من جنس واحد لان السور وقار والسور غير قار وادام
 بعض الحركة المتوسطية نوع النزاع فيه بهذا الوجه فله ان يكون محل النزاع الحركة المقطعة
 فخرج حاصل القول انما الكيف منه قار ومنه غير قار فالكيف الغير القار هو الحركة وعلى ذلك
 ان هذا المذهب لان حاصل هذا المذهب ما ذكره ليس محال ان السور شبه لا معنى له
 بحيث يكون وجوده غير متيقن على الزمان فما حال ان يكون ذلك السور موجودا
 اه ففقه انه ان اراد ان السور والقار موجود مقول غير موجود لكن اذ لم يسم بانه اسم
 عبارة عن كبد الوجود وهذا في موجوده على سبيل القار وان اراد ان السور موجود مطلقا فصار
 السور موجود على سبيل عدم القار في جميع الزمان بحيث يكون كل جزء منه متيقنا على
 من الزمان كل حدوده وفوقه في غير حدوده وفوقه في الزمان ولا يترجم من نيات السور

حتى يكون ذلك الغير حركة بل هذا السواد الغير هو نفس التعريف عارض بحسب قولهم
فقد مضى هذا القول الغير الخاطئ لم يرد على احد من اصحاب الحركة بل في الوسط قد مضى في قوله ما فيه الحركة فليعلم
بقضاء هذا القول وسببه في نفسه وهو ان الحركة لم يبق في الوسط الا بغير ستم مختلف بل لا ضرورة
من المساواة فلو كانت هي نفس قول المفهوم لكان هذا القول ما قباهم اخذت في نفسه فلو كان في نفسه
ملك في نفسه ولعله بعد ما تبين البطلان في الراجح في الشيء في واديه الشيء في واديه الصفة فان لم يبق
عينيها عند بعضهم فمال في الشرح فمال في اثبات ما احاط به شيء لانه موقوف على عدم وجود
عن الوقوع تحت مفهوم وهو موقوف على ما لم يثبت بل في خطا ففقد عن برهان شاف فان قلت
الشرح ان وجوده موجود في صدق كانه في هذا المفهوم ولو صدق فاعضيا لا يمتنع في قوله
في شيء من المقولات في سماع هذا القول لم يمتنع فتمت مع تعديج بالنسبة القول المشابه
فبطل فيه لعدم وجود الحركة تحت مفهوم على كونها شكك لا يلزم ما ذهب اليه من ان مفهوم
ان السمع يجوز ان يصدق على الحركة بعد قاعضيا ولا يكون ذاتا لا ضائفا فمال في قوله
والعاصم معطوف على قوله الاول والايتمه لا على قوله صدق ذلك معبر او كافي قوله
فراة ونياه قد ثبت عند البصير المحدث آه هذا لان الغالب على خط موزاة المحسوس
المساواة وحدودها بالتدريج موزاة متصلة غفارة منطبقه على المساواة فتمت الموزاة
موجودة في الخارج في تمام الزمان بحيث يكون كل جزء منها جزء منه فقد لم وجود الحركة
بمعنى القطع واما موجودة في الزمن ما غودة من سبيل صحيح فذلك المسبب هو القول المتدريج
يعدم صلوح شيء من التوسط وغره صالح لكونه متساويا ولا تنبأ في التمتد هذا القول المتدريج

التدريج هو الحركة بمعنى القطع فاذن قد لازم وجود الحركة المقطعة سواء كانت نفس
به الفرد وغيره وقد بان الغم ان وجود الفرد التدريج بحيث يكون توسط الجسم على الفرد
بذ الفرد وحده كيف لا والحركة الكيفية ليس هناك مسافة منتهية غير الفرد فاهم
اعلم انه قال الشيخ في السقا بهذه العبارة مما يجب ان يعلم في هذا الموضع ان الحركة اذا
حصلت من امر ما يجب ان يفهم كان مقبولا بها سيما حين اصبحت لها كذا ان يكون
في الاعيان والافراد ان يحصل في الاعيان فان الحركة ان عني لها الامر المتصل العقول
للمتحرك من المبدء والمنتهى فذلك لا يحال السبب للمتحرك وبنوع المبدء المنتهى
ليكن انه قد حصلت نحو من الحصول اذا كان المتحرك عند المنتهى وبنسبة يكون
العقول قد طرقت حيث الوجود وكيف يكون له حصول هتفي في الوجود بل هو حقيقة
فما ذات له قابلية في الاعيان وانما يتم صورته قابلية في الدهر بسبب تشوكة
معاين مكان تركه ومكان ادركه او يرتسم في الخيال ان يتصور المتحرك وانه حصول المكان
وقرب وبعد من الاجسام يكون قد الطبع فيتم بلحقتها من جهة كنه صورته او
بحصول به او وقرب وبعد اقرب فيشعر بالصورتين معا على انها صورة واحدة وكذا
ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن اذا اطران لا يحصل فيها المتحرك في الوجه
سواء اكانه التي منها واما وجود قيام انتهى تحسب المناقرون من هذه العبارة ان
القطعية لا وجه لها في الاعيان احد عند سبب التدريج من قول بل ربما يظن انه قد حصل
وبعد على اسما لها في الاعيان وان المتحرك قبل الحصول الى المنتهى لم يقدح في نهاية حصوله

درست تر منظر فحاشا منم حتی ان المحقق بدو در فی رحم مع عکس و طول ما غریب فی المحقق
الصراح بعروجه السور المحقق و بدو فی اعماق تری البدق و سیاحت فی بزم الحكمة
وسباحت بلا انقی الزامی الفاسقة قد خفی عبید الله و متبع هذا النظر و فی وجود المفضل العباد
سطح غرضه الواقع و ذکر الرضا الشوک بالغیر و العدم النیات مع قیام الزمان الساطع و علم
ذلك ما عیبه شرح و القدره كما اجمعون و بان فی ذلك حتى نسب الیه و الیهم ذلك ما عیبه
التحار وجود الزمان و اقتصار علی الان السیال الرسم له فی الاوقات و الحق کل منهم علی زعم
ستحجیم و یلذ ویر بان ساقیاء المقدمات و زعموا ان ذلك سبیل النقصی عن السیال و قد
علی وجود الحركة و الزمان الا انهما لا یمنی العلة کما یفهم شی روح نقد لفظین مع وجود الحركة
اللفظة فی زمان محدود من المبدء و ان الوصول من عدم بما منته و ذلك السیال ثم حاشا لیه
حاشا لقی المبین فاما حاشا و قد العلاء به مع غیبه و نسیه علی ان ذلك یؤید
انقضاء سق و غیبه یا عدا صولهم و قال ان ما را سوه بذلك ان لم یولی الوجود و الحركة المتعبد علی
سبیل قرر الذوات علی ان یتم اجزائها بحسب الوجود فی آن و ارجح ذلك سبیل لا یعتبر الوجود
فی الایمان اصدا بكون کبب الارام فی الذین من حیث البقاء و دون الحدوث
لفی وجود العی سطر و زنی مجموع الزمان علی سبیل الانطیاق عیبه و ذلك کما قالوا البدخیزان
حصول النیات فاما فیه و الحصول بالقیام و هو قد انقضت ثم قال و قد یكون کما فی الوجود العی
قیام کما فی الذی ثم عیبه ما یحت فی قوتهم بقول کما قال الشرح و الذی یفهم ان کل کلمه فی
فاما ان یمنی بالحدوث الامر المفضل فیه فی الزمان و وجوده فی سبیل وجود الامور فی الباقی لکن سبیلها و قد

لكن تباينها بوجه اخر فان الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في
 الحاضر كما كان حاضرا وكانت تلك حاضرة فيه وذلك لكبرها من الحركة التي
 تعني انما انقطع والما ان تعني انها المتعدي بالما هو الكمال الاول الذي ذكرناه فيكون كونه
 في زمان لا على تعني انه غير مطابق للزمان بل على معنى انه لا يتحرك في قطع ذلك القطع
 الزمان فلا يتغير وقت زمان وانه ثابت في كل آن من ذلك الزمان مستمر فيكون
 ثابتا في الزمان بل هو مطابقة فيها الكلام من الشرح صريح في ان الحركة بمعنى القطع موجودة مطابقة للزمان
 وبمعنى المتوسط موجودة غير مطابقة فلو لم تكن متحركة فلما كانت كائنا من صفات وقابل
 في انجاء فالحركة وجه في الزمان من جهة الفوق وخصوصا القواسم من الامور التي يحصل
 حصوله قاراستحالة فقد صرح بوجود الحركة الغير الفاعلة واما في الحركة بمعنى القطع ففي قوله قاراستحالة
 انه لا ان التوار والاحتكاك من الزمان قال نعم انها ليست من الامور التي يحصل
 حصوله استحالة قاراستحالة الشرح وغيره من سبقه من المتسايقين فيقولون على وجه الكمال
 عليه بدليل لا يمكن تملك قولهم بوجود الزمان غير زاعم وقد يقولون ان محله اخر قاراستحالة
 من الحركة وما ذلك الا الحركة بمعنى القطع فلو لم تكن بمعنى القطع عندهم موجودة لما كان حكمهم
 يجمعون المعذور محله الموجود في كل الصنف فاعلم ان باب الفاعلة في كبرها لا وجود للحركة بمعنى
 كماله من جهة التمام علم انه قال الفاعل الجوهر في الشيء السائر في الوجود حركته في
 فان مستقبلان بل الحركة بمعنى القطع حقيقة اعتبارية متعلقة من الحركة الوسطية والفاعل
 لا يمانه المسافر بل تمامه المسافر بل تمامه الحركة وهذا لان الحركة الوسطية اعني الكمال الاول

لما بالقوة من الاتصال حركته فوسيلة ذلك ما فوذه مع اتصالها بالاتصال
 المسافر بالعرض حركته مطبقة في الحركة التوسيطية كمثل الطبيعة عند محدود
 الاتصال والامتداد الذي لها بالعرض من جهة خلوها في مادة خبيثة مقدرة بمقدار
 ومثل الحركة الفطرية كمثل الطبيعة الجائنة المخلوطة بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة ذلك
 لتحويل المكان اختلط المائيه بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة الاتصال في ما فيها
 وامتداد الحركة والاتصال بها من جهة امتدادها في منقطعها انتهى كمثل كلامه ان الحركة التوسيطية
 وان كانت واحدة بالتحصيل لكن وحدتها وقوة هيمنة كقوة الهيمنة في تحصيلها في
 من التحصيل واليقين مستبها الى افراده المسافر عليها في حين وادى ستمر في ما في كل الزمان
 وفي افراده وحدوده لكن بحسب ما يحسن عرضي التبري انما يكون في المسافر في كل
 في المسافر بالكون على هذا الحركة والحد فهد الكون كون على المسافر في تمام الزمان ويكون
 انما فيها في الغايض الكون وعلى صفة في حدود الزمان فاذا اعتبرنا التوسيطية مائة كون
 تمام المسافر في مجموع الزمان كان شئاً ممتداً المنطقا على المسافر والزمان ممتداً بها
 واخره العرضية غير مجتمعة اسمة والكون المنفصلة في حدوده وقوة في مجموعها في
 وهذا هو الحركة الفطرية ونفسها مع سطح النظم عن هذا امتداد الحركة التوسيطية انما هي
 فغيره وعليه ان الحركة التوسيطية ارتفاعا للارتفاع موجود في الزمان كمثل ان يكون عرضا فافهم
 لكن بعين عينية اراءات منها ان ذلك في الحركة الكيفية انما هي هناك امتداد المسافر
 ان لا يكون هناك الحركة مطبقة احد وليس الله سبحانه فابداً بالفرق والتدريج في

التدريج من المفولة في حال الحركة حتى يكون مستندة الصدر حتى ينضج الى
ويكون المجموع حركة تقطعة ومنها ان الحركة التوسيطية زرقار يمكن ان يوجد
الآن والامتداد المسافى اليهم زرقار فكيف يكون الامتداد المسافى او غير
الحركة التوسيطية يكون غرقاب بل ولا يمكن في التدرج ولا المكان لموافاة الحركة التوسيطية
لما في مجموع الزمان لان هذه الموافاة انما يكون بالتدرج واذ لم يكن التدرج
اصلا لا يصلح موافاة تدرجته وهران لا يراو ان لا يراو ان اذ قيل بوجود الفوز
التدريج من المفولة ان الحركة التوسيطية متعلقة بهذا الفوز سيما على وجوده
بالتدرج فيكون متعلقها بكل جزء منه في جزء من زمان مجموع متعلقها بكل جزء
الحدود المتوهمه في الكمال بحيث يكون حدوده شبهة كمين انجرامه في الحدود
المتوهمه في زمان الكمال وعلقتها تمام هذا الفوز في مجموع الزمان فالحركة التوسيطية
متممة بامتداد هذا الفوز فلو سميت منضجا اليها بامداد الامتداد والحركة التقطعية من بعد
فما في منها ان الحركة التقطعية انما كانت عبارة عن مجموع الحركة التوسيطية والامتداد
لما في خروج اذن وجود التوسيطية ووجه الامتداد المستند فيكون انما هو وجود
موقوف على ثابت وجود التوسيطية ولم يعم وليا على الذي ذكره في بيانه حدوث
حالة فلا يصح ما ادعى المتوهمه انه الدرب ان الصفات المتحركة بالحركة التقطعية
الاجبان بدعي وقد اختلفت معيونة ايضا في الافق الميقات من ان الحركة المعلوم وهو
المتوسط التقطعية والما بالحركة التوسيطية والاف السبلان فانما كعقها للفرض وهران فانهم

[illegible]

المتصفه بحد ولم يكن له حجب الحركة التي له في الاعميان ^{بالنسبة} موازاة ^{للموازاة}
 الى المقدار المتصاف ^{للمسا} في ضرورة ان المسافة المتصافه ^{مع} يكون متساوية للحركة ^{للمسافة}
 المتعددة منه المنطبقه على الزمان المعدوم فليس يصح انه حال مسافة متصافه بحركة متصفه في زمان ^{للمسافة}
 متصاف ^{مع} انما يكون بحيث تلك الحركة ^{للمسافة} انه يكون في الاعميان ما دون ذلك الحركة ^{للمسافة}
 ابدان من حدود المسافة ولا يكون يقطع في الاعميان شيئا من تلك المسافة ^{للمسافة}
 يقطع مسافة المكان يرسم من ذلك في الخيال المتصاف فاذن يكون ^{للمسافة}
 في الاعميان على شئ متصاف ولم يتعد ذلك ^{للمسافة} فاذن ^{للمسافة}
 يكون من ابعاد ذات الحواس الاعميان محاذات خيال البصر في الاعميان بل ^{للمسافة}
 على الوصف انما للكائن في الوسط بحسبه على ذلك التقدير ان يكون متوسطا ^{للمسافة}
 المسافة في زمان الحركة ابدان يكون ^{للمسافة}
 المسافة ^{للمسافة}
 الحركة ^{للمسافة}
 وان ان يكون في الاعميان ^{للمسافة}
 متحرك قد انصل في الاعميان من مسدود المسافة ^{للمسافة}
 انقطع في نفس الامر ^{للمسافة}
 مع طول مرجح ^{للمسافة}

انما يكون على انما في الاعميان ^{للمسافة}

لان المتوسط في تلك التقدير ويزعم كون المستقيم الممتد في الزمان
اخرا عينا غير متحرك في تلك التقدير بل هو كالمادة على عدم صلوح المتوسطية لموازاة و
عدم صلوح شئ من المتوسط والمساواة ولفظية الممتد في الجبال وقد يفتش في المقعد
بان الحركة المتوسطية عبارة عن المتوسط كذلك لم يكن على العوض للمساواة التي تلك الحدود
وهو هو والموازاة المتوسط الا لبعض والحدود بعضها بعد زوال وارتكاز المتوسط
يكتفي في الجبال امر مستحيل مطايعا في الاعيان هذا المتوسط هذا نحو وقد نفي على اشياء
الطابق في الشق على المقسم فاش لمس مناقشة على ما في الكلية للكونية
انما امثال هذه المناقشات فله السائل في المقام ما فهم المناقشون انه اذا لم يكن
الاعيان امر خارجا للذات بل المتحرك والمتوسط والمساواة فلهذا يمكن موازاة
المتحرك لبعض المساواة على التدرج والنعيب ولو وجدت على الموازاة للمساواة
لكانت موازاة مع جميع الاعيان معا وهذا محال بالضرورة فحيث ان يكون المتحرك فحيث
المعبر والممتد في الزمان لم يكن موازيا شئ من اجزال المساواة وهو دورا احد بل عامة الامور
يكون صلوح موازاة مع الساعات هذا المتوسط من البين وارتكاز في شئ في الزمان
في الاعيان تدرج لم يصح ان يكون للمتحرك كون بعد كون فلم يكن ان المتصل بال
بحصول كون بعد كون على العوض للمساواة في الاعيان في تقدير المستقيم حال خارج في الزمان
اخرا عينا محضا كانيات الاغوال وهذا فلهذا يفتش في بيان على وجود الحركة القطعية
احدهما انه لو لم يكن وجود شئ متدرج في الحد بل في وسط بعض المتحرك من المعبر والممتد في الزمان

وقد ثبتت في حق ان يكون متوسط بينهما من دون ان يكون المتحرك على شيء
 من القواصم المتناهية ولا حدودها فلا نورقيا لها احد والاشياء على قدر ان لا
 حيان حال الحركة لم يكن الجسم المتحرك في الحبال مطابقا لكون اخر عا لاشياء حصول
 له بعد حالات بمرافاة جزو بعد جزو و بمرافاة جزو بعد جزو هو غير ممكن لعدم وجود جزو قار
 دخل ما هو موجود فانه يكون المتحرك والوسط والمكان على حال واحد فقد رتب الحركة
 القطعية في الايمان سواء كانت فرد المقوله التدريجي الوجود او غير منطقية عليها فافهم
 فاعلمت قدر من انتم التمكن من كون الحركة القطعية نفس الفرد التدريجي او غيره و
 ايضا قلتم على ان يزيد فيما اتفق قلت يمكن في الحركة الكيفية ان يكون بعض الكيف المتغير
 لان الكيف حقيقة مستقلة موجودة بنفس اذ هو قارة وموضها غفارة وكذا الحكم
 فيه حركه وكذا الحكم ان زواله بعدد على الجسم في الحركة في الكيف ووجود الفرد التدريجي
 يحتاج لا عرفا بل كفا وكون نفسه دراما الحركة الدائمة والوضعية فالفرد التدريجي منها بل
 منه غفارة حاصلة من نسبة الجسم الى المكان بالقسمة ثم زواله من الله لا يصح وجوده في القواصم
 بالقسمة في الله لا يحاط لا يكون هذا الله لا يتصور عند القفا لا يوجد فردا في حقيقته
 والذات لا يكون غفارة الازاد كان في الله سبحانه عدم التفرقة بين شيئين الازاد
 والذات كان في الجسم فادرسها كون غفارة في بعض التي عدم التفرقة في الحركة
 ابيه في المكان الذي هو قد يكون عدم التفرقة في الذات الذي بالعرض فغير في الجسم المتحرك
 منه غفارة فاعلمت حيث عدم فزيد في السطح والى الله كما حصل لها بالعرض في بعض

[illegible]

فانما نحتاج الى انطباق بين المقتسم وبين المقتسم من غير المقتسم من غير المقتسم
واما مع الامر القديحي فله ستر في حقه فان كان سره من مقتضى كلفه النقطة
انظر حال الحركة مع وجود عدم الحركة القطعية فيقول الله بك فله مقتضى وان كان سره
المقتضى بهما مع وجود مقتضى الاقوال ان انطباق غير المقتسم على المقتسم هو مقتضى
الحركة المستدركة جازن عندنا فانهم قوله اما بنا فله ان اسم آه وجوده ان المستدركة
غير المقتسم مما يجوز في الزمان ملافاة تدريجية وزد بس امر تدريجي في السنين فكيف يصح
الملافاة فانه اذا لم يكن امر تدريجي اصلا فله تدريج في الموراثة اصلا فان كان الموراثة
كان موراثة غير المقتسم للمقتسم تماثلية معا فله من الاستحالة ثم قد يوجد ان تماثلية ما من
الملافاة غير المقتسم للمقتسم وجود التدريج مطلقا سواء كان لمثلية او لوجوده فله
بغيره لوجود حركة قطعية في الاعيان وارجح بان التدريج ان كان موجودا لمثلية او لوجوده
مثلية يصح موجودا في الاعيان ولابد ان يكون امرا غافرا وهو الحركة القطعية وذلك لان
ما ليس موجودا بنفسه ولا يثبت له يكون امرا عارضا وقد سماع ويوجد عليه بان الكلام
موقوف على ان غرافا لا يصح ان يترجم اليه غير القار وهو من لان الحركة كقولنا سبطه وانما
فارة لكن لها سبلون تنوع منها امر غافرا فلهذا الكلام فاه وارجح لان ثبوت او الازع
غير القار كجب ان يكون غرافا لان ازع غير القار انما يكون باثره سبطا فثبوت
سبطا وجمع في لو كان ثبوت غرافا فاما ان يكون مثا وصحي التدريج نفس فارة او لوجوده
هذه زابنة وعلى القول ان كان مثا وصحي التدريج كل فيز من اجزاء عديم التوالف فلهذا

كل اذونات وجوده فليس هناك غير قابل الدم الممتنع مجتمع اخراجه وبل كان صحيحا
للاشعاع خروني وقت لا يمكن ان يخرج خرونا في ذلك الوقت بل انما يصح ان يخرج من اذنه
في وقت اخر لا يصح فيه ان يخرج ذلك الجوز فهو يخرج من دون مرجع لا ان يشاء قد مضى
في صحة الاشعاع فصح ان يخرج بعض الاشعاع في وقت دون بعض لا بد لها من تخصص
فقول يا الشئ انما وعلى الدنيا احد المبدأ وغير كات في كونه مصححا للاشعاع بل يحتاج
الى اعداض منتهى تلك الهبة كانت غرارة فقد ثبت المظهر من كون مبدأ الاشعاع
غرارة وازم حذف فرض كونه تابا او ككانت غارة فالكلام عائد فيه كالكلام في
المبدأ وندبه فاذن قد بان ان مبدأ الاشعاع الاثر الفار لا يكون الا بغير فاعلم
المستدل انه لو لم يوجد الحركة القطعية لايصح تدريس في نفس الدم لوجوده ومبدأه
بممكن ملاقات غير المنقسم ليعلم احدنا في آن وبل في مجموع الزمان تدريجا فبعدم تميز
في اخراجه المسافة قطعاً فليدبر من وجوده تدريجاً يحصل به الحركة التوسعية ورفاهه اخراجه
فانهم والصف كمن يعني ان ذلك الدم التدريجي فرد المتولد التدريجي او من غير
عرفت من قبل فقد كره لولد واما انما لعل تسببه في الابداد معارضة وادول ليعضد
هذا معارضة علي مقدمة الدليل للاستدل كان قد استدل علي عدم موزانه التوسعية
اخراجه المسافة بانه لا يصح انطباع غير المنقسم علي المنقسم فعارض المؤيد بان موزانه التوسعية
بمجموع اخراجه المسافة ودرج لان نسبتها كنسبة الفطرة النازلة في يوم لو يف اخراجه
لم يثبت في النهاية من قبله وادراؤه في الابداد ليعضد علي الدليل ان وجوده نالنا لكونه

وجوب موافاة الحركة التوسيطية لأجزاء المسافة حتى يقال في القول
 انه قد ربح موجود بل ان لا يوانى الحركة التوسيطية يشك في اجزاء مسافة المسافة
 موافاة يوافق المقسم المقسم انما يكون بالتدرج ولا تدريج اذن مبذوم عدم الموافاة مع
 ان الموافاة تدريجية في نفس الامر فما ذكرتم لو ينداد كما قوله فقد ظهر ما ذكرنا من قطع
 عن وجود الحركة القطعية أه فيا دعي على عقدة عظيمة لانه اذا لم يكن حركة قطعية اي امر تدريجي
 في الاعيان صار التدرج كانيات الاغوال فكيف يصح موافاة الحركة المسافة باعتبار
 الحركة التوسيطية لان موافاة المسافة بحركة لا يصح الا موافاة متدرجة واذا قد ارتفع التدرج
 من البين فلا يمكن الموافاة فانهم فانقلب اذا كانت الحركة التوسيطية سبيلا لها
 للقطعية ولا يمكن الرسم الا بموافاة المسافة فحين يكون الموافاة قيل كفى الحركة القطعية
 موافاة التوسيطية لا يكون الا بتدرج فلا يمكن الا بوجود التدرج وليس رسم التوسيطية في
 الوجود الخارجي كما هو طاعل الحركة القطعية موجودة مستقلة في الخارج من دون توقف على وجود
 وانما الرسم مدسج التبط الى وجودها كمال كمال ماث الاشارة اليه في قول الشيخ في هذا
 الاق المبان فمبطل التوسيطية لان السيل را سمين للحركة المقصدة القطعية وانما في الخيال
 لاني الاعيان فانهم قوله والجواب ان امتناع وجودها في ان الوصول خدسه ان ذلك
 مبذوم منه انفاء وجود الحركة بمعنى القطع في ان الوصول وشبه ولا يلزم منه انفاء وجودها في الزمان
 بحيث يطبق كل جزء منها على كل جزء منه ولما رام المعلم الاول التقفي عن هذا الحال واستدل
 انما لا نقول بالوجود القائم في الاعيان الا بالحركة التوسيطية وانما الحركة القطعية فلا نقول بوجودها في الاعيان

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ان الشئ اذا كان مستلزما لاحد الوصفين ولا يجمع بينهما فوجوده مستحيل
والحركة القطعية كذلك لانها اما فيضية او مستفيدة لان الكافر ان لم يجرس جبر من زمان كان
وصح يجمع وصف المعنى والاستيقاض في الانتم ان يكون موجوده ومعدوميه معا لان المعنى
لا يتساوى والاستيقاض لا يقع بالوجود مع كونه معدوما بعد فوجود الحركة القطعية مستحيل في هذه الحوا
ان الماشي من الحركة مخصوص بوصف الاستيقاض تحذير انما يستثنى على القول بالحقبة الدهرية
كما هو ظنهم اذا كان الزمان مع ما فيه موجودا في حاق الدهر ولوح الوقوع ككل فتجد موجودته
زبان الدهري وجدانية قد تنجز في الوقوع اصلا فالحكم بالانقضاء من الاعمال الكاذبة لا يصح
بل ان انقضاء ما يستلزم الى الآن فان الانقضاء في الوجود وزواله وكلام من له وجود في الآن
فقد انقضاء ما يستلزم له واما وجوده في زمانه فلم ينزل ولم يقص فان قلت يستلزم الانقضاء الوجود
فقبل الآن فما يكون موجودا قبل الان فقد انقضى بعد ان يقع في كون معنى الانقضاء
لقول لما كان الزمان المتصل بالبقاء موجودا في الوقوع فليس احد الجزئين الذي يجب به الان
اذني بان الحكم عليه بغيره على الآن وانما في بان الحكم عليه بالبعد بل الجزاء ان كل ما موجود
في صفة انما الحكم يكون احد ما ضا بالآخر مستفيدة من من الهمسات وبقية
قول مقتضاه ذلك التسميها على القول بعديم رضاء التجددات الزمانية بتجدد في الوجود
على ذلك الترابي واما مقتضى الوجود حال كونه ثم يزول الوجود بزوال الكاخر عن نفسه كالموجود في
موجود في الآن الكافر فاكون موجودا في الآن الكافر لا يكون موجودا في الوقوع والارادة القطعية
ببست موجودة في الآن انما قد يكون موجودا في الوقوع فمال فقله فهو اما ان يكون الصورة

فقد والمادة اه زرا بالصوره النوعية الجسم الثاني والمادة الجسم المنع
قوله وزمان حركة النمو تقسيمها الى نهايه اه هذا لا يستعمل على كون النمو حركة متوالية
المتوادم من لانه لو كان حركة المكان في كل ان من زمانه فرد من المقدار ليس في ان اخر في
كل ان مقدار زائد وازادة المقدار لا يكون الا بالنظام الملائمة ففي كل ان يستعمل الجسم قد من
فقد انهم في زمان المتوادم اقدار غير متساوية من الجسم فينعدم تباين مقدار الجسم الثاني و
الزوايا غير المتساوية من الحاضر وحارم ان يقال العدو بالتعدي يقال الجسم
بافر علي التدرج فليعلم ورود مادة في كل ان مفصلة عن المتوادم في ان اففاده من
لان الكلام في العدو وجسم متدرج فليكن الانتقال من افراده ولان الجسم بسيط لا يكون
عدو فليد من النظام جسم متدرج في كل ان مع مجموع بنايطه ليس المتألفه كالنظام جسم
في ذاته تجل تدريجيا فافهم قوله ويمكن ان يكاب عنه بان في الجسم الثاني اه لقاء الازا
الاصيلة لا يكفي فيما هو بعده لان تلك الافراده باقية مع مقدارها وموضوع الحركة الكلية
ان يكون سطل عنه المقدار ويوض له مقدار آخر فليكون تلك الافراده موضوعا للحركة قوله
وهي حافظة لصورتها النوعية الشخصية حفظها للصوره النوعية القائمة بالصوره النوعية
بالفرز او التزايد والافراده الزايدة انما يزيد بها الصوره النوعية الثاني او الشب بالان
ملك الافراده صورته نوعيه حادثة مشابهة للصوره التي في الافراده الاصيلة وعلى تقدير كون
النمو حركة يكون في كل ان زياؤه مقدرا وازادة المقدار لا يكون الا بعد زياؤه وتلك الزاوية
افراده البنائي وتسميتها في كل ان حدوث صورة نوعيه فليقاء الصورة النوعية مع شدة
المقدار فافهم قوله ان الباني الباني في بعض المادة الدل لفظ المادة الدل لتقدير ان

المادة لا لا فيكون موضوع الحركة المسمى بالهوية الهول في المكان لفظ البعض
ومن بينها قال البعض ان موضوع الحركة الهولي الهول مع الصورة بناء على ان الصورة
النوعية فاجبت بالهوية في المجموع فيقدر المقدر الحسبيات القايمة بالهوية في
كتب ان الدلالة ما فيه قوله اقول لعل الشرح اراد من الصورة الصورة النوعية
آه وعلى هذا فاصل قول الشرح ان النوع هو ان في الصورة النوعية هي القايمة
الحركة الصورة النوعية وحدها دون المادة وان لم يرد في العلم ان المادة الباقية
لم يرد مقدرها فالصورة النوعية القايمة بها لم يرد مقدرها الباقية والمادة المتضافه
مع حدوث صورته نوعيته فيها فليكن الصورة الباقية فالاداء ان كما في علم
على ما نعلم البعض ويكون المراد من المادة الهولي وقوله للمادة الجسمانية
يكون المراد من قوله ان النوع هو ان في مجموع الهولي الاداء والصورة النوعية فالجواب
ان النيات في المجموع دون الجسمانية والمقدر لكن هذا متوقف على ان يكون الصورة
في صورة الانعقاد بل لا يصح حاله في الهولي لوح لا يتم ما ادعى الشرح ان الجسمانية
الصورة النوعية في صورة الانعقاد بل لا يصح وعجز عن حصرها فانهم لم يجدوا علم سطر الله
قوله هو ان انما هم الحركة في النمو والذبول آه لا يضر هذا فان اثبات لغاية
يتم وبن ان ان اقيات اتقاي وسيس المتدين عليه والمعتدج التجرد فانهم قوله قد
ان صاحب المطاوعة الحركة الكمية هي مطلقا جميع ارف بها من هو حتى لان المقدر في
عنده في الواقع لك فيصير فيها الحركة وقد مضى انكاره في الكائنات المحققين في قوله

بذلك لا شبهة فيه وبالعوض حركة كمية قد فهم البعض من ان شبه الكثرة كحركة
والكمية وجود الحركة الا شبه كادروان لا منافاة بين الحركة الا شبه والحركة الكمية ويجوز
يكون للموضوع التبدل في الكم متبدل في الابن ونحوه هو الفهم لانه قد ثبت في ابس
المقدر الزائد والناقص على موضوع واحد في تلك الحركة الا شبه بالذات ^{الحركة}
الكمية ثم قوله وبالعوض حركة كمية على سبيل التمثيل ان عدد النجوم متبدل ^{بالذات}
فهي حركة بالعوض الصحيح ان ليس فيها حركة كمية اصل بالذات ولا بالعوض لان ^{الذات}
عليه ما كان كما كان والزيادة المتقدمة بها المقدران والمجموع باق على مقدره لكن ^{الذات}
انقسام الزيادة متفاوتة ولعل انضمام حركات متقدمة في حركة اثنى لزيادة من خارج الى
والله اعلم بالفرق لا يدخل فيه الزيادة واجاب البعض بما قد قلنا سابقا ان موضوع
الحركة الكمية مجموع الهوي ^{المقدر} والصورة النوعية ^{المقدر} بسبب متبدلين في نفسها انما يقدران ^{المقدر}
الجمعية الخالصة في المادة فكان مجموع مقدر الجمعية ^{المقدر} اصلية العارضة له وبعد ^{الذات}
من خارج وصية وبنها ندرت بها حركات المجموع مقدر بالمقدر العارض ^{المقدر} الجمعية اصلية ^{المقدر}
فقد تغير مقدر المجموع وتوزع المفاهيم المختلفة عليه في زمان المنوزت تعلم انه لو توقف على كون ^{المقدر}
النوعية خالصة في المادة غروا في هذا انضمام حلولها انما في نفس الهوي ^{المقدر} قد يوافق ^{المقدر}
النوعية مقدر الجمعية ^{المقدر} اخر حلولها في هذه الصورة النوعية ومن ذلك ثم يزوج مقدر المجموع ^{المقدر}
كان مقدر المقدر الجمعية ^{المقدر} اصلية ^{المقدر} الزيادة قبل صيرورة ما جذره ونحوه بعدا وانما في المادة ^{المقدر}
فله صورة الجمعية ^{المقدر} المخصوصة الممثلة في بعض الغرض في مكان قبل النمو الصورة والمادة ^{المقدر}

والمادة بهذه الهيئة مقدار الحسنة الأصلية كجوابها في محال الصورة النوعية فالزيادة الزائدة
 المانع لبعض الهيولى بما فيها من الصورة كجوابها في الصورة النوعية بعينها ثم يقال كمال
 المحال في الكائنات المتعارفة بعضها باعتبار العاقل من قبل الحسنة ^{التي} ^{كان}
 بحيث فيها صورة نوعيته كصورة الأصل فاذن المقدار مجموع مقدار الأصل ^{والمادة}
 مجموع الصورة النوعية الأصلية والصورة الحادثة عند زوال الزيادة فلم يبق موضع المتغير
 المتخلفة في عدد وان لم يرض بها هذه الصورة فلم يثبت مثلها فلم يشبهه الغرض بالمنقصة
 معتمداً مع قطع النظر عن هذا القول الصورة النوعية العارضة للهيولى وصداء الهيولى بما
 أنها منصورة بهذه الصورة كانت منقصة بمقدار الحسنة الأصلية وعند زوال الزيادة بمقدار
 الحسنة الأصلية بمقدار بان فيقدر بها بان ثم اسم اليه مقدار الحسنة الزائدة فالنقص
 بقدرها بمقدار الحسنة الأصلية المقدار بمقدار الزيادة فلم يبق المقيد الأول بل انصب ^{الشيء}
 بقدر آخر وهذا بسبب الحركة في شيء فمهم بعد التزلزل بقول قبل المقدار على الصورة النوعية
 المتخلفة بها بالوضع فيكون تبدل المتفاوتة عليها كبديل الإضافات حين الحركة في الله ^{منه}
 ليس حركة بالذات وبالحركة في المقدار في صورة السنو والربيع يوسن من الهيولى ^{لأنهم}
 بجان آلا ان يقاوان درو الزيادة من خارج معد الزيادة المقدار الذي كان للاصل مع الزيادة
 وزيد على التدرج بالاصح لم يبق ثم برز زيادة اخرى فيقدر زيادة المقدار على مجموع مقدار حصل ^{فيه}
 ومقدار هذه الزيادة زائداً كذا فيكون التوحد كانه لا حركة واحدة يمكن على هذا كون هذه الحركة ^{الاصد}
 نفس التوحد لا يبرو درو والزيادة فلو كان هذا النوع من التوحد لا يبرو بالزيادة على حقيقة ^{الزيادة}

الجسم انما يفردي فيقال قوله ولقابل ان يقول لا اتصال بينهما لمعنى ضرورة الجسمين
بما واحد ليس هذا الاتصال الا نوعا من المصادفة التامة وقد قال ذلك المحقق في هذا
من سائر المحققين ان ذلك غير نافع وعدم النفع ووضح لان المقدار الصغير الذي كان له اصل كان على
حاله ومقدار الزيادة على حاله ومقدار النقص على حاله الا انه حدث المصادفة التامة التي لا
بالا اتصال قبل هذه التسمية كذا في شئنا فانهم قوله ان يقول ان النامي مجموع من
اه هذا الكلام خط من يشبه لانه اذا لم يكن البدن بجسمه فدمه هو مجموع لقيه نفس من نصف
عليه انه متحرك وان عذب عليه فكم والعلة اذا فاضل في بعض تصانيفه ان العلة في الشخص
شخص الصورة النوعية وليس شخص الجسم معتبرا فيه فمطلق الجسم مع هذه الصورة
بشخص واحد بان لا يغير فيه تبدل خصوص الجسميات في شخص النامي ح عبارة عن مجموع
المطلق مع شخصية الصورة النوعية وروايت مدة عمره وقد رددت عليه المتقادم المحقق في هذا
تعم ان ما ذكره بعد تمامه ذلك ان ما فاني وضع شبهة تروى على نقار الشخص ان الجسم
يقتضيه اجزاء ونصل به فكيف يكون شخص واحد بافيا مع تبدل الاجزاء لا يمكن ان يقع هذا
المجموع كما ان المعتبر فيه الجسم المطلق كذلك هذه بمقدار مطلق في هذا المقام
انما هذه العارضة لخصوص الجسميات وليس تبدل الخصوصات حركه لان خصوصيات اتقادته
على ما كان مطلقا يتبقى فأي شئ يحرك فيه هذا المجموع نعم لو كان هذا المجموع بمقدار المقدار
موجود في ضمن الخصوصات العارضة لم يتم تبدل من دون درود شئ زائد من خارج تحت الحركة
قوله اما اوله فله شئ زائد في شئ في الكلام آه انت لا يدركك ان الجسم النامي من هذا

ليس متصلا حقيقة لكونه متممجا وامتداد الاتصال الحقيقي فيما بين المتعلقين
بالخصيصة فادرك من متصلا حقيقة لا يكون المقدر العارض له متصلا حقيقة لكونه متممجا
في محله وادرك من حيث الاتصال لا يلزم انعدام ما كان من قبله واما قد ينشأ
تفريق بينهما من قبل ان الاخر لا يثبت ما ثبت على مقدره واما انما انقضت الاخر
فادرك من مقدر مجموع وادرك من ان المقدر الذي كان قبل موجودا وادرك من ان المقدر
مقدر اخر فنقض ما ادعى المحب واما قول الشبه بل مغاير كون ذلك شيئا من نفس
الغرض المحال في التوابع مجموع مقدر اصل وادرك من المقدر وادرك من كين هذا القول
طريقا في نفسه لكن اذا تأملنا في الحركة الكيفية في التوابع فانهم الجواب بهذا الوجه انما
في التوابع وادرك من في التوابع وادرك من في التوابع وادرك من في التوابع وادرك من في التوابع
لا ندفع النقص بالمحجب بل يقول اني انما قدوت الجواب عن الادراك الموروث في الحركة
فقد يضر لقاء الاعراض وادرك من الجواب عن هذا بناء على ان المحجب في هذا القول الذي
الحركة فخط التدريج لا وجود له الذي في التوابع وادرك من في التوابع وادرك من في التوابع
وجود الغرض الذي من المقوله ان هذا الخط التدريج لا شك انه خط تدريج لا وجود له بل لا يسطع
لا يفسد الحركة الكيفية وادرك من في التوابع وادرك من في التوابع وادرك من في التوابع
قوله فالاولى ان يجاب بان البرهان غير القار بما يكون كلب بالذات اذ لا يوجد القار
بما يكون بطاوعه لا يصلح لان يوجد وادرك من في التوابع وادرك من في التوابع وادرك من في التوابع
بعض اذ لا يوجد في التوابع وادرك من في التوابع وادرك من في التوابع وادرك من في التوابع

واما قولهم ان الله شي ان يكون محالاً بالجملة فليس مطرداً ولا منتهياً عليه الله تعالى
 فانهم قوله وخرجه في الكيف آه قال الامام عيسى ر ح ان كعب بن الزرقي في الكيف في الكيف
 لا بد من انما شبه البرهان في الصورة التي نظير انما عرفت في الكيف فيكون محالاً
 فيجعل منها زمان كما قال الشافعي في النظر لكن القوم يفترون من انهم في الكيف في الكيف
 في الحركة في الوجودات الالهية يكون عباداً وخلقاً في الزمان المحال كما كان
 الوصول لا خلاف في ان انحراد الذريرة المظفرة فانهم قوله مع بقا صورة النوعية آه انما هو
 الصورة النوعية ان لم تنق لم من الموضوع بناء على ان محال الكيفية فرد من النوع فيكون
 محله هذا وفعالهم في الصورة النوعية فمال قوله وحب ان يعلم ان محال الكيفية
 في جميع الكيفات آه هذا ما لم يبرهن فجز ان محال حدوث الاحمال على سبيل التدرج كما لا يظن
 في محال الاحمال ليس التدرج فيه اخفى من التدرج في تبدل سخوة القول بانس نراك في
 ليس مطلق تبدل اذ والمقوله حركة ما لم يكن مبدوءاً لا سبيلاً فيه وعبوي مجردة ليس تبدل
 اسكال الشئ لا يظن الا بقيد الكلام عليه فمال قوله اعلم ان المحرر لا يقع فيه الحركة قال الشافعي
 فان فوننا ان فيه الحركة قول كاذب فان في المقوله لا يرضى فيها الحركة
 عنه وفيه اذا حدث حدث وفيه قد وجد بان قوتها المضرورة من فعلها الحرف كالسوط
 لان الصورة المحرر به لا يرضى الاستعداد والقبض وذلك لانها اذا قبضت الاستعداد والقبض
 يكون المحرر وهو في وسط الاستعداد والقبض متى فوننا انه متى فوننا ان متى فوننا ان متى فوننا ان
 البتة بل انما عبرة عارض الصورة فقط عدم يكون اندي فان فوننا ان متى فوننا ان متى فوننا ان متى فوننا ان

فيكون هذا السحالة لا يكونا المكان المحرر لا معنى مع الاستدراك فيكون الاستدراك قد حلت جوبرا أو قد
في كل آت بعوض الاستدراك حيث جوبه به أو يكون الاستدراك قبل ويكون بين جوبه وهو
النوع جوبه به غير متناهية بالافعال وهو محال انتهى ولما كان يراد به بيان لبقاء النوع بالصورة
يكون هو ما قد ثبت الأشخاص بقوله فاحتمل معنى نوعه مما غيرت الصورة جوبه به آه ثم قد استبان
أنه متناهي من الشخص جوبه به في العارض من نوع النوع جوبه به وجود الصور الغير المتناهية
ولعل وجهه أن لا يمكن الفصل بين النوعين المتماثلين فقد توجد تلك النوعية في كل منها من
فيلزم عدم تماثلها بالافعال متغيرة ذنبه نظر طلال الانفصال بين الشخص لا شخص إنما يكون بالعدم
الشخص وحدث آخر وليس الشخص امرأ عارضا يكون نوعا مع بقاء الذات من غير اختلاف جوبه به
بأن الحركة في المقولة عبارة عن كون الجسم بحيث يغزى في كل آن فمن المقولة أن من شأنه أن
أو لا من فاذن لا بد أن لا يكون فردا فيه الحركة بالافعال أصدا لكونها غير متناهية فقد توجد كلها
ووجود بعض دون بعض رجحان صحت دون رخ فاذن لا يمكن وقوع الحركة أن فيها يكون
الموضوع بدونه وأما ما يقوم وجود الموضوع به كاشادة بالنسبة للصورة الجسمانية الجسمانية
الصورة فذلك يمكن لأن الموضوع لا يمكن وجوده بدون ما يقوم به وعليه نرى حلا طلمم أن الجسم
الذي يرى الحركة فيه إما أن معنى نوعه كما إذا فرضت الحركة تبدل الشيء وضع لا يمكن الحركة لأن
سوى عن الشخص فغير من وجود الشخص الفاعل تبدل إنما يكون في عوارضه وقد علمت أن ذلك
أزاد ما فيه الحركة لا يكبر بوجوده حال الحركة فالحركة أدن حيث انتهى الكيفيات العارضة فيكون
لا كما إذا ما ان تبدل نوعه فغيره من وجود نوع آخر عنه فذلك هو الموضوع فيلزم وجود النوع
بقاين المتناهي وهو محال ولا معنى أنه يبرهن اليقظة عند لقاء النوع مع تبدل الأشخاص وجود الشخص غير متناهية

للعين الطاهر بعد ترتيب على اصطلاحها غائبة الكلام في هذا المقام ^{بما هو} _{مستحسن}
ابطال المحقق الدوران مع حركة الموجود في الوجود لانه اذا فرضت الحركة فيه لم يكن الوجود منصفاً ^{لوجود}
اذا الوجود علم من موجودا وبعده فيه نظراً لانه قد صحت فيما مضى ان الحركة في المقولة لا بد لها ^{من}
تدريج موجود في زمان الحركة ينطبق عليه فجزان يبقى النوع في ضمن هذا الفرد التدريج فيكون
الايراد الالائي منسرحه عنه فلا بد من عدم تقاء الموضوع مع الدليل منقوض بالحركة الالائية ان الله ^{بالفعل}
مقومات وجود شخص كما صرح به النصف الطوبى فبذلك ان نزول الموضوع يتوحد بعدم ^{بالفعل}
الا ان يتم ان يقوم وجود شخص احد الارب ابفرد المقولة واما المتوسط بين افراد المقولة ^{فيقال}
فيه فانه موضوع تام قال صاحب الدقيق المبين ان الحركة القطعية موجودة في زمان شخصي ^{بما هو}
بمجموع تلك الحركة المقسمة كذلك الشخص في الدهر المتحرك ليس في ذلك الزمان ^{بالفعل}
غير فار المقولة التي فيها الحركة منطبق على الحركة الشخصية المقسمة الزمان المبني شخصي ويزعم ^{بما هو}
ويزعم آية اراء الارب الا في الالائي من ذلك الزمان وليس في نفس الالائي ^{بما هو}
بالفعل انما بالقوانين الصلوح للتحليل والاشباع وحده القهات الواض زمان وجود الحركة ^{بالفعل}
في ذات متوحدية نحو الالائي ما درست الحركة المتوسطية سحره الذرات السبعة عشرة ^{بالفعل}
بلا حدود المسافة بالهزاه متوسطا بين الازد والالائية الممكنة الانشاع كجنت متى ^{بالفعل}
لواحدة منها بالفتا ليس يمكن ان يكون شي في زمانا بمقوم هو الالائي ^{بالفعل}
بقي في البعض زمان الحركة وانا لها مقوماتا لم يستمر وجودها في الحركة في الزمان ^{بالفعل}
في الكلام ولم يأت شي بعينه المرام لانا سكتنا ان ليس في البياض الزمان ^{بالفعل}
فيه فرد من المقولة المتحرك فيها شعور بالفتا ليس المتحرك في البعض من الزمان ^{بالفعل}

نستقصي بالفاضل في القول الثاني وبالافتراض والالتزام لا يستلزم ان يكون
ما اشق به موجودا متقورا بل كفي له الوجود بنفسه لا يمتري له ذلك لان في ضمن متفصل
في الحركة يصف به موجود في ضمن القول التدرجي المتقور في مجموع زمان الحركة وفي ضمن الفاضل
المتقور في بعض ذلك الزمان وفي ضمن الافراد اللاحقة في اوقات ذلك الزمان ^{الصورة} وجود
جوس ^{نفسه} كفي في وجوده وجود المادة كيف ودلائل التدرج لم تحت قد
الاعلى على ذلك من وجوده ^{الصورة} وجوده في نفس الامر على ابي نحو كان قد علم عليه
المبتدئ على التدرج الا باعتبار الوجود باحد الاشياء ومن ادعى ان الصورة ^{الصورة} عليه باعتبار الوجود
المتقور فغاية البيان ولا يعني فيه البيان للقيام قبل ثم ان الامر في الوجود في غايته ^{الصورة} ان
الوجود صفة اسرية يصف به الموضوع باعتبار الانساع فاذا فرض في تدويره في منهج ^{الصورة} الانساع
الوجودات عن موضوعه في كل آن وفي كل زمان فكيف موجود به الموضوع ^{الصورة} قد يصح عدم
لوجوده الكلام في كبح الحركة في الوجود انما وقع في مقابلة ذلك فالوجود لا يصلح فيه الحركة لان
الحركة فيه ^{الصورة} اما بعض الموجودات ^{الصورة} لا تسيل لا انما لان بعض الموضوعات ^{الصورة} لا تسيل
او تسيل ^{الصورة} موجود فلهذا ان يكون موضوعها شحفا وكذا لا تسيل لا الاول لان ^{الصورة} الشخص
لا يمكن ان يوجد لوجوده ^{الصورة} فلهذا عن وجودات بناء على ان الوجود بنفسه صفة ^{الصورة} الشئ حاكم
فلهذا ان تعدد الموجودات بحسب الحدود والافات والها من الزمان فالوجود في ^{الصورة} انما هو الوجود
في آن او فتم من موضوع الحركة او احوادها اما الوجود ^{الصورة} الله من الوجود السابق فلم يتبدل ^{الصورة} الوجود
فلهذا يصح وقوع الحركة فاقم العلم ان ^{الصورة} من وقوع الحركة في ^{الصورة} في ذلك ^{الصورة} الفاضل

و سفسطه سماء تجبه و برمانه و فی بعض مسائل فکک تضییع لذوات و من ^{مجلسه} الاطلاق
فلیطیفه تمکین وجود کیفیه و اراده و از خودی فی نفسه لکن لم یکن ان یکن
لا یصح علی راجح التامین لان الکلیات المختلفه یابسه الصفات النوع من حیثه فلیصح انها
منها فلیصح وجود فرد واحد یكون هذه المراتب موجوده فی نفسه و انفعال لان المقول لا یصل
افور من الحاله بحقیقه و اکتان قول التامین یاخذت حقیقه ^{بسطه و انفعال} السد و یطو و انفعال
وجود الفرد التدریجی المقول فلیصح فافهم قوله اما ان اضافه فانه و انکانت عارضه
ما ذکره یصح به صاحب الوجود ان قد یضغ فی تعالیه انما طر لان ^{مجلسه} القول کوزان یكون
و کتب بالذات یكون اخذها فی الایم و الاخری فی الکلیات فلیصح قوله اما ان ^{مجلسه} الحاله
احال فیها آه فیها مثل ما فی الاضافه قوله اقول توضیح ذلك الحاله فی کل مقوله
عبارة اه انظم ان هذا القول من محقق بان قال فی السنی و الغنی و الاتصال و علی هذا التوضیح
ان معونه منی عبارة عن الیه اما محکم بسم باعتبار حصوله فی الزمان او لان ظواهره
لکان فی کل آن من زمان الحکمه هذه الیه فلیكون فی الزمان او آن فلیزم ان یكون
منی افور ما فی الفعل کما یجوز فالیکان فی حركه فلیکن منه بلا التبرید فلیکان ان
الستجین فی الزمان لانه امر تدریجی بل یكون فی الزمان ففی زمان الحکمه الیه السجین انما
انزویه فله حركه لانه لم یجد المقول ح بل منصف بهانی الزمان کما کان منصفاً بهانی فی حال
السكون و ان یطل السجین فقد یطل کجمع افوریه و لانها منصف بالستجین فلیکان
بشبه الیه السجین و لا یوجد لجهه بل یحدث لجهه التبرید فی الزمان فله حركه فی کل الیه فلیکان فی

بل الثالث فهي شئ اخر غير ان يكون في الان بحيث يذ غايته بالاضافه في شرح
بهتمار ولا يخفى ان فيه من طول السطر كفى ان يفسر بس هذه المعوله في الان اصل
تصور فيها الحركة فاصل لان القوة المحركة اما ان يكون موجوده او دايما في الزمان ^{التي هي القوة المحركة}
عارضه شئ لم يحققه وانما بوض بان مع نفق به الدائره بان يكون عارضه حقيقه فارجح ان
القوة المحركة هي التي تخرج عن ثبات الازوال على شئ مع وجود القوة المحركة حقيقه
مبدء الاستبدال فاصل قوله وانما عارض الحركة العنصرية آه لم يرد بانما عارضه حقيقه ^{الطبيعية}
لانه في حقيقه الحركات الطبيعية ولا يفسر به كما مر في شرح قد مر في الوجود بانهم لم يحت
بكونه عارضه على حسب الاقضية في هذه المساحة التي عندهم طار الا صطلح على سبيله ^{الطبيعية}
لاجل ان فعل الفاعل على حسب انما في فعل قوله والاعلم بانما عارضه عن انما في
عليك ان الحركة متحدة بالذات وليس حقيقه الا الجذر الازوال فالحركة بحيث بانها لا يمكن
الوجود الا الوجود وحيث لا يكون لا يفرانها ليعاد واثبات وايضا ان منها بعضي المتحد حتى يرد
المتحد عبارة عن الوجود والعدم ونسبي كسبب بعضي عدم نفسه بل يعني ان حقيقه الحركة ^{الطبيعية}
انما الوجودات الا الوجود الغير الخارج حيث لا معنى جزم منها او عدم منها احد فلو كانت عليها
ثانيتها ليرسم من المعنى المستحيل اذا اختلف المحل ان يوجد العلة ولا يوجد المحل ^{المعقول}
وهنا لا يفرم ذلك لانه لا يمكن لو كان يوجد في الان ان يوجد مع العلة والاثبات في حقيقه ^{الطبيعية}
تأوي على انه يرد على ان العلة المقتضية بها والكانت ثابتة لا يكون بها ثبات ^{الطبيعية}
شرح في السطر هكذا وكما ان يعلم ان فون حركة طبيعية يعني به ان الحركة علة ^{الطبيعية}
والطبيعة كما بانها التي لها فان الطبيعة ذات ثابته فارة وما بعد عنها لانه بانها في الوجود ^{الطبيعية}

مع وجود الطبيعة والحركة القطعية لعدم دارنا وبتجدد اسرار الحركة المحي حقيقيا لا محالة
فانها بقضي تركشي والطبيعة اذ اقل تضرب لدرتها تركس برنقصي لا محالة تركشي
عن الطبيعة واذ كان كذلك فتمام بعض افعال عن الطبيعة لم يلحق بقدر تركس
الحركة الطبيعية لا يصدر عن الطبيعة الا قد عرضت على غير طبعها في ارضها على طين ان الطبيعة قد
التحور وادائها انه مقصدا البصر يكون ثابتا لان الطبيعة لا تترك مقصدا في قولها لا بال
عن المقتضي فلو خلى الطبيعة عن العزوف ترك عليها مقصدا فتمت لها التمام في ذلك
قد تترك مقصدا في ارض وعرض او فلو كانت الحركة مقصدا بها لادائها كانت حيث
تركها الطبيعة فيكون ثابتا وادامت الطبيعة ليست قابلة لثبات حتى تقع مقصدا لها
وذا ان توسط واما ان ثانيا لكونه برشي واما لرب لا يكون الا وان يكون ثابتا
له فقد اقصت الطبيعة لغير طماك الحارة فلو يكون البصر بعضي نفس الطبيعة بما هي طبيعة
له الوجهية من الوجهة على متناج مختلف المعان القدر اصد بل خصوص الطبيعة العبدية الشجر لا
امر لا يطلع ثبات واما كونه براد طلبا لا بتوسط امر مناف واما يرض لموقف مثل المطم عليه
فدبان لك ان القوة للحركة الطبيعية مع الحال المناقمة ان يكون اذ كان على حال شاذ
واسعى السحر عن العود الى احواله المطلوبة فقد مضت الحركة لانه انما بل انما وسيله بل
فوجدت عند الحركة يمكن ما وصفت قطعة من الحركة وجدت حالة اخرى في انما سافرة
قطعة اخرى وكمذا بل اوجد حالة مطلوبة في مسقط الطبيعة عن بعضا الحركة لكونها مقصدا لادائها
اصطري عليها في الكلام لا عسا عليه اصد فانه فوله للحركة حيث ان في سائر وفي العلم
حركتان احد هما التوسط في مقصدا في والافري القطع وهي مستندة الى التوسط في لا بد

والاستدلال بغيره عليك ان المتوسط ايضا لا يمكن ان يصير عن الطبعية وهذا ما لا
قوله لا ما نقول في استنباطه اي في الكلام في استنباط الحركة القطعية عامة ولا يمكن ان
بالمتوسط ثباته وعدم ثباته في حقيقة قوله في ما بينها مستحده في الوصل في الوجود
ان بقا في حالات الفهم المادية لانه لا بد من وجوب العتق في زمان الحركة قوله في الحالة
الثبات لتثبت ومنتفى للمنتفى طاهر الكلام بعض ان المتوسط معلول للطبيعة الثابتة
ومس الامر كسبل لا بد لها من الاحوال الغير المادية ايضا كما تعرفت فتذكر قوله في
سحاب بان الطبيعة مع كمال طائفة غير ممتدة اذ حاصل ان بينها سلسلتين من
الاحوال الغير
المتوسطة وسلسلة الحركة سلسلة الحالات يمكن على الوجه الغير المادي ان تقطع الحركة فيكون
غير ممتدة في تلك الحالة معلولة لقطعة اخرى في تلك القطعة معلولة كماله في ذلك الحالة لقطعة اخرى
فاخر في الحركة معلولة لجزء سلسلة الحالات فالحركة معلولة بها لان معلولية الكل هي معلولية
الاجزاء وعلى هذا يجب ان يكون سلسلة الحالات ايضا امر متصلا محتملا لا بالاجزاء منفصلة
والا كانت متفصلة ويكون الوجود فيها موجودة ما يفرض فان طابقت اجزاء الحركة لم يكن كماله
لا يخرج فيها بل في المسافة وان لم يطابق بل لم لا يكون بعض اجزاء الحركة علة لغيره الا ان
الجزء المتدرج في السلسلة كماله في ثم اذ في حصة كماله طابقت لانه الحركة عندهم امر متصلا لا
بالفصل فليس هناك تركب في الاجزاء بل الاجزاء العرضية متاخرة عن وجود الفصل فلهذا
المعلولية معلولية الاجزاء العرضية اصلها في المعلولية بالذات لهذا المتفرق فكل عرفا علم غير فار
الحدود اذا تم ان كمالها كانت على سبل الاحباب كماله في العلم فلو لم يكن كمالها معلولا

الفرض هو قطع الحركة في مفعولها البذر هو الحار الذي وكذا مجامعة نزه الحار للقطعة
 للبعولته بها فكذا فنبين اجتماع افراز الحركة والحالت على سبيل الاستدلال فنبين ان العلم لا يوجب
 انعدام العلم بل يوجب وجوده فنبين اجتماع افرازه ايضا على انه مقدر للاحتياج اليه كالحال
 كقولهم كل من الحركة فخر افرازها والافراز في هذه السلسلة ليس بحسب ما كان الوجب بالافراز
 محبة للبالذات ولا بالوسط فكذا كذب ودرجته احادها بالثبوت لان ان كانت هذه السلسلة
 شتى لان استحالة عدم بعض منها مع وجود بعض اقل لانه عدم المفعول مع وجود القدر ودرجته انما هو
 لعدم كمن درجته التبع لان الوجب يستحيل عليه جميع انحاء العدم والعلل يقولون ان
 يستحيل هذا الفهم لعدم المحل فدرجته عن علمه بحيث يوجب طبيعة تلك الحالات فلا يصح
 جميع تلك الحالات باسرها والافراز بعض مع وجود بعض فنبين ان بعضها مع بعض
 ذلك ان منها سلسلين غير قابلين فطعنهما طبيعة استدلوا غير قابلين فنبين ان
 لمعول غير قابلين فنبين انهم اذا كانت المعولات امور او قوا فاعل واما على افراز الطبيعة
 الى انه الغير الطبيعية ما كانت حادثة بطبيعة ستم الحركة الى ان يوجد الحار الطبيعية في افراز العلم
 بقائهما مع علمها فعدم إمكانها الا على نه الخواص فنبين قوله وذلك لان النفس غير ذاتية فنبين
 عرف لان ثبوت العلم على ما ذكرنا به فنبين قوله فنبين ان من هذه الابداعات لان علم الحركة
 انجزات آه لا حاجته اليه لان البصيرة التي اسرأت قد يكون غير ثابت قوله فنبين ان
 المنفعة عنها الارادات الجزئية آه قد علمت منها ما قال البصيرة السوحي في شرح كلامه وحاصل
 اي في الحركة الارادة ثبوت سلسله التجدد المنفعة بالحركات الواضحة على افرازها فنبين

[illegible]

المعجزة بوقوع ارادة الابدان بالوجود بسبب من غايتها هذه الارادة في الحلق بها ما هو موجود
تعلق هذه الارادة في زمان وجوده فلا يتخالف فيه و هو شرط الكس لا يتوقف بالصدور على هذه
المقدمة فكيف اتصال ان يكون ارادة الحركة والوصول قبلها يتقطع عنه وجودها فيصير حال
كله ميسرا ان الارادة الحرة معدة والحركة جبرية حيث انه موجب فلا يتخالف لوجوده في كل
ثم فيه كلام اذا كانت الارادة من معدات قطعها الحركة فيجب ان لا تعلم انما قطع
استمر لوجود عليها انما من الفلابل وانعدام هذه الارادة بالعدم الذي وانما لم يرد عليه
من زعم عدم كسب الوجود من الوجدان بالذات ولا بواسطة غيره عليه انما ايضا لانه اذا جاز
اخذوا المعدود غير القادر على ان يعيد عن ارادة كنهية حركته بحيث يكون كل شيء
بعد الاخر فلهذا من الرحمان من دون مرجع ولا يحتاج الى غير قادر اخر فيعتبر في العلة الحركية فانهم في كل
ثم اخبروا ان المعدود عنه باعتبار عدمه بعد الوجود فانه لعل ان الحركة الارادة القلبية مع عدم
لداراة في حركته في عدمه فاستمر كذا الارادة القلبية فيزم ارادة عليه القادر القادر على
في العينة بل يحتاج الى امر اخر فارجح لوجود الحركة في الكلام لا في غير القادر ان العلة كانت
على ما ذكره في جملة اجزاء الحركة سواء كانت الارادة عليه موجبة او معدة كما قد رآني في الحركة
ثم ما ذكره لانه على ما يترجم الفلاسفة ان الحركة تنفصل لا يفرقها بالغايات وانما الاخر متساوية
ما التزم ولا بد لوجود هذه الحركة كسفة من علة فالكسفة الارادات فيها علة والاعمال
المتحدة فلهذا لم يمتدح فاما ما يرد عليه من ان علة الاعمال لان الاعمال متساوية في
ثم فيه شيء اخر ايضا وهو ان هذه المسئلة توجب ان يكون اجزاء الحركة بعضها علة لبعضها فيكون
عنه في اجزائها فالكسفة القلبية بالغايات فيتم عدم الفرق بين العلة والمعدود والوقت بالاعمال

يا فطر الهي المورض فالعلة والمعلول في اذن في مورض الحركة وقد كان في علمه متبادله
محيى بحيث الزمان في جم المعكلمين لا يطال وجود الزمان وسند كذا استيفاع ماله واعليه نظر
ان كظم الفقه في هذه الموقفت علي بن عمار الصير من الفار فاحتمل ما يلي عليه فاعلم السج
المنظرة الثالثة من الاراء عند هذا اثبات النفس الكلية الاربي الخلقى كانت منه
مختصون خبري فانه من خبري دون خبري اخر السبب مختص لا محالة ثم قال في قطع
السادة فتمثيل حدود خبرية منه اياها العبد وبما كان ذلك التمثيل مقبوعا وبما كان معتبرا ^{الوجود}
نحو ما يجد الحركة المستمرة على الاتصال فذلك لا يمنع الشخصية والخبرية في التمثيل كما لا يمنع في الحركة
ثم انما يختص الارادة بشي خبري حتى يكون الارادة الكلية متباينها وكلها في ذلك ^{مختص}
خبري ونحن البصر بانفسا فضاها كطمان مقدمات كلية يجب ان يفعل ثم انفسا جبر
متبع عنه خوف الارادة مله فان صرنا من التعن الوهمي صبحت القوة الحركة الى حركات
خبرية بصري ارادة لا يجب المراد الاول انتهى وقصوده على ما بين ان الاربي الكلي انما
منه ارادة كلية هي غير كافية في وجود الشخصيات بل لا بد لها من محس خبري متبع عنه ارادة خبرية
وكذا كان في قطع السادة بالحركة الارادة لا بد منها كانت محس خبري متعلق بالحركة مسجدة ^{على} مسافة
الى خبري ثان ^{في} الخيال الحركة المختصه فتمت الارادة خبرية متعلقة بما جاء في العين فتمت الحركة
بما محس متعلق بالحركة الموجود في الخيال والرب سببا لها متعلق ^{بالارادة} بالارادة بما جاء في الخيال في الخارج
فتمت الارادة خبرية متعلقة بما جاء في محس فوجب وجود الحركة في الخارج على عدم التفرع فوجب ^{الارادة} في الارادة
تعلق محس على طياتها الوجود بالقاء ولا يصح الوجود على نحو لا يمنع افرانها سببه وانه متعلق

سبحانه انما يختلف في محل وجوده لا في محل وجوده ان لا يوجد المسمى مع وجوده مثل ان
حينئذ في جسم فوجوده في محل وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
اطول من هذا كما في هذا المختلف في كل واحد من وجوده في كل واحد من
الوجود ووجوبها محال بالذات فيكون مع هذه النسبة مساوية في الحركة الطبيعية وفيما اذا كان
فلا مظهر في هذا المحل فيكون كل من مساوية او حركات مساوية فيكون
فان كان التحلل في كل مظهر في وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
في ذلك المحل لا يقطع لا في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
محتمل في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
في القوى الحسية محتمل في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
اخرى في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
مشهد في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
الحركة في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
في الوجود في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
ولا يجب ان يكون الاسباب في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
العلية والحكمة في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
فانما في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
فانما في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من
فانما في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من وجوده في كل واحد من

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

فما دون هذا النوع المتقدم والناظر في هذا النوع من الوجود لا يري ان الوجود ليس بمرتبة في نفسه
اعتبار المعبر والاركان الزمان تمامه موجود في الوجود ابي في نفسه من دون اعتبار المعبر فكم
لا يجوز في نفسه انما هو احد كسب الوجود في نفسه فلا يقدم ولا تاخر عندكم بحكم يكون بعد طرفة بابه
والان هو مستبعد لان كل ما لا يوجد لان احد ليس عليها الغناء ولا يوضع لا كسب الوجود ولا
لان لا مشاع وجودها فيه فالحكم يكون احدها ما فيها والآخر في نفسه لا يغير في نفسه
ثم ان التقدم والناظر من احواله ربي لا يغير في نفسه ان الغير المتقدم متاخر او العكس في الوجود
في كل شيء الا في نفسه ليس انما جازن وجود الزمان في الوجود متحد فاذن بعضه في نفسه
متوقع فلا وجود له احد والآخر لا يغير في نفسه من الزمان فالوجود في الوجود لا يكون في نفسه
نفسا لكان بعضه مستبعد وليس موجود في نفسه فالتدري يوجد منه في نفسه في نفسه
والزمان المتقدم في نفسه فلا وجود له احد والآخر عند وجوده في نفسه في نفسه في الوجود
معدوم في نفسه فلو كان متقدما واحدا ليزم اتصال الموجود بالمعدوم وهو محال وبالحمد فالزمان
موجود من دون تحيد وولف في وجوده في نفسه من دون اعتبار المعبر في نفسه في الوجود
اراد ان المكان في وجوده تحيد وولف في نفسه في الوجود من دون اعتبار المعبر في الوجود
فما في قوله واما المكان ايضا التقدم كسب المكان ارجح ليس الزمان مكان يوجد
سقى اتصال التقدم الرتبي غير المكان والمكان المراد منه التقدم الرتبي فاما مكانه ليس في الوجود
ان يستدل عليه بان التقدم بعض احوال الزمان على بعض لا يمكن ان يتقدم في نفسه المتقدم
الرتبي كمنه ذلك فافراز الزمان والمكان التقدم رتبي ايضا لكن ليس الكلام فيه بل في التقدم

ميرزا ابوالفضل

بل في مقدم التأخر الزمان والكان بعرضها الذي يمكن منه الاعتقاد فافهم قوله
والجواب ان المقدم والمتأخر اذ لم يكونا اذ يعني الاحتجاب المقدم العارض بخلاف الزمان مقدم
وهو عبارة عن تقدم لا يمكن فيه محذور ان يكتسب مع التأخر المقدم المعنى عارض بخلاف الزمان
بالذات ولغيره بالعرض فافهم الزمان يحتاج في عرض التقديم بها الى زمان في قوله فكل خبر من الزمان
موقوف القبل واقله باعتبار ان كل خبر يحمل عليه الفصل سواها لكن لا يقتضيه عليه
مصدق القبلية وهذا معنى كونه بعض القبلية قوله بل هو مقدر لقصي التقدم والتأخر بل في نقطه
سأخذه والمقصود انه مقدر لفهم صدق التقديم والتأخر وظان الافتراض على هذا المعنى كما يفر
الوجه كما يقتضي وجوده قوله وظنى انه يعود اسكال عليه في تلك الاخبار بعضه تفصيل التقديم
بعض الاخبار على بعض النفس ما يشبه تقدمها فيها في الهمة والفعال بعضها عن بعض وكذلك المكان
لازم وان كان لام عارض وهو ممكن الزوال فكيف ان يصير المتقدم متأخرا قوله بان خلاف الزمان
بعضها عن بعض فافهم الزمان على بعض وتأخر بعضها عن بعض لاصل الهوية الخصية وهي بمثابة بعضها
الخصية الفصل قال المحقق الدرر ارجح ان الزمان لا حقيقة له سوى امتداد المحبذ والاعتقاد يقتضي
بعض فرض الاخبار فيه فكذلك الاخبار هي التقديم والتأخر لان كل الامتداد او كان استمرار بعضه في بعض
القصي والاعتقاد التقديم والتأخر الاخبار ان في ذلك امتداد وجدان مع زمان في معنى ان ذلك
لغتها صدق التقديم والتأخر والكلام في انهم لم يرضوا بالخبر او كذا التقديم والتأخر بالتأخر كالقدم في ذلك
في الخبر من المقدر تقدمه كذا او كذا كذا شبهة في ان هذا الخبر لا يحاسب بدون ذلك في حال السؤال انهم لم
يؤدروا عليه ان يذهب الخبر من اين جازت الناس الهمة قبلهم انت في الهمة او من اراد ان يفهمه القليلة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اذ في اشخاص متباينة يكون بعضها نفس بعضها فان لا يجوز الاتصال من الاشخاص المتباينة بعضها
التي هي السمات فان الزمان بعض اجزاء الزمان بالقدم والبعض الاخر بالآخرة اظهر في عليه مما ذكر
الفضل في اشكال هذا عامة الكلام في انما هو لا بد من عليه ومن الله لا يحسن بعد ذلك ان قوله
في الجواب ان الزمان مقدم وهذا فيه انه يجب ان لا يتقدم في احد لكن لا يجوز ان يكون الزمان متقدم
بالقدم في الزمان في نفس الامر بل في بعض احوالها من دون اعتبار التبع في الكلام ولا يقع في
مقوله اقدم واما قوله واما يجب العلم والمقولة فانه تباين بعضها عن بعض بالقدم والآخر في
الاستحالة لان الكلام في عرض التاخر والقدم التاخر كيف يقع هذا واما الاعتبار بالوقت البعد والوجود
في اليوم مبدء فليس يقع لان هذا التقدم واما بالترتيب والكلام في التقدم والتاخر الذي لا يمكن ان يكون
المقدم كسب هذا التقدم شاخرا ولا التاخر فانه تقدم ما موزع التقدم والتاخر في الوجود بل في
هو المهمة او الشخص ولا بد من الاعتبار في الشخص بعرض الشخص وليس المهمة بعضها متباينة بعضها
اعرف به فلهذا من امرنا في قوله واما وجوده او وصفه من غير او مباحس في الاخر ما ذكر من المقدمات قوله
ان تباينها في سبب كوكبية آه هذا يجب ان لا يقدم بعض سبب كوكبية على بعض ما يكون في سبب
اخر الزمان بالعرض والكلام في التقدم والتاخر العاشر في اجزاء الزمان وانه باوفا على تقدمه في الاشياء
فان قوله في المحل السالمة ان الحقول في الزمان آه فاما ان الحقول في الزمان فانه تقدم الاشياء
بعضها على بعض بان يكون الاشياء موزعة للتقدم والتاخر بالعرض فيكون تقدمها واما في الاشياء
الزمان فيقول في الامر لا يمكن وجوده لانه لو كان موجودا كان متعلقا بالماضي في الحركة عند وجودها فيكون
الماضي والكون فلهذا يجب المحرور بالقدم مع ان ذلك باطل لان الباربي حل محله بصديق عليه بل كل شئ

عند عدمه ومع كل ما دون عند وجوده وبعد كل ما كان عند عدمه بالذات قوله والجواب بان
البارئ لا يجمع الموجودات سنة واحدة او حاصلها لا يتم ان البارئ تعالى قد ما على ما حدث ولا
ما هو اعين بل له الحائسية واحدة غير متغيرة الى جميع الموجودات وهي العينية بحسب الوجود في الواقع
حدوث كانت او قد عتبه بالسبب اليه سبحانه وجودها وافتقر المبدأ لان في تلك الكاينات
وغيره على سنة بعض المتغيرات لا المتغيرات والاعمال بالذات سنة المتغيرات التي لا يتغير
كما لو كان سنة بعض المتغيرات لا البعض بالشيء علم ان الفلاسفة يقولون بالقدم الدائم لكل ما كان
كان او قد ما زمانيا مبدئيا كان او زمانيا ويقولون ان الموجودات كلها موجودة في الترتيب سببية
عدم ولا تحت فخرى بناء ان مكره مقلد لهم اوله ثم نحقق ما هو الحق حتى يتبين كيف حال مقول قال
الشيخ في النفاذ انما يكون الشيء في الزمان على الاصول التي سلفت بان يكون له معنى
والشأن وكل ما في الزمان معنى القدم والمضاه فهو ما هو كذا او ذو حركة كذا او كذا فذلك من نفاذ حركته
المتحرك فذلك من نفاذ الحركة ولا نه قد يقبل انواع الشيء او خبره ودينها ما به انساني في شيء
والشأن والآن انما الساعات والنوم انما في الزمان فالان في الزمان كالوقت في العدم
والمضاه كالوقت في العدم والساعات والديام كالاشياء والاشياء في العدم والحركة في الزمان
انما في العدمية والحركة في الزمان مثل موضع الا عرض العشرة في العشرة وان يكون انما
سما زمانيا ابد او امان ثم يثبت لبعض له تقدم وما في البعض ومن السكون له بوجه التقدم
تعديان فندان على قسمة الزمان ليست الا انما فيه تغير البوجه ويكون منه تقدم وما في كذا كذا
وقال في النفاذ ويسكن ما وجد مع الزمان فهو موجود فيه فان موجودين مع الزمان الواحدة والاشياء

[illegible]

فذلك بان الزمان ما فصله مع ما فيه بما فيه من الازمان بل الازمان موجود في الواقع متحققا
من افراده وكل ان من زمانها بالحدوث الموجودة وشدة مثل سلسلة علقته بها ام موجودة
مع ما علقته بها وكل جسم الجسم المعطى متحققه من سلسلة فالحدوث الزمانية
من الواقع انما هي عاكسة عن الزمان السابق على زمان وجودها عن الزمان اللاحق لزمان وجودها
انما هي ليست عدما متحققه كما ان الموجود في السبيل متعلق بمسوق هذا العلم
ابن سينا فكله كشيء الموجود في زمانه معدوم عن زمان شي الخوازي اعاد عنه فالزمان زمانه
مبسوطة في الوجود والوقوع كما ان نسبة التواتر فيما بينها هو ان كلهم موجودون في الواقع كل
نسبة التواتر في الزمان وما فيه هو انما موجودة في الواقع كما ان موجودون الان بالذات وما
السر ونسبتها بالمعنى في الزمان وما فيها بالذات ليس الفرق من الوجود في النسبة
لان كل النسبين معتبر ومجاورة في الوجود والوقوع انما الفرق في النسبة لوقوعها في الزمان
بحدوث التواتر والنسبة المتعرات فيما بينها بما انما موجودة في حلق الواقع هي انما معتبرة في النسبة
بها وسمي ايضا بالذات ولم يرد بالذات اذ لا يرد على الوجود والوقوع اي الوجود في نفس الامر ودرجات اعتبار التغير
وما نسبته فيما بينها اي وقيس في النسبة فليس ان يكون بالمعنى بل قد يكون بالمعنى
والبعد به فاما قره متاخرهم والحدود ذلك نسبته ووجب اللاحق المبين منهم قد افترقا في هذا البراءة
وفاثره انما هو ان يكون في الذات فليس عدم الكاينات على وجودها فليس في نسبة
لكن فموجود وواجب من المعبودات والزمان وما فيه معاني الواقع بل في النسبة
ان الله تعالى السالكين بعد ان اسأل هذه الاقوال في القاطع ويقولون ان ما بعدهم انما يسمي

فذلك ليس بالواجب والوجود يوجد في الزمان ما فاعدم الحوادث السابقة وكذا اعدام الازمان
لاحقة كلها اعدام واقعية نسبة النواتب بالمتغيرات فيكون قبليته وقد يكون بعدية
وقد يكون مغفرا لما صاحب الالهيته فإني هو الله ولا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو
ان الله الذي هو الحق لا يتغير ولا يحد ولا يملك ان يحدث الحوادث فيه ساقية
الكانات كلها من المبدأ والزمان الممتد النهائي في طرف الماضي مع ما فيه بحيث في الازمان
وقوع من دون تجدد والواقف والكان بعضها غالبا عن بعض ومع هذا جزئي الذي هو اعدام
على الوجود والعدم الجامع في العالم وقال القسبية التي لا يجمع البعدية اما ان تحل من الفصل
ممتدة او لا تمتد واما ان تحل من كسب التقديم موجود في حاق الواقع والمتاخر معدوم بعدا غير
صريح في حاق الواقع ثم يوجد فيه المتأخران يزيل في اعدام ويقوم بده الوجود من دون الازمان
وهذا هو الغيب بلبه السريه والتعديب الدورية والتقصيف هذه الغيبة هي الجامع
ولا سبيل الى اكتشاف هذه الغيبة للعقول النورية فقد غلبت الغيوب البشيرة انما نفهم ان الغيبة
سريه يكون حجبها لعدم على الوجود في غيب الخفية العالمة المذكورة في التفسير لاكتفاء
بأن ان نسبة الباربي في الحوادث والكانات تسببية دورية غير متغيرة
لأنها فيه توجد الزمان وتعلقه بالمادة الجسمانية لا يغيره الغيبة ولم يدركها العلم المطور
الوصول الى الحق ان معنى كان ولم يكن لا يتغير بدون الازمان موجودا كان او موهوما أو
ووقفة قومية ان الازمان اذ يرتفع من البين فم من الانبثاق للحق طبعه كماله بانه كمال
الانبيس الحكم الالهية معدوم ووجوده لا يمكن ان كان معدوما ثم صار موجودا او ما قوله بزل في الازمان
بذلك الوجه فيسقط حكمه سلطان في التفسير الثالث عتبت بعد الامام المعصي كماله بانه زال العدم لا يكون في العلم

وحيث هناك استداد ولا فحين ولا موجود حيث فلا يمكن ان العدم في تمام الوجود العلم
لو كان استداد ولو متوهم يابح ذلك كما يزول جسم عن مكانة واقوم مدارا فخران الاستداد الزمان
فيصح ذلك لانه كان جسم هناك احد خبرته ثم زال عنه في زمان بان قام به واما العدم
للعقول فلهذا لا يسئل اليه واقصيه واما القدم الجاعل طلب محو جسمه كما انه على غير الحوادث
مسم برأيه لكن هذا القدم لم يقد نفى فلو ان الواقع لا الجال موجود مع عدم الحادث في زمان اخر
مع وجوده واما القدم فتميز القدم الجاعل نعم على هذا الحادث لان الحادث قديم وحيث موجود
ازله وابداه الزمان القدم بالعلية او بالاطبع والعدم الذي يحل للحادث عند عدم خبرته زمانية فحال ذلك
تولد سنو في فيه ولنا ان منطري ترتيب القدم فبقول انهم لبط لانه كان كائنات كلها موجودة
الدهر في انفسها من سبل الدهر عبارة الاعمق حلق الواقع فاما حكم بالتجدد والتعاقب من محو كل
الواقع وحيث استحالة فوق هذا واما بجملة ان الضرورة قاضية بان في الحوادث الزمانية محو ولو تعاقبا استداد
في اني طواف هو في الزمان فليس فعل حادث عن زمانه موجود في غير زمانه دون اعتبار المغيرة
احصيل لها نبات فحين هذا خلص الضرورة افني الدهر وضعي الدهر محو وتناوب وهو المظهر العبارة
لانك ان الزمان يمر على الزمانيات بان يكون الزمانى اوله في زمان ثم بعد ذلك يكون
وهذا هو الذي فهم المراد بالان بان يكون الزمان من زمانه بقارن زمانا اخر كقول الزمان عنه وحيث
الاخر عنه فبعبارة الاستقوى كلها باطله لان الزمان ليس متساوية الحركة ولا هو متساويا بان مع الزمان
الذي كان الزمانه وحيث زمان اخر في مقامه مقام انه الزمانى وهو من الباقى فهذا العدم موجود
وليس بوجوده طرف سوى الواقع فوجوده الزمان من واقع مطلق فلو لم يكن لان تعاقب الدهر

في الدهر احد والمجد لو كان الدهر كما نؤمن ان يكون سنة الزمان الى عودته لم يفت
وليس لك فاهم ومن سبل العقيد لا لكفاكبه التي هي كون الفعل موجودا ومن البعد موجودا ثم
يصير بعد ذلك موجودا وكذا ان المتأمله لها بل تنصيف بها لا تنصيف بها انما هي
اعتبار المعبر اوله منصف بهما دون اعتبار المعبر سببا اخر ايمان وانما اطل بالضرورة والظلال
الزمان الممتدة الغير اعراض بالذات بل لتلخيص للافتاء اعدلان المعقول من الزمان يكون
للعقبية والبعديه بالذات واذ كانا من الاعتراعات قد مودعها بالذات اصدل
بها لت الدني الاخراج فالحق هو ان لا يكون فاذن بعض الاشياء موجودا دون اعتبار المعبر
والاخر معدوم في نفسه دون اعتبار المعبر يصير موجودا في نفسه فهدنم في الدهر بعد كذا
ثم وجود وجود ثم عدم لان الدهر ليس الا الوجود في نفسه من دون اعتبار المعبر فبطل ما
ان الدهر ليس الا الوجود في نفسه من دون اعتبار فيه الا معينه ولا يفوقه التعاين
وهو سبب اخر لو كان الزمان بما مع ما فيه ومعه سبب مع باقية موجودا في نفس الدهر كما في حد
من دون اعتبار بغير من دون محدودا فب كذا نعم لما كان نفس من وجود الزمان وجود
المقادير القارة في كون كل فية منه فية موجودا في نفسه كما كان قابلا عن جبره فواف
القدم العارض بغيره الى القدم رشي لانه لا قوت ولا حق في اخر الزمان موجودا في الدهر كما
من نفسه دون اعتبار المعبر مع كذا ولما فاهم ومن سبل اخر لو كان جميع الوجود بحيث لا
غيره في الدهر ايمان في نفسه من دون اعتبار المعبر على سبيل الله تعالى الكمي فاذن قد لم
بالد بعينه لان العصبه ليس بها مجمع في نحو الوجود الذي فيه الله بعينه والحوادث كلها على مجمع

لا يمكن الزاوة عليه لاني الغير واذني الزمان لان الزمان مع ما فيه قد خرج الى الفعلية
بما يفرضه كيف ولا يلزم من ان لا يقدر العاربي انما هي في الفاعل من سطته على
الكل اذ على ما وقع في النفس لفظ الله سبحانه العوالم كغيره او يلزم ان لا يكون في المادة الاول
شيء مخرج عن حيزه حقيقة او ذلك المفسر قد قرر في الفاعل صاحب العوة النوعي
لوجه انهم بعد اول المقدمات الاول ان وجود الحوادث المخصوصة لا يخرج عن وجودها
الزمانية والغيرية فرقا لا باعنا لان الوجود باعتبار كخصيصه متعارفة خبر واحد الزمان ووجودها
وجاها ووجود من دون اعتبار المقابلة ووجوده في الزمان والموجود في الغير واحد المقابلة
الثانية ان الموجودات الانشائية لا ينطبق الوجود المتحد الزمان لم يخرج جميعها الفاعل في الزمان
لها لا خصية وكلما خرج منها فخرج من الزمان يمكن ان يوجد ما دونه في الوجود المقابلة
الثالثة ان لا يكون في الوجود الذي هو في الوجود المقابلة المقابلة
ان كون الامور لا بعضه كسب نحو من انحاء الوجود لا يجوز الا بان يكون في ذلك نحو وجود
فقد وثق اليه من جهة المقدمات قال احدث الله تعالى من الوجود والغير والوجود
صاحبها طلب منها بالمقدمة الاول يلزم وقوتها في الغير وقوتها في الزمان وتوطينها بالمقدمة
واما استنباطه غرضه هو ان المقابلة الثالثة والرابعة انما هي استنباطها من جهة
بالدلالة الثانية لان علم التمام في الغير كما هو في جميع استنباطها في الوجود الزمان
حولية الوجود الغير في المقابلة الاول هو بعد استنباطها في الوجود المقابلة
استنباطها في الوجود المقابلة الثانية لانه لو لم يكن الاستنباط في الوجود

الوجود الرباني الالهي كافي الوجود الدنسي لبطول الله القسمة مطلقا واري استحالة
موق هذا فانهم فاذا العت نازرنا فقد العت ان ما قال الامام الزراري رحم ان ما ذكره
في امر الله والسر في العت في حاشي لوجود في الزمان لوجود في الدهر الذي هو
والذي لعدم ان الزمان في عدم من الدهر وما قالوا اذا وجد موجود في الزمان عند عدم لظهور
عدم من زمانه والالزام اجتماع المقتضين بسبب قطع استمرار وجوده لانه لا يكون في غير
زمان او غير زمان ووجوده ووجود في زمان ووجوده ووجود في الدهر لعدم استحالة زمان لعدم
على الوجود الدهري شي لان الاستحالة انما هي في الالعدم عند زمان الوجود مع لقاء الزمان
وكن لا نقول بل انما نقول هو انعدم لزمان العدم عند زمانه والالزام اجتماع المقتضين
بقطع استمرار وجوده لانه لا يكون عند زمان او غير زمان ووجوده ووجوده في زمان ووجوده
وجود في الدهر لعدم استحالة زمان العدم على الوجود الدهري شي لان الاستحالة انما هي
في الالعدم عند زمان الوجود مع لقاء الزمان وكن لا نقول بل انما نقول هو انعدم لزمان العدم عند زمانه
العدم عند الزمان الدهري لافق الزمان مع الالعدم الزمان وكن لا نقول بل انما نقول هو انعدم لزمان العدم عند زمانه
معابر معان على ما يدبر فانهم اذا ثبت ان الزمان ثابت المحدث منه في الزمان مع انهما معبر
في الزمان بالعدم الواقي والوجودات منها فيه موجودات في الزمان وازا ثبت ان الزمان
مع انهما فاذن ثم الوجه الثالث لا سلطان الزمان وسقط الجواب لان حقيقة الزمان لا يكون
معدنا لعلية الاشياء ولغيرها من الخلق كافي في الالعدم موجود المكان متعلقا بالمادة في الوجود
والبعيد في الامر الساتر وهو لظن لان الساتر في حله محله كان قبل الكائن عند عدمه في الوجود

[illegible]

مع طوفان العلم اذ انه في الواقع يقول نحو الوجود والغير الفاعل لنحو الوجود الفاعل كحقيقة العلم
ما كانت محدثة فواتها الغير الوجود فاني قد سميتها الفاعل متحد فموجد كل خبر في حدودها
الواقع من دون القطع الاتصال به نحو افرز الوجود متعارف نحو الوجود الفاعل المتعارف في العارة و

السجل

الموجود في الواقع في عدم مع المعدم الغير موصفي لعدمه دون تحلل اي منها ليس محل التماثل
المتشاكل الموجود بالمعدم المحض الغير لا يمكن ان يوجد بعد هذا العلم متعارفنا لوجود الاول كيت يكون

ابدا عدم الاول مع ابداء الوجود فلا يكون عدم الاول فاصلا بين الاثنين ومن الاول
عابطا كعلم من قبل الفلاسفة في هذا المقام لكن فهم حروض الوعدة من العلم من الوجود
واقر معدوم في الواقع فمعدومة وكذا عدم اعتبار الاخرى واللازمه للاتصال مع العكس ووجودها
من وجود الاول ووجود كل شيء عدم الاخر والعدم كعدم وجود الاخر أصعب كالحاشي ثم كذا

مذكورة في الشرح لا نضع ايها كالحاشي قوله اما الشرح فخذنا نود صاعدا الزمان آه يظهر هذا انهم
نعم هو ان الزمان الغير الفاعل لا ينقسم والتاخر واجب بالذات وابداء على ما هي حاشي حوله

والجواب ان استناد خواص في القدم آه يعني ان الوجود سيجل عليه جميع انحاء العدم والزمان
استعمال عليه نحو خاص في عدم الوجود السابق او اللاحق ولا يخيل عليه انعدامه عن الواقع ما لا يوجد

بل ليس العدم قبله اصلا زمانا بل استنادا من سبقه على الوجود او كونه فاقدم منها كذا
الاستناد العدم السابق لوجوب اللاحقة وكذا الاستناد العدم للعرض وجوب اللاحقة لان

اذا كان متعاقبا بالذات كان البعض الصفو واجبا بالذات والجواب ان بعض العدم السابق زفوه اللاحقة
ويمكن ان يفتح العدم السابق بانتهاء وصف سبقه او ان العدم فاللاحقة بعض البعض فمعدوم كذا

نعم الثاني حجب التعرض لم يقصده كذلك الكلام في العدم الذي لا بد منه من لفظه فانه قوله لا يقع
في ذاته الزمان نغراه على هذا الرأي العقلية والعبدية العارضة ان لا يتغير في المفعول عارضة
بما يتغير في العرض فيغري بالذات حكم في ذات الزمان بالعقلية هو الحكم
قوله حين في الزمان والجملة آه يعني ان الاثر يتغير من حيث يطابق الحكم العقلية
افد طوان لا ان هذا الذنب في عنده ومما عنده لانه رحمة نعم على ان الزمان هو
لذني الخارج فصل عن ان يكون جوهر حجاب هو رحمة بكونه مجردة العبدية فانه قوله
ومثل هذا لا ينبغي وجوده على سبيل حدوث امر فآه يعني ان السبق قد انتهى من متعلق الحركة التي
انما يتغير في نفس ذاتها والحركة لا يكون الامادية توسط الحركة فكون جوهر حجاب
بغير المتغير في الحركة والذات في قوله هذا الية المتغير في الحركة وليس آه الى الزمان
ويكون الحجاب ان وجود الزمان على سبيل حدوثات الاخر او مثل هذا يكون باطل
كل حاوت سبوت مادة حتى يراد عليه ان الزمان يصف نعم والذات هو نفسه وحاجته الى
لا المادة على ما هو في الاقسام الحجاب الدكان وهذا هو المقصود كون
المصنف رحمه الله سبحانه لا المادة كخزان يكون مادة كجوهر حجاب احد اقسام
والوضع والذات كما هو الشئ في الالهية فاصل قوله وبالحمد لو لم يكن في الوجود شئ يكون
متغيرا في ذاته آه صلب هذا الحجاب يرى ان الاشياء المتغيرة وصفها بالتقدم
بالذات فيه القدر لا يكفي في الطال قوله والذات ان يقضي الطال ان التراجع الوضع اسم على
لغني الكم الغير المتغير في نفسه بل هي هذه الصفة هو امر او قد يسمى بالزمان لا سيما في

بأنهم الزمان لا يمتد لنفسه في هذا المقام مباح جامع قولكم ان نفى ^{مفهوم الزمان}
وسيطه باجم المقامه عا وجود على وجوده ان عنت قبيل قوله وهو مذهب
الزمان جسماءه ان نعم صاحب هذا المذهب ان حقيقة الكمية غير الفارة ^{اصح}
فوقه البطلان وان انكر الكمية غير الفارة مما لا للشهوات والافاضات بالذات
تسميه الفلك بالزمان فلهذا في السيمه ويطول الكافه الوجود بتحققه الزمان
بالدليل المقامه على وجود حقيقة كذلك وقوله واما من صاحب الزمان نفس قوله
انه يعلم ان الحركه عنه صاحب هذا المذهب ذات تقدم واما مادت وهي الظلمه ^{الاولى}
قوله ومنها الزمان يوجد اه اعلم ان الحركه اعتبارين اعتبارا انها متعلقه سابقه ^{عبارتها}
مقدوره امتداد غير فاردي ههنا اعتبار سماء بالزمان عندهم والمأخوذ في حال الحركه
هو هذا الاعتبار عندهم قد يجد في ما ذكره الشافعي قوله معيره ان الشيء اذا كان مخرج وجود
اخر فاذا صار موجود آه قد اسندوا ثبوت قسمة ولعديته في الاشياء بحيث يكون ^{القول}
ولا يكون البعد موجود البعد الا وقد سبقه وجود الفرض محقق فذه الفعليه من الاشياء بسندون على
موضوع بها بالذات كما في الشافعي وسندون الفعليه عدم الحوادث عا وجوده على ان الحوادث
بعدة كما ذكر الشافعي في النظم التي شمس من الاشياء وحب الافق المبين المطرود عن تصديق ^{المسمن}
قد ورد عليهم كمال وقال الفعليه التي تحجب من القبايل والبعد ومن ان يكونا معاني حصول البعد ^{الوسع}
واعلم من التي لبعض الزمان بالذات وصيف الزمانات بالعرض فجوها باعتبار الزمان ^{متبا}
متعدي عن الفرض في افق الزمانات وانما يكون كسبه ^{الاصح} في مطلق الفعليه التي شمس ^{القول} البعد

الاشياء فانما يكون المحقق حاصل بالافعال لما قبل من دون ان يكون حاصله ما هو بخلاف
ولا يكون حاصله ما هو واجب الا ويكون قد حصل على ما قبل من دون ان يكون حاصله ما هو واجب
الامر ولا يكون حاصله ما كان بحيث يتخلل منها الممتد بالذات او لا يمتد بالذات
حدود الممتد بالذات كانت القضية رايته والالكانت جهرية كسر مدنية فليس التمسك بظن
القضية واليعدية الالكانت كسرين على اية الزمان وانت لا يذرك عليك ان بصورة القضية
ان مطلق القضية على وجه الالكانت لا يتصور الا باسناد او يكون في احد طرفيه الفصل وعدم
الا فوجود البعد ولا معنى ثم كان الالكانت الوجه ان ليس اذ ارفع الاسناد والتحدو التقدم
لابقى الحكم الا بان العقل في عالم الثبوت والبعد ليس محض وليس محض ولا يتصور الحكم بانه لو كان
ثم صار موجودا واطل الشئ وبذا ظهر عند معرفة القضية ليست متوقفة ثم قال هذا الممتد في الثبوت لا وجود
الزمان ليس بعض الحوادث الموجودة وعدمه سبق بعضها بحيث يصح للقضية مجموع الزمان
مردفا امر ممتد فيها فخص كل منها بخبر معين منه فمردف نحن القضية والبعدية ان الموجود
ما وجود عدم او بما مضافا ان لا انما صحت به ليست منها علاقة التقدم والتأخر فاذن ليس
يكون بها موقوف بالذات هو بسمه بالزمان ثم ادور على نفسه ان التقدم بالقضية والبعدية على ان لا يكون
بعض التقدم بالامر الممتد هو الزمان فقد اشد الشئ في ثبات نفسه ثم اجاب بان شأنا حال الحوادث
يعطي التصديق بها بين على وجه يقين الموجود في الزمان لا يتصور ان يكون في الزمان الوجود
اليعني للزمان انما هو بسمه ان القضية والبعدية المستندتين للممتد الوجودي هو فان المستند في الوجود
سجسبه في الاعيان فليكن ان يكون مجموعها وجودا عندي هو انما هو نفس الزمان لا يذرك عليك ان لا يكون
موجودا في الاعيان فليكن ان يكون مجموعها وجودا عندي هو انما هو نفس الزمان لا يذرك عليك ان لا يكون

وذكره بنو محسن لان توحيد محسن مطلقا لا يمنع في باب الزمان على زعمهم في التوهم
في القضية السادسة والبعيدة الدورية مع انه يزعم ان ذلك التوهم لا ينافي الباطل فهو باطل
المتمم بخلاف ان يكون في عالمها فالذي يزعمه ان يفي ان القضية والبعيدة صفة غير متممة
لكن لا رفعه للدور وتبيان الزمان بحيث ان لم ينظر من هذا البيان كما هو موجود
او يستمر فافهم فالذي كلفه من الدور هو ان ثبت الصلوات والبعث مرتبة ومن كان
حال الموجودات في بان حاو كما يكون قبل وحاو كما يكون بعدهم هذا البعد يكون قبل البنية الاخره
مكرر قد تحققت تعليلات والبعثات مرتبة ولا يمكن ان يكون حسب الدور السرمد اقصاها
متداولا في ما سأل عنه ما طالع المقدم والسرمد والآخر الذي في هذا ان يكون بهامز وصل
مبس وجودات تلك الموجودات فذا انها بالمرافق متعاقبات لا يوجد في مرتبة وهو الزمان
ما يمكن ان يقع الحفظ في موضع فربما يمكن ان يقع عليه منع اقصاها الصلوات والبعثات المرتبة في الزمان
في حلق الواقع والدور او يجوز ان يكون هذه الصلوات مرتبة وتخل الا متداولا من جهة الالف بالمتقدم
لا يجوز ان يكون حاوت في حلق ثمان وثلاث ويكونان متاخرين عند كون يوم عدي يمين
يوجد في هذا العالم من يقع وجوده غير عدته وحيل عدته ويجوز متعاقبات الاول منه ويزول صلبة
ويقع هذه البعثة في خير القضية فيصير ان يمتد من على الثالث فاذا وجد وقع وجوده في خير عدته
معتة بها في خير قبليها من دون رؤوم امتداد واحد وتخل الامتداد من جهة الالف بالمتقدم كما هو
في القضية السادسة والسرمدية ان الصلوات في حلق البعد في حلق الواقع ثم اذا وجد البعد وقع وجوده غير عدته
غيره في حلقه من دون امتداد ويجوز ان يخل الامتداد منها من جهة الالف بالمتقدم فيقول بان

ج ۱ الامة ادنى الصغيات المرتبة بان اذا تقدم مقدما موجودا مستورا بعد زمان فاذ
 صار مع وجوده بنوع محدود واذا وجد صار معه قلزم التقدم وجودا وعدم ربحي جميعا تضاده طر لا يمتنع
 بالقبيلة ^{المتقدمة} لان كان بعد ما على ب فانه كان موجودا وب معزوم فليس لم يتبع مع وجوده
 وجودا صار معه فقد وجد لان شيئا منه ليس مع شيئا منه معزوم ^{اكان انه معزوم}
 وجود شي افر عدم والمعبشة الصغية من دون لزوم الامة اولا فانه اذا كان مع عيني
 فاذا وجد دفع وجوده خر عدمه تضاده وجودا وعدم ربحي في صير واحد كون ^{وجوده} فاذا دفع
 وجوده خر عدمه تضاده اذ ب دفع في خبر واحد من دون لزوم تقدمه كذا وجودا دفع وجود
 فان قال بان هذا تخويف مخالف للضرورة قلت نعم انه مخالف للضرورة لكن لما كان بذهب ذلك
 ان متبعة ولو علم منه الضرورة لم يعلم على ايسر القسمة فاصل ثم لما ان تخويفي حال الاول التعلل على الاول
 محقق الصغية والبعدية باي تقرير القسمة او بغيره المحو مقبول ^{المتقدم} هو عليه رد ظاهر ان شي
 ليس عروض الصغية والبعدية لوجودات الحوادث زعمنا انها بالذات فاذا برز من ان هذه
 عروض الصغية والبعدية لها واسطة في العروض فاذا كانت لها واسطة فليدبر طائل لها بالذات
 لان ذلك الموصوف بالذات الصغية والبعدية من دون واسطة في العروض وجودات ^{المتقدمة}
 والحوادث المتناوئة وكذا اعدوها المتناوئة وما علم ان وجود المتقدم قبل الوجود ^{المتقدم} مع وجود المتناوئة
 وبعده وكذا لعدم المتقدم قد علم لوجود المتناوئة فليدبر ^{المتقدم} المتناوئة في الامة المتقدم ^{المتقدم}
 ولا يلزم منه الاضاف بالعرض من جهة الواسطة في العروض ان برز ان عروضها من جهة الواسطة في العروض
 فمن ثم انه لا كذا لكن لا يلزم منه ان يكون الواسطة في السموات من موصوفة بها بالذات شي يلزم الامة

على معنى ان الزمان لا واسط في الثبوت فحينئذ لا يلزم في احد قسميه ان لا يتصور
واسط في ثبوته لا تفصل عن الذات بالذات والجواب ان التفصيل في كل واسطتين المتعبر
ان الاشياء موجودة بالمقدم والناظر في نفس الامر قد يبرهن ان يكون موزعاً بالذات فهذا هو
محل ما اذا علم ان لا يلزم ان يكون شيئاً واحداً قبل وبعد بل فيه كثرة يكون بعضها قبل بعضها
فيها قبل بعضها بعد وليس هذه الامور وعبث لان البعثات والناظر في الخاصة
غير متناهية على سائر المقدم والتجديف ان كل المقروض بالذات هذه العلل امر متفصل
متجدد وهذا المقدم السنته كليم بالذات وبالعرض وعلى الثاني لا يمتنع ان لا يكون بالذات
بما كان موضوع المقدم والناظر بالذات ثم يقول عرض القبلة والتجديف لهما بالعلية او لا لعل بل
يقول عرض القبلة والتجديف لهما بالعلية او لا لعل بل ثبوت الاخر بعد صدور ما كان كافي في الوجود
بالمقدم والناظر على الاول فالعلم ان النفس بالمقدم ليس هو العلم لا قضاء الناظر ولا ما اتان
واللازم ارجاع المقدم والناظر بل علة كل منهما معايرة لعل الاخر غير متناهية في الوجود فلو لم يكن
العلل للبعثات والناظر في غير متناهية على هذا لا يمكن وجود المتناهي على غير متناهية
منقبة يخرجها من الذات بمقتضى جزمته بالمقدم والناظر بالذات ثم يقول كان العلم
بوجود المقدم والناظر لعل في الكلام واليه وكذا ولا يمتنع في الاستغناء عن غير الذات كون
موضوعها من دون علة وبما يجد يلزم وجودكم مستحاضة في الذات بصفته اخرية بالمقدم والناظر
بأنه هو المتناهي دون واسط في العرض وبل واسط في الثبوت هو المعنى بالزمان هذا ما في التفسير
التفسير في المقام الثاني عليك ان لا تلبس للعلليات والمعبودات من المعنى الثاني

فمن لا يعلم منه ان المعروضات جميع الاشياء وبعدياتها امر واحد المعروض بالذات كاشية
والبعديات ذوات الاشياء التي يكون مقدمته على التي يكون متاخرة ما شئ القيل نصف بالفعليته
والتي البعديات بالذات فاما كانت هذه الاشياء في حركات فالنصف ثقلها بالذات وبعدياتها
تلك البعديات واما كانت في غير حركات فالنصف بالذات ثقلها بالذات وبعدياتها
تلك البعديات فلا يحتاج في نفس الثقل بالذات والبعديات الى امر سبي الزمان ثم ان حركتها لا تفسد
الفعليات والبعديات لعل ارادة الياض الفاعل لا يبدل مجرد وجوده على هذا المعنى في قولهم
الامر لا يجب ان يكون وجود العالم لا يستلزم التمدد في نفس افراز الحركة الفعليات والبعديات
متمم في افراز الحركة يستعمل عليها التبعاء حول الوجود الاعلى في التمدد في نفس ثقلها بالذات
لا يحتاج الى افرازه النحو المحكم من الوجود فيصير علمه عند الخوف امكان وجوده في نفس الازالة
على هذا المعنى فوجدت ذلك بعضها مقدم منه على البعض واما ما قالوا ان اسبق الزمان موجود مقدم
والتاخر ببعض بواسطة المقارنة لا يجوز الزمان بان يكون بعدياتها وناقلها متضمنة لكانت الاشياء
لان المقدم منها يكون شاعرا عند المقارنة بخبر متاخر من الزمان فيقول لا معنى من له وقد جمع
صبره المقدم متاخره لا بدل على الازالة بالبعض كما ان الماء السحي يكون باردا مع ان الماء في الحركة
كلها بالذات فانهم لم ينهوا عن ان ينسب الحركة بالقدم والتاخر ليس بالذات بل علم منه وجود امر
فيكون اجزاء الحركة متباعدة بها بالعرض وهو الزمان فلان مقتضى ذلك مقبول من اول ذلك كونه متباعدة
افراز الحركة والصفات بها بالذات كانت الحركة كما مقدر بالذات فليعلم ان مقدرها المتكبر
الكم لم يوضع لوجبه في الحركات لا بقدر الحركات بل ان الحركات هي مجموع حركاتها لان مقدرها هو

انكم بالكم مطروحة وادعى قيلته مؤنزة وعورة بالبيان في هذا لان عروض ^{سببا}
 سماعا على موضوع واحد وسبب عروضها بيان بعض كل خبر منها خبر من المعروض في هذا النوع العرض
 لا يعنى ان يكون خبرا وكل خبر من الموضوع خبر من هذا المعارض فله طرفة العذر كونه ^{موضوع}
 ان ان الغايم بالحر كذا في الحركة او ان حارسته بمحمدة بقدر امتداد الزمان مع انها قايمة بالمعنى ^{تقدير}
 المتوسب باول فرق بين قيام المقدم بالمعروض وبالمتقدم بالذات في الحكم الاتري ان الهوس مقدره
 في الصورة الجسمية تكون الجسمنة الحادثة فيها متقدرة بمقدرة ما وما تفيد دون به كون ^{الوقت}
 الذات شتمخ الاخر فله يقدر بمقدرة الحركة لان يقدر بانها معرض بها من جهة عدم القوا ^{للمعنى}
 والجسمنة المتقدرة بالمقدرة الفاعلة فتمتد عند كون الحركة مقدره بالذات فمال الوجه ^{الذات}
 ان الحركة ليست كالبالذات بل هي شكنة فله يكون بها في حد ذاتها اجزا ^{والسافر}
 بالذات كيف والحركة هي الكمال الاول لا بالقوة وهذا لا يستدعي اجزا الاتري ان ^{فصل}
 مركبة من خمسة اجزاء لا تجري فرض ان يمتلئ من اجزاء الاول لا ان يستحق ^{الوسط}
 والحركة كونها كمال متوسطا على الحركات انه لا يستدعي اجزا فاعلم ان طابع الحركة لا يستدعي ان يكون ^{سببا}
 السادة المتقدرة انما ذلك لقيام البرهان على انفعال المسافة فاذن الاتصال خارج طابع الحركة
 انما يرضى بها الوجهين لوجودها على المسافة المتقدرة بقدر غير متناهية طرني الحركة المعنى ^{الوسط}
 لانها غير ممتدة في حد نفسها لكن في شهادة فرض سافة مؤلف من اجزاء جوهرة فردة ^{الاجزاء}
 نظر فان استنباطه ان ان ليس الخط متقدرا بالذات او فرض السطح مؤلفا من اجزاء ^{الاجزاء}
 الخط مؤلفا من اجزاء غير متناهية من اجزاء ^{الاجزاء}
 الخط مؤلفا من اجزاء غير متناهية من اجزاء ^{الاجزاء}

لا يترتب منه ان لا يكون كما بان في نفس الامر ان السبب في غنى اياه عن غيره من سببه
لا استخاره فيه البتة فمال داما الحركة للقطعية فلا يمكن فيها هذه الدخول لانها لا تعاقب طول الانفصال وعدمه
واصابه القاصد الحوfter في الشمس البارحة ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية موجبة للحركة الحقيقية
السا في باحوار الحوfter بالعرض وقد مر من قبل مع ما عليه فتذكر ونحن قد انبأ الفرد التدرج في جوار
قراره بالذات او بالعرض لو بسط الحركة القطعية الفارة بالذات فتذكر الوجه الثالث ان الزمان
تسبب للحركات كلها وهو امتداد طويل غير متغير فيه انبساطا او تضيقا لا يمكن اجتماع زمانين لا يابسه عن
زاد والحركات المختلفة بالشخص والنوع واقعية في افراد الحركة الواحدة من قسم الحركة الحقيقية فالحرك
تصنفها لا ياتي الا بجمع بين افرادها وانما مطلقا بحد الزمان فان طابا على اجتماع افرادها
فليس الحركة عدم التوار بالذات بالنظر لا طابا على احد بخلاف الزمان داما افراد الحركة في الطول
منه في قسم المسافة فليس مالا يجوز اجتماعها بالنظر لا طابا على الحركة او تسببت في تلك الحركات
واقعية في مسافة افراد الحركة مما يجوز اجتماعها بالنظر لا طابا على الحركة وانما اياها عن اجتماع افرادها
في رتبة مختلفة فالرتبة مختلفة فماله رتبة مما لا يجوز اجتماع افرادها في تصور فيها بعد ولا افراد
كنس الطول لانه نفس الامتداد والانساب في جهة ولم تعب فيه المادى في العرض والالتزام في جهة
يكون كما سطر او الخط والحركات الواقعية السطح الاربعة الطول معا وتختلف في التوجه لا في جهة كل منها
في الطول ولا يبع ان يقال كل واقعية طول كذا قال القاصد الحوfter في الشمس البارحة
عليك ان القدر الذي دل عليه الدليل ان هناك امر متصفا للقطعية والبعيدة بالذات ولم يزل على
ذلك الامر واحد فمجرد ان يكون المنصف بها بالذات لا يوجب عدمه في المتأخرة بالذات دون ذلك

ثIRD من ان الفرق بين ان هناك مسافة غير فار ياني هوانات اخبر عن الاجتماع ما وانه
نمقتب و اخبر بها ولم يدل اصله على تلك الحقيقة بل عن اضعاف الافراد والعقد احد
يكون ذلك ان است هو الحركة وكلهم حركة عباره بالذات لم يسمي صاع هو بالذات
بذلك في الافراد المنطقية على المسافة ما وانه است اخبر واما اذا سلمت في الخارج
ان اخبر است اخبر بها فاجابا عنها لا سلمت است كما ان اجتماع هوانات الافراد بما في اخبر واما
ما هو ان الحركات كلها واد بعين ان انما جمع كل حركة في كل زمان فحينئذ است
ان الحركات الموجودة بل والموجوده كلها مشتركة في الامتداد او الطول في جهة عدم التفرق
الوهم بها نفس الطول الممتد ومجيد طرفا للحركات فبظن بذلك ان تلك الطول واحد في مظهر
الخارج كما ان الوهم ما يحد من امتدادات اجسام امتدادا منبسطا في جهات ثلث امتدادات في
الجسم ومجيد طرفا للاجسام الموجودة في غير مظهر او موجودا معا عليه الاجسام فاما ان الزمان
هو علم اعتبره الامتداد في الوضو والامتداد فحينئذ ان هذا العلم لكن كيف الحال في الزمان
تدلف في الوضو فاما فالحال الاول فقد صار كالسطح ويمكن فيه الوهم
الوقوف المجهت وان لم يكن ممتد في الوضو في نفس الامر فقد يمكن حلوله في الحركة الممتدة في الوضو وان
يقوم مجيد طرفه في الحركة اخبر به الوضو في الخط المفروض في السطح وهذا لا يجد موجودا في السطح
لذلك الممتد ولا يختص ان هذا الايمان يقع حلول الزمان في الحركة مثل حلول الوضو في الزمان
فقد علم ان المقام المحل المقام الحال لانه ليس بمانه وانما هي في الوجود وجود ممتد في الزمان
في علم مكتبة مع علم بان ذلك في الافراد وتوالت الشئ في صور الطور عند فاته الدليل على وجود

ولقد استدلال على عدم انقضاءها لعدم القسم الصورة الحاصلة فيها الطارة بل على ضد ذلك
 انما ان قولك اذا كان كك من احد السريته في كل مكان اي اعداد وانه لا بد
 عليك ان لا يجوز ان يكون التسع اعدادها من جهة اعداد اوقات الحركات التي هي كك
 لان الحركات كلها مشتملة في هذا اعداد اوقات فاجد اليوم اعداد اعداد اوقات
 ويحكم بان التسع الحركات ويحكم على الحركتين لثقت ومن مقدار اعداد الحركتين بالسرعة والبطء
 يختلفن منها ابتداء من جهة محض في هذا اعداد اوقاتا بالسرعة والبطء
 وليس هناك فروق متغيرة الا اعداد الحركات حتى يكون هو الزمان ثم هذا استدلال كالص
 المحسوس واليس في المقدار اذ انما في المكان فهناك اعداد منطوق في جهات التسع
 من وجود اعداد متعاقبة عليه السلام ولا يمكنكم ان اعداد الزمان بسبب اعداد اوقات
 فالجزم ياخذ الا اعداد المتشعبة والبطء اعداد ونور عليه السلام وليس هو نفس الا اعداد اوقات
 هي ليس الا اعداد اوقات ولكن لبطن اليوم اعداد اوقاتا فافهم ومن هذا فرج الحجاب عما اذا
 ان لم يكن زمان متغيرا لانه لم يكن موقفا للسرعة والبطء لان هذه ايات الزمان فذلك العذر
 الذي كماله هو فيها هو اعداد اوقات اليوم اعداد الحركات ما انه اعداد اوقات اوقات على كل
 حركات لبطن كل ساعة وليس الا اعداد اوقات الحركات والحجاب في اعداد اوقات اوقات
 فاما قوله فان العلم بوجودهم الا اوقات فبدر ووظ لا وجوده في الا اوقات فاعلم
 هذا امام العلم من اوقات الحركات فبدر ان من اوقات اوقات فذلك انما هو اوقات اوقات
 التباين فابر البعد فاعلم ان ذلك من اوقات اوقات فبدر ووظ لا وجوده في اوقات اوقات

البيان

الحاصل حقيقة ما فيه وان ولي ان هذا من المصنوع والذات الوجود الغني
الدليل على ذلك وانما ثبت ذلك نظرا فاما يمكن ان يكون المصنوع هو الوجود نفسه

الذي هو الوجود نفسه في غير حيث لا يرد انهم يسمون طول اعمالهم بغير اعراض

بشيء يام ساعات والشهور ولطيطون في ارجح الوقائع وغير ذلك

عدد غير قابل بالذات عارض للحركة واثبات حقيقة على ان الوجود نظري التبع وليس

المعينة موجود في ان هذا هو من الغيب عليك ان الاشياء الموصوفة بالعدم

موصوفة بها طرأ لثبوت في نفسه الا كما قد علمت من هذه البقعات والاعراض

من المنعدم المتأخر ونوع انما مصدر الحركات كلف علمت فحاسب هذا الامتداد

بما هي حركات واثباته على ما قد مخصوص على نحو مخصوص بعضها مع بعض

الحركة المحل فوضعت في اليوم طوائف الاستعداد والاعتناء فيسمى

الدورات اجزاء في اليوم في بعضها دورات الحوادث وبعضها دورات

في الواقع متعاقبات لا في نوع الف دورات او ثمانية الف دورات

في الواقع ثم فاذن ان في كل دورة من الدورات من اعتبار وجوده الاول

وجوده الثاني والعدد المتعاقبات في اليوم على هذا الامتداد والبيان

الخاص منه قد علم ان العلم ان في حجب الوجود الراجح من غير ان

لأنه لا يتصور تقدم وجود الزمان على غيره من الأشياء أو يكون معروضا بالذات بل يتبعه بالبعد
من الحوادث والحوادث معروضة بالعرض حتى يستتبعها القول بالقدم الذي هو المستلزم
فغير من بل أن ادعى بزمانه البقاء الحوادث بتقدم بعضها على بعض بالذات من دون النظر
وكذا تقدم عيات الحوادث السابقة وكذا تأخر عياتها اللاحقة من دون وسطه والعرض كونه عام
في الواقع لم يغيب عنه بصدق بذلك لا يتقدم على الشيء بل لا يمكن ذلك بل كونه فاهم ومن
الحوادث شيئا أصاب الاتفاق المعتبر أن الأمور التي هي لها وجود بالذات فاعات الأحوال ومنها
وصفا للأشياء الدائمة للاعتبار المعقولة كحضور الوجود الزمني ومنها ما يكون في الغير كحالة
خارجية فمما القسم أما يكون أضافات أو سلبا كالنوعية العينية أو لا يكون أضافات أو سلبا
ممكن وجوده في الاعيان فهو لوجوده أضافات الزمن وتقدمه من الزمن إلى الزمان ليس بأضافات
مجرد ولا بالعرض كسب وجوده لا يشهد في الذات وليس أضافات في السلب لعدم
كسب وجوده لا يشهد أن يكون موجودا في الاعيان انتهى وفيه نظر بل إن أضافات الأمور الدائمة
أنه كسب أضافات خارجية في الأضافات والسلب ثم انتهى إلى أن يكون في الحوادث والحوادث
ما هو من الأمور الخارجية طبع الزمان من هذا المعنى وقد تقدم لو كان الزمان وحيثما قد يكون
لأنه نشاط العقلي والبعيد قد يران يمكن سببه موجودا أو متباه موجودا ولا يجوز أن يكون
قار بالذات بل غير قار بالذات هو الزمان أذه بحجج به إلا كتمت التهمة القاطعة بالذات وهو
الزمان في الاعيان وبت قد ظهر أن الموصوفات العقلية والبعيدة بالذات لا تتصور
والمتبادر والمتمم من تقدمات هذه الأشياء تأخرها أو التمدد الموصوفات المتأخرة والحكا

اسا خود من الحركات في العوالم هو الزمان فانه تساع بهذا الكلام فاعلم قوله في المسألة السابقة
فعل المقاصد فاعلم ان الزمان مقصود برسه وانك كونه مقصودا في المقصود نفسه فيكون
تأثير مقصود اثبات الزمان على وجه يثبت عليه اثبات المقدرة على فعل مقصوده بانباة وعم
نفسه او لا سيما ليس لمن حث انه مقصود قدرته وانما لا يلفظ ههنا لانه يمكن في كلام الامام
هو المحب ان يكون المقصود اثبات المقصود على وجه كونه مقدر الزمان لانه لم يثبت اثبات الزمان مقصودا
اثبات المقدرة مقصودا في قوله فاعلم ان المحب في ذلك واقعه على اثبات وجوده الخارج
او لا سيما ليس في لانه لا يلزم من القول بالوجود اني اصدق في ما يلزم منه الوجود الاعم من كونه في الخارج
ان يكون امر او ميا على نحو ما قلنا في قوله في الحق ان المقصود على غلط وجود الزمان تصورهما
او لا سيما واحدة على المحب في قوله انما يوقف على غلط الزمان وليس المقصود من اسكان الوجود المقصود
ان الحق ان معنى لوقف المقصود بالسرقة والبطور والمقصد على الزمان بمطل قد دور وانما المقصود
بما يشاهد ليس للدليل لوقف عليه احد قوله وانما ان في قوله الزيادة والمقصود بالثبوت على ان
ان المقصود في قوله الزيادة والمقصود بالثبوت ان يكون القبول بها بالذات حتى يثبت
عليه الزيادة الحكم بالزيادة والمقصود ولا يلزم منه ابقاء امره في النقص والمقصود في الزيادة والمقصود
دعوى السيد است في المقصود بالزيادة والمقصود بالثبوت والذات ان يكون قبل هذا الموضع الزيادة
بالذات فهو المقصود ولا يثبت في قوله بالذات بالذات بل لا يلزم وجود ما العرض في قوله بالذات
المسح الزيادة من ان المقصود لم يمتح يكون فاعلم الزيادة والمقصود قوله في قوله المقصود من الزيادة
يثبت ما عليه اكثر المتأخرين ان المقصود المقصود من السمع وهو فعل القوة في وضع القوة

منها عندني البصيرة والاضطرار كان المثل سادسا وان في مسئلة عدم قوة الفقيه يجب فيه على
غيره انقباضا في كل شي من كون ذلك كحكاية والاشبه بخلافه فاعلم قوله فهو الجواب والله
اعراض ولم ينو ذلك بغير سبب وقد استعان بان كل جز من اجزائها قد يدور
الشيء في النجاة والمقدر وجوده في مادة لا يوجد منه جز بعيد فهو وكلما كان كذلك فكل جز من اجزائها
وكل حادث في مادة كما قبل في المبادي او من مادة ليس هذا عن مادة لا يوجد منه جز بعيد
حدوثا او لا يابل البتة والصورة فهو من مقدار في مادة وفيه نظر طه لان الزمان عندهم مفهوم موجود
تجاسد وان جزاؤه غير متناهية فهو من مقدار فيكون هو المادة يقوم بها امكانها عند احتياج الاجزاء للمادة
واما في بقية المقدم احتياج المادة الى مقدار قوله لا يلزم ان يوجد شي بدون مقداره اعلم
ان دعوى استحالة قدر الشيء مع عدم قدر مقداره محل وجهين احدهما ان يراد بالمقدر البعد به في كل
اولا فانه ط لا ان شي فزوي المقدر في تقدير الغير القادر والعكس فالمراد بالمقدر المادة والعكس
الاشياء الاربعة بعد الزمان والافق وهو النظام ان يراد بالمقدر الشيء كمت فاعلم ان الشيء مع عدم قدره
تباين في ان قيام الكم محل موجب كون المثل في اجزائه خمسة ويكون مقدرا له بطلان المقدور لان له فلو كان
مقدره غير قادر اما قد يكون اجزائه منطبقا عليه لان وجود الكم بدون المقدور وان لا يلزم ذلك ان كان
غير اكتمل فيها وازيادها منطبقا على اجزائها فاما تقدير اليه دليل بل قيام المقدور في الشيء على التعبد بل يقوم هو المقدر
للمعجب ثم يفهم منه ان الجزء يقوم به في اجزائه فكمنا مقدرا فاما البعد في قدره فاعلم ان الكم محل واحد ولا يكون
اجزائه منطبقا على الاجزاء الخمسة كما لا ينبغي ذلك في دليل في الجمل كما لا يملكه الطمان اجزائها على اجزائها فاعلم ان

نما بسم فاما اذا كان الجمل در حال كلامها فاريت ويزمارين مسلم واما عند كون الكلمة عرافه
غير مسلم لابد ان يكون دليل في تقديم مسلم فافندرك قوله ويزمار عليه كما هو موقوف في التورثي الفخر الكلام
التي هي على ان الحركة لا يصف في زمان الحركة بفرد في حيز المقولة التي تقع فيه حركة انما
في انشاء الحركة بحيث يفيض في كل ان فرد مغاير لما يفيض في ان الفرد المقروض فاجتمع الاخر في كل ان
ما معنى اثبات الفرد البديهي من المقولة قوله اقول الاول في الجواب النظم انه ان يقول الصواب في الجواب
المجرب في النقص ان ما ورد على السيل في عاقل دانا الورود على الدعوى فليست منع الا باحتضار المقول
لا يمكن ان يوجد فرد منه في ان ويكون الحاصل ان لا يكون بحسب حقيقة صاحبها ان يوجد فرد
في ان لا يكون مقدرا للام فادرجات في هذا المقام فاصل قوله فذا موزع على ما في الشرح الذي
اه بناء على المقول على ان السراج بعد كل البعوض لا يحكي في السراج ان المراد من عرافة هو ان
فهي الحركة في ان لا يكون الزمان حركة فكونه مقدرا لنفسه قوله فيسبى اعني عدم التقدير اجماعا في
ان كل ما عرافة بالذات هي الحركة في الامور المذكورة عرافة بالمعنى فاصل فيه لعله اراد بالحركة انما هو
التي هي في المقولة لانه في الحركة في بعض الافراد العنق في دعوى انها عرافة بالمعنى فمجرد ذلك
في الفرد الذي في الكسف فاصل فيه قوله لما كانت الحركة في حيزه لانه اعني ان المراد من
فيه عرافة فردا لبقائه الزمان منحصر في الحركة في السطح الحادث في قطع الجسم في حيزه لانه
قوله اقول فيه وجوه الثلاثة ان في المقدور ليس انما مقدرا في الوجود مع بقائه لان الحادث في كل ان
متعدد في الوجود فاما ان في زمان في الوجود لا يمكن مفارقة السطح لان الحادث في الوجود فاما
في الزمان في عرافة في حيزه في حيزه مستبعد الاخر كما في فاصل الجواب الذي لا تجزى قوله في حيزه

في هذا المسبب لا يفي ما قاله الا انه لم يرد في حجاب المحل المذكور في قوله
المعناه الا انه لم يكن قد نفي في نفس علم حوزة الفاعل من غير ان يكون له علم في ذلك
في قوله لا في حال السكون وفي حال الحركة وقد قلنا في محله في قوله لا في حال السكون
ففي زمانه اه قال صاحب الا في الميسر ان القليلة التي لا توجد في السبعية قد يكون ثابته في حوزة
هناك في ميسر من قبل من ان القليلة المذكورة انما يكون رايته او حيل من القليل والبعد من محله
واما اذا لم يحل بل يقع البعد في غير القليل فالقيلولة في ميسر الا انه في حوزة الميسر في حوزة الميسر
فانما في ميسر البعد او لا في السبب شيئا من خبره او حوزة الميسر شيئا من خبره او حوزة الميسر
سبق اصل العلم الذي هو في علم الميسر او لا في ميسر شيئا من خبره او حوزة الميسر شيئا من خبره
العدم لعبدته في حوزة الميسر او لا في ميسر شيئا من خبره او حوزة الميسر شيئا من خبره
فكان البعد والبعد او لا في ميسر شيئا من خبره او حوزة الميسر شيئا من خبره
والميسر في حوزة الميسر او لا في ميسر شيئا من خبره او حوزة الميسر شيئا من خبره
عدم الزمان على حوزة الميسر او لا في ميسر شيئا من خبره او حوزة الميسر شيئا من خبره
المسبب في حوزة الميسر او لا في ميسر شيئا من خبره او حوزة الميسر شيئا من خبره
والدستور في حوزة الميسر او لا في ميسر شيئا من خبره او حوزة الميسر شيئا من خبره
وتمت قد نسياسا ان القليلة المذكورة في حوزة الميسر او لا في ميسر شيئا من خبره او حوزة الميسر شيئا من خبره
الوجود الا في حوزة الميسر او لا في ميسر شيئا من خبره او حوزة الميسر شيئا من خبره
واما في حوزة الميسر او لا في ميسر شيئا من خبره او حوزة الميسر شيئا من خبره

[illegible]

واما في الواقع في حق المحذور ان الام لا لا حقيقة للمراتب المحصورة
 وبيان ذلك ان الحادث اذا وجد في غيره من الزمان فلا يمكن ان يعدم
 فلا يمكن ان يقع في وقت اخر بعد ذلك وهو غير مقبول لا بد من
 نفسه فان وجد الحادث في زمان واحد لا يمكن ان يقع عنه احد الوجود في هذا الزمان
 وجود في دعاء الله بعد الوجود الواقع في دعاء الله لا يمكن ان يقع عنه وليس حدود حتى يكون
 ومن هنا قد اصرح لك ان كماله لا يتصور عدم طار في الله لا يتصور عدم طار في الزمان لكن في الحقيقة
 فان عدم الطار انما له في دعاء الله عدم القطع الموجود في الحقيقة فيبقى في دعاء الله في
 لان مرجع العدم والطار في قطع الوجود بانقطاع زمان وجوده وهذا العدم لا يكون في زمان
 وجوده وهو معدوم لان هذا الزمان حال وجوده انما هو حادث في الزمان ليس في الزمان الوجود في الزمان
 عن زمان وجوده النسبة في الاجتماع المقصود في ذلك الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 من الغنى في زمان ان الحادث الموجود في زمان وجوده لا يقع وجوده عن زمانه لكن لا بد من زمان
 يكون الحادث منه عدما او قريبا مستحقا في الواقع الذي هو المعبر بالعدم لا يجوز ان يقع الحادث في زمان
 الواقع في الزمان واقع عدما في وجوده في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 وبسبب هذا العدم الزمان ان بني علي زعموا ان الله في دعاء الله في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 ثم ان ما ذكره في عدم تصور عدم طار في الوجود الوجود في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 الله في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 وان زعم اجماع المتأخرين في ذلك الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان

رجعتني وجاء الله ففقدت كون الحادث اذ لم يبقوا بالعدم في جوار الله فان رجع الى جوار

الحادث وجودي الغير لبعدهم كذلك نقول انه وجودي الغير لبعدهم فليس ثم ابدية وجودي
وما يحكمه كما عسدهم نقول مشيد هناك فبالتم اور وهذا المصوب على نفسه ان الحادث ان

والجمله علامہ عسکریہ اقول المشبہ بنیاک فنیال ثم اور وہاں مجموعہ علی الفہم بن الحافظ علی بن

ارتفع عنه الزمان الفخر فويل بان صدوته نرموه يده في ذلك الزمان الفخر فويل بان الصدوم فويل بان

انما قضيت في ذلك الزمان وان لم تقع عودته فذلك الزمان بل انما رفع عن الزمان

کلم من رفعا عن الذاکر لما تعظم استمرار فی الحق الزمان واجاب بان کما عرفت برهان و

ویری و ده کسب الحداثه الی السقوطه بالعدم و فاعال الی عدم و کمال الخ و ثلثا السقوطه بالعدم

فان لم يدر احد من هؤلاء العباد ان الله قد خلقهم في الواقع كما هو عدمه من دون ان

مستداد اول المستاد و مستوفى العتار اعظم في دعاء الدبر و عتارته مقدار زمان قبل زمان الحمد لله

هنا كشف الوعد زمان ذلك وجود الحادث كبرى فيه الاعتناء ان كسب العلمين الحاح

ما كان في الورق الخاطو هذه الحقيقة بان وجوده فاذن وجود الحادث الزمانى يعود

المطلب عدمه في الواقع من حيث حصوله او لغير احد المتقارنين تسليم المطلب في النسخ ولا يستلزم المطلب عدمه

المعروف حاله الوحداني زمان المعتمد في زمان اخذ لئلا لك سنة وعار الدير ولذا اخذوا حصل الحادث في الدير

عدم مزمرة (نوی) فذلك الوجود الوقت الذي هو فان بان ان الوجود يكون ظاهرا والعدم يكون

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

[illegible]

عليه السلام اصابه عمه لا يدرك طلبه انه من المنصور من الصفه من العاطرين ابن جابر بن سفيان بن عيينه

الله تعالى والقوة في الخواص موجبة شدة لا بد لانه تعالى ان يكون كذا
 في ذلك كذا يجوز ان لا اعتبار في الوجود من عدم اعتباره في الوجود
 في غير زمان ووجوده فالحكم بالاعتبار لا ينافي في الوجود
 فيه خارج لعدم لوجوده في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بمعنى ان هناك في الوجود من العدم عدمه في الوجود في الوجود في الوجود
 فالحكم بالعدم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 رتبة على السور فاذا وجد الزمان في كل ما هو محقق في الوجود في الوجود في الوجود
 اللائق لانه ليس بالعدم في الزمان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 مثل هذا القول في العدم اللائق في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الواقع فاذا وقع في العدم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 وقوع الوجود في العدم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 واقع لا يقع في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في العدم اللائق في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الحوادث في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 المنكر في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الغير في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

لا يحد استمراد ولا استمرار ولا موزع مقدس من سبب العدم عليه ولا نحوها ^{لعدم}
 ومتقابلة ودام من جهة سبب العدم الواقع سبباً من زماناً لا زماناً لا زماناً ^{لعدم}
 شئ من جهة ^{لعدم} فما استأنه ^{لعدم} الى جانب محبة واما اتفاق الموجودات ^{لعدم}
 فيصدق ^{لعدم} المطلق الثابت ^{لعدم} الدائم ^{لعدم} الواسع ^{لعدم} الفعليه ^{لعدم} العدمية ^{لعدم} فيكون ^{لعدم} المطلق ^{لعدم} العالم ^{لعدم} سبباً ^{لعدم}
 وصدق ^{لعدم} الموجب ^{لعدم} بمراد ^{لعدم} اعلی ^{لعدم} خلف ^{لعدم} سنة ^{لعدم} الزمانات ^{لعدم} لان ^{لعدم} الموجب ^{لعدم} يصدق ^{لعدم} بالوجود ^{لعدم} في ^{لعدم} خبره ^{لعدم} سنة ^{لعدم} وصدق ^{لعدم} له ^{لعدم}
 تحقق ^{لعدم} العدم ^{لعدم} في ^{لعدم} خبره ^{لعدم} سنة ^{لعدم} ما ^{لعدم} العقد ^{لعدم} المطلق ^{لعدم} العلم ^{لعدم} الموضوعات ^{لعدم} الزمانية ^{لعدم} اما ^{لعدم} صادق ^{لعدم} واما ^{لعدم} اذ ^{لعدم} كان ^{لعدم} غير ^{لعدم}
 الحكم ^{لعدم} زلا ^{لعدم} اذ ^{لعدم} اذ ^{لعدم} انما ^{لعدم} في ^{لعدم} الدورات ^{لعدم} فاما ^{لعدم} العقد ^{لعدم} المطلق ^{لعدم} العلم ^{لعدم} لا ^{لعدم} يصدق ^{لعدم} واما ^{لعدم} بل ^{لعدم} يصدق ^{لعدم} الثالث ^{لعدم} سنة ^{لعدم} عند ^{لعدم} العدم ^{لعدم}
 الموجب ^{لعدم} ثم ^{لعدم} بعد ^{لعدم} الوجود ^{لعدم} يصدق ^{لعدم} الموجب ^{لعدم} ويكون ^{لعدم} الباقية ^{لعدم} فدان ^{لعدم} ان ^{لعدم} كانت ^{لعدم} العقود ^{لعدم} في ^{لعدم} الزمانات ^{لعدم}
 الدورات ^{لعدم} ثم ^{لعدم} اور ^{لعدم} على ^{لعدم} سنة ^{لعدم} ان ^{لعدم} تحاول ^{لعدم} الدورات ^{لعدم} الغير ^{لعدم} الزمانات ^{لعدم} ان ^{لعدم} يصدق ^{لعدم} عليه ^{لعدم} حكم ^{لعدم} العدم ^{لعدم} والوجود ^{لعدم} جميعاً ^{لعدم}
 مطلق ^{لعدم} العلم ^{لعدم} في ^{لعدم} ثم ^{لعدم} ان ^{لعدم} تحقق ^{لعدم} التناقض ^{لعدم} في ^{لعدم} الزمانات ^{لعدم} او ^{لعدم} الفاعل ^{لعدم} الدورات ^{لعدم} او ^{لعدم} يصدق ^{لعدم} الحكم ^{لعدم} العدم ^{لعدم} فقط ^{لعدم} او ^{لعدم} الوجود ^{لعدم} فقط ^{لعدم} او ^{لعدم} لا ^{لعدم}
 فقط ^{لعدم} والوجود ^{لعدم} ثم ^{لعدم} باطله ^{لعدم} برهان ^{لعدم} واما ^{لعدم} بان ^{لعدم} لا ^{لعدم} مطلق ^{لعدم} العلم ^{لعدم} الزمانات ^{لعدم} لا ^{لعدم} مطلق ^{لعدم} العلم ^{لعدم} الدورات ^{لعدم} فصدق ^{لعدم} العلم ^{لعدم}
 بالعدم ^{لعدم} بالاطلاق ^{لعدم} انما ^{لعدم} لا ^{لعدم} يصادم ^{لعدم} صدق ^{لعدم} الحكم ^{لعدم} بالوجود ^{لعدم} بالاطلاق ^{لعدم} اذ ^{لعدم} كان ^{لعدم} الا ^{لعدم} مطلق ^{لعدم} العلم ^{لعدم} الزمانات ^{لعدم}
 صدق ^{لعدم} بها ^{لعدم} بالانطباق ^{لعدم} الزمانات ^{لعدم} واما ^{لعدم} اذ ^{لعدم} كان ^{لعدم} الا ^{لعدم} مطلق ^{لعدم} العلم ^{لعدم} الدورات ^{لعدم} فان ^{لعدم} الحكم ^{لعدم} يتبادر ^{لعدم} بان ^{لعدم} وصدق ^{لعدم} العلم ^{لعدم}
 بالصدق ^{لعدم} مطالب ^{لعدم} تحقق ^{لعدم} الا ^{لعدم} الفعل ^{لعدم} سنة ^{لعدم} فاما ^{لعدم} المحلول ^{لعدم} الغير ^{لعدم} الزمانات ^{لعدم} او ^{لعدم} قد ^{لعدم} اذ ^{لعدم} كان ^{لعدم} العلم ^{لعدم} عليه ^{لعدم} الزمانات ^{لعدم}
 العلم ^{لعدم} الدورات ^{لعدم} في ^{لعدم} تقع ^{لعدم} صدق ^{لعدم} وصدق ^{لعدم} عن ^{لعدم} دعاء ^{لعدم} الدورات ^{لعدم} فاما ^{لعدم} العاقبة ^{لعدم} حكم ^{لعدم} عليه ^{لعدم} بان ^{لعدم} الحكم ^{لعدم} عليه ^{لعدم} العلم ^{لعدم} الدورات ^{لعدم}
 كان ^{لعدم} لا ^{لعدم} يصدق ^{لعدم} وصدق ^{لعدم} في ^{لعدم} البطله ^{لعدم} فصدق ^{لعدم} في ^{لعدم} البطله ^{لعدم} واما ^{لعدم} بان ^{لعدم} العلم ^{لعدم} البطله ^{لعدم} صدق ^{لعدم} وصدق ^{لعدم} في ^{لعدم} دعاء ^{لعدم} العلم ^{لعدم}
 صدق ^{لعدم} العلم ^{لعدم} بالوجود ^{لعدم} واما ^{لعدم} العقد ^{لعدم} وصدق ^{لعدم} في ^{لعدم} الحكم ^{لعدم} في ^{لعدم} الزمانات ^{لعدم} فان ^{لعدم} لا ^{لعدم} يصدق ^{لعدم} ودام ^{لعدم} وجوده ^{لعدم} لان ^{لعدم} الحكم ^{لعدم} بالعدم ^{لعدم} فان

[illegible]

[illegible]

الزمانى ان يمكن ان يكون ما ذكره سابقا بل يصح فى دعاء الدهر كيق لا يمكن ان يكون
فان ثم كان الوجود فيهم للدهر متداودا ودهما واما قال هذا اللبس ليس اذ لو كان وجوده
الدهر في الوجود المفروض لا اذ ما قال سلم لكن غايته ما يلزم ان ليس للحادث وجود قبل الوجود
وكيف لا يلزم ان الدهر ليس العقلية على ذلك النوع اى انه خارج عن الوجود والوجود
ويعلم منه ان لا يكون موجودا فى الدهر بل هو سبب الوجود المتخصص بزمان وجوده
بالدهر الخارج عن جبر الوجود او الوجود او يقول ان الزمان الغير المتناهي مع الحوادث المتخصص
وقت وآن ان موجودا فى دعاء الدهر غير سبب الوجود بل هو سبب الوجود فكل فروع الوجود
مع حوادث المحققه المتخصصه بها موجودا فى الدهر اربعة دهرية فابدية واقعة والاعدام الباقية عليه الله تعالى
كلها حيوات زمانه لا اعدام واقعية فوجودات الحوادث المتخصصه الزمان فابدية دهرية فالحوادث
الدهرية زمانية كانت او خارجة عن الزمان فبديه دهرية فالأطلاق الموجب الدهري والدراب
كلهم عاصد زمان غنم فبديه ثم سلك هذا السبيل البصرى الهيمان ورام ان يرفع دقائق العلوم
عنه من استبان ولا يورثه على ايراد الالهام على حصرهم التقدم فى فتنه الامم فبديه المعينة
فى مقابلة التقدم ان يكون بازاء كل نوع من المعينة نوع من التقدم السابق مع ان ليس بالارادة المعينة
الدهرية بالتقدم دهرية بزرى فبديه الازدواج فبديه بغيره ليس بى نعم سلك سلك المنة والاداء
قال الفصل الحى انهم لم يكونوا فى دهر بل سبب الدهر والسرمد الذي هو باراد المحرر الدهرية
نوع مباين للوجود المحسوس البصرى الابدال بعد العلم بوجود القوم الواجب ذكره انه كان
ولم يكن موجودا الى ان الوجودى الدهر ثم وجد فيه دلالة بذكر ان رب الزمان لا يقدم

هم يكاشته ايران و الفلك سحر هم في ليس المبدع عن التقين الزمان و لكن
هم ذلك فان سبفه كذا على الحادث الزمان و على كل فرد منه و على كل جزء
الزمان عديم سوي بالبره و سرور كنهم حين جادوا انهم السون و مباحث التقدم و التأخر
أحد جن الزمان على الوجه قيل الوجودين سبق الزمان و سبق بالبره و سرور
فأول سبق الزمان بحسبه ان يحلف السبق في السابق في الوجود النسبه و بعد
ذلك بان يحلف ان يوم قتل محمد بالذات او الامتداد بالذات و لو وهما او
يصلح ذلك و متابع مرد معتد و لو وهما قد محاله كان ذلك المعنى المطلق بالابرار قد
شتر كامين سبق بالبره و سرور و من سبق الزمان فزاعبه ما خشم من ذلك
فلا مجال منهم ليس على سبيل المصلين فان حرمي شر كمين و عين شبا عين المصفيه
و اخوض لوعاد و احدا و نقاط النوعين مما لا يسوع و انت لا يرب عليك ان بان
نعم و يقول الفلك سحر سبق بالبره و سرور في الخالف لسبق الزمان و الزمان عليهم هم
هذا النوعين سبق المعين يوم المحال و عديم و دعواه المردزة في سبق الكمال و عديم
لحادث الوجود في الزمان مرد و من يوم امتداد و عديم مرد و وجود امر قيل في فرع الفلك
بحسب هم لا يجوز ان يثبت التقدم الا لفك كذا الا بعد خط زمان و وجود الفلك و في
مع عدم نفسهم في احد التقدم الزمان محتمل و لا ممتد فرع انه قد شر كمين التقدم
و التقدم بالبره و عديم ان عدم التقدم لا حاجه الى التقدم لعدم تصور وجود شيء مع عدم وجود
وجوده و لا اجراء و قد سبقه وجود الاول الا بان شداد الواقع منها يكون في حده و هو المتقدم و

في وجود المتأخر ولو كان هذا مستلزما لكونهم لا يفهم منه القدر المشترك إلا أنهم سبكون
بحسب النحوس الفصلية والمتأخر على آتم الزمان فلو لا عندهم هذا المعنى المشترك لكانت
استدلالهم بطرح الاستدلال في غيهم واليه هم سبكون على امتناع لعدم العلم على وجود الزمان
النحوس الفصلية سلمت لوجود الزمان ولا بقايتهم وقد اقتصر على فهمهم مكان هذا النحوس الفصلية
الاستدلال أنهم صرحوا بانها مخرج عن الزمان ولا يمكن تشبيهها بالزمان الفصلية ليس
الواقع في الفرق الاستدلالية المعينة الغير المتعددة فهذا يخرج من مولا لعدم تصور الفصلية
الزمان فانهم دنا اعراض اللام مع البز نفس عليه فتمنع ما اجابته الفصلية الجوهرية
مطلق المعينة بازاء مطلق الفصلية لا يستدعي ان يكون بازاء كل نوع من المعينة لوجود
الاستدلال ان المعينة الائمة ليس بازاء مصلية احد فان تشبها بان عين معينة الفصلية
ان المعينة اللدخنية لا الفصلية المعينة بالصفات ولها فمعينة شئ اخر ولا الفصلية في الزمان
مصور مقابل المعينة ليعلم المعينة بان لوجودها ولا لوجودها لان العقلاء لا
ان احد كاجتماع التقيضات والعقلاء لا بان يكون احدهما قبل الآخر فبما انهم سبكون على
المقدمة المقابلة لعدم وجودها على كل محله على الحوادث اليومية لقد سريدا التي تقام
الذليل لانه داو على التصورة فيها اخر وحكم على الفصلية لوفانهم فيها بيان ما اتخذهم سارح
مجايلات كلها صرنا ويرا بان لوجوده في عدم لوجوده شئ فقال في كتابه المسمى بالصفات
الانصال غير محبذ لكان مقدما على الحوادث اليومية لقد سريدا لحوادث ماضية عنه باقوا
قد رزم ان كون جميع المعلومات من المعينات والكلمات لا عاظمة بالحدوث والازم لوجود

لأنهم يقولون لا يشترط في الوجود المسبق أن يشيطن العالم بعضها بالحدوث لا لشيء منها
سواء كان للحدوث الفعل بل محبة بالاضافة لا بالمبدعات المستمرة بل بالمتناهية
فإنه لا يشترط في الحدوث قبله الزمان ويكون شئنا على ما هو عليه في نفسه متقدما كما أن
يقدم ذات سبحانه نوعا على الجازات لم يشرعوا. لا كان يكون أعدها بالاجتماع في حق الواحد ثم
الباقي ما في ذلك الالهام وإنما ان سيرة الحدوث مع المبدعات والاصطراط المطلة
لأنه لا يمكن أن يشرع في الجازات طرا فمقابلة نفسها وانما لا يربط عليك ان يشرع
فإنه كما عرفت ثم ان اعضاء السيرة بالمبدعات يكون معنى شئنا انهم يرون على معية الكائنات
والعكازية منها المعنى في عين الوجود بل كان تفاهي لعدم تصور العبدية والعبدية من دون امتداد
محمود على وضع ما ليس متبناه ان وقوع الوجود بدل العدم بعد في المبدء ووقوع المبدء
في الوجود لا موجب الحدين بل سطر احدها الاخرى اصله ولتقوم خبره من دون الوجود
ان يكون معنى سبحانه مع المبدعات متقدما على معنى سبحانه مع الكائنات في عين
الوجود بل في نفسه يقع الكائنات خبرها ووقع المقارنة بين المعنيين بدون امتداد
وقوع المعنى العقلية فبال ثم لما استشهدوا بالعدم برفق التقدير في وجوده (الفصل ثامن في عدم
البعث ثارة مع وجوده كما هو الحق في الحقيقة) بالصورة الاولى فقد اذنا به غيبه
بالاجابات فبال في نفسه لا لعدم شئنا ان يفتح اعتبار المعنى بالعدم حقيقة
العدم والافتقار لا شئنا ان يفتح الالهي والافتقار على خدش الاخر في شئنا بالمبدء
بأنه لا يربط عليك ان هذا الكلام الشبه بالاقوال الجاهلين او لا تتركه

اشبه المتيقن مع العدم فليصح الحكم بأنه لم كان مع عدم الحوادث ثم تصاحب الوجود ^{فصل} كونه
الديريه اليقين ان يقع متعقبه الشيء مع المعدم سلب المتعقب مع الوجود فالتعقب سلب الوجود
المعقب مع الحوادث ثارة وبارة ثانيا له المتعقب فوجوده سلب الوجود مع الحوادث
فقد نزل السد فافهم قال اننا الكسابة نلوا ليس بوجوده في الدهر بل شغل في الزمان ^{والله اعلم}
خلف الاثر في المبدعات فانها موجودة في الدهر والسير والسير وان اشهر كان في السير
عن الحق النقصي لانها مختلفة باختلاف بين العدم الصريح في الواقع فاذن المبدعات في الزمان
موجودة في الدهر فلو كانتا مختلفين بالعدم والحدوث في الدهر لم تكن مختلفين في الوجود ^{والله اعلم}
الموجودات في الدهر بالنسبة الى البار لم تكن بالجمعية والجمعية والجمعية والجمعية
في سنة واحدة في دهر واحد والبار الفيل مقدم عليها بالسير مدعوا بالوجود
الدهري واليقين في السير مدعوا خلاصة في العتات وانت لا يدرك ^{والله اعلم}
في الدهر والسير مدعوا العدم في اعيانها دون الدفر لكن في عين شيا فيقول لو كانت
الحوادث حدوثا مسبوقة بالعدم الصريح في الواقع فدون اعتبار المتغير كان وجوده في
الواقع من دون اعتبار المتغير ليس مع وجودات الحوادث في حد ذاته اعتبار المتغير
مع وجودات تلك الحوادث في حد ذاته اعتبار المتغير فلو لم تقدم في وجوده سلب الوجود
وجوده بالسير مدعوا في الزمان فلو لم تقدم عند لزوم للعقد لم يتم العقد بالسير
الحوادث وحدثت بعض اقر في الدهر بل ان الامور السريعة موجودة في السير في الدهر الحوادث
في الدهر فاذا عرفت الحوادث في الدهر كانت سنة واحدة بالنسبة الى المبدعات والسير

في السهر فلا يلزم التقدر في وجود المشرقات ولا في سببها فاعلم قال المذاهب
سبب شي من الوجود لا يحقق سبب عنه وليس معنى سبب السهر في المحقق
ذلك اضافة شي لا شي والاضافة شي شي فهذه الامور لا يحقق شي واحد لا غير
باعتباري وجود اشياء مقدمها وادوارها واحدة فاذ كان الجاعل موجودا
لا يلزم تحقق الاضافة سبحانه لا شي الا سبب شي عنه ثم انه ايدع عليه المعلوم في قوله
الذي جعلته واحدة فصدق عقد على الموجود عليها بالاطلاق المعجزة الذي فيها من تلك
الصفة وصفان يحكم عليهما سبق والحق في الذي وفي التقدير كذا قال في قوله تعالى
وهو الذي غر عنه بالصفة والتدريج كذا قال في قوله تعالى لا يدب عليك انك قد علمت
ان لم يحقق اضافة سبحانه لا شي ولا سبب شي عنه فيقول سبب مضمون وجوده في قوله
عنه عند ما في الذي اول سبب في الاول قدرتم التقدر في وجوده السهر في الوجود
ووجوده معناه اذ في قوله تعالى ان لا قد ثبت معية سبحانه مع الحوادث الذي هو عدمه عند
وهو بطور ومع بطور قدرتم سهر الحوادث ما سهر فافهم قوله ان سبب شي عن شي
سبب سبب عنه اسبب الكلام المتين ومناف فقولنا فاذ كان الجاعل في قوله
لكن يتقوى بما سال هذه المقالات ويجب ان يحس شعاعا قال راجعا ان وجوده
فاطم على تقدير استعجاب الحوادث الذي في معيار النيات الذي هو الذي في الوجود
البرح وادعاني خيره لا في في خيره من جهة قدره في الذي حده الفاضل عن الفاضل فلهذا
في قوله تعالى كبر جبر في الذي كبر ما اذا سهر في الجبر في قوله تعالى

واجب الابقائين لوجوده في عدمه في البرزخ في الوجود يكون جود الابقائين في ذات
العقل وجودا لا فاضل عن علي الشعب والحق كذا قال في مسألة ذات الابقائين
عليك ان وقوع الابقاضة بدل الابقاضة لو كان الابقاضة وتغير بعض الابقاضة
بأثره في وجوده سبحانه مستمع الابقاضة فيقدر لم يقدر في وجوده ولو كلف في
الوجود بدل العدم في حيزه في عدم لزوم الاستدلال فيكون له سبحانه مقتضا بعض الحوادث في التفسير
وغير مقتض بعض الحوادث ثم يقع الابقاضة في بعض الابقاضة بل في جميع الابقاضة
في غير لزوم استدلال ثم ملك هذا ليس كما ان من القبول قال في مسألة اذا كان
العدم في سوا قلب الفروا وغير المناس في استدلال الزمان لا من بدو كما يقول في التعاليم
بقدم العالم كان كل جزء من الازواج والارباب فيكون حادثا واما حكم ملك المعقضية التي
حادثتها ووافق القدر في عليها من كون كل حادث زانبا واما بقدر حدوث الازواج
العدم الصحيح طرقي وعاد الدير في وسبقه لعدم عليها معاني وعاد الدير في عدم منه حدوث
بعد غيرهما والازم المثل الا في طوبى من وجود الطبقة المرسل عند عدم الازواج وطرا فان
حدوث الحركات كلها نوعا وسفها ومنها الحركة المستديرة الكلية فلم حدوث الازواج
حدوث ما عليها من العقول وما عليها من العقل الاول لان بقدره ليس الا في لخط العقل فاول لم حدوث
العالم بأسره في الدير وسبقه لعدم على العالم في عا الدير من جديصة في القيات
ما تجوز منها في وجوده في نفسه ان الساري في سجاه مقدم على عدمه في ذلك كما في غير ذلك
من ذلك في بعض الابقاضة فيكون كذا ان في الابقاضة الازواج في جميع الابقاضة

معبر في الوجود في حق العدم والعدم في حق الوجود ضرورة حدوث الزمان المنقطع في الحركه
 التي هي محل الزمان في العدم وسبقه العدم عليها في دعاء العدم والعدم في الوجود في حق العدم
 في عدم منفى ذلك ان يكون موضوع تلك الحركه هو الجسم المحرك والسمات ايضا باونا موجودا في العدم
 لعدم البصر والادراك خلو عن الحركه والسكون اذ هما لا يكونان بدون الزمان في الوجود
 حدوث الفلك الاقضي ثبت حدوث العالم الجسماني وقرم منه حوت حدوث العالم الاخر
 في ذلك كما في قوله تعالى بن هذا خلقنا في الفلك حوت فرب عليك ان بان في هذا
 الاخر في الوجود في حق العدم والعدم في حق الوجود في حق العدم والعدم في حق الوجود
 في ذلك لان الاجزاء والسمات اجزاء من اجزاء الوجود في حق العدم والعدم في حق الوجود
 الفلك في عدم منه حدوثها حدوثه كيف ولو كان الاكوان في الوجود في حق العدم والعدم في حق الوجود
 الزمان اتفاق الفلك اتفاق السمتين مع اتفاق السمتين في حق الزمان اتفاق السمتين
 اتفاق السمتين في حق الزمان اتفاق السمتين مع اتفاق السمتين في حق الزمان اتفاق السمتين
 من الاخر في الوجود في حق العدم والعدم في حق الوجود في حق العدم والعدم في حق الوجود
 في عدم منه حدوثها حدوثه كيف ولو كان الاكوان في الوجود في حق العدم والعدم في حق الوجود
 الزمان اتفاق الفلك اتفاق السمتين مع اتفاق السمتين في حق الزمان اتفاق السمتين
 اتفاق السمتين في حق الزمان اتفاق السمتين مع اتفاق السمتين في حق الزمان اتفاق السمتين
 من الاخر في الوجود في حق العدم والعدم في حق الوجود في حق العدم والعدم في حق الوجود
 في عدم منه حدوثها حدوثه كيف ولو كان الاكوان في الوجود في حق العدم والعدم في حق الوجود
 الزمان اتفاق الفلك اتفاق السمتين مع اتفاق السمتين في حق الزمان اتفاق السمتين
 اتفاق السمتين في حق الزمان اتفاق السمتين مع اتفاق السمتين في حق الزمان اتفاق السمتين

الكلمة قد اختلفت في معنى ما لا يدعى غيبا فاني لم اجد في الاصل كاصح من يخرج من ادبيته من شهادته وادبيته
 حرو اما انما يتبين من محقق ٢٠ او لا تبرر انه نقول بالاحده في المختلف بغير ان عرفت انما انما
 الدهر منه فمقتضى على صحته انما قد يطرأ من حدوث الحوادث عليها بالانانية وعلى هذا فخرج ان
 الازلية على ان لا فذلك مستورد من العقول والكتاب في العدة الموصلة بها وادعية من فضل العقل
 منها في الازل في هذا المقصد الذي قد يطرأ من العقل والادب وكذا لا يبرر حدوث العقول التي
 في ورقة الا فذلك حدوث العقل الذي في ذلك فمما في ثم اخذت هذا الصنيع بتمتقا فخرهم انه في حكمة
 في قسامه محمد اول الان باوجوده موهون بالامكان الاستعداد في قايلا للذلية الدهرية واد
 الوجود لا بعدا لعدم الصريح في من الدهر انه من السبل عند العقل ان الاحداث بالامكان الاستعداد
 بطل عند البقاء في وجوده ولا يبرر ان ذلك ان عدمه في ان الرضا لا يطلب لوجوده المتأخر فذلك ان
 استعداد عدم فبطل لوجوده في من الدهر في الزمان ومهم هذا ما بان بالامكان الاستعداد ما بالامكان
 استعداد في فرد في حجاب الحركة الزمان وعدم حصول الاستعداد في البقاء في ان الاستعداد في القوى
 استعداد في شكا في الزمان والامكان الاستعداد في القياس لا وجود الاستعداد في مصادم الحدوث
 الدهري لا يبرر في اياه فاذن لو طباع الامكان اندل على ان الذلية للوجود لم يكن استعداد
 الزمان من جهة الامكان والحدوث الزمان من جهة الامكان الاستعداد في غير صحيح الحدوث الزمان
 زينة الدهرية في ذلك الاستعداد عن الضرورة العقلية وقال بعد ينبغي ان لا يستعد في
 الحجة ان الحدوث الدهري السبل للثبوت للحدوث الزمان في المسبوقه بالامكان الاستعداد
 انما مناط عدم الصريح على وجودها في دعاء الدهر طباع الامكان الذي القاهر من قول انما في

فأما أن كما يدخل تحت طبع الله مكان الازالة القاصية فيقول الازالة فاذن في حيز
الحكم بالحدوث الدبرية بسبق العلم الصريح بغيره كما ذكر في الدعوات ذات الازالة
ان ما قال في المقدمة الاولى ان الحادث بالامكان الاستعداد في سطر عدمه المقتل
توجد في مبدء الحادث بالامكان الاستعداد في الاحداث فاما ما يستدبر وجوده من
من الزمان منها بعد عدمه اي ذلك الحد وهو فيه ما يدعي الاستعداد في الوجود
الدبرية في العدم محض زمان معين لا يحد ولا يترك من عدم قابلية للذاتية الدبرية وان ذلك
فيطلب في غيره بالوجه والشئ على المقدمة اب بقدر عرفت ما فيها من ان هذا يطول لا طاق
حتى ثم ان ما قال في التمهيد ان الازالة بالامكان الاستعداد في الازالة الدبرية ولا يعقبا
لكن لا يلزم منه ايا الازالة كازم وازعم ان الازالة بالامكان الازالة الدبرية الدبرية
الحادث مع الدبرية فيسكن بطلان التمام والفايد العلم الدبرية في نفي الوجود والازالة
فأما في غيره والذير من قبل ان كل حادث زمني فهو حادث دبري فقد عرفت حاله ان
منعوه ايضا لا يجوز ان لا ياتي الازالة في الازالة استعداد في الذاتية واما ما في علم النفس
انما كفاية فيقول الازالة الدبرية فيحتاج في وجوده الحسن مستعد فيكون تلك الهيئة
حوادث دبرية وحوادث زمنية فاما في غيره فاما في غيره فاما في غيره فاما في غيره
عادة وكونه في غير العلم في الازالة الدبرية فاما في غيره فاما في غيره فاما في غيره
الدبرية في الحوادث فاما في غيره فاما في غيره فاما في غيره فاما في غيره فاما في غيره
فاما في غيره فاما في غيره فاما في غيره فاما في غيره فاما في غيره فاما في غيره فاما في غيره

[illegible]

في اشتداد البديع ومنها ان الوجودين ذات الوجود جعل محيرة في المحلقات
فهذه مسئلة مفردة عن المشايخ شديدة في كسبهم فلهذا نطول الكلام بذكرها وذكره في مناهجهم
للمقدم والناظر منها العفاكست وهما ان التقدم بسبب الوجود والناظر بالان
هذه النوعان بعد خروجه ومنها كسب العلاقة الدائمة وهي التقدم والناظر بالذات والبالغة
بالطبع او بالمهمة وهذه المقدمات والناظر ذات الفاعل كسب الوجود والناظر في الوجود والوجود
للمن في الوجود بل حضور المرتبة اعني مرتبة ذات التقدم ومرتبة ذات المتأخر ثم بعد تبينه
هذه المقدمات قال في القسم في نظم الدليل على مايت الحوادث البديهة الخواص في غاية ان
من الواضحات ان تقدم ذات القوة لا سيما القوة اجماعا الفاعلة على المفعول بعد ما لا يكون
المرتبة العقلية وهذا من القطرات وعليه اجتماع المقدمات والمعلول لا يكون موجودا في مرتبة
ذات المقدمات والوجود بل هو من ذات العلم فالعالم كجسم اجزائه على نظامه الجلي متساو عن
الباري المتعال بل فكره وروا من ان الوجود في من الاعيان عين مقتضى الاعيان
حقيقة فالمرتبة العقلية وحق الوجود العيني هناك واحد وموجود في سببانه فاعلموا ان
الناظر العفاكست عنه سببانه كسب وجوده سببانه في حاق الاعيان ولقد شبهه في سلطان
على العالم بعد ما عليه كسب مرتبة الذات هو مقتضى التقدم والناظر في من الاعيان
منه حركات العالم بقية وقصة من الاعيان هذا خدعة كلامه في العفاكست فلهذا المقدمات
من السببان لولم نزل على مقدم الباري غرض على الكسب بسببنا طلبة كانت او خدعة
الناظر كسب الوجود وان التقدم لا يكون معلول كما عليه الامم الرازي مع والمان التقدم

سند و لا تمت ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 كذا ^{ر في وجود الباري الفاعل لتمامه القوتون النظام} ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 بيان عن رل العدم و سرمدى و البر عن قبول النفس البعده ^{و ذلك قد ذكر مع فيه}
 لا يرب عليك ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 عنه لما عليها هذه الاشياء مقدمه ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 خارجة عن الزمان كالعقول ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 لا يكون ان ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 العقلية معها ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 قدرتها ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 في من الخارج ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 في ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 لان ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 ان ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 بالعلم ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 المحلول ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 عقليته ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}
 زمانا ^{بما ذكره من المقدمات بل لا بدني ذلك من المقدمات مقدمه}

تحققها

لازم حذر العالم في الواقع فنعلم ان العلة الضرورية ان العلة التي هي المفعول بعد
 بالغاثة وبالطبع في مطلق التقديم بحسب ما بين في خبرنا من اوجه التقديم
 فمما يدل عليه ضرورة لا هو مبرهن عليه وكيف يمكن ان يكون التقديم في الواقع
 التبريز فان لم يكن من هذا كرم اسفاه التقديم الغير هو من ضرورة ان المفعول وحكم الضرورة
 حكم الغطوة فهو لتمامه لو سلم ما ذكره لم ان لا يكون التقديم بالعينة غير التقديم بالذات لا التقديم
 كما جاء في التمام على محموله كما جاء في تحقيقه ليس الا بالذات الفاعل غرضه والوجودي شرط
 وصول مفعول فاعلم ان التقديم هو بالذات المفعول متفردا او متشاركيا بالشرط وطاوس
 مرتبة عليه فانما ان مرتبة خارجة مرتبة مقدمه اذن سرمدى لا يغير وقد راعى بوجه
 التقديم مرتبة مقدم الباري الفاعل فان التقديم بالعينة هو التقديم السرمدى وبنظره
 في الذوق المبين ونوعه انما ذكره في موضع على ما ناله في خبرنا ما وجد في موضع على تقديره
 ان تلك التقديم بالعينة في الواقع هو التقديم في الوجود وليس فيه الفاعل من التقديم
 لا في الوجود ولا في الخارج اما الاول فلا يفسر من العلة المعلول علانية عليه حسب الوجود الذي
 ثبت فيه لعل ان الفاعل منها في الوجود كذا لو كان في الوجود فلا الفاعل احد ان العلة
 منها علة التي لعل في مدلول الفاعل فنعلم ان العلة توجب المعلول ووجد العلة واما قولنا المفعول
 مرتبة العلة فنعناه في وجود المعلول من دون سعيه ودرست في منها كما يستعمل في الحكم في الوجود
 في نفس اي موجود من دون سعيه فالوجود في مرتبة العلة في الوجود في مرتبة سعيه فكل
 في الوجود لان مرتبة العلة مرتبة السعي في الوجود في مرتبة سعيه فكل الوجود في الوجود

فان المفعول في الوجود في الوجود في الوجود

وإذا لم يكن ذلك المحض المدعى في مطلق التقدم كجعله قد انتهى كما ينبغي بالتقدم
هو السلب ثم من حيث قد ثبت بالمتن فيكون في كل واحد من الوجودين إذا لم يكن في
الفعال مستندة بالعلية في العالم مستندة بغيره وجوده إما بالضرورة والدوام في طاق الوقوع في
للعالم وجوده في كل من دون طبيعته كسجانه في كل من بغيره سجانه لا يلزم بسببه عدم وجوده في
طاق الوقوع في زمانا غير سبب وجوده في طاق الوقوع في زمانا غير سبب وجوده في كل من طبيعته
من دون سببه سجانه في كل من سبب الوجود في العالم ثابت إذا لم يكن فاقه في طاق الوقوع في
في المقام المدعى في كل من سببه الوجود في زمانا غير سببه الوجود في زمانا غير سببه الوجود في زمانا غير
يحيى في الزمان على بعض رافعي ما هو مقصود هذه الطائفة أن يقدم بعض أجزاء الزمان على بعض
لا يحتاج في أن يغير ذلك الجرم مع وضاله إلى زمان زائد عليه فلو كان يكون لعدم الزمان على
من يترقب قبل أي لا يحتاج في عروضة الزمان فالتقدم الذي في الفعاليات المتقدم عن المتأخرين
يكون عروضة للتقدم بالذات وماراته المتأخر يكون عروضة للمتأخر بالذات وسبب تقدم
تقدمه في الزمان وهذا التقدم المتأخر في زمان بالذات بسبب الفعاليات عليهم لعدم تمكن وجوده في الزمان
يكون عروضة لوازسطه من أجزاء الزمان وكذا ماراته من التأخر وكله التوسيع في بعضها كالفعل
وح فاعراض الشئ عليهم أن كان يشبه التقدم المتأخر بالذات في النوع الآخر فزمن هو كما لا
وجه آخر وقد ذكرنا أن يصدق الجملة أن لا يذهب كحقار مطلق لكل منها في أجزاء الزمان ثم
بل هو أن المسند فاقه في كل من عروضة في التقدم المتأخر في الزمان كالحق كالحق
وان لا يذهب في الزمان متأخر في التقدم كان غير الفعاليات فاقه في كل من لا يفتقر إلى العلم بالزمن

[illegible]

فقد يقع التقدم والتأخر في جميع الواقع ورجحنا التقدم الرئسي وهذا خلع عنكم ^{طالع} العطر ^{وغيره}
لك ان اجزاها ان ينصف بالتقدم والتأخر بالذات كيقين الامر في دون ^{المتاخر} متاخر
فليصف عدم الزمان بوجودها كيقين الامر فتقدم كلهم هو لا والله اليقنة فافهم فتذكر انك في
امر الامر ثم اعلم ان المتكلمين ما يخجلون في ذلك كيقين ^{دعوه} ذاهبهم لا يقولون بوجود الزمان فليعلم
ان هذا الوجه بل هم ان يقولوا ان الا ^ص شئ تقدم وما هو كيقين الامر بالذات من دون وسط ^{الوقت} العود
على حسب ما يتخلل به ارادته لعدم كيب العلم بالنظام الا ان في الازل وهذا التقدم الذي كيقين الامر ^{دون}
وسط في العود في التوسعي بالتقدم بالذات عندهم ووجب الا في الحسين قد سماه تقدما ويراون
مواضع من الفلاسفة من عدم صلوح الدبر ^{المتاخر} التراجع للتجديد والتعاقب على وجه الاستمرار ثم
تفاسد قد قصنا ما سابقا وما هو لا فهم لا يمنعون التقدم والاستمرار والتعاقب والتجديد ^{المتاخر}
فقد يرد عليهم شئ الا انه غيرهم اذا كانت الاسماء المتعاقبة معروضة للتقدم والتأخر بالذات
ففس الامر وكانت الاعداد كيقين الامر كما ان الوجودات وجودات كيبها ^{ضه}
الاعداد السابقة واللاحقة وكان الزمان امر هو ما قد وجد لا اعتبار التقدم والتأخر ^{المتاخر}
وسبقها ما بين ان كل لعدم وتأخر واقعي لا وسط في غير هذا النطاق ^{المتاخر} كون
وعاء الدبر لا لعدم عدم ^{المتاخر} ففهم في ما يوجب الامر ان يكون الوجود به الزمان في السابق ^{المتاخر}
مقدور الزمان في الماضي ليس الا ان ^{المتاخر} في ما ابتدعه ففهم المتأخرة ومن بعد لا ودام كقول
وعاء الدبر وكيب ما في مقدور الزمان في الماضي ليس الا ان ^{المتاخر} في ما ابتدعه ففهم المتأخرة
المقدور في جانب ^{المتاخر} في ما يوجب عنون اليه ليس ما ياتي في الحوادث ^{المتاخر} الذي يحصل الوجود ^{المتاخر}

بعد الصريح انه في الممتد واما الممتد او اقل لا يميز من ذلك كسر الوجود واما في الواقع كما
منه سبيل وكنه من انما يميز من ذلك الدوران الزماني على المعنى في الفلسفة لا غير
حقيقته غير متناهية القيمة وخصائصه لا في الابدانه بحيث يكون كل مقدار قد فرض في
الماضي فقد حصل مقدار اخر متبدا منه المعنى واما في مديته واما في دعاء الله فاما اذا
تباين مقدار الزمان ووجه العبدية بعد الطلوع الازلي في الزمانية على المعنى انفسه
فخصه الى النسل الزماني انما هو مقدار من الزمان غير سبق من جانب البداية بزمان
اخر سبقا زمانيا واما الازلية الزمانية معناه الوجود في حيز ذلك الزمان لا في الزمنية عرضية
القيمة واما البطال في مديته الزمان والكونه واحاده الدوران للجمادات في دعاء الله الذي هو الدوران
والسيرة مديته الازلية في مديته سيرة في كبر الساعات في الكلام في اللفظ المتكبر
قال في العبيات وقد ظهر لك مما اورنا من ان بازم الفاعل يكون غورا في نفسك انما
العدم على الزمان بذاته بزمان الشيطان فقدش من عدم العبدية في كل مديته واما ان
ما ذكره من انما يطالب يعود الى طائل بل ذلك في حقه او ليس المحقق كذلك انما في تصور
اذا كان المقدار بحيث هو عدد ووجد في الوجود في بعد العبد عند الوجود الى حدته او قد نشأ
لو كان المقدار الزمانا في جانب الماضي لكان بحيث اذا فرض عدمه لكان انما في
لا يمكن قبله قبله عدم البتة واما الاعداد المتكافئة فيكون هذا الاعداد يكون في كل
وجوده فالاعداد المتكافئة لما كان طرفا المكان فيكون في مكان لا يكون قبله في مكان
فيكون من اجزاء الممتد الزمان لما كان طرفه نفس الوجود فيكون فيكون انما يكون في الزمان
فاذن في الواقع لا يكون في من اجزائه بل هو بعد عتقة العبد في عدمه في الواقع

فعدم تقدم العدم البرهان وكنهه كما اذا كان متناه لا بعدا في الواقع لا في الوجود
فعدم تقدم العدم بحيث لا يكون منه شيء من الزمان فعدان كمال التناهي للزمان بدم
للحدث ولتقدم العدم ان عدم تباينه بزمان وعدم تقدم العدم وكنهه الذي لا يتجاوز عنه ان
والقطاع لم يزد من انقطاعه فيما وراءه فعدم وجود العدم في الزمان من كل مقدور متناه ثم لا يتجاوز
مقدور غير فار من عدم لوضوح الاجزائه فاجزاء الزمان توجد بوجودها في سبوتها بهذا النحو لعدم
والمعقولة كك قاذوا في الزمان متناهيا بوضع العدم في الزمان الى جانب التناهي
العدم في موضع سبق عليه العدم حيث لا يكون هذا الجزء مائنه وجودا وسبق ولا يصلح لفظه
الوضع وهو العدم في الواقع فعدان كك ان هذه المعقولة موطاة بين العدم والواقع
وهذا لا يمانه باجماع الاجزاء الغير القارة كاجماع الاجزاء القارة في الواقع من دون فرق
بالتأطاف فاقبل ثم قال هذا ليس ان تناسي مقدار الزمان في جهة الانزال ليس بحيث يكون
بالفعل لان وراء الزمان ليس الا صرح العدم الكمال الذي لا يصلح ان يقال انه عدم محض وهو
والله اعلم الزمان الذي يراه العدم كالحاصل الذي يراه الفلك الاقصى وهو الله جل جلاله والحمد لله
وليس انتهاء الزمان بل ذلك العدم بطرفه فقط بل هو محض بوجه الاستدلال به وكل في
وان من انما سبق بذلك العدم ومنه اليه وليس التعقل ان نوع المعقولة هو المعقولة
ولك العدم وهو متصور امتدادا مطلقا لبعضه على الزمان وتقع بعضه في ذلك العدم محكم انه صدق
ان بطلان من اوطا طعنهم من الامتداد وانه متصور ان غيضا الزمان في جهة امتداده
ذلك العدم وسيل الامتدادات الجسمانية ليست بلا عدم الابعام الكمانية على خلاف ذلك قاله
المكانية على خلاف ذلك قاله الابعام الكمانية انما هي العدم المحض انما هو الوجود والله اعلم

[illegible]

ما بعد ذلك لو كان مستوفيا لكان محققا في زمان قبله لان هذه الصلابة لا يرضى بها
الزمان بالذات واما في بعض احوال الزمان فيموجز الحوادث المحصورة كل خروجه من خارج
قديم كذا الحادثة التي هي بعد ذلك الحجب لم يخرجها مورا كان الزمان تناسلي المقدار من
منها فهل يقع ما ذكره او قد ضاع العلم ان يجوز تناسلي الزمان مع عدم تقدم عدمه ^{انما}
استدأ شتم صاحب المقياس الرابع عن الحق المبين حيث قال لا يستبين ان
انصال الحوادث امتداد الزمان في جانب الانزل وكذا تناسلي الحوادث الزمانية المتعاقبة في جانب
الماضي مما يتوكل على ذلك الا في الغابر من سبوقه بقرينة انما بالبطون يستحق عددها ^{غير}
سب الوقوع في الايمان في دعاء الدهر فمن حكما بذلك ان البعض والبرهان القوي ان
ازدحم الاستعداد به في عرض الاصل من حدوث الدهر فان تناسلي مقدور الزمان وعدو الموجد في الزمان
في جانب الماضي ليس يصادق الوجود في دعاء الدهر سوف بالمعنى سبوقه ويرى كما ان تناسلي
الوجود المكانية ليس يصادق ذلك فان الحكم المتناسلي المقدور مورا كان اذ وضع او غرض
وحيث هو كمتناسلي المقدور ان يكون له نوع في الحضان لا سبقه لبطان المحقق ووجوده لا يتبع
عبد عدم العرض الذي لا يلزم ان يتصور فيه الاستمرار والقدرة بل يجوز بالنظر الى اطلاق الله
المتناسلي الكيفية تناسلي امتداد متناسلي الكمية مكنيا كان او زمانا مع غل النظر عن كل
عن ذلك انهم كاذب مختلف فاذن ليس سبوقه الزمان بهذا ليس المطلق المعنوية ^{صلا}
فلا انما يتوكل في وجهه لان الغياب ولا يفسد ما منه كسب الكمية بسبب حصول طرف لا ينفصل كون
وراءه عدم لم يهيى هو اليه فاذن الاجزاء واللا طء والمكان واللا طء واللا طء واللا طء

بعد من في الخواص والاحكام فانهم لا يفتي بالشيء الا بعد ما لا بد له من العلم بالاقوال
 بمقتضى حكمة مستوفى بالاختصاص والادلة الربانية انه العلم كذا في البدن والدين والارباب
 عليك ان هذا السدس اوله حكم فمما سبق ان شاي الرتبة الثانية في القدم الدبري
 بعد وقت الدبري في ما يتجاوز الارضية الرتبة على المشهور كون كل جزء من الزمان مستوفى
 ضد لا انتهائي في جانب الاخرى قد حكم منها ان شاي الزمان ليس له حد والعدم
 مستوفى في عدم الدبري في كل وقت واحد فيقول شاي الزمان والقطاعات في
 العداد حد لا كغيره وانتهى من حيث فزرة ان المعدل بعد دبر لا انتهائي وحيث ان شاي
 فادراو الخيرة الدبري والعدم من جهة عدم المكان هو عدم الدبري فقد طرأ الشك
 في عدم الدبري وليس شدة هذا لعدم لا جميع احواله على التساوي كما ذكره في المكان
 او غير عدم الدبري هو عدم قد وقع في طاف مئة ولو لم انبسط طاف مئة في ذلك عدم
 كمان في الاعداد القارة وبعيد القول شاي الزمان انكار عدمه فيجب ان يكون طاف مئة
 اسم وسطه مالا يدور في حال فان وزعتك عنطان الزمان ولو لم يكن في الزمان
 على تدوير شانه دارة مائة مائة في وصول الحد في الزمان في كل احوال الدارة بالاول في
 اليه وتعلم ان على التدوير كونه دارة لا يكون واحدة بل دوائر بعضها عدده لا الابد
 لكان عدده الدوائر في طاف المائة في شاي ان يكون هناك دارة مائة مائة
 دائرة فيكون قبلها دارة مائة مائة فيكون مائة دائرة فيكون مائة دائرة فيكون مائة دائرة
 استبطا عدده الدوائر في موضع بعض الدوائر اخرى بل يكون عدم الدوائر في ذلك عدم كمان في عدم الدوائر

بولونيم افلايك زائده عبي هذا العدد وتوقع بعضها في العدد الذي دراهم
 ولا تدرى فيها على ثم ان بالعدم على اي طرف وسر في ان ان الدال الذي
 بعدم المختلف في عدم وفي هذا حذف مرسوم فقد ذكر قوله من السطون
 والوسط والطرف والحيث بين الحيات هو البرهان لاوشي وقد تقرر
 برهان السطون لسطون في اخر الكتاب من ان فرض بعد او عدد غير متناه في وجوده
 بعد متناه في جانب المبدء ثم طين الجوز على الكاكت سطين المبدء على
 على المبدء او انطباعا فان ومما كبر الكاكت بان كظم به فان السطون تمام
 على سلسله الكل ثم حذف الجوز والكاكت والا يسقط الجوز في السطون
 لا يدرى عليه الا بقدر متناه في الواقع متناه واما برهان المصالح فمفهومه انه لو كان
 له غير متناه في الوجود الذي المبدء يسوقا واما وراو يسوق بالنظر الى ما فوقه
 بالنظر الى ما كنهه فهو المسبوقات زيدا على غير واحد من حيث مع ان بعض
 هذا فاولا من كنهها يسبقه يكون في تلك الطرف واحد سالي غير يسوق في
 ان انقاص المسبوقات واعرض عليه بانه ان اريد بالكاكت هو ان في العدد
 ان المتصالحات تحسب فيها الكاكت في هذه المعنى وان اريد بالكاكت وجوده متناه
 وجوده ما هو متناه في الكاكت في هذه المعنى وحيث لا يلزم المفارقة في ان المتصالحات
 لان المسبوقه بل في الواحد الذي فوقه وكذا لا يلزم ان متناه في القول في الحجاب انه اوله
 عند المسبوقات عند ان القات ثم تحقق مضاف من مضاف اخر لان على واحد

در این حد و در این حد است لکن باز به سبب بوقیه فالسبوقیه الزامه
نیست لهذا بنا بر این واقع و در علم ملک المسبوقیه بالیقین لکن البعد حکم حکما احاط
بانی عدد و این اشیاء از اقسام و عدد و المسبوقیه بالیقین نقص منها لواحد
نواحد من المسبوقیه سابقه فافهم ثم ان هذا البرهان كما يطل عدم التماسي في جهة
المساويين كما يطل ذلك في جهة المسبوقيات فافهم ثم في التماسي في جهة المسبوقيات
ان يكون سابعه لا يكون بعداتها مسبوقيه و اما قال الشارح في الاضافه ان
اذا كانت غرضها تهتم في جانب المعول لا يخرجها هذا البرهان لكون المرتب في جهة
ليس في ضال و اما برهان الوسط و الطرف و ان مرئونه لکن مکررند کار او تعین
نزدیک قبل فبقول بود نسب سلسله لا بناه فکل واحد حاوون الواحد المسدود وسط لانها
من واحد من فالكلام وسط بد طرف فوجب التماسي لكون في المشي و واحد لا يكون بوقه
و اعداد هذه طرف كما ان في المسدود و اعداد طرف و اعرض عليه المحقق الدور في
الاضافه و في الوسط الطرف اعم من الطرف المحقق في الاضافه و الطرف الاضافي منها فكل
و اعداد ماني السلسله من ضمنها طرفان بالتمسك اليه و الكائن و سببا ما بسبب
ثم صدر في اليمينه القدره بان تمام السلسله او الوضو اجابا بسبب حكم العقاب
ماني السلسله باوسطيه فكلما في السلسله باوسطيه فكلما في السلسله حكم عبد العقاب
وسط بد طرف لان الحكم الوسطيه يصدق على كل افرادها و اجتماعا فافهم و اعداد السلسله
مجموع اعدادها يصدق عليه الحكم باوسطيه فالكلام وسط بد طرف و حكم الكلام الاضافي مجموع افرادها

وخص من فيه تلك النسبة الغير المناسبة وكل واحد واحد من بين
المجموع وسكن في ذلك الكلام في كان متاعا عند الوجدان لكن تعالى ان يقول كل
الوسطية كما استواءها في تلك المجموع عاينها كحكم الطرفية انما استوعبت لكل واحد
كما انه وسط كذلك طرف فالحل مجموع الاطراف والاطراف قد يترتب من كون كل وسطا من طرف
وهذا الكلام في كان متاعا عند الوجدان لكن تعالى ان يقول ان حكم الوسطية كما استوعبت
اعاينها تلك النسبة ومجموعها كذلك حكم الطرفية انما استوعبت لكل واحد واحد عاينها ذلك
طرف فالحل مجموع الاطراف والاطراف قد يترتب من كون كل وسطا من طرف
وعلى توافيق كل واحد في تلك النسبة والبيان انما هو من كتابه في علم الوسطية
كون الكل وسطا ومن عدم استلزام ابعث حكم الطرفية بكل كون الكل طرفا فيعلم في
المناسبة ان يكون الكل طرفا بل هو وسط وقد تعبر ان كل وسط غور من طرفين فيكون
على عذر الوسط وبذلك كانت النسبة غير متناهية تكون الكل وسطا وطرفا وبذلك عذر
فما في نسبة من موضع ما بل يترتب في الاطراف التي في زاوية الطرف على الوسط لا فوله
عند راجع وجود اجزائه مجتمعة في غالب الفلاسفة الرازي من المذكورة لا بعض في الوسط
عدم التناهي في الكميات والمنكحات في القارة وكذلك في المعاديات الزاوية لان نسبة
تاها الاجتماع وهذا لان كلما وجد من عدم الغرور في تلك المعاديات فهو متناه واما تمام النسبة
في سطرين من هذا المجموع في هذا المعاد على سلكه كذا لا يطيب في تلك المعاديات المعدومة والاراد
لنحوط في المجموع كذا لا يحكم على ما بين حيزين من بين المقدوم الشايفي في يوم

و مصحح عدم تسامی السلسله في طرف الاخرى النهائي حيث لو تصورنا مكان منها موجودا
فبذلك كان شئ من ذلك و كذا في غير انما هو و دفعه الشرح بالبناء على الدليل ان النفس لا
ان الزمان مع ما فيه من الزمانات موجود في الدهر لان في الدهر بعضه غائب عن بعض
في حاق الواقع فخرى فيها البراهين وقد اخذ من كلام المحقق الدور في شرح العقائد الصمدية
قد اخذ و بان البراهين كما يحري في المتعاضات الا في ذلك يحري في الالاف الاستفاد
تساوي جانب الابد لزمان و الزمانات و هذا كما كان في وقت عدم النقطة كما في بعض
قال استاذنا رحمه الله و لم يدركه الا فيهم على المسكولين احد منهم لا يقولون لعدم تسامی الابد
العدويه و المقدره بل انما يقولون بالتساوي الابد في فعلها و في كذا في الابد في القوة
الصف كغير متساوي لكن ان يحدث بعد ذلك استقبالات في غير انما هو
يضع في ساحة الوجود معناه عدمه في حاق الواقع لكن بطبيعة التسامی و بوجهه في عدم
الزمانية عليه ليس المسكولون فالجواب لوجود الاستقبالات في الدهر و فعل الابد
في الدهر شيئا تساميا بعد ما من دون خوفه لا عدلا بما و عند التجدد و التجدد في الدهر
و بعد ذلك عدمه تجد و لعاقب و وضع مقدمان ما ذكرنا في دفع ما ادور و استاذنا رحمه الله
الاجابة عن الاعضال يقول باللعقبية في الاستقبالات حيث قال في ان في المسكين
زمانا في اوق الزمان لان في حمار الدهر فما يكون مع الزمان عددا كما فيه و مستقبله كغيره في الدهر
و المقصود عند التمازج في كل هذه نفوذ اخره و برة في اوق الوجود في الدهر اتحادا عند الابد
و ذلك في عدو با غير متساوي في التسامی على سبيل عدم خوفه في عدمه مستقبله في التسامی

[illegible]

الزمان كونه متصلا بوجوده وقعه في الزمان على رتبة الاتصال كفي منبسط برهان
ثم من اجزاء رتبته في فالحوادث الواقعة في الزمان وحدها في غير متباعدة
من ضرورات مطلق الترتيب المجزؤ والتعاقب وان التقيد بالغير الجامع للمعنى ولو كان
الشرط الزماني التخيولي لما نهى البرهان في المقتضات العامة الحادثة النهائية
الشرط للترتيب نظام ويحقق الترتيب لا سببه اعلم ان مقتضى الميكانيك منها الزمان
المتناهي بطلان الزمان وفساد المتعاقبات للغير المتناهية في حالي الماضي والآخر
الاطال ما دعوت القول بالمتباعدة الترتيبية فيما بين الحوادث الماضي والمتعاقبات وقدم
كله المعصومين لانهم لما قالوا الوجود والزمان الغير المتناهي من الجاهليين في الزمان فالحال
ما يرض على تناسله في اليقين بوجوده بشرطه من الاجتماع والترتيب في الماضي متناهية
والعنف الي حدودها مستقبل فذلك هو تناسله بحيث يعفى على حد لا يمكن الحادثة والاد
لزم تناسله في الوجود الي الابد في الوجود على كونه لا يطل المتعاقبات الكلي في الترتيب
الترتيب لا حد يمكن وجوب ان يكون تناسله في المتعاقبات لا يقتضي الوجود الزمان
يمكن الله ان يمتد الزمان بالتعدد والتعاقب فيقدر الزمان الترتيب في الترتيب في المطلق المطلق
قد اورد الفاضل الجوفوري رحمه الله في الفقه في الترتيب على ان هذا هو الترتيب
اولا في ان الزمان كونه متصلا بوجوده وقعه في الزمان على رتبة الاتصال كفي منبسط برهان
التطمين ثم من اجزاء رتبته في فالحوادث الواقعة في الزمان وحدها في غير متباعدة
سبب من ضرورات مطلق الترتيب المجزؤ والتعاقب وان التقيد بالغير الجامع للمعنى ولو كان

[illegible]

ان هذا المكان ورد على الظاهر ما وضع اوله من اجزاء البرهان في الرضي غير الجواب
الدهري لكن غرر ديد علي ما قصد لان الظاهر من كلامه انه يرجع عن ذلك الوضع وخرج
ببعض البرهان بالنظر الى الوجود الدهري في شئ من الماضي المتعطل وانه حكم بغير اعتبار
الوجود المتعاطي في انشأ البعد والتعاقب كما سادى اليه اعلى من ان قوله بحكم البرهان على كونه
شأى الكمية انما كثرى في حواجيه الوجود بالقياس في انشأ البعد والتعاقب ولو كان
المتعاطي لا افر ما قال منقوده اثبات شأى الموجودات المتعاطية والمتعاطية الوجود المتعاطي
في البرهان لكن القياس في طائفة الماضي انما يكون بالوقوف بالاحوال المستقبل مع عدم الوقوف
بغير تمام شأى الماضي المتعاطي في البرهان دون المستقبل ولا يستلزم الاجتماع بينه وبين البرهان فان
بغير تمام الاجتماع بينهما ام لا فيقول قال الفاضل انما يكون في شئ من الماضي او لا
بالطريق في العلم بالباطنية من انفع الحوادث من المفاد ان لا يحد ذلك حكم كونه لوجود
البرهان المذكورة هناك التي عنها البرهان الطيق في الامور الغير الطبيعية فاما ان الحفظ في الظاهر
من النطيق في الان او الزمان المتعاطي واما اذا كان في الزمان الغير المتعاطي فليس العار
عنه فله عيقل في الامور في الجانب الاخر في شئ من الاوساط من رطل لا رطل من عدم حركته
في الامور الغير المتعاطية والمتعاطية ان الطيق في الزمان المتعاطي لا يعتبر في الجانب الاخر في الوجود
المتعاطية والغير المتعاطية ليس لها وجود في الزمان المتعاطي فله يمكن الطيق اصداره ان لا يحد
عليك انه اذا اراد بالطيق الباع الحوادث فله يمكن الطيق الحوادث فله يمكن الطيق في زمان متعاطي
لان الطيق بالانفع الحوادث انما يكون في زمان متعاطي في مكان الكون والكون في زمان متعاطي

كما قد بينا في الشرح في الصفات العينية التي هي الحكم العقلي بالاطلاق حكم ما يرسل
به النباه في الواقع قد لا حاجة الى التطبيق ما عرفت في العلوم الرياضية بل يكفي في الرياضيات
المراتب فنقول لو كانت سبعة مراتب متساوية فاحدها سبعة ناقص منها في حالي المبدء بقدر سبعة
فالا حاد الواقعة في الاول في الحقيقة بالادوية والثالثة والثالثة وكذا في غير النهاية ذلك في
السلسلة الزائدة الناقصة كون واحد منها مائة ثم مائة فيكون في السلسلة الزائدة اولها
السبعة الناقصة وكان فيها مائة كانت الناقصة وكان فيها مائة كانت الناقصة وكذا في
التطبيق لما عرفت في العلوم الطبيعية فالحاصل مراتب الزائدة للسادسة الناقصة ثم مساواتها في
والا فيقطع مراتب الناقصة في القطع الزائدة فلم يتساوى في مراتبها في الزيادة في العلم كما في
عليها بمقدور السباي دلائل ان السباي حجت من القوة في القوت قد عرفت في الادوية
والثالثة والثالثة فخر في البرهان والاضى واما قد خرج الى العقلي كذا في السباي
للهام لم يخرج بها من القوة الى القوت كذا في العلم فهو عتاه في النهاية لا
قد لا يخرج عن سبعة في الناقصة كذا في هذا المقام وقد قرر النير الطوسي في بعض النسخ
بان التطبيق هنا تعين المراتب لاجل هذا البرهان في التعاقبات الاضية ثم لا بد
ان الامور الاضية عند عدم القول بالعبية الدورية لم يوجد في الواقع احد حكم العقل توقع كل واحد
من جملة السباي في مرتبة ما يارفع واحد واحد السلسلة الا في المكان في الامور الموجودة في
تبقى متساوية في المكان في الامور الموجودة والمعدومة التي كانت موجودة ثم معدومة
لكن الامور فلا تظهر في السباي كذا في الواقع كذا في الواقع شيئا اذ لا وجود للحد في
الوجود للعبية في الامور المعدومة في الواقع متساوية في الامور المعدومة في الامور المعدومة في السباي

في تباينها المصائب عند عدم القول بالبرهان في حاصب البرهان انه اذا فوط
كل مرتبة من مراتب مجرد الزيادة في مراتب النقص ينقل الزيادة من المراتب في الخطا اي
في عدم التباين في الزيادة اذا كان هذه الملاحظة مطابقة لنفس الامر او لم يوجد مجرد الزيادة في
بما هي جده واما وجه بعض التباين في هذه الملاحظة بحيث يبق لنفس الامر في عدم تباينها التباين في
السم الله ان يخط كل واحد على التفاضل والعبارة في ان التفاضل كل واحد كونه في مرتبة ما
لو كان له وجودا ووجودا ليس بهما ووجود في نفس الامر لا يقدّر زمانه فادام به القدر موجودا
كان لول الله واولا زلال في وجوده القدر الا في اشارة القدر اول السلسلة وارتفاع القدر الاول
مع وصفه ليس من صفات من الالهية والبنائية في الخطا الذي موجود في الالهية
والله في القدر على التباين في وجوده عدم في العقل بالبرهان في مرتبة ما كان كسب الوتر الحاج
البرهان في وجوده ولا النقص والكان كسب الوجود في الالهية فهو متناه ولا نظيره التباين
كسب الوتر في الالهية على القدر القول بالبرهان في هذه الامور في البرهان في الماضي والمستقبل
في التباين في الوجود الالهية في الوجود المتحد في انما الدال خط واما في التباين في وجوده
في حقيقة الوجود الالهية في الوجود كسب الاعتبار في الحكم بالبرهان في الزمان والزمانيات في الوجود
من الالهيات المتحد ذات مجموع كسب الوتر في رفع كل من اعادة في المراتب من الالهية والبنائية
في الالهية في الحكم التفاضل في كل مرتبة مجرد في مرتبة صحيح مطابق لنفس الامر في التباين في الماضي
المستقبل في العقل التفاضل في الالهية في الوجود في الالهية في الالهية في الالهية في الالهية
الالهية في الوجود في الالهية في الالهية في الالهية في الالهية في الالهية في الالهية في الالهية

الزمان في التدرج لا يرى فيها كسب الوجود الدبري وتلك انظر في فصل السطيق في المتعاليات في المجموع
الكائن في الزمان الذي له وجود لها فيه والكان في الزمان الغير المتعالي ولا يعرف عدم كونهما حلا
السطيق حكم العقاب بالخطا العاليه وقوع كل من الوجود الزايله الوجودية في زمانها بالحوادث انظر في
في برهانها في الحكم صحيح بوجودها في نفس الامر لان كسبها وجودي بان هذه المدة خط ولنا ايضا ان
الزمان فان وقوع السطيق في الزمان الغير المتعالي انما لا ينفصل عن الحلف في وقوع الانساع عند الوجود والزمان
وهذا غير ممكن في الوجود على الوجود المعجزة الدبرية لان الزمان الغير المتعالي مع ما فيه وقع في الدبرية في
سطيق الواقع في الزمان الغير المتعالي واقع في الدبرية وفيه الحلف في الواقع وقوع الزايله في
الاجاب علم المتعاليه فمال فيه فانه حقيق بالقبول قوله في حصول الكائن للزمان نهائيه في الوجود
فرضه في الزمان لو كان متساويا كان له نهائيه هو لان فالكائن متساويا في زمانه
مما لان هذا التقدم القدر الكفايه في الكائن متساويا مع ما هو باطل لما ذكره في شرح هذا الفصل
الاعاين بعد سلب الزمان في هذا التفسير هو ما ذكره في شرح حيث عكس ان كتاب عن الزمان
القدر الزايله في المتعاليه من هذا الكفايه اذا ما وجوده في زمان ووجه قوله لان التقدم الزايله في
الذي ما نهائيه متساويه في سبيل اجابته في زمان واحد ولا يرى في الزمان الجواب في الاخر وان كان
لا يكون غيبه بان الكفايه لان عن الزمان كسب الوجود التدرجي غيبه في الزمان فالكائن
والان الذي هو مطلق في الكفايه السبيل في الزمان وهو متساويه في الزمان كسب الوجود في الزمان
عن الزمان في الزمان كسب في الواقع في الزمان فالكائن في الزمان كسب الوجود في الزمان
الزمان في الزمان كسب في الواقع في الزمان فالكائن في الزمان كسب الوجود في الزمان

غير المنقسم لوزان يكون الاجتماع اجتماعا غير الطائفي كالمعينة من الحركة الموطنة
 والحركة القطعية كمنفـ والآن طرف الزمان وطرف الشيء لا يطول في ذي طرفه والكان
 معه قد برقوله فان فاد الزمان على تقدير التناهي له قد نقصنا من كلامه اشارة
 شانه عليه نفى الان على تقدير التناهي والان محل كلامه او قال في كتابه السبني في الاثن
 ان الكري الذي لا بعده الحق ان الزمان كان محل حركته مستند فذلك هو المقصود
 لا مبتدأ بل امتداد مستدير هو كم متغير غرضي وضع ينطبق على حركته مستديرة هو مقدر
 فيها وعلى دائرة عظيمة منطقة تلك الحركة ومنطقة الفلك الاظم لمنطقة العالم
 وان هذه الحركة اخرجت من اللبس التوضيح الى الاليس متحركة حركته مستديرة غرضية في الزمان
 انها ابدت ثم حركت ذلك مستديرا فاد عينها كسب الغرض الاثر اعني مستديرة ذلك
 عند العود اليه دائرة مائة واحدة ثم اعيرت بعد ذلك دورات دخل منها ينطبق على
 النهاية وكذلك الزمان الذي هو مقدر الحركة الحال فيها اخرج من ذلك اللبس التوضيح الى الاليس
 الذي هو مستدير الامتداد وغير منقطع في الاستقبال وهو في نفسه مقدر واحد مقدر فاد عينه ان
 بحسب الغرض بازاء المبدأ المفروض في الحركة محصيل تلك دور واحد هو دائرة مائة زمانية
 بعتر بعد ذلك او دور متكررة زمانية كل تلك الدوائر الزمانية منطبقة على دائرة معدل النهاية
 هو كم متصل مستدير غرضي وضع وغرفاني اخن التحدو والعقضي فاذن الساعات اجزاء الدائرة الواحدة
 الزمانية والدعوم ودوائر معدده وكان كل دائرة من ادوار الحركة مثل الدائرة اب بعتر كذلك
 من الدوائر اذ ان مثل الدائرة اب بعتر من تلك الدوائر الزمانية فاذن قد صلب في الساعات

لا يذهب اليه ادغام العائنه للفلسفه ابن العربي لم يرد عليهم الا هذا وكما هو خطيبهم
وقال في كتابه المشي بالبراط المستقيم الاطراف انما يكون لها باب النفاذ من جهة الموضع
المقدر فما يكون غير متماهي الوضع لا يكون له طرف واكسكان متماهي المقدر كالدارة
ومحيط الكرة والزمان مستصف في جانب الازل يعني انه كان بعد واما زمان فخرج
الى وجود تمام مقدره من غير ان يكون له آن اولى سهي به باب انما يميز ^{الوجود}
الآن بالفعال حيث يكون مسافة الحركة التي هي محال الزمان امتداد خطي ^{مسافة}
معين ناهيه يهدي منه الحركة واما ان كانت المسافة او ضاعا مقصده كمال ^{الحركة}
الوضعية لجم مستدير فله معين لفظ الحركة وهذا ان تبدل الوضع لبعض ^{الافراد} جميع
والنقاط على السواء هذا كلامه وانت لا تذهب عليك ان هذا القول سل
اصوات المحامين او لا يعلم ان الزمان مقدر زرع فار قد يدان يوجد منه
ثم بعض والمقدر الراسل واكسكان مستدير افع لمقير شاهه يكون ^{داره} دائره
هي اول الاجزاء وليس قبله دائره ^{الاصيد} زرع لانه اذا عد هذا دائره عليه
الكله لا لم يكن مسانها هذه الدائره قد وجدت بالبتدرج في انفي ^{النفس} النفس
قد يدان يحدث بعض منه اوله ليس متبدي شي من الزمان اذ لم
لوجد من هذا الدائره قبله والدوائر الاخره كلها بعده وبعض الدوائر له طرف
باين فوزه فقد وجدته اطرافها ثم قال في الحق المبين فاذا علب فيه ان
تجب الفرض لا انما قال بلوح عليه اما داله نبال لانه حصل دائره بركا

فان قيل دایره الزمانیه کان آنکه بیرون از حد و معنی است
آنچه نمیکون الطرف بالمقدم ملاحظا لطرف المتأخر و هذا ضروري
لا یطعن به لا یعقوب بان ما بین مبداء الیوم علی صیغ لمتنا قابل
التقابل لا یأخذه باب ان ذی سعی ان نقه ان الزمان محب لوجود
ماز الکان کمحیط و دره و کذا و در الحکمه لان هناك دوره فی الواقع
لکن میزنم علی التقابلین اما لم یثبت الدیه و به لاجبه او الزمان و الحکمه ان
حکمون صیغه الیوم ملاحظا المتناهی فی الدیه نفس الامر فاذن لا یدلهم
من القول بان الزمان کخط مستقیم و لا بد لهم ان یقولوا ان الحکمه لها مقدار
ان فی مقدار ان یقتضی ما یسافر و بعد المقدار کمحیط و دره و لبقدر الزمان
شبهه المقدار کخط مستقیم متناهی فی قوله انها منقوصه بالحکمه اسما و به آه
لذا انما کان یحاط به و دره علی التقابلین لوجود الحرف القطعیه سواء کان الزمان
مقطوع الذراتیه او غیر متناه فی الماضي لان الحکمه المستانیه موجوده
و بالوصول لا المنشیئیه طرفه و هو انی و متقی بعد بطریقت الحکمه منعدم
دوره الطرف مع بطریقت فیما الطرف و فی العود العود فی الورد و اوله
ان ان یقولوا ان الاصول الذی یحوط الحکمه الحادثه فی الان
و شیدت فی الذی هذا لان شده من دون الطاق علیه و متقی
الکون فی نفسه باطله صا و قوا فیقول کل وقت الزمان

والان الذي هو بطلانه هذا غير داف لانه سبب ان سبب الان البد
هو طرد حقيقة سوى الاضافه لكن الاضافه عارضة لانه الخارج لم يمتنع انه
لا تنزع هذه الاضافه وكما يلزم الكفا في الوجود من الاضافتين كذلك
من مودعها بما هو مودعها فليزوم الاشكال المذكور معقود وما قوله في غاية
الجماع في النفس انه ان اراد به ان مودعها بالماضي العوض العظيمة
معقولات تامه فبطلان الطرف وهذا الطرف في الخارج مصاد
الطرفيه وكونه في طرف وان اراد انها ليست الامور الانواعيه انما هو
من مهنه ان العقاب ينبع عن مودعها بحسب وجودها في الخارج
فبطلان كسرها غير كاف في منع لزوم الاستحالة هذا والمقرر انه
قد فرمنا لا يوجب اليه في الجواب فانه من قوله الثالث انما لا نسلم
الآن انه مفهوم محض انه هذا منع لمقدوره سموره فيما بينهم ان المقدار
استثنى بالاطراف ومع قطع النظر عن هذا ان الالف وان لم يكن له وجود
بالفصل لكنه موجوده مثل وجود الانواعيات النفس الامر بتمه
والمع كونه طرعا لحدوث بعض الحوادث والنسب مع ذلك فغيره فون
و اذا كان استبعادا فيعرض له الاضافه ولزم به النجوه الوجود
عدم انما ان في يلزم بالزوم المستدل وقد لزم التبع بكونه انما في درغيا
مع المقدور متغير فغيره فغيره المستحالة فبايد تم ما في الجواب

ثم حاصل الجواب الثاني ان نسخ كون الان مضاعفا وانما يلحقه احاطته
الغفلة وحاصل هذا الجواب ايضا ذلك المنع الثاني قد استعمل في جواب
الاستدلال بكون حقيقته الموجودة بغير اضافة وبيان انك قد وجدت في الخارج فذلك
انما هو في السند ولعمرك انك لا تفرق بين هذه جوابا او فاعلى قوله فانما يصح
التمثيل عليه مع بعض المتكلمين مع التعبير لانه يظهر منه ان هذا اللازم تام عليهم
وليس الا ذلك فانهم غير عالمين بامكان ازالة شئ من الممكن بل انما
يقولون بامكان وجوده في العالم بعد معنى هذه غير مستثناة ونهية من حد محض
فقد يترجم صلوح المكان الواحد هناك ويعين ذلك عايدا لا قدره العاقل
بعد المقدور للوجود في ذلك العدم فانما قوله فان لم يكن من ان
يقول على تقدير تباين الاستدلال الزايد اه هذا ظهري على طور استناد
في امر الحدوث وكذا على طور المتكلمين فانهم يقولون في العالم متساوي
كان معدوما صرفا وكان العدم مع الوجود للباري تعالى الغفلة العلم
بالنظم الا انهم لا يميزون له عدد ولا اذن له لذلك كما لا اذن لوجود البارئ
الغفلة جب مجده ثم اذ وجد العالم على حسب تعين ارادته للدرج
في الدليل على وفي العلم بالنظم الصالح ووجد ما وجد منه توهم استبداد
زائدا من جهة قبلته العدم على الوجود في عاقل الواقع يكون وجودا
في حد ذاته ان قبل ذلك الحد لا اذن كان عدمه وقد لطلب الوجود

انجی غزو خلیفہ کا ان سبیل نہ الحاد و اللان صار معہ و
کتاب سمریہ لا وکتاب الحمد للہ و ہدایہ القدر و التبعہ پس سہ
المنسوب بہ من جہت تخریج واقع فی المنسوب الیہ لان الامضاء ثابت
وہ مشہور و تخریج فی الاحد المتضامین و ہذا غیر مناف لکمال الامناء و لا یؤثر
بعضانیہ و ہنسیہ بہ صاحب الافق المعین علیہم یزوم المنع فی الصفا
و القدر بالذات فحاشا لہ التباسہ معا و مع لہ الحق فافہم و لقد
اسما الکلام فی ہذا المقام لاکانت اقوام یؤمنون بما علیہہ الفسافہ
و ارجون یطنون الحق و لیراع صاحب الدفن المبین و یرون الکلام
بخط الخطاء و یطنون ہم ظنا ہو بعض الانعم و المستحق من اللہ الرحمن
لہذا سوا السبیل لہ فافہم سید المرسلین صلوٰۃ اللہ علیہ
و رضایہ اسما من قد وقع الفروع مع المتطاول عن ثبات ہذا الخ
المتعلقہ بالصدیق بعدہ و حیدرمانہ فیرید عمرہ کما سادہ و اما سنانا
فمقام و ہذا قد وہ الامتیا خرجت من المصنفین فی الحکمہ و الفلاسفہ
سقط المرحوم و الفیضہ و اللہ اعلم انہ لانا محمد ابو العباس محمد بن علی
لازل فی قصہ سیدہ من السیدی سیدہ الراجحی ہند و ہند العباد کثیر الذکر
و اسنات عبد من ہند شہار العیوب و ہند غفار الذکر فادرس
فی تاریخ الرابع و العشر من شہر الحاد ہی الاول فی سیدہ لولم

في ليلة يوم الثلاثاء في سنة الف وثمانين وستمائة
من الهجرة النبوية صل الله عليه وسلم في ليلة
الخميس في ليلة رابعة عشر من رجب و قد فرغنا عنه في اليوم
السادس منها من قريب الرشد راجد البرودان من الهند
و انما عن تحصيل الصديقي وكتب المعلوم في مدرسه هذه العبره
عن حضرت الخضر البحر والبر بحري منه يجوز العلوم التي لا تعد ولا
يحصى عجايبها وطلائعها في هذا الحاشيه لاطلاقه لسانه المجاز
التي في قلوبنا في سالف التحصيل حصص المنفردات من خدمته
حضرت اذكيه الدهر و سلم العصر سعي القبر للمفصلات والمعلقه
فارجح سموات البدن والحقين كان صاحب الكله البارقه الفطنه
السلطه صاحب الحق والحكم ذا الجود والكرم يولي اللطف والنعيم
السنه مولانا وسيدنا استادنا هاشم بن محمد مولي محمد مخدوم صاحب كبرى
الاورصف المطري حفا بعدد وان كسب الفاضل كمال باوصافه
على ربه الاعلى في هذه السنه المذكوره فوفاه الله تعالى في يوم
الخير سحابة الكعبه شرفه بغير يقول لا اله الا الله اللهم وفقنا لهذا الحق
وجمع المسلمين وقت الموت من الشا عشر من السفر في هذه
الدهور فوزه الله تعالى بنور رضوانه من اجابته وملكه عبيده صواعبنا

اذا لم يكن في رخصته الدنيا كما لم يبق في جفوه واسعه اللهم اغفر لي
لو اني كنت في دار الدنيا ولا جيب في رخصته المدينه
والموثقه والموتى بغيره بغيرك الدين بغيره الله
صلى الله عليه خير خلقه وبعث الله وارثه ورحمته خفوا على قلوبكم
الراشد بن المحسن برهمن ما رحم الراحم ولا بحر منى يا ابي وسيد

شفاعة الكبرى قد اكتم الشفع

حاجتي خوشتن از تو مي خواهم

استب با محبت ديخوا

در من غم زمين

و آخر دعوانا ان

الحمد لله رب العالمين

علم ان الطبيعة الماخوذة من العقيد لا تلزم ان يكون العقيد لها بالضرورة خاتمة
او بغير العقيد فخلد والعقيد خارجا او يكون كل منهما دونه فلا يلزم من شخص الطبيعة
والثالث باخرو ولا راجع بها فان عكس ذلك مستحيل او العقيد انما يصير له الخاطا بالعقيد فوجوده
عنه مالا يصح كذا قالوا لبعض الاعداء فيه افعال وهو ان التقيد على تقدير وجوده في
اللاج اما ليكون جزءا خارجيا او ذوقيا على الاول فالطبيعة انما تجزؤ خارجا وكر خارجا احد الطرفين
مع وبنية الاخر غير متصور بل راجع كلها على الحصة الذي هو مناط النوعية والفردية على الثاني فمما
بين الطبيعة والتقيد مع انها من متولين متباينين كافي حصة الوجود وحاصل التقيد على
الحصة او الجزء الذي من شأنه الحجاب على الكل اقول ذلك مالا دللنا له فان الجزئية و
الفردية والخارجية نابعة للمخطط العقيدية فالطبيعة في مرتبة الانسان طاشي جزئية
ومحمول على الحصة والحصة انما هي فرد لها هذا الاعتبار في الخاطا بشرط طاشي جزئية
تمنع الحجاب اقول لفردية الحصة بها ويكون المركب منها ومن العقيد متشبيها بالحصة
وكذا التقيد انما باعتبار الانسان بشرط طاشي جزئية والحجاب هذه المرتبة وارجب الاتحاد
انما تمنع الحجاب والاتحاد بمخططه بشرط لا يمين الحامية اتحاد المتغايرين بخلاف مرتبة
المخططات فان المخطط فردية على ذلك ومن ههنا قال بعض المحققين ان الاتحاد
وعدمه بالباطل للخاطا على ان اكثرهم صرح بان مورد التقيد في المقولات هو الممكن الموجود
اختصارا عن الوجود والاشترائيات وقد صرح السيد الزاهد الضيافان بالاشترائيات في حاشيته
تحت مقوله اصله فانهم لا ينفع الا اقول بان الدخول في العنوان دون المعنوي فقيمة البطال للفقير

الحقیقة فی نفسها متضمنة بل انهم قالوا ان صیغ افراد اعتباریه واندیش خاصه
 اه علی ما خرجت الایه اری سیدم اسبابه الکتاب ویا تم حواصین ان الطبیعه
 بالقبض لایحده مانع و فی ملازم ان النوع تمام حقیقه الافراد فی ان الافراد
 المحصص الاشخاص کما ان المراد من الافراد فی قولهم النوع هو الکلی الذی یکون عن حقیقه
 الاشخاص و الا لزم ان لا یکون الانسان نوعاً بالقبض لانه وکذا سبطون الافراد علی
 المحصص حیث قبل المحصص افراد اعتباریه و علی الاشخاص کما فی قولهم افراد حقیقه فالنوع
 هذه الاطلاقهات اطلاقهات عرفیه و الکلام علی التحقیق بذاته غایه التحقیق و بالبد التوفیق علی ان
 القسمه اما خارجیه و اما غیر خارجیه و هی التي یقال لها الانه کما لیه علی ملئه و شایا
 قطعیه و کسریه و حقیقه و الفرق من هذه القسمه ان القطعیه هی القسمه فی الخارج بقوه
 و الکسریه ما یکون بمعادته شديده من دون نفوذ الاله و غیره ما یکون لا بمقدار
 حقیقه شئ الکریم و شئ العظمی و غیر الخارجیه انما علی ملئه و شایا حقیقه و فرضیه و قسمیه
 اما الحقیقه فی القسمه الغیر خارجیه باختلاف العرضین و اما الوهمیه فی القسمه
 التي تحدث کثره فی التوهم و اما الوهمیه فی الکلیه التي تحدث کثره فی مله حطه القیاس
 مله حطه اجمالیه فان القسمه مطلقاً قد ارتفعت علی هذا التقدير لایستوی فیها
 ان القسمه لا یخ اما ان یوجب فصل فی الخارج فمخ اما ان یسکنون نفوذ الاله و اول الادل و قطعیه
 انما لا یخ اما ان یسکنون بمعادته شديده و اول باب محض بمعادته حقیقه الاول الکسریه
 الحقیقه و لا یوجب فصل فی الخارج و هی انما لا یخ اما ان یسکنون بمقدار باختلاف العرضین

بعضهم من اول الاول الحقيقة والذات اما كسب نعيم الوهم حريا او كسب حلم الوهم
الاول الوهم الذات الفرعية ولهم قسم على هذا انظر الجديد ما افرد به للعلوم
فبعضهم كعلي بن قسمين العكسية وغير العكسية والقسم الاول منحصر في القطعية
بالبعض المذكورين ويرد عليه بطلان الحصر بها بخلاف التوحيات ونحو الكبرياس فانها لا
عليها القطعية فذلك كسرية لا اعتبار نفوذ الاثر في الالف والمصادمة الشديدة في الذات
وبعضهم لا يفرون بين الفرعية والكسرية وهو انهم يعللوا عللت من الفرق بينها ولهم
القسم بانها اما قطعية او كسرية او هيمية او فرضية وفيه يذهب بعضهم بعيد
سينايا قسمه حقيقة من ان العكسية الخارجية ويقولون انها لو كانت قطعية
الخارج فان الجسم اذ حل السواد في الحصة والبياض في نقص آخر فذلك انه قد
الخارج او محلهما كسب ايكونا سفارين في الخارج وهو ايضا بطلانه لو كان كسبا
الجسم المتصل اذ وقع على بعضه خورا وعاوي بعضه جسم متصلا في الخارج ثم اذ
الضوء او المجازاة عاد الى الاتصال الاول صارا كالان وذلك ما طلب بالضرورة فلما علم
ان الجسم متغير على حاله ولا يتبدل كسب يخرج في الاتصال فان قلت لو لم يكن الجسم
السواد والبياض متصلا في الخارج ثم حلوا في محل واحد وهو اجتماع التقدير المحال لثبات
شخص واحد للاتصال فيه لكنه متمدد في الجهات فمن حيث كونه متمدا اصل فيه السواد ومن حيث
كونه متمدا في جانب اخر فيه البياض ولا تباينة في ذلك ان اجتماع المتقابلين في محل
حاصر كالبؤة والنبوة التابئين لانه قد يجب بان المراد من وحدة الحمل في تعريف المتصلين

هات الخصة خارجية لكن لا يلزم منه الوجود

الوجود لا يورث من انية ومفعول الفرض هو المفعول المستحق ثم كانت ارجح للوجود
اذ هذا كثر الفرض حيث بها انما يكون مجردا عن غيره

سبب جليل عليه فذا وان كان كاشفا عنه انه ان لا يثبت بوجدها تساما او مقابلا للوجود
فان الظاهر من الفرضية والوهمية انه يكتب مجرد الفرض ومجرد الوجود وهي شتمه حقيقة لا حاجة فيها

بالفرض والوجود ومجتمعا فابون بالتوزيع فتدخلون التي يكون لوجود الوحدان والظاهر
البلقية كثر الوهمية والتي يكون باختلاف الفرضين الغير القارين كماله حصول التامين

نكت الفرضية ولا يفي عليك ان ذلك التوفيق بحكم او دعوى بل ولا يفي على ذلك
ما قلنا ما جاء صدر الشرحين والحق ان اخذت الوحدان ليس بسبب الا لفضلها في

ببطلان حكم الظاهر بالنية المودع بها كسب حاقه خارجية هي عرضها التي
صادقا مطابقا للواقع قد يابس بعد ما نحو آخر من التسمية منه الا اعتبار كذا

حاشي على سرح مدار الحكمة علم انما او انظر ناني الان ان خطتها منه فهو ما عاينا
لان يصح لصدق على كبرتها جاني ارباسه الى امر آخرم لا خطنا فهو ما آخره وصدق

مبغض لان ذلك لا يمتنع حيث قال في تعقيب معنى كبر كون ذلك المعنى
اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الاول فتبين اليه معنى او لعين وجوده واذ علمت هذا

فاعلم كل واحد من المعينين انهما من ان بالبيان لا امر اخر خارج عن ذلك بل هو
واحد فانه منصف لكل منهما فجزء ان ووجدان في التوهم ليس عننا الا خبرا الى حجة اعلى

والا فانه منصف لكل منهما فجزء ان ووجدان في التوهم ليس عننا الا خبرا الى حجة اعلى

رغبني المولى والصورة اذ هما مقومان للذات في الخارج ما كان
 في المادة انما خارجا ويزان الموقوفان لهما في المبادى لانها موقوفان على
 ان كل منهما ما استمره العقدة تحليل لان تجزئ من المراتب العقلية فليس منها
 انضمام خارجي بها فزاد تحليلان ولكن لعل التحليل ليس صحيحا اللهم الا ان كان
 في التحليل اتحادا غير ممكن بل ما تجزئ الوجود مع الاخر كما عليه فان المتكدر في الوجود
 بمعنى الوجودين لوجود شي واحد على انها العاض لم يتبع حاد واحد على الوجود
 على الكمال والاتحاد بين الاجزاء التحليلي من هذا القبيل لا يستلزم كون احداهما في وجوده
 بغير اتحاد مع الاخر بالذات او بالعرض وذلك ظاهر بانما كان في الوجود المقدر
 المتحد مع الجسم في الوجود مع عدم تصحيح الحد ومنه ان تلك العقدة التحليل لا يصح
 الحد بانما كانت بالافراد اتحادية في عدم محبة الحد مرتبة التركيب نهبا مرتبة الكثرة
 والبعضة محفوظة فيها انما اذ لا خطها العقدة واحدة في مرتبة تجزئ المداخلات الله
 بحيث يتحد كل منهما مع الاخر مع الكمال في هذه المرتبة انما لا يمتد وانما الكثرة
 كل واحد منها على الوجود على الكمال لا على انه خارج ولا على انه جزئ بل على انه عيوني
 ودرجته واحد في ذلك الواحد بعينه الا في الذي ذلك الا في حقيقة هو في مرتبة
 الاتحاد والتركيب في تلك المرتبة التجاذبي ودرجته المرتبة في غايته البعد من مرتبة الافراد الخارجية
 كون كل واحد من الافراد متحدة في الوجود مستندة في الشخص في مرتبة لان تلك المرتبة في
 الكلية والبعضة محفوظة في المرتبة الاولى لانها لا تتابع الحد فيها لانها لا تتحد بالذات

[illegible]

بن مبطلة ما قول ان التعذر وريعا على ذرية

وربما كانت ثمرة الله المستقيمة والتعذر

التعذر ان نوار ان فليس

الحقيقة الخارجية كجب الوجود امارج والحقيقة العقلية كجب الوجود الخارجي ومن

كذلك خور كون الصورة الخارجية الجوهرية صورة عينية في الذات فاستحيل

وذا للذات ليس سحيل ولا نؤمن على ما حقيقت سابقا ان المركب لا ينج اما

ما يكون تركيبا خارجيا او دينا على الاول بلزم التركيبان في الخارج ونثبت

مختلفان بشي واخرى بانفرد المستحيل وعلى الثاني ثبت التركيبان في الذات بلزم

لعدد حقيقته نحو واحد من الوجود ايضا فيعدد وحقايق بانفرد المستحيل للذات على كل تقدير

فان ذلك التركيب ليس تركيبا خارجيا حقيقيا حتى بلزم تعدد وحقايق فيجب حقيقته

بب هو تركيب عقلي كمنلى متحد مع التركيب العقلي الانشادير كجب حقيقته فلا يجب ان يكون

تركيب العقلي حقيقا مختلفان كجب الذرات في الوجود العقلي بب انما لم تعدد

بنو واحد من الوجود كجب لا اعتبار بهو ليس سحيل فاستحيل بلزم والذات ليس سحيل نعم

بلزم الاستحالة على تقدير كون التركيب الثاني خارجيا وليس كذلك اطلاق الاجزاء الخارجية

على اجزاها ذلك التركيب لا يستلزم كون التركيب خارجيا او هذا الاطلاق ليس على سبيل

بب بطريق التوسع وشاهد الامور الدائمة بالامور التي رتبته وقد عرفت والشيء

من الاجزاء العقلية المختلفة والافزاء التي رتبته الحقيقته فان الاجزاء الخارجية كما يمتنع عليها فيما بينها

مرتبة الكلية حقيقة هي تلك الأجزاء العقلية التي تقع على كل واحد منها على قدر
وسبق الكلية والجزئية فيها فهي الأجزاء الخارجية بالمرتبة الخارجية العقلية كحقيقة فردية
الأجزاء العقلية الحقة فالمرتبة الكلية والمرتبة الجزئية العقلية والمرتبة الكلية العقلية
في الأجزاء والمرتبة الجزئية العقلية للأجزاء الخارجية أن الأجزاء العقلية والمرتبة
ماخوذة من الأجزاء الخارجية حقيقة فكلها تكونها متساوية كحقيقة كما عرفت أن
الأجزاء العقلية والمرتبة العقلية ماخوذة من الأجزاء الخارجية على سبيل المساواة
وإحقاق بالاتباع والاندراج من الأجزاء العقلية والمرتبة العقلية ليس إلا بان أراد من الأجزاء
أي تلك الأجزاء على سبيل المساواة في الاندراج من الأجزاء العقلية والمرتبة العقلية
فالأجزاء الخارجية التي لا يتبع ولا يتوحد به أسكن بعض علماء الدهر وتلقاه المحققون
بالقول من أن على تقدير كون الأجزاء العقلية ماخوذة من الأجزاء العقلية فكلها
النفوس عامة من الجنس لغيره أنهم قالوا الهوياء العامة في لغة الهوياء العقلية
بالمهنية مع اتفاق صورها في المهنية فهو في العامة أن هذا لا يشترط كون جنس
في هذه المرتبة فليس عموم الجنس وقد شئوا ذلك بل لا بد من العامة
أن المسائل كما تختلف باختلاف الفصول فكذلك تختلف باختلاف الأجناس
تختلف الجنس فالمرتبة كونهما ماخوذة من صور مختلفة المتجانسة فليس أن لا يكون
وإحدى وكذا لا يتوجب ما قد يقال أن جنس الأجزاء العقلية وهي البدن وفصل ماخوذة
والنفس الناطقة وقد قالوا أن النفس هي البدن والبدن فليس بقا النفس من نفس
والنفس الناطقة وقد قالوا أن النفس هي البدن والبدن فليس بقا النفس من نفس

بدون اتفاق النفس ذوقه - اطاع ووجه انطباع فيها طاعتية - عضا فان
 في الصورة ليس بالوجود فيها جنب الغام وقد فيها بن بزم عموم النفس من النفس
 كون الجسم حقيقه داره اذا هو في الصورة ادرا عار حقه حقيقه النفس
 انما لوجود ان من الاجزاء الخارجيه على سبيل المسامحة بسبق ذوقه ان
 وقد ان النفس بافوذ من البدن والبدن النفس في لم يلجها بافوذ ان من
 الخارجيه على سبيل المسامحة ولعلك تفطنت من انها خلص الكلام ان كل
 حفظ بلا خط الذهن او لا كيف يتبع منه يتبع بها ما وانه يتبع متباينها في
 قوامه اذا اخذ مجموعها يتم بهته ويحيى قوامه فيها في تلك المرتبه خزان
 القوام متباين ان في الوجود هذه المرتبه هي المرتبه المتوحد ويعبر عنه بمرتبه بشرط لا قابلية
 المبتدئ المرتبه هي اداة تشبيها لها بالمادة الخارجيه في نحوها بهام وشماع الجسم
 المعين في هذه المرتبه هي صورة مثابته بالصوره الخارجيه في قرب المعين وانحاء الوجود
 الاجزاء فر تلك الاجزاء الخارجيه على سبيل المسامحة والمنطوقون اذا اطلقوا الاجزاء
 فالوسائل بالصوره ان براد منها الاجزاء الخارجيه هي المتبقي ثم اذا اذ القوام
 بحيث لا يمكن حجب المتبقي المتبقي وكذا المتبقي المتبقي كمن حجب على المتبقي
 كل منها على الكمال هذه المرتبه التفصيليه مرتبه لا بشرط شي وهي مرتبه الاتحاد المحض
 شيء واحد لحيه كل واحد من المعين كقولنا المتبقي الوجود لحيه المتبقي المتبقي في هذه المرتبه
 حين والمعنى المتبقي في هذا هو ما سمعهم يقولون ان النفس بافوذ المادة والنفس

فيه بشرط لا يتقدم عليه شرط لا يشترط وان كان للوجود
 في سبيل ان التجرى بعد الخلق فيه التجرى في مرتبة كونه في وجودها خارجة
 سبيل السجادة مرتبة من رتبة في رتبة الحقيقة في رتبة الحقيقة في رتبة الحقيقة
 لا شك ان اصول الوجود على الوجود الخارجي حقيقة الحقيقة فالوجود المنبسط بها احدث بالبطر
 ما ليس لك في معتقده بالقياس اليه وكيف ذلك ان مرتبة الوجود حقيقة كونه الكلية والبعض
 فيه محفوظان بان نحتاج كل من الوجود في الوجود والوجود في الوجود ولا شيء في الوجود
 المرتبة ثالثة في الوجود والوجود في الوجود والوجود في الوجود ولا شيء في الوجود
 الخارجية على السجادة هي من خارج كل منها على الوجود ولا شيء في الوجود
 اخرى بان يوضع بعد الوجود الخارجي وان كانت سجدة كعب الوجود في رتبة
 فان اتحاد الوجود مطلقا لا يتحقق الحكم كاستحقاق الوجود في الحقيقة فانه
 منها كعب ولا يفيض بل شيء في رتبة الحكم في رتبة البعض فانهم في هذه المرتبة
 الوجود والكلية والبعض بالكلية وصار الترتيب منها كعبا اتحادا في رتبة كعبها
 جعد وبقوا كما ان الوجود الخارجي حقيقة الحقيقة كانت تسميه جعدا وتسميه بقوا
 الوجود الخارجي كانت حقيقة الحكم هذه الوجود في رتبة الحكم في رتبة الحقيقة
 في الوجود حقيقة وهذه حقيقة في حقيقة نعم انها في غاية البعد من الوجود في رتبة الحقيقة
 بحيث يمتنع اتحادها معها لوجود من الوجود في احدى مرتبة احدث فان المراتب العقلية
 لا تترشح في رتبة كعبها بل في رتبة كعبها في رتبة كعبها في رتبة كعبها
 والاتصال كعبها في رتبة كعبها في رتبة كعبها في رتبة كعبها في رتبة كعبها

الى رتبة على كل شيء في رتبة كعبها في رتبة كعبها في رتبة كعبها في رتبة كعبها

مع الخارجة كما سبل الحقيقة عليه احكامها تجري في شتم انها محسوسة بكونها
عزليتها المحسوسة في ذلك اما هو وان
من المحسوس والحق في زيادة ذمته فلو كانت يد مع الاجزاء الخارجة الحقيقة
لزم بالضرورة ان يسطر من الاجزاء الخارجة كسب الحقيقة فالهوية بسيطة
فيها مركبة من المحسوس والحق فلو كان العزلي اعم مما يتبين ذلك فان المحسوس
عقد في ان التماثل محفوظ من الاجزاء الذميمة والخارجة لكن لا يمنع ما هو اجزاء
الخارجة بل بمنزلة ما تحتها من الاجزاء الخارجة على سبيل المسامحة فكما
الاجزاء الذميمة توجد الاجزاء الخارجة بالمنزلة المذكورة ان لم يوجد الاجزاء الخارجة كسب الحقيقة
بالعكس لا يطق ان الاجزاء الخارجة كسب المسامحة لا بد لها من مباديها في
اولاها الواحد لا يصح ان يرجع عنه امور كثيرة متماثلة في الوجود ذلك المبادي
سوي المادة والصورة الخارجين هما مبدءا ان بها فالاجزاء الذميمة مستندة
الخارجة الحقيقة بواسطة كونها مأخوذة من مباديها وبالعكس من مباديها
البسيطة كالاوان والهوية مع كونها يسطر خارجة من مباديها من الاجزاء
والعقول فانها باقية بحد ما هو جوهرها فان التماثل لا يميز عنا اولها
يكون الاجزاء الخارجة كسب المسامحة مأخوذة من الاجزاء الخارجة كسب الحقيقة ولا
لعمتها فان مبدءا هو نفس الذات سواء كان مركبا او بسيطا ولا ثم ان الامر الواحد
ان نزع عنه امور كثيرة فان الواحد ربما يصح عنه الكثرة كاللثة الواحدة من غير اعتبار

الارتقاب واحدا فيلا يتردد ذلك والتركيب من المادّة والصورة الخارجين وان كان
متضمنا لهما في ذاته ايضا لانهم لا يسمون ان لهما ان يكون سببا في نفس
بالمظهر لا جنتين متعايرتين بل سببا في عليهما وليس له ان يكون تلك الجنتين متوقعه عليهما الا ان
مبدأه نفس الذات فما يكون متضمنا للمادّة والصورة الخارجيتين مركبة سببا وفيها لا يكون
متضمنا لهما عبارة متسلسلة فان الواحد وان كان قد منع عنه الكثرة لكنه لا شك في كونها
لا تنزع عينا بل بالنظر لا انما عاينها مادّة وصورة بالقبول من هنا قبل ان يكون
غيره في علي ما رعاها يكون مقدورا لا يشترط ان يكون اذ لا رادنا تحديده لا خطا من نفس ذاته
بها ومعنى محصلا وان كان لكنه في نفس سببا في السبب في قاضيتها بها لا يشترط في
المفهوم من المحركات فيكون خارجي من المادّة وهي البدن ومن الصورة وهي النفس وبعث
عقل من الجنس والنفس والجزء خارجي على سبيل ما بحث به بالجزء الخارجة لشيء متحدة
مع الاجزاء الذميمة الحقيقية في مرتبة من المراتب النفس وهم هنا لا يرتفع اقباب النفس
مفهوم الناطق بسبب دور النفس الناطقة فان النفس جزء خارجي حقيقة في عالم الجسد من المادّة
الحقيقية نعم المفعول المحركات المفهوم من نفس جزء خارجي حقيقة في غايته البعد عن المادّة الذميمة في
المفعول المحركات المفهوم من نفس ذات الانسان في نحو من الصفات العقلية ومن هنا لا يرد ايضا
جواب ما اردته بطريق السموات في تحدد الانسان بالحيوان الناطق في سائر المادّة سبحانه
بعض الاذكياء فيمنعوا النفس ان لا تتناسب في به التحصين في التحصين ٥

قوله بعد ان ثبت الكثرة اولاً - من لم يأت به حجة نهائية ان ثبت الكثرة باثبات عدتها
 في الطبيعة وحياته تحت على مقدمات لا جسم فلا طبيعة في صورته ووعيته
 معايرة جسمه في ذاته تحت منه انه بالبرهان نوعه تحت - حال الجبر والعوض فان اثبت
 جبرهما لم ينعلم لابد لهما من مختلف بالنظر ذات كل جسم من تحقق ذاتي له ان يكون
 جبراً والعوضاً كما سيأتي والتعظيم لا ينعلم في هذا المقام ان اجسامها مكات دى التي تتركب من اجسام
 متماثلة الطابع كالخمران مثلاً فلها صورة نوعية تتركب من كنهه فلهذا على اجزائها المختلفة المتحدية فيه فلهذا
 دى التي لم تتركب من اجسام لك فلها صورة نوعية بسيطة والثانية ان كل جسم فلا يمكن ان يكون
 انتم تامة بالايكاسياتى والثالثة ان الشكل الطبعي ليس بسيطاً الكروية فان الطبيعة بسيطة حيث
 انما لك لا بعضى الا من واحد لا يكون فيه اختلاف ففى الاشكال فان الاشكال التي لا رايته لها جبر
 ففها اختلاف لا من واحد لكونه كذا في اختلاف تقدير في الطول والعرض كما ان في السعة والعمق والارتفاع
 واما ان رايته فلا اختلاف فيها لانه لا يفتق عند قرب الزاوية والسعة عند بعد الزاوية فمما يثبت فيقول
 لانك ان الجسم بسيط موجود في الارتفاع عروضة وجوده في المركبات والارتفاع السعة ولا بد له من عروضة
 كمن المقدسة الاولى ثم لا بد من ككل ككل المقدسة الثانية ثم لا بد ان يكون الشكل نظراً الى ذاته كواك من المقدسة
 فان وقع على المعنى الطبيعي لم يفتت الكثرة قبل الدائرة لسبب قطع يحدث او يتوحد فيها وازم على
 المعنى الطبيعي بل تعاضد ادم او يلزم له متبعه وقوده على المعنى الطبيعي فيقول ان ذلك الجسم بالنظر لا يتوحد
 الكروية والدائرة قبل التفتت المتساوي الاضلاع لا ذاته نظراً اليها فتعاضد التساوي من الاضلاع المتساوية
 لا يتوحد بالنظر لا ذاته الصم كما لو خاسباً نعم يمكن تمثيلها كمن التماثل على المقدسة الثانية نظراً الى الشكل
 عندهم هو كجاءوا في الجبر المتوحد على نهج مخصوص وهو عرض المتعاضد لا المتفصله صم ليس هو التوحد
 الملهود انتم كالمكافئ المتساوي في المقدسة الثالثة اولاً بالمتعاضد ان بعضى الارتفاع لا يلزم ان يكون درجاً
 وعلى تسليم فلا - لا يلا اختلاف فيها بالنظر لا ذاتها وانما الاختلاف بعد الانسراح وهو متالى في

من لم يأت به حجة نهائية ان ثبت الكثرة باثبات عدتها

فان انشراح الدوائر الصغار والكبار متحقق فيها انهم كما ان انشراح الضيق والسعة في انشراح الاجزاء المختلفة
في غير انشراح المربع والنصف في سبعة بالنظر الى اذنه بسبعة كما في السبعة في انشراح المربع والاضيق في
بعد الانشراح كما ان انقلاب كبر الاضلاع في شكله ووجود الاضلاع في بعد الانشراح بالنظر في
الدوائر الصغار من موضع والكبير من موضع اخر وان قطع النظر عن حركة ايضا موهوم من
قوله الثانية ان مربع قطرها اعلم الى نسبة بين المقادير في البرزخية والقصصان تحصر في
الصحة والعددية فانها ان لم توجد فيها عدو مشترك في جزئ مقدر في تحصيل او فانهم في بعضها
معناها في بعد اخرى في نسبتها صمته وان وعدا وكل في نسبتها صمته عدو في ذلك ان
الاجزاء على تقدير كبرها من الاجزاء التي لا تجري لا يتصور فيها النسبة الصمته فان في الوجود
بعد الاجزاء في الوجود عليها في تصور النسبة الصمته الا على تقدير اتصالها واطلاقها في بعضها
فيغير الكلام انه لو وجد في الجسم الاجزاء من الاجزاء التي لا تجري لا يمكن ان تكون في المربع فقط
ووضعها منها كما هو سلم عند الخضم ايضا والناظر في النسبة بين قطر المربع وضعه صمته
لا يتصور على تقدير الكبر من الاجزاء بل انما يتصور على الاتصال اما ان يكون النسبة
قطره وضعه صمته فهو ان مربع قطره ضعف مربع ضلعه بالبرهان كما هو في الاصول
ان النسبة التي توجد في المربعين يوجد في المربعين بالبرهان في حيث الاضلاع في نسبتها
فيها كما في نصف كبرية نصف النصف اعني المربع والثلث كبرية مثلث اعني الثلث في المربع
ان وجدتها الصمته توجد في ربعها في الربعة واذ يوجد الضلعية توجد في ربعها في السبعة والـ
وضع في نسبة المنكدة ان يقارضا ثلثا اشياء متساوية في النسبة الاصل الى الثاني
الى الثالث فاذا نسبتنا الاصل الى الثالث فهي كبرية النسبة البدل الى الثالث الى الثالث في ثمانية

التي كانت وبالجملة المجددات توجد في المعتبرين بالأكبر وخرجت هذه المقدمات
التي ثبتت بانسان نسبة قطر المربع الى نسبة اذ ان كانت وثبتت في المربع
بحكم المقدمات الثانية ثبتت عليه هناك اي بحاجتها صحتها صحتها بحكم المقدمات
الاولى واما المقدمات التي من الشرح ونسب في الاعداد وانه يكون منها ما ذكره في المصنفين
بحكم النظم القاصي بان نسبة القطر الى الضلع يبلغ بالأكبر الى الضعيفه ونسب الضعيفه
بالأكبر يبلغ الضعيفه فثبتت نسبة القطر الى الضلع نسبة عدديه هذا هو المطلب منها في اول
الكبرى ولم يتضح من الشرح غاية الوضح فلابد من توضيحها وهو ان النسبة المتكررة الباقية
الضعيفة لو وجدت في الاعداد فلابد لوجودها في الواحد والاثني اذ في اضعافها كما بين
اربعة والثلاثة الستة وهكذا ولا يستغور وجودها اما الاول فلان النسبة المتكررة في اضعافها
كما يتبادر عليه تعرفها المذكور انفا وليس من الواحد والاثني عددين يصلح لهما وسطية واما
فقدن او فليس من في كتابه ان نسبة الاضغاف توجد في الاضغاف واما في
الاضغاف وهو الواحد والاثني نسبة الكبير فاما في الاضغاف تلك النسبة واما
فقد يوجد في الواحد والاثني اذ في اضعافها لان الضعيفة والنصفية في الاعداد
وبين اضعافها ما يجمع من الكبير والضعيفة لا يوجد فيها لعدم وجود الكمال بين الاربعة
مع ثلثي الاول وجود اللذم وهو في الوسطية العددية من الواحد والاثني وخرجت في وجودها
سحق النسبة المذكورة الباقية الى الضعيفة في الاعداد فانه الحج ان اتميت على سبيل الاربعة
المكملين فيجب ان يكون من الواحد وغيره بل من اثنين اعداد من اثنين

عدل وجود الكسوف في غيرهم فلا يجوز الواسطة منها باخذ الواسطة والعدد اولا
 وان ائمت علي بن ابي طالب بن العبد وعني الكسوف مطلقا لا يوجد فيه نسبة
 الضعف ويستدل عليه بان الواحد والاثني غير لا يوجد فيها عدد فمما جدها الكسوف
 يستدل بها الواسطة فيوجه النفع بان الواسطة يجوز ان يكون واحد مع كسوف عدد واحد في
 وقد يقع الاول بان الكسوف عدد واحد للعدد واحد فان الواحد مع الاربعة لول الاربعة في
 كان واسطة من الواحد والاثني فيكون الخمسة واسطة للثلاثين والاربع والاثني
 مال الواحد اربعة ارباع واما الاربعة ثمانية ارباع وهو يستلزم الواسطة لكون الواحد والاثني
 على القاعدة المذكورة ان نسبة الاضغاف توجد في الانصاف ويدفع انما بان الكسوف
 خوص الكسوف دون المنقصة وانما تعلم ان كل واحد من الاثنين مرفوع اما الاول فمطلوب
 المجانية بين الاضغاف والانصاف يقتضي محافظة اصل النسبة كما ان الضيفه والمكبر
 واما محافظة خصوصية النسبة فلا الامر في ان خمسة نصف من الثنتين بحيث لا يفتقر
 ثلث في خمسة ولا يبقى النسبة هذه الخصوصية من اقل الاعداد وعلى هذه النسبة اعني الواحد
 ثلثين انما اصل النسبة بانى لك الكسوف في الاضغاف خصوصية الواسطة العدد الصحيح لا يتم
 بقاؤه في الانصاف عدد وكثير لم يكن ملك الخصوصية فحذا يكون في الاضغاف عدد صحيح
 وفي اقل الانصاف بقاؤه احد الكسوف في النسبة واما انما فيمضى ان الكسوف في خوص
 الاتصال بل يجوز ان يكون للواحد من مفهومه الذي تتركب منه العدد كسوف تحليلي لا يكون من
 الكسوف العددية كالضيف والثلث كما يكون للمقدار المتكسر كسوف تحليلي لكونه في المقادير
 المتكسرة بوقوعه الخارج يمكن ان يخرج منه الكسوف الذي ليس له نسبة عددية واما مفهوم الواحد

واما مفهوم الواحد فلا يقود ولا يمكن ان يوجد كس منه الا ما يدخل تحت الانواع ^{والفهم}
 ولا يمكن فهم كس منه الا يكونه نصفاً او ثلثاً او ربعاً لانه قهراً هي الكسور العددية واما ^{لكس}
 الصعي منه فلا يدخل تحت الانواع بل انما يعقل من حيث الاضافة واما النصف ^{فلا}
 تحت النقص الوفوي والامكان النفس لا يرقى مفهوم الواحد وان لم يكن له وجود في الخارج
 يكون له وجود في النفس كما ان النصف الواحد قد يكون له وجود في الخارج بل في ^{الوجود}
 المقطع كالخطوط المستقيمة من الافلاك كما يعقل منه الكسور الصعي الغير ليس بغير عددية
 تلك يعقل من مفهوم الواحد ليس له عددية والتجدي لا يعقل فرق الابدان واما مفهوم
 كس لا يعقل منه فافهم وتوقع الحجة الاولى والثانية بهذا النمط من النفس المختصة بهذه ^{الخاصة}
 وكان بنا سكر الله ملكوته طويلاً قوله الثانية ان اهل الباطن لا بد ان يعلموا الاول ان السكك المربع هو
 يكون ذوا اربعة اضلاع مستقيمة متساوية الطول والزاوية القائمة وخصه بـ ^{ثلاثة}
 سب ان يكون قطره ذوا القائمة وان يكون مربع القطر اي الخاصية فيه في نفسه ضخم
 وضع واحداً للوجوب مساوات مربع ذوا القائمة بالتي العلين مساوي الكسور ^{لنصف}
 ان النسبة محاذية من محدودين اي العددين اللذين قرباني النفسها بانه في ^{المرس}
 مع البكرين بان يضارب النفسها فمقد لوان احد المحدين نصف الآخر فمربعه يعطى ^{الآخر}
 احاداً المحدين نصف الآخر فيه والبرع ليس كس بل هو نصف نصفه ولكل لو كان ^{احد}
 المحدين ثلث الآخر او ربعه فمربعه ثلث مربع الآخر او ربعه فمربعه ثلث ^{المساوية}
 او ربعه فمربعه ثلث الآخر او ربعه فمربعه ثلث الآخر او ربعه فمربعه ثلث ^{المنها}
 او ربعه فمربعه ثلث الآخر او ربعه فمربعه ثلث الآخر او ربعه فمربعه ثلث ^{المنها}

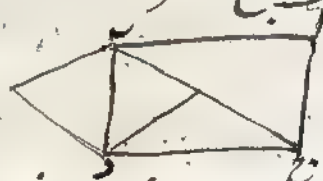
واذا ضربنا الاربعة في نفسها جعلت ثمانية عشر فالجذر الذي نصفه اربعة وهو ثمانية وعشرون
 نصف نصفه اربعة لان الاربعة نصف الثمانية وهي نصف ثمانية عشر والثمانية هي نصف ثمانية وعشرون
 حاصل ضرب الاثنين في الاربعة وعلى قدر نفس الاربعة نسبة الضعيف والمتناه
 مجموع في الاعداد اصلان يخرج النصف من العدد والاقبال الذي يخرج منه صحيحا وان يكون
 لا يتصور فيه نسبة المتناه لا بها لا بد لها من الوسطة وهي النصف التي لا قابلية
 ولا وسطية بين الواحد والاثنين فلم يجمع في مخرج الضعف المتناه وانصرفت هذه جميعا
 في الاعداد اصلان عدم الجواب في المخرج مستلزم لعدده في الجميع ونجد انهم من قوله عالم
 انه وذلك ظم لانه كما لا وسطية بين الواحد والاثنين وضعفه كس في الاربعة والثمانية وكذا
 لا وسطية بين الاثنين والاربعة ورضعا فيما اذا ان الضعيفين في اثنين لسيطان ثمانية ولو
 فذلك نوجد بالوسطية هي الثلث في الاربعة وستة في الثمانية فلما كان كسور الضعيف
 لا وسطية بينهما واجبت البرهان ان مربع قطر المربع وضعفه فمجب منها تمام الضعيفين نسبة الضعيف
 فيكم المخرج ونسبة المتناه لما تقر في الاصول فجب ان يكون بين الجذرين في القطر وضع
 نسبة او ثبت صارت ضعفا بها لولم يصرفا برب ثانيا فكان ذلك الاصلين
 لا الضعيفين لما تقر في الاصول مع ان الاعداد لا يجمع الضعيف والمتناه فيها كما مر
 ان يكون نسبة الجذرين من النسب الاتصالية لا العددية وعلى تقدير التركيب من اجزاء لا يغير
 العددية لانه فطل التركيب منها لكن يروى عليه ان اعتفاء المتناه في الواحد والاثنين لا اعتفاء
 الوسطية مطلقة عددا وهو ظاهر وكذا ان اطلق اجزاء الاعداد ووجدت بسط كما تورد محلا
 في مقامها سواء اوجد لان يكون كس من الكسور التي فوق النصف الاول والوسطية وان لم يكونا

واما في اسم اعلمه مخصوصه فيكون نسبة النصف الاول اليه كنسبة النصف الثاني
 لا يزوم من عدم كون الصحيح هو وسطه ان لا يكون الوسط لان انما ايجها بينهما
 تحالفا ظاهرا والخمس انما هو نصف لان حكم البكر هو حكم الصحيح كما لا يخفى على من
 اذنه حارسته بالحساب فخال موثوق بركت طالب الدرر اه وغفر الله له واولاده
 منقبه على مثل مقدمات الاول ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعيه لانه في كل المربع
 والثاني ان نسبة المربع الى المربع كنسبة الجذر الى الجذر فنفاها بالبكر فيصير
 المقدمين ان للقطر الى الضلع كنسبة اذ ثبتت هذه النسبة بالبكر حارت ضعفا فاعلم
 في المربعين الضعيفين الكبير والصالح ان هذه النسبة بالبكر حيث جمع الضعيفين فيها
 لا يوجد في الاعداد لان اقلها الواحد والاشان وفيها ضعفه دون الكبير لان الاعداد
 الواحد ولا يكون اولا وفيه من وسط وليس فيها عطف فليكون فيها الكبر في عالم جمع
 مع الكبير لم يجمع في شي من الاعداد لان النسبة التي يوجد في الاعداد لا يكون فيها
 ايضا كما انما يظهر فلو كان في اضعافها نسبة الضعيفين مع الكبير لكان فيها الضال كما
 فيها علم انها لم توجد في اضعافها ايضا ثبت ان هذه النسبة ليست بعدد وانه اذا كان
 من اعداد لا يخرج يكون اعدادا او جزئيا والى فيهما وهو مستلزم لاحتياج نسبة الضعيفين
 في الاعداد ولا ريب في اضعافها فيضعف هذا القاعده والنسبة الى البكر فيغير الجزء ويصحها انما
 اذا كان نسبة قطر المربع الى ضلعيه من النسبة التي تخص بالتقاير دون الاعداد فيكون هذه
 الضمنية وليس على اتصال الجسم فثبت ان الجسم مشتمل وانما وليس على الطال الجزء وهو المطلوب

فما عرفت ان اول ما يمكن من الواحد والاثنتين عدد صحيح درسطه لا ينقسم من احد
عدد فوكسر بخمسة اثنى عشر الواحد وسطه عدد واحد اكثر فثبت ان الكسر لا يقسم على تقدير
فانه شافيه لان يقال سلمنا البطلان الجزئ لكن وجود الكسر من الواحد انما يثبت بطلان الفرض
من ان نشه الصغفنة الجميع مع الكسرين في العدد فلما جاز ان لا نقول ان الكسر العدة لا يكون
فما عرفت من الواحد اثنين اصد على القران ربع الوسط يكون سبعا وبنا بالسطح الطرفين
العدد الكسيرة وسطا بين الواحد والاثنين فربعه لا يكون الكسيرة الا ربع الكسيرة لا يكون
عدد صحيحا و سطح الطرفين اللذين هما الواحد والاثنان يكون اثنين وهو عدد صحيح ولا يكون
العدد الكسيرة الذي هو ربع الوسط و ههنا منع شبهة ينسب اليه رئيس المتدققين كما ان
والدوين من ههنا لان عدم الوسط بين الواحد والاثنين يجوز ان يكون الكسيرة في وسطها
و يلزم عليكم ما ذكرتم على انما ليس صالحا من انقاص القاعدة و رخصت بان الكسيرة
خارج الكسيرة من المنقصة والعدد و رخصت انكم المنقصة فثبت كونها
كسيرة صحي وسطا فانزع الا ان يمنع كون الكسيرة صحي من خوص الكسيرة فثبت كونها
فقد عرفت ان الكسيرة مركبة من العدد و كسر تخليص لا يكون من جنس الكسيرة العدة كما يكون المنقصة
بجانب ذلك و هو هذا المنع في طرفي هو ان مفهوم الواحد ليس ككسر تخليص لان مفهوم الواحد
هو واحد امر انتزاعي غير موجودة في الخارج فلا يمكن ان يكون كسيرة منه ولا ما يدخل تحت انتزاع
ولا يمكن فيه كسيرة عينية الا يكونه نفسا او غنى او غر ذلك فهدى هي الكسيرة العدة و لا الكسيرة
فلا يمنع عنه ولا يقع من حرب الاضافة اليه والمنقصة لا يدخل تحت النقص الوفوي و لا يمكن
النفس لا يخرج من الخلق لا يخرج لثقا فالمراد من حيث انه لا يدخل في انتزاع كسيرة صحي فثبت ان الكسيرة

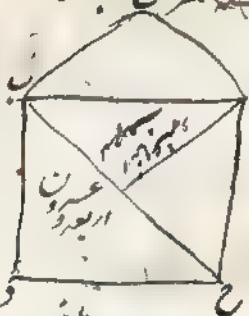
نفس الامر بمقتضى المقدار المتعاقب بان يمكن ان يخرج منه الكسرة البسيطة بمقتضى
 الخارج النوع والاشكال كون الوسط كسرة صغرى الجواب عنه بانه لا فرق بين مفهوم
 الواحد والمقدر لثبات لان المقدار انهم قد يكون غير موجود في الخارج بل في مفهوم
 كما في خط المقدر من ان تلك فالكسرة النضمية لا تتغير من هذه الخطوط المتغيرة المتوسطة
 كمثل ثبات من مفهوم الواحد وان لم يكن موجودا في الخارج مرفوع بانه فرق بين المقدم
 الواحد والخطوط المتغيرة في المبدأ في الطول والامتداد ليعلم ان يخرج عنه
 كما انتمزجت وان لم يكن موجودا في الخارج لكن واما السبب انه عن الوجود المتبدلة
 ولا مفهوم الواحد من حيث هو واحد لا يفهم منه الامتداد ويكون صالحا لاسماع الكسرة
 ان يكون عدوية اوصية لقياس الواحد على الخطوط قياس مع التعاقب كما لا يكفي على الامر
 مع قواعد مولانا مولانا محمد حسين لولاه مقدمة قوله الباقية ان مربع قطر المربع كالمربع
 ضعف مربع ضلعه يكون للقطر الى الضلع نسبة اربعة ثلثين بالكره صارت ضعفا في
 في الاصول من ان نسبة المربع الى المربع كنسبة الجذر الى الجذر مثناه بالثبوت ولما كان من
 يتبع في الواحد عدو واحد في الاعداد نسبة ثمانية تكون في النصف فيكون نسبة قطر المربع
 ضعف من النسبة التي يختص بالمقادير دون الاعداد وهي اربعة من مقدارين لا يوجد بها
 نسبة في امر لقيتها باسقاط عنها مرة بعد اخرى ولا يتصور ان نسبة الاعداد حيث انتهى بها
 الواحد اعاد يتبع في النسبة الصعبة في الاجسام واوليات القياسات الفصل في البرهان بمقدار
 الاصل ان مفهوم سطح المربع هو ان مربع الوتر القاطع ياب وي مربع ضلعيها وانه كان الضلعان
 متساويين فمربع المربع الذي كذا به اربع خطوط متساوية متساوية على زوايا قائم يكون مربع

الاخر يكون مربع كل نصفين ثم الترتيب يكون مربع الترتيب ضعف مربع الضلع الثاني ^{الضلع}
 بالمكبر وهو ان شئت اذ اضيف اليه ^{المجموع} شئت في بقية بقية ^{كان} شئت
 متعقبات اي تمامين سمي شئت فناء بالمكبر متعقبات في السمت ^{بالضلع}
 قمت السمت فناء السمت ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بالضلع} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع
 اي بالاضافة هي مكبر لفظ المعاد احرر عن المعاد بالتعويض كالشئ ^{الضلع}
 الخمس والحسين فها يجب ان بعد مقدار السمت يكون شئت ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع
 شئت الاول ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع
 شئت السمت اذ اثبت فصيل ثلث ثلث فالثالث ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع
 ان يخرج عدد يكون ثلث السمت حتى يكون ثلث السمت ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع
 كان ربع المربع فوجب اعتبار عدد ثالث يكون فالطرف ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع
 متعقبات سمي شئت فكون عدد هو الاول عدد ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع
 الاعداد واما في المعاد فبان يكون شئت ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع
 فسط المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع
 ضلع الفسط ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع



من اوج ب فطه ورج ضلعه ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع
 انه فطر ربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع
 ربع ضعف خط ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع ^{بسم} المربع

بان فيقول سلع ارج ثرب عنه مقدار سناسية فيكون ثمة مخرج بـ



اج سلع انه ثمة عنه ح ع رة فطر الى ضلعة

يصي ارج سلع ارج ب ضعف ارج انا ثمة

ان اعداد الكورب حارة بالصفة اعداد الصالح بل بـ

اذ ان سلع اعدو فوفها فرض وارجو فالثمة اذ اصفقت اليه الاثنيان سعي

ووزا اصفقت اليه الورد سعي ثمة اذا كان الامة لك فجب ان يكون البنية ضعفا

اقل من النصف فلما كان اقل من خارج النصف والصف الواحد والاثنيان ورجب يكون

العدد الذي منها اكثر من الواحد داخل من الاثنيان فاذا لم يوجد عدد وكم لم يوجد عدد وخرج

التقاء على التحقيق ولكن يكن على الثوب ذو لك سعة شري ورسطة لفرقة من الورد

عشرين وثمان سوس وثمان عشرة وثمان سوس وثمان عشرة بان ربع الوسط يكون

كسوط الطرفين ربع سعة عشرة مائة وثمان وثمانون وسط كل سعة طرفين وورد

عشرون في جمع الورد ورجو فكل ربع الوسط ورجو عليه سطح الطرفين المنقوب احد السوس

الورد وهو حاتم ربع ثمن في ثمن سوس وهو جزء واحد من الف مائة و

جزء سوس من الواحد مع مائة وثمانين فيكون سبعة ورسطة في سنة التي نصير لعدد

ضعفا اي سنة الربعة وثمانين ربع سوس لاسبعة عشرة سبعة عشرة لاسعة عشرة وثمان

فيكون هذه السنة القطر الى القطع من الثوب التي تحيق بالمقادير في الاعداد واما الورد

توبيا لا تحيق ذلك الثوب سنة وثمانين ربع سوس لاسبعة عشرة فانه اذا اجد لك السنة

عشر كليات اثنا عشر ومن كسب والده لم يشترط ضعف اثني عشر ومن كسب والده
عليه صارت ضعفاً لاثني عشر ومن كسب والده زادها اثنا عشر ومن كسب والده
وعشر من أربع الكسب اثنين كان يقع من الثنايا بازاء عشرة من الأربع وعشر
الاثنين وقوله لا يمكن اني ان الوسط يكون جدر الصلح الطرئين في الطرافين ههنا الواحد
وسطها الاثنان لان الواحد لا يغتر المقرب فيه والاشنان لا يجد لها الا جدرها
منها عدو لا يمكن ان يكون له جدر حقيقة ولم يمكن منها عدم لم يوجد صحيحاً حقيقة
اي بمعنى لا يوجد لها عا وشرك وكل عدوين منها عا وشرك هو الواحد صحيحاً كان او كسراً
اما النصح فظاهر واما الكسر فهو الواحد اذا نسب بلا ما قوله كائس او عشرين في نفسه وربعه
احسن ويكفر فالواحد عا وشرك لجميع الصلح واما كسور فلو كان الجزء موضع الكسور
مستخرج لان الواحد لا يقسم من حيث انه لا يقسم فان لم يقسم احد كان واحداً
حقيقاً والجزء ككسب وان كان شقيقاً من جهة عدم الانعام فالجزء دون حصص كالحصص
ثاني واحد من حيث ان لا ينفصل الشخص وكثير بالاعضاء كان واحد من جهة عدم الانقسام
فالجزء انما لا يخرج واحد حقيقي مستخرج معنى لجميع الاجسام المركبة منه بمقتضى اعتبارها
اخرى وانما كليات الستة العشرة من مقدار رب يكونان بحيث اذا قسم كل منها ما في جوارب
ستادهم الف جزء او اربعة الف او الف الف او اضعاف ذلك لم يضر الاخرى في القسط الواحد
والعشر والاضلع لك فاني جزء فرض عا ولا تقطع كمن عا ولا ينقص واني جزء فرض عا ولا تقطع
بل معنى شئ منها فيكون قابلاً لتقسيم لا يلهيها منه ووجهي الاتصال وبطلان الجزء والله اعلم بالصواب
والله الموفق والهادي الى سواء ربي صاحب دام الله فوضه على العالمين ط

بسم الله الرحمن الرحيم

قال اسمعيل ابو محمد المشاق غفا عنه ربه العزيز الخلاق اني قد علمت
في سالف الدهان محاشي مشقته عجيبة البيان عي شرح لهداية الحكمة
للصدر افشار انبائي الذي هو العصافير الند قبقات كالباري لكمن
لا صارت عنى في مكان بعيد ولا يعنى غما فقه كوله ولا يعيد لما
لفظني مرابي الدهر من اصل التوبة الى ارض الغربة وعدت محبس
عندي كتاب ولا يسمع مني خطاب قد سألني فأنحه كتاب السعاده
وخاتم البواب النجابه قلده ملبتي وقطعة كبدتي على حسن ابنة الله
بنما حسن عند قرائته ذلك السرح علي ان احرله حسن يجرني مقام
الثناء بالتكوير وكلما اثبت بالاعداد ما رادته الي الاصل رند وجم
حلت في صل هذا المقام الذي نزل فيه الاقدام وصار فصاري زلة
القدم وحصول القدم واني تعرفت باني قد خربت فيه على الذن

باب الثاني وما وجدته الا ما يحده المحدث في الحسن فلهذا اعذر بي انما الاذ كما يقولون
 عند كل ام الناس مقبل والله المهادي الي لسبيل الرشاد قوله **والثاني**
 ان بين قطر المربع حكم المربع اه حاصلا ان الجسم متساوية مركبة من الاجزاء التي
 لا تقبل الاقسام فانه على تقدير تركيبها اذ فرضنا مربعا ونقط ذلك المربع مربعا اخر
 متفالا في فرض هذين المربعين لما عرفت سابقا ان اصحاب الجزع الكاظم جميع
 الاسكال ثامون المثلث والمربع على انه يمكن ايضا ان نعلم المربع على وجه
 محتمل فيكون المربع الشاح به ضعف المربع الاول فان اقلية من قدر بين في القطر الثاني
 والاربعين من المقالة الاولى يسمى هذا السكك بالمربعين على ان كل مسدس قائم الزاوية
 فان مربع وتر الزاوية مساو لمربع ضلعيها والمربع الاول تقطعه ينقسم الى مثلثين
 قائم الزاوية وهذا القطر وتر الزاوية فالمربع الثاني يكون ولعالم الزاوية اقلية المسدس
 ولما كان كل من ضلعي هذه الزاوية ضلعين مربع واحد يكون مربع كل منهما مساويا لمربع
 الاخر فيسلم من سواة مربعي المربعين كون كل واحد من المربعين نصف المربع الثاني
 فالمربع ان شاء الله ضعف للمربع الاول فيكون قطر المربع الاول الذي هو ضلع المربع الثاني
 ستة اضعاف للمربع الاول اذ انتمت هذه النسبة لعلنا الضعيفة فان اقلية
 حدين في الشكل الحادي عشر من المقالة الثامنة ان نسبة المربع الى المربع ستة المربع الى
 المربع ستة اضعاف بالتكرار بمعنى ان النسبة الواقعة بين المربعين تكون محفوظة في المربعين غير
 انهما يكونان متساوية بالتكرار فان المربعين انما هما المربعان بعد القرب في بعضها لكانت

النسبة المحققة بينهما البضاي نسبة المحققة فيها بعد ضربها في نفسها فنجد النسبة
للسنة الاصلية وهي جذور لها وكلما سرج المنظر فان النسبة سرج السنة الاصلية
ما ايضا فنجد النسبة لاجل ان يكون عدده او صميمته الاول باقل فالسنة والعدد فيكون
الا بعدد وقليل النسبة حيث كذلك فان مخرج مشاهد يس الا الاثنان او نصفه
في المخرج فلا شان وما بعده لا يكون مخرج هذه السنة والا يلزم ان يساوي مخرج
او يزيد عليه والوزن لا يتغير للمخرج حيث فان المخرج عبارة ابر السنة عن اقل عدد صحيح مخرج
المخرج والوزن ليس له عدد وعلى تقدير كونه عدد الا يخرج منه شيء من الكسرة فينتقل الى
مخرجها عدد صحيحا من الازداد واليسين واليس منها عدد صحيح لانها في سنة الاعداد
صحف تلك السنة مخرج وفي الاعداد فلا يكون عدده وعلى التمام في خمسة المقادير محققا
الاجام يكون دليل انها فانه على تقدير تاف الجسم من الاجزاء التي لا يخرجى يكون ^{الوزن} ^{الاجام}
ينها عدده لكونها موضوعة للعدد فالجزء الواحد حين يكون عادداً شكاً يعني الجمع بكاف
وكرة بعد اخرى فالاجام اذن متغير غير مركبة من الاجزاء التي لا قبل الاقسام وهو المطلوب وان
توضع هذه البرهان فاستمع لما عني عكس البيان فاعلم ان للعدد كسرا حجابا النسبة
فذلك الكسور في الحقيقة الاعداد او صحيحا فيصفت التنازلية درجته وثمة انما هو اربعة فنان
وكل منها صحيح لكن بالقياس لا التنازلية الى فرض مجموعا واداء محصله من تلك الاجزاء
كسوراتها ولذلك ليس للعدد كسرة فليعلم ان يكون مخرجا للعدد من الكسور فند الكسور
في سنة الى الفهم المرسومة ان لها اسرار موزونة كاهنا منطق بها واسرارها من الامار

ليس لها اسماء كذا فكأنها اسم لا تسع فمطلق باسمائها وليس غنيا بلفظ الجوز من احد
وخرق من مدين جربوعين الكسر الهمجي منها مخالفت ملكة القمي الذي لا يوجد في الاعداد
وتلك الكسرة المذكورة منها مفردة ومنها كثر والكرار على ملته اسم الكثر بالثنية
او فوزين من ملته غنة وانما بالكرار المعطف ككثرت وربع او خمس وخرقون احد عشر والثانية
بالكرار بلاضافة ككثرت سبع وخرقون اثنتان فالكثرة منها اعم ثلث اسم السمت والكرار
مخصوص بالكسرة المعطف ودر مطلق اهل الهندية في الثنية والتكرير مطابقا لاصطلاح اهل الهند
فالثنية الكثرة بالمعطف عندهم واخذ في المفردة والمكررة بسببية انما يكون واخذت الثنية
بالجمع السعوي والمكررة بلاضافة هي المثناة بالكبر لكن لم يطابقا فيكون نصف الثنية ايضا
مثناة بالكبر بل اذا كان الخاف والمضاف اسم من قسم واحد يكون الاضافة
فصيل اضافة اسم الى نفسه بحيث يحقق سببية المثناة بالتكرير وتقسيم
للاضافة اليها بنصف النصف مثناة ثمانية والاصطلاح النصف يقال نصف النصف مثناة
بالكبر للنصف والثنية المضافة مطلقا عند اهل الهندية هي نسبة المولود الى
الانثى يعني فيها من سببتين متحدتين اصبحت احدهما بالانثى في سبب مثناة
فان نسبة المولود اعم من المثناة بمحصلها يرجع الى اضافة ثنية بلا ثنية وحاصل الثنية
الى اضافة ثنية لانفسها من جميع الاسماء ثنية المفردة والمكررة خارجة من المثناة
غير مولود الا المكررة بلاضافة فانها مولود وانما بلفظ الكبر لان المثناة بنصف
كانت خارجة لانها تدخلها تحت المعنى السعوي للمثناة فوجب مرة ثنية المولود

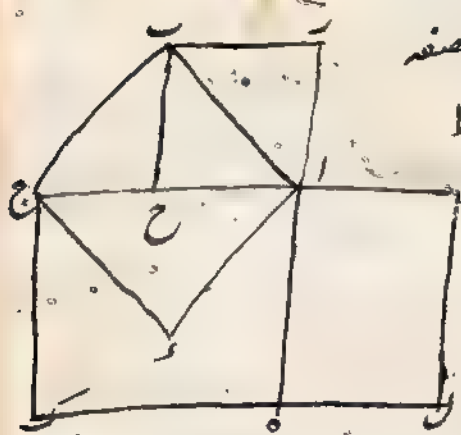
[illegible]

كنه يك قد توجد في المقادير ايضا وان كان وجودها فيها لا يستلزم ان
 حيث عرض الحكم المتعلق بها اي وجدها كان فالقوة فيه ايضا من حيث الذات
 مختصة بالاعداد لا توجد في غيرها الا من حيث كونه موعضا لها بالعرض ونسبي ^{احتمل}
 ما بين السببين على وجود العاد المشترك وعدمه حيث ما يحقق العاد المشترك يحقق
 النسبة العددية وحيثما لا يحقق العاد المشترك يكون النسبة صمية والعاد المشترك
 الاعداد وهو المورد الذي يعي جميع الاعداد صحاحا كانت او كسورا باستقاطعة ^{قوة}
 وفي المقادير على تقدير كسرها من الاجزاء الى لا يقبل الانقسام من الجزء الواحد فانه في كل
 الواحد في انشاء المقادير حسب الاستقاطعة كذلك ^{كسرها} اما على تقدير انصافها وعدم ^{كسرها}
 الاجزاء الى لا يقبل الانقسام فليس فيها عا ومشارك يحقق النسبة الصمية واذا علمت ^{مفهوم}
 النسبة النشائية باليكثرة والعقل به اجمالا فاعلم ان تلك النسبة احكاما مستجيبة ^{بشأ}
 تلك الاحكام هي اصافها لا انصافها ان ^{بشأ} انصاف النسبة يكون مخرجها راد ^{عن}
 مخرج الاصل فان قرب يورني الكسور يورني بل الراد في المصداق ^{الكسور}
 الاناقص يكون مخرجه اكبر من الراد فالرغ ناقص مخرجه اربعة والنصف راد على الرغ
 ومخرجه اقل وهو ثمان ومنها ان ^{العدد} انصاف النسبة يكون راديا لاصل النسبة فان ^{العدد}
 ما يحسن من ضربته في لغه تلك المسألة كقوله ضرب النسبة في نفسها فانه
 الاصلية يكون جبر اللمناه وهي راديا منها انما لا بد لمحققها من ثلثة امور متواليه ^{العدد}
 ثلثة كما ذكره ^{العدد} فحينئذ المقادير الخمسة كناية او ثمانية سببت ثلثة مقادير على الاول ^{الدول}

الى الاخرى نسبة الى الاربعة مشاة بالكبر والاما ما وعلته فتوالية كالاربعة
 ستة عشر فتمت الاربعة الى الثمانية عشرة ستة عشر فتمت الاربعة الى الثمانية
 عشرة واربعة فتمت الاربعة الى الثمانية بالوصف وهكذا فتمت الاربعة الى الثمانية
 بالوصف لكن ليجعلهم يرضونها الى نفسها بان تجعل نصف النصف والنصف
 يحقق بين الاربعة امور متواليه اما التقادير كادركا لطيفين ان نسبة الكوة الى الكوة بالقطر
 القطر لا منتشرة كما في واما الاعداد كمال ثلثين والاربعة والثمانية وستة عشر فالتالفة
 الى الاربعة كنسبة الثمانية الى ستة عشر فتمت الاربعة الى الثمانين فتمت
 الى ستة عشر فتمت الاربعة الى نصف النصف والفرق ان الوسط في النسبة الى
 كوراه كالحمد والوسط في الاسكال خلاف الثلثة فانها لا بد فيها من سطرين يكون النسبة بينهما
 اطراف الى الوسط حتى يحقق التوسط بين الامور الاربعة فتمت الاربعة الى الثمانين فتمت
 فانها لا بد فيها من سطرين يكون النسبة الى ستة ولا يحقق في هذه الاعداد والاربعة
 ولا المثلة تعميم تور ملك الامور فلا يكون الاثنان نصف النصف ستة ولا
 نصف النصف بل النسبة بينهما ستة الاربعة الستة النسبة في عمق المساحة
 لعدم اشراط التوسط منها ان الوسط في الستة المساوية يكون حد المسطح الطرفين فان ملك الامور
 الستة لما كانت على التوالى انحرفت الاربعة الستة نسبة كبردد الوسط من فروع الاربعة
 الستة نسبة انه يحصل احد الوطين بينهما نصف مسطح الطرفين على الوسط الاخر وازداد الوسط
 منها متساوية بالكبر فالحاصل من النصف مسطح الطرفين على الوسط بوجه ذلك المسطح فهو الوسط

[illegible]

آت بسطح طه آل فوز جينا مسل آت بخط آط و فرمناه في آه السك
 لاج قلبه مربع آت ح ج ب لسطح آل طه كنسمة في السطح ب ل مربع آت ح ج
 كما نطر هذا الشكل و ما قبله بيان ثلثة في القطر ب ل المثلث بالبرهان



بان اعتبر المثلث و سطح القطر نصفه
 فهو لا غنة مقادير على الولا القطر ط
 و اتصلع و تعف القطر ثلثة الالف
 ابله الساكنه ثلثة الثاني

في الثالث و فرمناه ثلثة القطر ب ل المثلث في ثلثة المثلث في النصف القطر فضيف
 ضعفا ادي يكون الاول و هو القطر ضعفا للثالث و هو نصفه راجع الى ما قلناه فان
 از ح ج نصف القطر و نذا كله لا طمان القلب فلهذا جيل البرهان منها و نذا
 انفسه نذا في محيفه خط ك فاعلم انه ليس في الاعداد ح ثلثة او ثلثة بالبرهان
 نصفه ضعفا و نصفه كذلك ليس فيها ثلثة مفع ثلثا في الالف ثلثا في الح
 او اسد من بل ثلثة التي مفع ثلثا في الالف موجود و هي النصف في ك
 ثلثة التي مفع ثلثا في الالف البقا موجوده فيها و هي الثلث و لا صل في ك
 انك قد عرفت سابقا ان ثلثة ثلثة عبارة عن مربع تلك الثلثة و هذا
 في ثلثها فانظر لا يخرج ثلثة تلك الثلثة ان كان يخرج في ثلثها و لجانا ثلثة التي نذا

فان كانت جذره في المربع مخرج لها من اربعة اشياء وكما نعلم ان مجموع
مربعها في تلك السنة محقق في الاعداد فلهذا يكون السنة التي يعبر عنها
بذلك الصغرى التي مخرجها اثنان وربعين مربع محقق في الاعداد فهذا معنى ما قبل ان
لو كان له جذر لكانت السنة المذكورة متحققة في الاعداد لكنه ليس له جذر فانه ليس
الواحد وان اشبهين عدد يكون مخرجها اثنين والواحد جذر لنفسه فلهذا يكون جذر الاشياء
والا فليس كون الشيء الواحد جذر المربعين محققين ووجه ذلك ان يرجع هذا القول
بما سبقنا من الحكم الرابع للسنة المشناة بان يقال ان السنة المشناة يكون الوسط
فيها جذر في الوسطين فان نزع الوسطين وبقى سطح الطرفين في السنة اعداد متوالية
كما قال الخليل في السبع عشرة من النخلة السابعة وتوالت سنة اعداد في السنة علم الحكم
السابع المذكور سابقا ولا كان مخرج المشناة بهذا الواحد والاشياء وسطها اثنان وليس له
جذر اعم عدد من الواحد والاشياء علم لوجود الوسط فلهذا المشناة البقاء بقوله ان مخرج كل
يكون اقل من مجموع مشاتها كما في الحكم الاخير في احكام السنة المشناة والسنة الصغرى
كان مخرجها اثنين وحيث ان كون مخرج في السنة اقل من اثنين والواحد اعم من مجموع
وليس منها عدد كذلك والباقى علم ان السنة المشناة بالأكبر لا بد من جمعها من السنة
متوالية سنة الاول الى الثاني السنة الثالثة الى الثالث السنة الرابعة الى الرابعة
في السنة الوسط اقل عدد محقق فيه الصغرى الواحد والاشياء من منها عدد حتى يوسط ويرتفع

النسبة على الواحد أو زواجر ^{الزوجة} فقد تحقق من كل عدد من على ^{النسبة}
 بعضها في الواحد والثنتين الإضافات لهما ^{الزوجة} ان الجسم الواحد والثنى على ^{النسبة}
 ستة والمعدودات كبخطها في العود على انا اذا طرحت من كانت ^{الزوجة}
 الواحد والثنتين مرة بعد اخرى حتى متى الواحد من النصف ^{الزوجة} ان ثلثين من النصف قد
 من تحقيق هذه النسبة منها اضافاته قد بين في الحادي عشر المقالة السابقة ^{الزوجة}
 بعض من عدد من عددان على تلك النسبة فاليا فان على تلك النسبة فادام ^{الزوجة}
 الواحد والثنتين بطل تحقيقها في اى عدد من ^{الزوجة} فاما من العدد مطلقا فثبت كونها ^{الزوجة}
 في المقادير دليل اتقانها في الدلائل في الحقيقة وليس على اثبات النسبة ^{الزوجة}
 الاتصال بالعرض والمحقق الدوام ^{الزوجة} اورده استدلالا على اثبات النسبة ^{الزوجة}
 ومن مبدئية النسبة الحقيقة ستة قطر المربع الاضلع وذلك لان مربع قطر المربع ^{الزوجة}
 حكم العوض فكون القطر في الضلع ستة يكون مثنى بالسكر ^{الزوجة} الضعف ^{الزوجة}
 من ^{الزوجة} المربع ^{الزوجة} المربع ^{الزوجة} ستة ^{الزوجة} المربع ^{الزوجة} المثنى ^{الزوجة} بالسكر ^{الزوجة} ثم انه ليس ^{الزوجة}
 مثنى الضعف ^{الزوجة} وليس من الواحد والثنتين عدد فاقم ^{الزوجة} اثنى ^{الزوجة} اربعة ^{الزوجة}
 وحده استدلالا على الطل تركب الجسم من اجزاء لا تحصى ^{الزوجة} بنا على ثبوت ^{الزوجة}
 النسبة وان اتصال كما بوطانها ونهنا شك من ^{الزوجة} دونه ^{الزوجة} الاول ^{الزوجة} انه لا يلزم من ^{الزوجة}
 وسطا من الواحد والثنتين عدم الوسط مطلقا ^{الزوجة} ما ^{الزوجة} يجوز ان يكون ^{الزوجة}
 او عدد ذو جزئى ^{الزوجة} وسطا ^{الزوجة} يكون ^{الزوجة} النسبة ^{الزوجة} الواحد ^{الزوجة} اليه ^{الزوجة} النسبة ^{الزوجة} لا ^{الزوجة}

لا يتأتى من الخضم فان الكسر على تقدير ان الجسم من اجزاء لا تجزى ^{القطعة} وتجزى
 والنظام الجزء الصحيح كحق النسبة التي توافق القول بل يقال عسا
 قطع القطر على الوجه الكسر من الاقسام افعال تلك قد عرفت ان الوسطى ^{النسبة}
 المستاه لابد ان يكون جذر المسطح الطرف من كحق من سادته مربعه مع هذا ^{المسطح}
 وهو عدد صحيح فذلك يكون جذره ^{العدد} كما مر في الشرح من ان العدد الاثم الجبريس له
 جذر في الواقع على الصحيح ولا يحقق للعدد الذي ليس له جذر صحيح الا الجذر التقريبي فلنجر
 ان يحقق النسبة التي مستناه بها الصنف في الاعداد ونقر بان النسبة ^{النسبة} عشرة الى
 والوسطا احد عشر وثلث فان مربعه مائة وثمانية وعشرون ثوبا وكذا ^{المسطح} مسطح عشرة
 والباقي ^{الباقي} مائة وثمانية وعشرون الا انه كجسبي فثمة المائتين الى احد عشر
 كسبة الى ستة عشر ثوبا فثمة هذه النسبة هي السبعة المائتين الى ستة عشر على
 الصنف فكيف النسبة التي مستناها بالية الى الصنف في الاعداد ولعمري ان
 الكلام في التحقيق فان تلك النسبة محققة من القطر والضعف كحقها كما ثبت ^{بالنسبة} بالبرهان
 وازداد تحقيق تلك النسبة في الاعداد كحقها فسلم انها نسبة صحيحة من غير مقدور ^{لا يوجد}
 شيئا عاودتها كاعتبارها بسقاطرة مرة فكل ما كان تحت اذ من كل منها باجي فرد
 وض بالاجزاء الف الف واعداده لم يعين الاخر فكل جزء فرض عاودا لاعدادها
 لا يكون عاودا للآخر ما دونها فاعتبد ان الاقسام لا يهاية بمطل ^{الاجزاء} الركنين ^{الاجزاء}
 لا سحر وثبت الافعال انما ان تلك النسبة لا تحقق على بقدر الافعال انما اذ وضها

من اصله عشرة زروع فربع مقدره دين ضعفه فيكون المقطره اضعف ثلثه
حزب في نفسها صارت ضعفا ولا يقوئ فيل هذه النسبة بين الذرع فخط
المربع وافرغ ضلعه كما يقوئ من افراده العطر والفلع على تقدير مركب الجسم
والنحو اب ان النسبة على تقدير الاتصال ليست محرقة في النسبة الذراع عليه
مقبور على انحاء مختلفة وطرق كثيرة فمخوئ ان الطول النسبة على تقدير الاتصال
يكون الجزء ووسطها منع النسبة لا الضعفة ودرخذ المقدر حساب الذراع مائة
حكم المركب افراده او التحليل اليها لا لقائهما في حشيه عرض العدد وحى حشيه
الساكن ان لا يبد منه كون المقدر ارب سنا من وكحق النسبة الضمنية منها عدم
انها و الاقسام وثبوت قول المقدر له بلا ماله نهائيه له وهو غير ساق للامصال في ثبوت له
فان المنقسم لا ماله نهائيه له على نحو ان يكون جميع الاقسام الغير السنانية حاصلة
بالفعل او لا يثبت يكون تلك الاقسام غير سنانية معي لا تفعل عند حد لا تجا و عند
لا يثبت الا على الطريق النسل وول الادف بالجهد لا يثبت به الا المبتذل المركب
خز او الفى ما تجرى وكذا تحليل اليها فيبطل نحو كونها افراده الجسم سنانية او غير سنانية
او البقاء صفى مركب الجسم من حواء العالم للقسمة الغير السنانية بالقبض في اقسام
كما هو تدب النظام والكجواب ان فعليه افراده الجسم والكانت غير سنانية شدة
لعدم الفها وكونها افراده لا تجرى كما يصح به الشارح ههنا قال شدة عن النظام انه قس من البقاء
ورسوق المرات مبدل حشيه ما يندم على تقدير المركب من افراده لا يخرج ان عدم شى
تلك الافراده لا يابى له في عدم كحق القاد المكنة فان القاد المكنة كغير السنين بالعبارة

بالقضاء بالاسقاط مرة بعد اخرى وفي كبريات عرسانا ههنا فالجواب حسن على ما
 مشركا اثبتت كقبيعت محقق النسبة الصعبة وههنا انك لا تان اخرا ان احد ههنا ان
 المذكور لا ثبات ان احال ثبات النسبة الصعبة وقع فيه خلط عظيم فان اثبات صحة
 القطر لم ينفع فيه بكل العروس الكساية محققا بمقدار ما غرقت عليه
 العاد والمنشرك ثم اثبات كوكب النسبة للمربع لا في ذلك المربع كنسبة القطر الى النصف
 بالسكبر بكل احدى عشر من المقالة الثامنة الذي سياتي يخص البراهين العددية
 الحاسبة التي تخص فيما لو جرد عاد مشرك ككعب نتيج هذا هو اثبات النسبة
 التي تخص فيما لو جرد عاد مشرك وحد ان بان الكل احدى عشر في المقالة
 وان كان حاريا على طريقة البراهين الحاسبة والمقدارات العددية لكن لا من حيث
 انها مختصة فيما لو جرد عاد مشرك بل من حيث انها مطلقة جارية فيما لو جرد عاد
 وفيما لو جرد عاد وكذلك فان البراهين العددية كالتب العددية لوجدة المقادير
 الفا كما ان البراهين الهندسية ربما يجري في الاعداد فثبت ههنا المقدمات
 الفا وان كان بعضها كالمعلقة بالنسب الصعبة مختصة بالمقادير على ان المقصود ههنا هو
 الافعال باطل تركب الجسم من اجزائه لا تجزئ على تقدير التركيب المانع من جبرانه
 العددية والبراهين الحاسبة وان كانت مختصة فيما لو جرد عاد مشرك فان النسبة
 الى النصف وكذا نسبة المربع الى المربع بل النسب جميع المقادير فيما بينها على هذا المقدر عدديه فاما
 حصة يكون قياسا استثنائا تخص بعض مقدماته لوجوه المقدم المفروض وانما ههنا ان
 لا يكون

رخود المقدّر زفانه کم مقدار و علی بقدر کتب الجسم منها اخراجه لا بحسب المقدّر
لا بد فيه من فرض حدود و مشرکه و الجزء الذي لا يحصى لا يصلح لان عدد
فان تلك الاخراجه علی تقدير رب الجسم منها اخراجه مقدّر و به مقدار اربع الف و ثمان مائة
فخرج منها النسبة كفا في الكمال المنقصات مجمع و البراهين الهندسية مختصة بالمقدّر انما هو
متعارف و لا يقوم حججا عليهم خصوصا اذا كانت تلك البراهين مختصة بطريق لا يشترط
الطائف و مقصود علی ثبات كنه و بالانصال رسم الهندسة القائمة و رسم
وتر القائمة الراوية و رسم مربعي المثلثين بحيث لا مطبقان علی الهندسة لا غرض
كفا في بيان كل العروس و كفا في غيره من مفقات كذلك خصوصا باحباب معاداة
كتاب الهندسة من ان لا ان بعض من كل القطبين بخط فانه مستقي على انصال
فالحي ان انصال الجسم و عدم نالقه من اخراجه لا تجري احوث معاداة من ماله
الا انصال بالبراهين الهندسية مطلقا لا يخرج عن نحو معاداة علی المطلوب و يمكن الجواب بان
سلك ان سلك الانصال جسم من معاداة فن الهندسة النسبة و لكن لا نراها بانها البراهين
الهندسية فانها مبنية في الفن الطبر بالادلة الطبيعية فذلك البراهين الهندسية المذكورة
انما هي مطهرة لها لتزود مطهر في الفنا سنجة الانواع ان لا من كما نرى اليه قول
الضائفان بعض الاغاطم و علی انما بابت النسبة الضمنية برهان خفيف الموجه فلهذا كراه اولهم
لنقص الدليل المذكور في التشرح مقبول و ان مربع ضعف المربع ضعف و مربع الضلع طرقت
للمربع الضلع لا توجد بين عدد و بين مربعين لانه لو كان مربع في الاعداد و ضعف مربع اربعة
فاذا ضعف به الضعف حصل ثلث اعداد متوالية على نسبة المربع الضلع و المربع

المصنف والمربع الصف وعدو ضعف بالصنف والاول منها مائة
فقد يكون الثاني ربعا لثالث كما بين اقليدس في المقالة الثامنة منه في الشكل السابع
ان كل مائة احد عشر مائة بعاشته ويكون الاول ربعا لثالث ربع مائة
لك ان يس ربع عدوي صغاف ربع عدوي وايضا قد بين في الشكل الثامن من المقالة
انما سعة ان الاعداد والاوراق على عشرة مائة من الواحد الى مائة مائة لثالث
منها ربع ثم الثالث ثم الخامس اعني الرابع في مرتبة الورد دون المرتبة السابعة فلو كان
عقب العدد مائة المصنفة والضعيفة فالعدد والصف ان وضع في المرتبة الوردية
فلا يقع ضعفه في تلك المرتبة بل في السابعة فمقد يكون النصف ربعا وان وضع في الوردية
السابعة فضعفه في المرتبة الوردية فلا يكون النصف ربعا ويكون الضعف درجعا وان
قد بان لك ان ربعا عدويا لا يكون صغاف ربع عدوي فالقطر والصف اذن من بعضها
سنة عدوين غير معين فكلون متباينين لا يوجد بها عاشر كـ لا بين اقله
الشكل السابع من المقالة العاشرة او المكن مائة ربعي الحظين كسنة عدوين ربعي
منها ثمان انتهى كلامه ودرست تعلم انه لا وجه لكون هذا البرهان خفيف المحذور
الى البرهان الذي ذكره اشرع فان الضعيف المائتين لا عدم ذكر السنة المائة
التي تعقبها بحفي على اكثر النماذج فهو كما رآه واما باسنة فلا فله التوفيق على المصنف
انهم قد اوردوا الدليل المذكور في الشرح ان كان هو فوفا على السجلات من الاصول
يكون من المقالة الاولى واما انها كما هي عشر من المائة منها كل من هو مائة

معروف على سنة السطح من الاصول فالاول على السطح والاربعين من الاول
 وعلى الشكل العشرين من الثامنة وعلى السابع من العاشرة والثانية على الاول وعلى الثاني
 من التاسعة وعلى الثالث منها الضم اعني السابع من العاشرة وعلى الرابع من العاشرة
 مستكمل الا ان الاول فلانه ليس هو في الشكل العشرين من المقالة الثامنة على
 الا ان كل على اعداد متوالية على سنة ويكون الاصل مربعاً فالثالث مربع والظاهر
 سنة اثبات ورابعة الثالث على العدد المتوالية في موضع رابعة الاول واما الحكم على
 الثاني بانه مربع او غير مربع فمكوت عنه ههنا بما قد بد من سانه لا سيما في البرهان على
 ان سنة الورد على الاربعه سنة الاربعه بل سنة عشر فلك اعداد متوالية
 على سنة الاول منها مربع فالثالث مربع لكن الثاني الباقى مربع وكذلك الاربعه وسنة
 وستون اعداد متوالية على سنة ورده هي الرابعة والاول منها مربع وكذلك الثاني
 ايضا واما الثاني فلانه لا يعلم ان اثبات وقوع ضعف العدد في المرتبة السابعة على
 وقوع ذلك العدد في المرتبة الاربعة من اي شكل من اي مقال من الاصول يعلم ام هو
 معادرات اي مقال منها وكذا حال اثبات وقوع ضعف العدد في المرتبة الاربعة على
 وقوع هذا العدد في المرتبة السابعة الفاهول من ذلك البيان فليفت ثبت كون هذا
 مربعاً وآخراً غير مربع ولست اتضح حسنة ان هذا الكلام مشوب بالارتياب لكن القليل
 لطيف في مثل هذا الباب ثم انه يمكن تعبر البرهان المذكور في الشرح الباقى على هذا
 فقال ان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع كما سقاه من الثامن والاربعين من الاول
 فمربع القطر لا مربع الضلع كما سقاه من الثامن والاربعة من عدد مربعين لانه لو كان

بر بعض لانه لو كان مربع عدوى ضعفا لمربع عدوى اخر لا بد ان يكون من جنس
العدد ومن جنس ^{العدد} او ثبتت بالسكر صارت ضعفا لما حق في الحادي عشر ^{العدد}
ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناه بالذكر وهذه النسبة لا توجد على
عدويت من الاعداد فرض اخا قلا ما يحقق فيه الضعفة الواحدة والاشنان ^{منها} من
درسط فالقطر والضعف اذن ^{من} ولعمري ان نسبة كسبة عدويت من بعض ^{منها} تكون
متساوية في السكس السابع من المقالة العاشرة. او لم يكن نسبة مربعي الخطيين نسبة
عدويت من بعض فاحطان متساويان والسمساان لا يوجد منها عاودا ^{منها} كثبت
الانقسام لا بالانهاية لكنه لما كان بطول جاطا بل فانه ما القايمة في اثبات كون نسبة
القطر الضلع لانسبة من بعض عدويت لقاعدة المسناه ثم اثبات ثابتي القطر والقطر
بالسكس السابع من المقالة العاشرة مع ان قاعدة المسناه بعينها كفي لاثبات ^{الخطيين}
من الخطيين فلذا خففت المؤنة باحصاء هذا دون ذلك ثم ان السماس من ^{الخطيين}
كما ثبتت به افعال المقادير كذلك ثبتت هذه الافعال اثباتا متساويين ^{الخطيين}
ايضا فان المخطوط والسطوح سورسيه في الافعال والركب من الاجزاء التي لا يخرج ^{الخطيين}
الحجيرة وكذا السطوح كجوهرة في حكم الجوهرة النورية وما قاله بالفرقة منها فاعل اثبات
الركب يكون بينهما لا يوجد من بعض عدويت كفي لا يخفى فيه من اثبات الافعال
وعدم الركب وان كان اثبات النسبة المعينة من القطر والقطر لا يتم بهذا القدر في هذا ^{الانقسام}
بعض اخر ايضا لكن لا اذكره احرارا عن المطالب على التي اعطت مجازة في الاكس

من نذر الباب در طبعی من طلبه العلوم و سعاده المفهوم اما هي خير الدعاء و صلاح
تر الخطاء فان هذا ما سجد عليه علي غر سنوا ل عند الموت استسألت الله ان يكون حال العبد
المتعال اعلم بسر ابرار العال سجاد و لقا تمت تمام شد بجزء الكدر